



تحقيق عن تحقيق في مجزرة موصوفة

فواز طرابلسي

للتحقيق في التأكد من استخدام السلاح الكيماوي في ثلاثة مواقع في الغوطين الغربية والشرقية، يوم ٢١ آب/أوغسطس الماضي، بغض النظر عن تعيين مصدر إطلاق القذائف الحاملة للغازات القاتلة.

ثم إن مجلس الامن لم يتطرق في قراره الى الضحايا من مدخل التعويض على أهلهم مثلاً، او التخفيف من مأساة المناطق التي استهدفت بالكيماوي والتي لا تزال محاصرة من الجيش النظامي ومعرضة للقصف اليومي وهي تضم عشرات الجرحي وتحتاج الى ابسط وسائل البقاء من غذاء ومحروقات.

من حيث تعيين المسؤوليات عن استخدام السلاح المحرّم دولياً، لم يتخذ مجلس الامن اي قرار بالتحقيق لاكتشاف المسؤولين عن إصدار الاوامر باستخدام السلاح الكيماوي وإحالتهم الى محكمة الجزاء الدولية، مثلاً، على اعتبار انهم ارتكبوا جريمة موصوفة بحق الامن الدولي، حتى لا نسميها جريمة حرب او جريمة في حق الانسانية. كان الإعلام العربي والدولي ملهياً فيما إذا كان سوف يتضمن القرار العتيد اشارة الى البند السابع ام لا، انطمست حقيقة أن العقوبات التي يتضمنها البند السابع، في هذه الحالة، تتعلق بعدم تنفيذ قرار تفكيك السلاح الكيماوي وليس بتنفيذ مجزرة بواسطة السلاح الكيماوي.

مهما يكن، ظل الطرف الروسي متمسكاً برواية تحمل المعارضة المسلحة المسؤولية عن المجزرة الكيماوية. جاءه دعم من مستشارة رئاسية تدعى بثينة شعبان، تتلبس لبوس غوبلز النازي، اخترعت أكذوبة مذهبية سافلة تقول إن مئات الاطفال القتلى بالكيماوي قُتلهم المعارضة المسلحة في منطقة الساحل، ونقلتهم الى الغوطين، مع الاستنتاج البديهي بأن الضحايا أطفال علويون قُتلوا في

مع انعقاد الاتفاق الاميركي - الروسي على استبدال الضربة العسكرية الاميركية بنزع السلاح الكيماوي السوري، تدخّل سورية، ومعها المنطقة، في مرحلة جديدة من تطورها تعجّ بالاسئلة والاحتمالات.

لا يزال الوقت مبكراً للتأمل والتحليل في معاني هذه الاحداث وأبعادها، واستيعاب مع تستتبعه من تحولات وانقلابات في توازنات القوى والتحالفات الاقليمية والدولية، وقد إنعقدت حول مجزرة ذهب ضحيتها مئات عديدة من المواطنين السوريين بينهم عدد كبير من النساء والاطفال.

في الانتظار، لا يجوز أن يغيب الحدث ذاته، المجزرة، ومتابعة الطريقة التي جرى التحقيق فيها وما صدر عن الهيئات الدولية المعنية من خلاصات واحكام بشأنها. من هنا هذا التحقيق.

سلاح الجريمة

اعتبر قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢١١٨ السلاح الكيماوي السوري خطراً على الامن الدولي فأدان إمتلاكه وحرم استخدامه على الاراضي السورية، من اي طرف كان. بناء عليه، ألزم القرار السلطات السورية بالتصريح عن ترسانتها الكيماوية وقضى بتفكيكها في موعد أقصاه منتصف العام ٢٠١٤ «يصادف» انه يقارب موعد الانتخابات الرئاسية السورية. والى هذا، لمح القرار الى إمكان لجوء مجلس الامن الى البند السابع ضد من يخالف هذا القرار. ومعلوم ان البند السابع يضم عدة إجراءات عقابية، آخرها التدخل العسكري ضد الطرف المخالف.

اول ما يجدر تسجيله أن القرار ٢١١٨ تغاضى عن استخدام السلاح، تمشياً مع قرار مجلس الامن السابق بحصر مهمة بعثة تحقيق دولية الى سورية

الخلاصة، صادر «المجتمع الدولي»، ومعه «عدالته الانتقالية»، سلاح المجزرة وتخلي عن مهمة التحري عن ملاحقة المجرمين والعقاب.

السلاح الآخر

صمت قرار مجلس الامن ٢١١٨ صَمَت القبور عن أسلحة القتل الجمعي الاخرى - صواريخ أرض-أرض البالسيتية وطائرات «مبغ» والمروحيات القاصفة بالبراميل الحارقة والمتفجرة والقنابل العنقودية والفوسفورية مثلاً - وقد فتكت الى الآن بأكثر من مئة ألف مواطن ومواطنة في سورية. فمتى يصير اي سلاح محرماً دولياً؟ بعد أي مستوى من «الفتك»؟ وبعد أي عدد من الضحايا؟

قبل ان يصير السلاح الكيماوي سلاحاً في حرب النظام السوري ضد شعبه، وقبل ان يتقرر مصادره دولياً، شكّل أكبر ترسانة أسلحة كيماوية في المنطقة جرى تصنيعها وتخزينها ومراكمتها، عبر عقود من الزمن، على تحقيق «توازن رعب» مع اسرائيل: الكيماوي السوري مقابل الكيماوي الاسرائيلي، او الكيماوي مقابل النووي، او الكيماوي مقابل التفوق الجوي. ويُفترض ان «سلاح الفقراء» هذا اكتسب أهمية متزايدة بعد ان دُمّرت الطائرات الاسرائيلية المفاعل النووي في دير الزور.

ويبدو ان هذا الوجه من استخدام الكيماوي هو ما أثار حفيظة «المجتمع الدولي» وهبته التنفيذية وعدالته الاممية. اعتمد مجلس الامن بالدرجة الاولى التفسير «الاقليمي والدولي» لخطر السلاح الكيماوي السوري، جرياً على ما اعلنه الرئيس اوباما من انه يشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة وعلى جيران سورية وفي المقدمة منهم اسرائيل. وقد امثل النظام السوري «الممانع» لقرار تدمير سلاحه الرادع ضد اسرائيل، المدججة بالاسلحة الكيماوية ويمثي رأس

قراهم والمنازل! على مستوى ادنى من التزوير الفاشي، كان ممثل سورية في الامم المتحدة يتفجّع في مؤتمراته الصحفية متباكياً: هل يعقل ان يتصور أحد ان النظام يقتل شعبه؟

من جهته، اكتفى الرئيس الاسد بالقول إن اتهام النظام السوري «غير منطقي». والإشارة، في الامثلة الفلسفية التربوية المعتادة من الرئيس السوري، الى ان المجزرة ارتكبت عشية مجيء الفريق الدولي للتحقيق في استخدام الكيماوي في الغوطين يوم ٢١ آب/اوغسطس. الا ان الاسد عاد فتحدث بالصفة الشخصية لينفي مسؤوليته عن اصدار الامر باستخدام السلاح. وهو تصريح معبر ترافق مع تداول الإعلام أسماء ضباط كبار في جيشه والأجهزة الامنية اتهموا باصدار أوامر القصف بالغازات القاتلة. كاد المريب ان يقول «خذوني». لكن المجتمع الدولي ليس يرتاب على ما يبدو.

في تلك الفترة، واصل الرئيس بوتين حملة التبرئة معلناً أن الطرف السوري زوّده بمعلومات تثبت ان المجزرة من صنع المعارضة المسلحة. لم تعرض موسكو أدلتها الجديدة على ما نعلم. ومع ان انباء تواترت عن ان المهمة الجديدة لوفد المحققين الدوليين سوف تتضمن التحقيق في استخدام الكيماوي في سبعة مواقع اضافية مختلفة، بما فيها خان العسل في حلب، جرى التركيز على مهمة البعثة في التحقق من المخازن والاشراف على تدمير الاسلحة. فلا عجب بعد ان طمست، حتى لا نقول طويت مسألة المسؤولية عن استخدام السلاح المحظور دولياً والذي يهدد الامن الدولي، ان لا يكون لدى السيد لافروف ما يقوله عن مسؤولية المعارضة، مطلع تشرين الاول/اكتوبر غير التحذير من انها قد تلجأ الى استخدام السلاح الكيماوي. فحل «خطر استخدام» محل الأدلة التي «تثبت الاستخدام».

نووي في اقل تقدير. وثمة من لا يزال يهمل لماعته ويرسل «مقاومين» للقتل والموت في سورية من اجل الحفاظ عليه! اما الحجة التي تتحدث عن التعويض عن خسارة السلاح الكيماوي بمظلة نووية روسية، فكأنها تقول لنا ان لا فرق يُذكر بين ان يكون لسورية قوة ردع ذاتية وبين ان تسترهن لحماية روسية وقد باتت، في عهد بوتين، تنافس الولايات المتحدة في رعاية التفوق العسكري والامني للدولة الصهيونية.

فزاعتان

لم يعرف التاريخ المعاصر، على ما نعلم، حالة ابتزّ فيها حاكمُ العالم إذ هدد بزيادة اجزاء واسعة من شعبه بواسطة الاسلحة الكيماوية. ومع ذلك فهذه هي الرسالة البسيطة التي وجهها الحاكم السوري لشعبه من خلال العالم وللعالم من خلال شعبه.

فمنذ بداية الثورة ضده والرئيس السوري السوري يحاور الغرب ويربط حربه بقاطرة اولوياته، عمداً انتفاضة سلمية من اجل الحرية لملايين السوريين، بدأت بالمطالبة بالغاء قانون الطوارئ، بأنها من صنع «مجموعات اراهابية مسلحة». فالغى قانون الطوارئ واستبدله بقانون «مكافحة الارهاب» قبل ان يعلن انتساب تلك المجموعات الى تنظيم «القاعدة». وتأكيذاً على ذلك، كرّر الاسد في غير مناسبة ان «سوريا» تقف في خندق واحد مع الغرب في «الحرب الكونية ضد الارهاب».

ثم ما لبث النظام ان حرّك اسلحته الكيماوية. رصدت الاجهزة الغربية نقل عبوات منه من امكنة الى اخرى. فخرج ناطق رسمي باسم الحكومة السورية (انشقّ فيما بعد) ليؤكد أن النظام لن يستخدم الاسلحة الكيماوية ضد شعبه. وكان ذلك النفي على سبيل التحذير والتهديد. ثم تحرّكت اسلحته الكيماوية مجدداً، وأعلن عن سقوط ضحايا بالغازات السامة، فعاد النظام الى نفي النية في استخدام الكيماوي بل شكك في اقتنائها أصلاً، على لسان فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية.

لعب النظام بحداقة على إثنين من «خوافات» الغرب: خواف الارهاب، وخواف «أسلحة الدمار الشامل» وقد إنصهرا كيماوي في خواف واحد: وقوع الاسلحة الكيماوية في يد «الارهابيين». وكانت السلطات الاسرائيلية ابرز من تلقّف الموضوع. ونشطت حينها التحضيرات والتدريبات في الاردن، بإشراف خبراء عسكريين وامنيين اميركيين، إستعداداً للتدخل في النزاع السوري من أجل السيطرة على مخازن

السلاح الكيماوي ومنع وقوعها في يد «الارهابيين» في حال سقوط النظام. ويفيد التذكير أيضاً بما صدر حول هذا الموضوع من مواقف خلال زيارة الرئيس اوباما الى اسرائيل. فقد أصرّ نتنياهو على أن الخطر الرئيسي ليس الكيماوي السوري وانما النووي الإيراني. ويبدو أن الرئيس الاميركي أقنع نتنياهو بابقاء السلاح الكيماوي بإشراف الاسد، على ما اعلمنا تصريح علني لوزير الدفاع الاسرائيلي يهود باراك. بحجة هذا الخواف المزدوج إمتنعت القوى الغربية عن تقديم سلاح نوعي الى المعارضة السورية المسلحة خشية ان تقع هذه أيضاً «في أيدي الجماعات الارهابية» ما مكن النظام من ان يسجّل بعض المكاسب العسكرية وسمح له بالتراجع والمراوغة في ما يتعلق بالحل السياسي ومؤتمر جنيف.

الدوافع

طالما ان لا بحث في المجرم، لا بحث في الدوافع. يبقى سؤال محير لا جواب بسيطاً عليه هو السبب الذي دفع النظام السوري الى ضرب الغوطين بغاز السارين. هل كان «آخر الكيّ» بعد ان فشلت البراميل المتفجرة وصواريخ طائرات «الميف» والصواريخ الباليستية في فك الطوق عن دمشق؟ ام ان الاسد فقد أعصابه فأمر بهذا التدبير الانتقامي، على ما أبلغ قيادي في «حزب الله» مسؤولاً ايرانياً في مكالمة هاتفية رصدتها وكشفتها الاستخبارات الألمانية؟ بعبارة اخرى: فقدّ الحاكم أعصابه فحضر شعبه بغاز الاعصاب! وترى هل ان القصف حيلة إستخباراتية اعتمدت لالقاء التهمة على المعارضة المسلحة على اعتبار انه «لا يعقل» ان يفعلها النظام عشية وصول فريق التحقيق الدولي عن الاسلحة الكيماوية؟ ام ان الحاكم أراد من قصف الغوطين بغاز السارين تذكير المجتمع الدولي بالحاجة الى نظام «حماة ديار» مخازن الكيماوي من «الارهابيين» ولو على الجثث المختنقة لـ ١٤٠٠ ضحية، معظمهم من النساء والاطفال؟ ام تراه، اخيراً ليس آخر، كان يطلق صرخة استغاثة بواسطة القصف الكيماوي توسلاً لنجدته بحلّ ما؟ المؤكد ان الرئيس الروسي سمع صرخة الاستغاثة فأبجد الرئيس السوري بمبادرته. هذه اسئلة لم يطرحها التحقيق الدولي لأنه طرح جانباً البحث في الجريمة ومركبيها وضحاياها والعقاب.

في العقاب الانفرادي

في غياب العقاب الجمعي الدولي، تجدر متابعة الدوافع وراء تعليق العقاب الانفرادي.

مهما تكن العوامل المباشرة التي دفعت بالرئيس الاميركي الى التهديد بالضربة العسكرية لسورية - ومنها «الخط الاحمر» وهيبة اميركا - فقد أوقع نفسه في ورطة، خصوصا لعدم تقديره حجم المعارضة عند حلفائه ولدى أوساط واسعة من الرأي العام الاميركي والاوروبي، والعالمي، للمغامرة العسكرية خصوصا بعد ان أخذ يحجمها بحيث لم يعد واضحا ما وظيفتها وما الخطوة التالية بعد انجازها. ومن حسن حظه انه جاء من ينتشله منها.

غير أن ادارة باراك اوباما لم تكن تملك خياراً عسكرياً في سورية، على عكس تمنيات كثرة من المعارضين السوريين وأوهام انصار النظام. ولا كانت تتصور تغييرا للنظام خارج ترسيمة تنحي الرئيس التي اعتمدتها في مصر وليبيا وتونس واليمن. ومنذ ان خرجت الازمة الدموية السورية من إطارها الاقليمي (الوساطة التركية فالفطرية فمبادرة الجامعة العربية) انحاز الموقف الاميركي الى المبادرة الروسية كما تجلّت في مؤتمر جنيف: حوار بين ممثلين عن النظام وعن المعارضة؛ تشكيل حكومة ائتلافية يتخلّى لها الرئيس الاسد عن بعض صلاحياته؛ وصولا الى انتخابات نيابية ورئاسية قبل منتصف ٢٠١٤. واحتفظ اوباما لنفسه بحق الحديث عن تنحي الاسد بين حين وآخر.

تدخلت في شل خيار التدخل العسكري عوامل واعتبارات عديدة. منها سياسة اوباما الواعدة بالانسحاب العسكري من مواقع التدخل العسكرية الاميركية اصلا، وصعوبة الضربة العسكرية اصلا وكلفتها المالية الاستثنائية على بلد مثقل بالديون؛ واثار المعارضة الروسية والصينية؛ والاهتمام بالحفاظ على «تماسك الجيش السوري»، خصوصا لدوره في حفظ الامن على حدود اسرائيل الشمالية؛ وعدم وضوح البديل للاسد ونظامه، خصوصا امام تشقق المعارضة الخارجية وضعف تمثيلها الداخلي، ونمو الجناح الجهادي في كتائبها المسلحة. ولم يكن غريباً أن يرى هنري كيسنجر في تصريح اخبر له ان ذهاب الاسد يعني الفوضى. وهذه هي حرفيا الرسالة التي يبثّها النظام منذ البداية: انا او الفوضى، والفوضى بالتعبير هذا تعني الجهاديين.

ويجب الاعتراف بأن الكثير من التحليلات والتقديرات حول الموقف الاميركي من الثورة والحرب في سورية أغفلت خياراً آخر كان يختمر حتى قبل ولاية باراك الثانية وهو تغليب الحل السياسي التفاوضي للنووي الإيراني والمستقبل العلاقة مع الجمهورية الاسلامية. وكان لهذا الخيار دوره في لجم التدخل العسكري او اي تغيير فعلي للنظام السوري،

ما يعني التفريط بذلك الخيار الذي جاء انتخاب الشيخ حسن روحاني للرئاسة الإيرانية، ليرجح كفته.

ليست ثورة الشعب السوري ولا مطالبه في الحرية والعدالة قابلة لأن تُختزل بوجود تنظيمات جهادية مسلحة. ولكن لم يعد بالامكان التغاضي عن تنامي دور وجرائم تلك التنظيمات وقد تحولت الى القرين البربري التكفيري المستر بالدين لنظام بربري تكفيري يتستر بالعلمانية. تكفي الاشارة الى ارتكابات الإمارات «الداعشية» و«النصيرية» في الشمال الشرقي من البلاد لكي يكتشف الملاً أي غد مأسوي مظلم تعده هذه المجموعات للشعب السوري. فهي تكفر المسلمين قبل سواهم؛ وتقسّم قوى المعارضة المسلحة بتنظيم حرب أهلية ضمن الحرب الاهلية ضد كتائب الجيش السوري الحر التي ترفض تقديم الولاء والطاعة لامرائها؛ وتفتح جبهة عسكرية مع التنظيمات الكردية المسلحة؛ وقد حاولت احتلال أحد اهم مواقع سورية الدينية والتاريخية والاثرية في معلولا، ودمرت واحرقت كنائس في غير موقع منها الرقة، وهددت بدق أعناق من لا يعتنق الاسلام، ونفذت التهديد بشبان رفضوا التخلي عن دينهم في معلولا ذاتها. بإيجاز، قدمت تلك التنظيمات كل ما من شأنه تعزيز حجة النظام بأن القتال الدائر في سورية هو ضد غزوة «إرهابية»، وأسهمت وتسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي السوري على اساس ديني ومذهبي وإثني، فتسلم بذلك الادارة الاميركية ما تحتاج إليه من براهين لاختزال الازمة السورية داخليا بما هي مسألة حماية وتطمين للاقليات.

نتائج اولية

- صادر المجتمع الدولي السلاح الكيماوي السوري لخطره الخارجي اكثر منه الداخلي وامتنع عن البحث والفعل فيما يتعلق بخطر السلاح الكيماوي والنووي الاسرائيلي على أمن المنطقة والامن والسلام الدوليين.

• جرّمت العدالة الدولية السلاح الكيماوي وأعفت المتهمين باستخدامه من التحري والملاحقة والمحاسبة والعقاب.

• اغفل المجتمع الدولي معالجة آثار المجزرة وخصوصا التعويض عن أسر الضحايا وانقاذ من تبقى من سكان في المناطق التي استهدفها السلاح الكيماوي ولا تزال تستهدفها الصواريخ الباليستية والبراميل المتفجرة والحارقة وحصار قوات النظام. والتحقيق مستمر...

تجاوز الحدود السياسية أم تثبيتها؟ من حقوق الإنسان الى الثورة السياسية في البحرين

آلاء الشهابي

جامعية وكاتبة
من البحرين. أحد
مؤسسي «بحرين»
(مرصاد البحرين)
للشفافية وكشف
الفساد. هذا المقال
ورقة بحثية قدمت
في ندوة بالجامعة
الأمريكية في بيروت
عن المجتمع المدني
في أيار/مايو ٢٠١٣

«في اللحظة التي نحاول فيها تصوّر الحقوق السياسية للمواطنين بمعزل عن مرجعية عالمية «فوق سياسية» لحقوق الإنسان، فإننا نفقد السياسة نفسها. بكلام آخر، فإننا حينها نحجّم السياسة إلى مجرد لعبة «ما بعد سياسية» قائمة على التفاوض على قاعدة مصالح فردية». (جيجيك: ٢٠٠٥)

من بين جميع البلدان التي شهدت انتفاضات ثورية منذ عام ٢٠١١، يمكن القول إن أياً منها لم يعرف لاعبين سياسيين (من الحكومة أو من خارجها) يتبنّون أجندة حقوق الإنسان وخطابها بمستوى العناد نفسه الذي شهدناه في البحرين. ففي مواجهة النهج الأمني، والقمع، والطائفية والمزيد من التهميش بحق المواطنين والمجموعات المعارضة، جاء الردّ الغريزي للعديد من اللاعبين السياسيين على شكل محاولة للسموّ فوق الميدان السياسي من أجل الوصول إلى دولة «فوق سياسية» من خلال استخدام خطاب «عالمي» لحقوق الإنسان. إنّ شعبية هذا الخطاب جزء مما سمّاه براون (٢٠٠٤) «المشروع الأخلاقي - السياسي»، مركزاً من خلاله على حقوق إنسان عالمية (ما قبل سياسية) يمتلكها كل إنسان بدل الحديث عن حقوق إنسان محددة للمواطن أو لعضو في مجموعة سياسية معينة.

أحاول في هذا المقال النقدي تقويم النشاط النضالي الساعي إلى تعزيز حقوق الإنسان في انتفاضات الربيع العربي، من خلال اعتماد البحرين حالةً للدراسة. أحاول هنا إثبات أنّه حصل، إلى حدّ ما، تحوّل في أدوار كل من ناشطي حقوق الإنسان والناشطين السياسيين في أعقاب الانتفاضة الجارية في البحرين حول حدود الخلافات التي يحددها الخطاب المهيمن لحقوق الإنسان، والمواقف إزاء سلطة الدولة. و من وحي السجل المثير

للجدل بين إيغناطييف وبراون وجيجيك، أرى أنّ المشروع الأخلاقي - السياسي لحقوق الإنسان أتى ليتنافس مع مشاريع سياسية أخرى هادفة إلى تحقيق العدالة، وهو يبعد الضحايا عن أي ذاتية سياسية تعيد إنتاج دولة القمع السابقة على الانتفاضات العربية.

تتخذ حقوق الإنسان شـكل خطاب أخلاقي متمحور حول الأُلـم والمعاناة، بدل أن تكون خطاباً سياسياً حول العدالة الشـاملة

من الطبيعي أن يكون ناشطو حقوق الإنسان مشغولين بقضايا التعذيب والتوقيف غير القانوني والقمع الجسدي للاحتجاجات وكسر أغلال الشرطة، لكن ذلك يحصل بشكل متزايد على حساب الأغلال الاقتصادية والسياسية المستمرة. لقد حان الوقت للتأمل وإعادة التفكير والعودة إلى القضايا السياسية والاقتصادية لانعدام المساواة والعدالة، التي جعلت من الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، الأساس لنضال الشعوب في هذا البلد.

الخلفية

شهد انتشاراً لمنظمات «حقوق إنسان» جديدة في البحرين. توجد حالياً ثماني جمعيات غير حكومية جديدة معنية بهذا الشأن، هي «مرصد البحرين لحقوق الإنسان» و«متنّدى البحرين لحقوق الإنسان»، و«شبكة البحرين لحقوق الإنسان»، و«المنظمة الأوروبية - البحرينية لحقوق الإنسان»، و«المنظمة البحرينية للتأهيل ومناهضة العنف» (براوق)، و«مركز البحرين لحقوق الإنسان»، و«مرصد المنامة لحقوق الإنسان» و«الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان».

على الصعيد المحلي، باتت الأحزاب المعارضة مثل «جمعية الوفاق» مثالة أيضاً إلى الحديث عن حقوق الإنسان، وقد أعادت استجماع تركيزها على حقوق الإنسان من خلال تكليف عدد من أعضائها البارزين بمهام في واشنطن وجنيف ولندن لممارسة الضغط على مستوى دولي من أجل تحقيق المزيد من المحاسبة في مجال حقوق الإنسان.

يشكل انتشار المنظمات غير الحكومية الرئيسية المحلية - العالمية، وأديباتها ومؤسساتها الفاعلة، قيمة مضافة مهمة للرأسمال المؤسساتي بين الفاعلين الجدد في المجتمع المدني، ليس في البحرين وحسب، بل في منطقة الخليج عموماً. «هيومان رايتس ووتش»، و«منظمة العفو الدولية»، و«حقوق الإنسان أولاً»، و«فيزيائيون من أجل حقوق الإنسان»، هي الجمعيات الدولية غير الحكومية الأكثر نشاطاً في مراقبة الوضع بالبحرين، وإن كان ذلك يحصل عن بُعد، على اعتبار أن دخولهم البلاد محظور بشكل روتيني.

إن التهميش السياسي المحلي الهادف إلى معاقبة ناشطي المجتمع المدني وإضعافهم، أدى حالياً إلى خلق منظمات غير حكومية أقوى وأفضل تنظيمياً لأنها باتت اليوم مستقلة قانونياً ومادياً وسياسياً عن الدولة، بطريقة كانت مستحيلة في السابق. سيكون لرأس المال التنظيمي المتشكل خارج الحدود، ولأنماط التحكم المفروضة من قبل الدولة، تأثير طويل الأمد على صعيد خلق عناصر جديدة للتغيير. لقد أصبح أعضاء هذه المنظمات على الصعيد الفردي متحدثين مفوهين، وباتوا مترابطين عالمياً، وقد قاموا بتمثيل الحراك في مؤتمرات دولية مدنية، بطريقة بات معها السياسيون غير معروفين.

تحولت منابر عالمية مثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى جبهة جديدة في المعركة الدائرة ضد الدولة. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، موعد عقد مجلس حقوق الإنسان اجتماعاً لمراجعة حالة البحرين، سافر ما لا يقل عن ٧٠ ناشطاً معارضاً إلى جنيف، بينما أرسلت الحكومة البحرينية عدداً أقل أو مماثلاً من الممثلين عنها. هكذا، أصبحت أروقة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تعج بمئة مراقب بحريني على الأقل في ذلك اليوم.

البراغماتية لتجاوز المذهبية

يرجع مفهوم حقوق الإنسان لموقف معياري مشترك يكون في الوقت نفسه «جيداً» وغير نزاعي، ولديه كذلك

القوة على «تأمين خطاب الحد الأدنى الذي من شأنه أن يتيح لأجندات مختلفة جذرياً أن تلتحم فيه» (موين: ٢٠١٠). شكل ذلك قوة توحيدية لمختلف المجموعات البحرينية المعارضة. وإن كان الحراك قد اكتفى بالدفاع عن ضحايا الاعتداءات والتضامن معهم، مع التمسك بهدف الحد الأدنى، فإن الثوار في الشوارع وناشطي حقوق الإنسان والسياسيين كانوا يملكون أرضية أساسية للعمل معاً عليها، ولتسوية خلافاتهم.

«تتخذ حقوق الإنسان شكل خطاب أخلاقي متمحور حول الألم والمعاناة، بدل أن تكون خطاباً سياسياً حول العدالة الشاملة». وفي الممارسة، يفضل الخطاب المهيمن لحقوق الإنسان أن يصور نفسه على أنه «معاد للسياسة» (براون: ٢٠٠٤) ومدافع عن مبادئ أخلاقية عالمية مصوغة بطريقة هادفة لنزع الشرعية عن الادعاءات «السياسية»، كالتبريرات المذهبية التي تستخدمها الدولة لانتهاك حقوق مواطنيها مثلاً.

فيما كان الاضطهاد المذهبي يستعر في البحرين بعد تدخل قوات «درع الجزيرة» بقيادة السعودية في عام ٢٠١٢، وإصدار الأحكام العرفية (قانون الأمن الوطني)، قُتل ٣٦ مواطناً في السجون أو خلال الاحتجاجات، واحتُجز الآلاف وأُقيلا من وظائفهم. ولقد عمل ناشطو حقوق الإنسان بلا كلل لفضح هذه الانتهاكات ووقف المعاناة، ونالوا تقديرًا رفيع المستوى. لقد وجد هؤلاء أنفسهم في تلك الوضعية، إما نتيجة تجربتهم الشخصية في السجون، أو بفضل تجربة واحد من أقاربهم أو أصدقائهم. وصف البعض هذا الدور بأنه «عرضي»، وهو ما فعله العديد من الأطباء المسجونين ممن حُرموا لاحقاً حقهم في ممارسة مهنة الطب. بالطبع، شعر هؤلاء بأن حقوق الإنسان وقرت لهم قوة. لكن تمحورها حول مجرد «إنهاء المعاناة»، يجعل من هذه الحداثوية والبراغماتية «إشكالية»، على حد تعبير براون (٢٠٠٤).

لم يكن صدفة أن يستهدف النظام العديد من هؤلاء الناشطين الجدد، أو الشهود على انتهاكات الشرطة. الأكثر شعبية من بين هؤلاء من انخرطوا بنشاط وبشكل مباشر في حركة الاحتجاج الثوري، وهم يقبعون في السجن منذ مطلع الانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١١، مثل عبد الهادي خواجة، والدكتور علي عبد الله حسني سنغاس. وقد قام آخرون في الفترة الأخيرة بخرق خط أحمر كان ممنوعاً الاقتراب منه،

من دون «ثورة المناصرة»، كان من المرجح أن تبقى محنة الكثير من ضحايا الانتهاكات غير معروفة داخل البحرين وخارجها. سبق لي أن تحدثت إلى عشرات الضحايا، وتبين لي أن التضامن الذي لقيه ضحايا الانتهاكات والسجناء هو أداة تمكين مهمة في المعركة النفسية ضد النظام. ففور توقيف شخص ما، يجري الاتصال بالناشطين المحليين في مجال حقوق الإنسان، ويبدأ أفراد العائلة والأصدقاء باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل القيام بحملات هادفة إلى إطلاق سراح المعتقلين. وفي إطار تلك الحملات، يتم نشر تفاصيل التوقيف على الإنترنت، وصوره، وتُطلق عرائض مفتوحة للتوقيع وتنظم الاحتجاجات. هناك المئات من الحسابات على الإنترنت المخصصة لتلك الحملات. باتت الإنترنت أداة لا تقدر بثمن في إطار نشر أخبار انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها.

مثل نبيل رجب وزينب الخواجة ويوسف المحافظة. وما يثير المزيد من العجب ردّ الفعل الدولي الضعيف إزاء سجن هؤلاء الناشطين، مقارنة بالضجة التي تُثار حيال اعتقال ناشطين من الصين وروسيا. عندما سُئِلَتْ وزارة الخارجية الأميركية عن موقفها من سجن نبيل رجب، على سبيل المثال، قال المتحدث باسم الوزارة، مايكل بوسنر إن «الأمر معقد».

وحتى لو لم تتمكن حملات حقوق الإنسان من منع الحكومة من مواصلة سلوكها، فإنها بالتأكيد عزّزت قوة

ما يثير العجب ردّ الفعل الدولي _____
الضعيف إزاء سجن الناشطين _____
البحرينيين، مقارنة بالضجة _____
التي تُثار حيال اعتقال ناشطين _____
من الصين وروسيا _____

الدولة تلعب لعبة حقوق الإنسان
أخذاً في الاعتبار أنه حتى دولة قمعية كالبحرين يمكن أن تضطرّ إلى الانخراط في الاحترام اللفظي لحقوق الإنسان، فإنّ بعض منظمات حقوق الإنسان يمكن أن تقع فريسة الاستغلال والسيطرة بطرائق عدة. وعلى سبيل المثال، فإنّ خطوة ملك البحرين غير الاعتيادية بإنشاء لجنته «المستقلة» للتحقيق حيال انتهاكات حقوق الإنسان، التي سمّاها «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة» (BICI)، جديرة بالدراسة. وقد

الضحايا والمعارضة معاً. لقد زوّدت منظمات حقوق الإنسان، المتظاهرين والشهود على عنف الدولة، بدعم في مواجهة العنف والقمع داخل الحدود وخارجها، ومنذ ذلك الحين بات ذلك يُسمّى «ثورة المناصرة»، وهي عبارة عن بروز شبكة لمنظمات حقوق إنسان غير حكومية، محلية وأجنبية، للضغط على الحكومة لكي تطّبق ما تبشّر به، وهو مستقى من المنظمات غير الحكومية التقليدية المحلية في البحرين، مثل «مركز البحرين

فور توقيف شخص ما، يجري الاتصال بالناشطين _____
المحليين في مجال حقوق الإنسان، ويبدأ أفراد العائلة _____
والأصدقاء باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للقيام _____
بحملات هادفة إلى إطلاق سراح المعتقلين... ب _____
الإنترنت أداة لا تقدر بثمن في إطار نشر أخبار انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها _____

أصبح ذلك اليوم جزءاً من «احتفال الدولة بنفسها». ونالت الحكومة البحرينية الإشادات المتواصلة من حكومات أجنبية على خلفية إقدامها على هذه المبادرة «غير المسبوق» في الوقت الذي كان يجدر فيه إدانتها بسبب التعذيب النظامي والمنهجي الذي تمارسه، وحالات القتل غير القانوني المحددة في تقرير اللجنة المذكورة. على الرغم من أنه جرى التعاطي مع الاحتفال الباذخ لإعلان تقرير اللجنة على أنه إشهار لموافقة الحكومة على نتائج التقرير (كيف لها أن ترفض تقريراً للجنة عيّنتها بنفسها؟)، فإنّ كل الممارسات

لحقوق الإنسان» BCHR، الذي يعمل بشكل وثيق مع «منظمة العفو الدولية» و«هيومان رايتس ووتش». وبفضل «ثورة المناصرة» تلك، اكتسب الضحايا قوة تاريخية غير مسبوقه لإيصال قضيتهم إلى العالم. فمن خلال رصد الانتهاكات على صعيد حقوق الإنسان، والإضاءة عليها، تُبقي هذه المنظمات اتفاقيات حقوق الإنسان التي سبق للدولة أن وقّعتها مكشوفة، وبذلك تصبح المسافة الفاصلة بين الوعود والتعهدات من جهة، والممارسة الحكومية من جهة ثانية، قابلة للقياس.

التي قامت بها الدولة منذ نشر التقرير يشهد على أقصى درجات إنكار المسؤولية عن الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان الموثقة في التقرير. لقد اختار النظام «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة» (BICI) من أجل أن يعيد اكتساب المشروعية الشعبية والاحترام الدولي. إن التشكيك بمسار عمل «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة» (BICI)، وأو دور النظام في صياغة توصياتها، هو في الوقت نفسه تشكيك في مساعي النظام إلى اكتساب الشرعية واستعادتها.

تتال الحكومة البحرينية بشـكل متواصل الإشادات من حكومات أجنبية على خلفية إقدامها على المبادرة «غير المسبوقة» بإنشاء لجنة تحقيق، في الوقت الذي يجدر فيه إدانتها على التعذيب النظامي والمنهجي الذي تمارسه

لقد اختزلت الذاتيات السياسية إلى مجرد تنازع حول تطبيق توصيات تقرير «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة». تدّعي الحكومة البحرينية أنها طبّقت تقريباً جميع توصيات تقرير اللجنة، في حين أنّ منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والمعارضة، تدّعي أنّ الحكومة لم تفعل ذلك.

لقد أصبحت «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة» نقطة مرجعية أو علامة لـ«الإصلاح»، لكن بعد أكثر من عامين على نشر تقريرها، تجمع جميع المصادر المستقلة على أنّ الحكومة فشلت في إنجاز تغيير، ولو صغيراً، في وضعية حقوق الإنسان. كذلك إنّ تأكيد تقرير اللجنة حصول انتهاكات في مجال حقوق الإنسان كان له الأثر الضئيل على مناصري النظام الذين نفوا بشدة الادعاءات التي تتحدث عن ارتكابهم التعذيب والتجاوزات على حقوق الإنسان بحق مواطنيهم المعارضين. غير أنّ التقرير فشل في تسمية قادة البنى المسؤولة عن هذه التجاوزات، رغم أن البروفيسور شريف بسيوني، الذي تولى رئاسة اللجنة، قال في مقابلة تلت إعلان التقرير، إنّ قادة المراتب الثلاث العليا في وزارة الداخلية يجب أن يخضعوا للمحاسبة.

كذلك تطرّق تقرير «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة» إلى الدورين الإيراني والسعودي في البحرين، وهما موضوعان شديداً الحساسية. تكرر الحكومة البحرينية باستمرار أنّ إيران كانت منخرطة في الاحتجاجات، وقد

استخدمت ذلك الاتهام لتبرير دخول قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين. لكن الحكومة فشلت في تقديم الدليل على هذا الادعاء، وهي لم تزود «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة» بالأدلة. ومن خلال دحض اللجنة لهذا الادعاء، أسهمت في نزع الطابع الإقليمي عن الصراع في البحرين، وذلك عبر رفض الادعاءات التي تتحدث عن انخراط إيران في الاحتجاجات، أو عن أنّ «قوات درع الجزيرة» مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان.

لسنا هنا في معرض تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذا التقرير، لكن يجدر القول إنّ أهم إنجازاته تجسّد في تأكيده بالتفاصيل الدامغة حصول انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين. لكن توصيات تقرير اللجنة ظلت بعيدة جداً عن الإصلاح السياسي الضروري، أو عن تحديد كيف تجدر محاسبة المسؤولين. وظلت الخاتمة المفتوحة للتقرير غير مرفقة ببرنامج عمل أو بجدول زمني لتطبيق التوصيات.

كانت وضعية حقوق الإنسان في البحرين موضوعاً للمراجعة الدورية التي يجريها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢. لقد حاول النظام تحقيق التوازن الدقيق من خلال إبقائه على انتهاكاته لحقوق الإنسان في مستوى مقبول بالنسبة إلى المجتمع الدولي، من أجل تفادي إصدار إدانات جذية له، بينما حافظ على مواصلة ممارسة هذه التجاوزات بشكل تظّل معه درجة عدم القدرة على احتمالها قصاصاً فعلاً ورادعاً للاحتجاج. كان ردّ الدولة قائماً على خطاب القوة الفوكودي (نسبة إلى فوكو) بمعنى أنه استخدم «لجنة التحقيق البحرينية المستقلة» من أجل التحول إلى الذاتية بواسطة الخطاب القانوني» (براون ٢٠٠٤) وفي إعادة إنتاج موضوعاتها.

كذلك فإنّ الحكومة أنشأت وزارة لحقوق الإنسان، بموازة «المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان» والعديد من المنظمات الحقوقية المدعومة والممولة مباشرة أو غير مباشرة من الحكومة، رغم ادعائها الاستقلالية، مثل «جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان» و«مرصد البحرين» و«مركز المنامة لحقوق الإنسان». هكذا، يبقى أداء الحكومة البحرينية قاطعاً في الانخراط بمسألة حقوق الإنسان، ليس بروحية «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، لكن لناحية إلغاء مفاعيل أجهزة معاهدات حقوق الإنسان، وإحباط جهود المنظمات الحقوقية المبتدئة المحلية والأجنبية العاملة في البحرين.

سياسة أم لا سياسة؟

على الرغم من الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان واستثمار الموارد والجهد، فإن دور المناصرة لخطاب ومنظمات حقوق الإنسان أدى حتى الآن إلى الكثير من الكلام وإلى تغيير ذي معنى في السياسة الحكومية. ومن شأن ذلك أن يثبت النقص في التأثير الوقائي الذي تملكه منظمات حقوق الإنسان في العالم حيث تعمل، وأن النظام حالياً يتصرف بجرأة أكثر من أي وقت مضى، ويواصل توقيف ناشطين رئيسيين في مجال حقوق الإنسان ويترشش بهم، مثل نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة.

يسأل مقدم برنامج Hardtalk، ستيفن ساكر، الناشطة الحقوقية البحرينية مريم الخواجة: «من المهم التمييز بين أن يكون المرء ناشطاً في مجال حقوق الإنسان، وأن يكون ثورياً». سؤال كما هو واضح هنا، استفزازي ويُطرح على سبيل التحدي، ويكشف عن مفهوم لحقوق الإنسان يصور الناشطين على أنهم مجرد جالسين في الصالونات المريحة مع لوحات ذكية في أيديهم لتوثيق الانتهاكات. ويستخدم المسؤولون البحرينيون منطقاً مماثلاً. على سبيل المثال، برزت السلطات توقيف نبيل رجب بدوره السياسي في الاحتجاجات. وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون ذريعة واضحة، إلا أن الكثيرين يعتقدون أن قرار رجب بالموافقة على المشاركة في برنامج جولييان أسانج التلفزيوني، كان تجاوزاً لـ «الخط الأحمر» الممنوع خرقه، على اعتبار أنه استفزاز للولايات المتحدة التي احتملت تحدي رجب للنظام البحريني حتى تلك الحادثة. حينها، أوقفت الإدارة الأميركية، الحليف القوي للعائلة الحاكمة في البحرين، الدعم الضئيل الذي كانت توفره لرجب. وفي مؤتمر صحفي، سُئلت المتحدثة باسم البيت الأبيض: «هل تقولون للبحرانيين إنكم تعتقدون بوجوب الإفراج عن نبيل رجب؟»، فما كان من المتحدثة إلا الإجابة بـ «الآن وقد صدر الحكم، لا أعتقد ذلك. نحن لا نتدخل في هذه القضية. لقد قلنا منذ البداية إننا نعتقد أنه ما كان يجدر السير قدماً بهذه القضية».

كذلك فإن المعارضة البحرينية انتقدت على خلفية ظهورها وكأنها تنافس على نيل الدعم الغربي، في حين أنه برأيي، على حركة النضال من أجل حقوق الإنسان، والتزامها الضروري مع المنظمات غير الحكومية العالمية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة... ومقارها في العواصم الغربية مثل جنيف ونيويورك ومناضليها المحليين، أن تطلب هي، لا المعارضة التضامن والدعم

من الغرب. هذا على النقيض من المزاعم المتكررة للنظام، التي تفيد بأن الانتفاضة التي قادها شباب البحرين مدعومة من إيران.

بحسب المفهوم الحديث لحقوق الإنسان، يُنظر من الناشط في مجال حقوق الإنسان أن يفك الترابط بين السياسة وخطاباتها، وأن يتماهى مع الوضع الذي يحاول العديد من الضحايا التخلص منه، وذلك باسم «الحياد» و«التوازن». بالتالي، إن الخوف ينبع مما يحذر «موين» منه في كتابه The Last Utopia، الذي يُختصر بأن خطاب حقوق الإنسان يمكن أن يُنزع عنه الطابع السياسي أو يقع في فتح الإفراط في التبسيط، لأن حقوق الإنسان مؤطرة بطريقة تبعدها عن أي مساءلة عميقة للسياسة. من خلال التمثيل المتزامن للأشخاص على اعتبار أنهم ضحايا، ومن خلال مناشدة النظام الحالي، فإن بعض منظمات حقوق الإنسان تحقق له الشرعية، لذلك فإن الدولة توصلت إلى تحمّل خطاب حقوق الإنسان ومنظماتها، ما دامت لا تطرح مسألة سلطة الدولة نفسها. من هنا تنبع مفارقة تقارير حقوق الإنسان. بعد كتابة عشرات التقارير التي تشير مثلاً إلى كيفية انتهاك الدولة البحرينية لحقوق الإنسان، يضع التقرير مجموعة من «التوصيات» الموجهة إلى انتهاك حقوق الإنسان. هكذا، يُطلب من الدولة، الجاني المتكرر، أن تصلح نفسها، لتنتقل من انتهاك لحقوق الإنسان إلى حام لها، ويُتوقع منها أن تكبح جماح بنيتها الجرمية التي تعتمد على البنية التحتية للتعذيب والانتهاك.

أعداء النظام وأصدقاؤه... في الوقت نفسه

لكن في ما نتحدث عن تسييس حقوق الإنسان في زمن الثورات، هناك أيضاً قوة مضادة تعرقل السياسة داخل حدود دائرة حقوق الإنسان. منذ لجنة التحقيق البحرينية المستقلة، ركزت المعارضة بشكل غير مقصود على تطبيق توصيات اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان كمطلب أساسي، فيما هُتمّشت المطالب الأساسية الأخرى، وهي حكومة تمثيلية، الفساد، وتحقيق المصير. لا يمكن تمييز ذلك عن موقف الحكومة، حيث التحدي هو تطبيق توصيات اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان، وليس القضايا الواسعة الخاصة بالسلطة والقوة. تحتاج الحكومة أن التغيير إضافي وليس أساسياً، والمعارضة المسموح بها استسلمت لهذه الحجة وللحديث عن البراغمية والرغبة بالتوصل إلى تسوية. وفق جيجك، وهو بارع في تحديد التناقضات، فإن

«الدرس هنا هو أنَّ الأمر المدمر الحقيقي ليس في التشديد على مطالب «نهائية» نعرف أنَّ من هم في السلطة لا يستطيعون تحقيقها. فهم يعرفون أننا نعرف ذلك، وتصرف متطلب مماثل لا يشكل أي مشكلة لمن هم في السلطة، «وهو أمر عظيم لدرجة أنه مع مطالبكم الأساسية نذكروننا بنوع العالم الذي نريد جميعنا أن نعيش فيه. ولسوء الحظ، نعيش في العالم الحقيقي، حيث يجب علينا أن ندبر أمرنا بما هو ممكن». ما يجب فعله هو على العكس من ذلك، أي إمطار من هم في السلطة بمطالب دقيقة ومحددة ومنمقة بشكل استراتيجي، لا يمكن الرد عليها بالعدز نفسه».

يفضل براون الحديث عن «مشاريع للعدالة»، فيما ينتقد جيحك الانتقال من مسألة العدالة إلى الحقوق، ويعتبرها سمة من سمات الرأسمالية المتأخرة التي تسحب من عدم المساواة صفة السياسة، وهو أمر يعزز معظم انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، ويضع الدولة في رتبة الحكم أمام عدم المساواة تلك، ويوصفها الطرف الوحيد الذي يمكنه أن يعيد هذه الحقوق. من جهة أخرى، تتطلب العدالة الحاجة لاعتماد إجراءات سياسية جذرية لتحدي الظلم والمخاطر العالميين. يعني النضال الحقوقي في النهاية الانحياز وأخذ موقف وعدم الحياد، والقدرة على تحشيد الناس (كما فعل نبيل رجب) بشكل يجبر الحكومة على إيقاف الانتهاكات. وبنتيجة ذلك، يجب على النضال الحقوقي الفعال أن يكون محايداً ومسيئاً. سجن الناشطون الحقوقيون على الأرض، الذين حاولوا الابتعاد عن هذا المفهوم النيولبرالي لحقوق الإنسان، أي نبيل رجب وعبد الهادي خواجه، وذلك ليس

يؤدي ذلك إلى تعزيز سيطرة الدولة وإضعاف الناس، وخصوصاً حين تصبح انتهاكات حقوق الإنسان «تحت السيطرة» كما يدعي النظام اليوم.

هنا نرى التناقض الخاص بحقوق الإنسان: الناشطون الحقوقيون هم في الوقت نفسه معادون وأصدقاء للنظام. يعادونه حين يتهمونهم مع حلفائه بأنهم مسؤولون عما يحصل ولا يقوم بما يكفي لتغيير الوضع، ويحبونه حين يوجهون دعواتهم إلى الدولة لتحسين الوضع ويعيدون الشرعية إليها. يعطي ذلك انطباعاً بأن الناشطين الحقوقيين يعارضون الحكومة، لكن مدى هذه المعارضة يهيمش حدود النقاش حول الوضع السياسي. حين وصلت حدود النقاش تلك إلى الدعوة لـ «إسقاط» النظام ومساندة الحق بالدعوة إلى نظام «جمهوري»، في حالة عبد الهادي مثلاً، أصبح العداء مبرراً للسجن. يمكن بالتالي المحاججة بأن عبد الهادي خواجه ونبيل رجب موجودان في السجن تحديداً لأنهما افترقا عن التمثيل الشائع للناشطين الحقوقيين واعتبرا «متطرفين» أو «متشددين» لتبرير سجنهما.

إذاً يمكن تلخيص الحالة الخاصة في البحرين بوصفها بتلك التي فيها تسييس ناشطي حقوق الإنسان، وعدم تسييس الناشطين السياسيين في المجموعات المعارضة المسموح بها. على الأرض، تؤدي هذه القوة المتناقضة إلى عرقلة الطريقة التي تتعاون من خلالها المجموعات وتتنافس. على سبيل المثال، يعرف الجميع أن دعوات نبيل رجب الثورية للتظاهر في المنامة كانت محرجة للمجموعات

يُطلب من الدولة، الجاني المتكرر، أن تصلح نفسها، لتنتقل من منتَهك لحقوق الإنسان إلى حام لها، ويُتوقع منها أن تكبح جماح بُنيته الجرمية التي تعتمد على البنية التحتية للتعذيب والانتهاك

المعارضة التي اتهمت بأنها «تفتقر إلى الشجاعة» حين رفضت التجاوب مع الدعوات إلى التظاهر في العاصمة حيث كان ناشطو حقوق الإنسان يقومون بذلك. في الوقت نفسه، تستثمر هذه المجموعات المعارضة الكثير من نشاطاتها في حقوق الإنسان، وهو مجال تعمل فيه منظمات غير حكومية لا تملك الكثير من الموارد.

بغض النظر، يمكن تخطي هذه المنافسة، ويجب تحقيق ذلك من خلال فهم الأسباب وراء هذه الأدوار المتحولة، وإعادة التفكير باستراتيجيات الطريقة الأمل لإعادة تأكيد المسائل السياسية الموضوعية التي تؤسس لحركة «١٤ شباط».

صدفة؛ فهو يعود لمقاربتهم الثورية لحقوق الإنسان، التي اعتبرت الدولة أنَّ من الضروري احتواءها. المسألة الحقيقية هنا ليست التزام الناشطين الحقوقيين في السياسة، لكن الرد على الدولة المهتدة وحلفائها الذين يبررون التوقيف على قاعدة أن مطالب حقوق الإنسان مقبولة ما دامت لا تشكل خطراً على الدولة نفسها. رغم أنَّ ثورة المناصرة تمنح الأفراد الشرعية، وبالتالي تعزز قوتهم، فإنَّ الناشطين الحقوقيين يحتاجون أن يفهموا كيف أنَّ اللغة الحقوقية نفسها تفرض حدوداً وشروطاً عليهم. حين نحوّل المطالب السياسية إلى حقوقية، هناك خطر حقيقي بأن

إنهاء المعاناة

وفق براون (٢٠٠٤)، إذا كانت مشكلة البحرين اليوم هي معاناة إنسانية رهيبة نتيجة عدم وجود حقوق للإنسان مقابل قوة الدولة التعسفية، فإن النضال الحقوقي هو أفضل تكتيك ضد هذه المشكلة. لكن إذا شُخصت المشكلة على أنها حرمان الناس الممنهج من حقوقهم من وجهة نظر الحق بتقرير المصير ودمقرطة القوة بشكل حقيقي والعدالة الاقتصادية في توزيع الثروات بشكل متساو، فإن الغطاء البراغماتي والأخلاقي وغير السياسي لخطاب حقوق الإنسان يميل إلى تجنب وحتى رفض هذه المسائل عوض مناقشتها ومعالجتها. بالتالي، إن المشروع السياسي في البحرين يعتمد على استعادة العدالة لقاء عقود من الحرمان الاقتصادي، والحكم المستبد، والظلم السياسي، والفساد المؤسساتي، والتلاعب الديموغرافي، وانتهاكات حقوق الإنسان كلها مجتمعة، وكذلك قضية الأرض التي تشكل قاعدة أساسية للظلم وعدم المساواة الاقتصادية - الاجتماعية. تنهاوى هذه القضايا على الهامش.

المضمون الأهم للانتفاضة هو خطط الفساد العميقة والمعقدة التي تميز الأنظمة المتهاوية، ومن ضمنها ممارسات الاستيلاء على الأراضي. في وقت من الأوقات، خلال احتلال دوار اللؤلؤة في ٢٠١١، فضحت جمعية «الوفاق» حقيقة أن رئيس وزراء البحرين الموجود في السلطة منذ ٤٢ عاماً اشترى أرضاً استراتيجية في موقعها مقابل ٣ دولارات فقط. تجتمع المحتجون وهم يحملون أوراقاً نقدية من فئة دينار واحد احتجاجاً.

قبل ذلك، وفي آذار ٢٠١٠، نُشر تحقيق برلماني حصل على مستوى وطني، وجد أن ٦٥ كلم مربعاً من الأراضي التي تملكها الدولة تقدر قيمتها بأكثر من ٤٠ مليار دولار انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص من ٢٠٠٣، من دون دفع المبالغ اللازمة لخزينة الدولة، في ما يعرف بأنه «استيلاء على أراضٍ» و«سلب ملكية ممنهج» (شيشلا ٢٠١٢). إن الاستيلاء على الأراضي، من خلال عملية ردم البحر الذي زاد مساحة الجزيرة بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المئة، كان ضرورياً لإشباع نهم الحكومة بتنفيذ مشاريع عملاقة تعطي الدولة وجهاً جديداً ضرورياً لتصبح دولة عالمية. لقد بقي ٣ في المئة فقط من الشاطئ في البحرين ملكية للدولة. إن ثلث ثروة الدولة على الأقل قد استولت عليه العائلة المالكة مع مرور الوقت. بشكل نسبي، إن هذا الإثراء الشخصي لحكام الدولة هو الأكبر في العالم العربي. في الوقت نفسه، لقد همّش

عدم التوازن الديموغرافي (الاعتماد على العمال الأجانب، والتجنيس السياسي) المواطنة أيضاً.

يمكن المحاجة بأن «الحق بالمدينة» هو في قلب السياسة. إن احتلال دوار اللؤلؤة كان تأكيداً لقدرة الشعب على تقرير مصير مدينتهم، واستخدام الفضاء العام كما يناسب حاجاتهم اليومية والتعبيرية. في بحث آخر، ناقشت فكرة أن ما يجمع كل هذه العوامل مع بعضها البعض بشكل كارثي، هو «أزمة السيادة»، وإذا لم تحل فستعود الانتفاضات الدورية كل عقد من الزمن.

الخاتمة

«إن النضال الحقوقي هو مشروع أخلاقي - سياسي، وإذا كان يطيح المشاريع السياسية الأخرى (ومنها تلك التي تهدف أيضاً إلى إحقاق العدل) أو يتنافس معها، أو يرفضها، فإن الأمر يتخطى كونه تكتيكاً، ليصبح نوعاً معيناً من القوة السياسية التي تحمل صورة خاصة من العدالة، سيضطرننا إلى رؤيته وتقويمه والحكم عليه بهذا الشكل. تتطلب منا هذه الاعتبار التخلي عن مفهوم البراغماتية المينيمالية ومفهوم الأخلاق وما يأتي معها من أجل مواجهة أكثر تعقيداً مع قوى السياقات السياسية والخطاب السياسي مما يمكن عبارات المفهومين السالفي الذكر تقديمه» (براون ٢٠٠٤).

«الحق بالمدينة» هو في قلب السياسة. —
إن احتلال «دوار اللؤلؤة» كـ —
تأكيداً لقدرة الناس على تقرير مصير مدينتهم،
استخدام الفضاء العـ —
كما يناسب حاجاتهم اليومية والتعبيرية —

لقد أعطت ثورة المناصرة، على مستوى فردي، القوة للمتظاهرين، وكسرت حاجز الخوف من المستبد، وفضحت الظلم اليومي. لا يجب أن يُهمّش النضال الحقوقي بوصفه مشروعاً سياسياً أخلاقياً جماعياً قوة ومركزية القضايا الأخرى، وأهمها الفساد وعدم المساواة؛ إذ تُقدّم مأساة البحرينيين بوصفها نقصاً في الحقوق الأساسية، لكنها أيضاً تتعلق بمسألة الأرض والملكية (البلاد مملوكة من قبل جزء صغير من نخبة تتألف من أشخاص يصادرون الأراضي) التي هي جزء أساسي من هذه المأساة. يضع شعار الحقوق البحرين على الطريق الصحيح، لكن لا يمكنه وحده طرح قضية الملكية في القرن الحادي والعشرين، وهو أمر يتطلب صيغاً مختلفة من العدالة.

النساء و«الربيع العربي» دروس من إيران

هايده مغيثي

استاذة العلوم
الاجتماعية
والدراسات النسائية
في جامعة يورك
بتورونتو، كندا.
لها مؤلفات وكتابات
عديدة عن المرأة
في ايران والعالم
الاسلامي.

قد تعتبر قلة من الناس التغيرات في الأنظمة في الدول العربية ولادة لنظام جديد سيغيّر أوجه المجتمعات التي ولدت الثورات. التغيرات في النظام التي أنجزت من خلال الثورة ليست إلا الخطوة الأولى في مسيرة طويلة ستحدّد نتائجها النهائية، من بين عناصر أخرى، وإذا تدخلت القوى الخارجية، من خلال الاستراتيجيات التي جرى تبنيها خلال الفترة التي تلت الثورة. والأبرز أنّ النتيجة ستبدّل استناداً إلى ما إذا كانت الجهود سبّذل في سبيل السيطرة على مطالب الثوار أو تغييرها، وما إذا كانت المشاركة السياسية من قبل المواطنين تلقى التشجيع، تحفّز أو تحظر. عادة، ترغب النخب السياسية التي تستولي على السلطة عقب الثورة في ترسيخ مكانتها وكبح المعارضة والتغلب عليها. وترغب القوى الديمقراطية التي تنمرّد على الحرمان وعدم المساواة والطغيان في أن تشهد على تنفيذ المطالب الثورية والوفاء بالوعود.

نشهد اليوم هذه الظاهرة في ما يتعلق بالانتفاضات التي باتت تُعرّف مجتمعة بـ«الربيع العربي». وللأسف، تولدت ما بعد النشاط الثوري تغييرات تتناقض مع تصورات القوى التي تسعى إلى التغيير ومع مثُلها العليا. ولعل الأبرز في هذا السياق أنّ التحوّل السريع لمصلحة الأحزاب الإسلامية الذي حدث عقب هذه الانتفاضات، في مصر وتونس على سبيل المثال، رغم أنّه كان غير متوقّع، يدعو بالفعل إلى القلق. لأسباب متعددة، من المتوقع اليوم إقامة دول إسلامية مكتملة، على الطراز الإيراني. لكنّ تجربة إيران تحديداً تحذّرنا من التحديات الخطيرة التي تنتظر القوى الديمقراطية.

إيران: من ديكتاتورية إلى أخرى

لا شك في أنّ العواقب الاجتماعية والسياسية لثورة عام ١٩٧٩ في إيران، في وسط سياسي كنت جزءاً منه، قد

أثّرت على نظرتي القائمة. فمن جهة، كان من الصعب ألاّ أتأثر إيجاباً بالانتفاضات الشعبية التي اجتاحت المنطقة في السنوات القليلة الماضية. لكن من جهة أخرى، جعلتني تجاربي السابقة حذرة في ردود فعلي على النشوة الثورية. وقد أخبرني أخيراً زميل لي، وهو مؤرّخ، أنّ المشكلة مع الباحثين خارج مجال التاريخ تتمثل في أنّهم لا يملكون فهماً طويل الأمد لاتجاه الأحداث السياسية الحالية. وقد يكون ذلك صحيحاً. لكن تأملوا فقط كم مرّة تمرد فيها الشعب في الدولة التي ولدت فيها، أي إيران، على حاكم مستبد ليقع لاحقاً تحت سحر حاكم مستبد فاسد آخر يخدم مصالحه الذاتية. في القرن العشرين وحده، شارك الشعب الإيراني في حركات اشتراكية كبرى عدة، وطنية وإقليمية، اجتمعت في ثورتين تغييريتين بارزتين لمكافحة الديكتاتورية، وأجبرت أربعة ملوك على الذهاب إلى المنفى. ولعل أكثر مثال يثير الصدمة والذهول على تحوّل التطلعات والمطالب الثورية، هو ما ظهر طبعاً بعد ثورة عام ١٩٧٩: أدت إطاحة النظام الملكي إلى إقامة سلطة دينية قديمة معادية للمرأة تلغي الحقوق. ترتبت عن تلك النتيجة أكلاف هائلة دفعتها النساء، اللواتي أيّدن الثورة بالملايين وبأشكال مختلفة. بالنسبة إلى النساء بشكل خاص، تحولت الثورة ذات المطالب التعبوية المتمثلة في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إلى سجن كبير في عهد من عينوا أنفسهم حراساً للشرعية. والواقع أنّ تأثيرات الهزائم المتكررة التي لحقت بالحركات السياسية والاجتماعية التقدمية في إيران خلال القرن العشرين كانت عميقة على النساء الإيرانيات: إنّ أبرز مطالب الناشطين في مجال حقوق المرأة المدافعين عن «الحق في التمتع بالحقوق»، إذا ما اقتبسنا مفهوم حنة آرندت

إلغاء الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات (وهو ١٨ عاماً حالياً)، وثمة تقارير عن مسودة قانون سيلغي الحظر على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث). سبق وتشتت كل الآمال بالمساواة بفعل الاعتداءات المنهجية والمتعمدة على النساء، من اختبارات العذرية التي تخضع لها الناشطات المعتقلات، إلى التحرش الجنسي بالمتظاهرات، ما يهدف إلى إذلال النساء وإخافتهن ودفعهن إلى الخروج من الشوارع.

تشير الأحداث في تونس إلى التوجه نفسه. حتى الآن شهدنا: إدراج عبارة في الدستور القائم تصف المرأة بأنها «مكملة للرجل»، ما يعتبره الكثيرون خطوة لتحديد مكانة النساء في الحياة العامة في تونس؛ مناظرات تلفزيونية بشأن إعادة عهد تعدد الزوجات إلى تونس في سبيل معالجة اختلال التوازن الديمغرافي؛ سلفيين متشددین يهاجمون الفنادق والحانات ويشتبكون مع طلاب لبيراليين يميلون إلى اليسار في الجامعات؛ ورقابة أخلاقية على الأعمال الفنية. فضلاً عن ذلك، يبدو الصراع المتزايد بين القوى العلمانية والدينية جلياً من خلال الاعتداءات العنيفة المتعددة على الصحافيين والناشطين على أيدي الجهاديين الذين يستوحون من السلفية قوة سياسية صغيرة إنما قوية في شمال أفريقيا، عازمة على أسلمة المجتمع من جديد. كذلك إن الاعتداءات على مقر الاتحاد العام التونسي للشغل والأحزاب اليسارية، من قبل من يطلقون على أنفسهم اسم رابطة حماية الثورة، إلى جانب أعمال إرهابية أخرى، بلا عقاب حتى الآن، بلغت ذروتها من خلال شكري بلعيد، تُعتبر مدعاة للقلق.

حقوق المرأة الإيرانية بعد الثورة

بالنسبة إلى الكثيرين منا الذين عايشوا إقامة النظام الإسلامي في إيران وتمكنوا من البقاء، تعتبر هذه الأعمال محزنة، على الرغم من أنها ليست مفاجئة. كذلك، شاركت النساء الإيرانيات، من جميع مناحي الحياة، في ثورة عام ١٩٧٩. والأهم من ذلك، شنت النساء العلمانيات، المؤمنات وغير المؤمنات على حد سواء، الاحتجاجات الجماهيرية الأولى ضد مطالبة آية الله الخميني بعودة النساء إلى وضع الحجاب في الأماكن العامة. أمر صدر بعد أسابيع قليلة من انهيار نظام الشاه وصادف، يا للسخرية، عشية يوم المرأة العالمي لعام ١٩٧٩. لقد اعتبرنا، وكنا على حق في ذلك، تصريح آية الله بمثابة ضوء أخضر أمام تدابير رجعية أخرى،

تبع ذلك بالفعل. أفضت انتفاضة النساء العفوية، غير المدعومة من أي من المنظمات والأحزاب اليسارية أو الليبرالية، إلى تجمعات حاشدة أمام مكاتب الحكومة المؤقتة، تبعها اعتصامات وتوقف عن العمل في الوزارات والمستشفيات والهيئات الحكومية والمدارس الثانوية المخصصة للفتيات. دامت هذه النشاطات أسبوعين، على الرغم من الاعتداءات المستمرة على المتظاهرات التي ارتكبتها من يسمون أنفسهم سفاحي حزب الله. تم تشكيل الكثير من الجمعيات والمجموعات النسائية في المؤسسات والوكالات العامة والخاصة، وفي كل جامعة. أجبرت قوة التحرك النسائي ضد العودة إلى وضع الحجاب تراجعاً مؤقتاً من جهة الدولة الدينية.

بيد أن هذا النجاح كان ضئيلاً ومؤقتاً. فقد أصبح الحجاب إلزامياً بعد بضعة أشهر، بعد القمع الدموي للقوى اليسارية المناهضة للحكومة في الجامعات، واجتياح النظام لكردستان وصحراء تركمان، وأغلاق كافة الجامعات وطرد الأساتذة والطلاب اليساريين بذريعة «الثورة الثقافية» الإسلامية. أفضت كافة الصحف اليومية الليبرالية بأمر مباشر من آية الله للعصابات بـ «كسر أقلام الصحافيين».

تطلب مناخ القمع الجديد هذا وتقدم الإسلاميين، تشكيل ائتلاف وتعبئة الطبقات الوسطى إلى جانب الطبقة العاملة التي شاركت في الانتفاضة بطرق مختلفة، أملاً بتحسين حياتهم ووضع حد للحكم الاستبدادي في إيران. كان المطلوب أن نأخذ على محمل الجد الإشارات التي تنذر بارتفاع موجة الاستبداد ضمن العبء الدينية، ونشكل جبهة موحدة على أوسع نطاق ممكن ضد الاعتداءات الفكرية والتنظيمية التي يرتكبتها الإسلاميون. «لو اجتمع الرجال ذوو العقلية الليبرالية والنساء اللواتي يتمتعن بوعي جندي في خندق واحد، لتحول تحالف بين قوى المعارضة إلى مخرج سياسي وحافظ على الديناميكية الأولى لانتفاضة النساء الإيرانيات دفاعاً عن حقوق المرأة والحريات الفردية، والديمقراطية الاجتماعية والسياسية». لم يغير أي شيء حدث منذ ذلك الحين وجهة النظر هذه، ومفادها أن قلة منا في قيادة الاتحاد الوطني للنساء في إيران جادلت باستمرار ضد الموقف الشعبي لبعض النساء اللواتي أدين دور الوسيطات بين منظمنا ومنظمة فدائي، أكبر منظمة يسارية في ذلك الوقت. بيد أنه، وكما هو معروف، لم يتشكل ائتلاف مماثل.

في النهاية، سهّل غياب الدعم الكامل والمساعدة من قبل مجتمع المثقفين العلمانيين وصمت اليسار والتباساته

شنت النساء العلمانيات الاحتجاجات ضد مطالبة آية الله الخميني بعودة النساء إلى وضع الحجاب العام في الأماكن العامة في إيران بعد أسابيع من انهيار نظام الشاه وصادف، يا للسخرية، عشية يوم المرأة العالمي لعام ١٩٧٩

الأول للبلاد إلى جانب الأولاد والمجانين والمجرمين. كذلك، لم تكن ندرك، أو لم تكن نقدّر النقاشات والصراعات المحتدمة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من عملية الفوز بمكاسب دنيا للنساء في ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. والأسوأ من ذلك، اختارت شريحة كبيرة من المعارضة إما أن تصمت أو أن تنضم إلى النظام في خطابه العدواني المناهض للإصلاحات الاجتماعية والقانونية للنظام السابق، باعتبارها ناتجة من تأثير الغرب المفسد. غاب عن بالهم أنّ الهدف والنتيجة النهائية لهذه البروباغندا كان تشويه سمعة الناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة ومطالبها.

يردد صدى هذا التصور الأحادي الجانب اليوم في مصر. فكما أشارت هدى السادات، الناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة في حديث لها مع دينيز كانديوتي، يتمثل أحد العوائق الأساسية التي تواجهها الناشطات المعنيات بحقوق المرأة في مصر في:

• تصور عام مسيطر يربط النشاطات المعنيات بحقوق المرأة ونشاطاتهن بسيدة مصر الأولى سابقاً سوزان مبارك والمحيطين بها، أي بسياسات النظام الفاسدة. سبق وخضع هذا التصور العام للتلاعب السياسي في سبيل إلغاء القوانين والإجراءات التشريعية التي تم تمريرها في السنوات العشر الماضية بغية تحسين الوضع القانوني للنساء، بخاصة في إطار قوانين الأحوال الشخصية.

• في إيران، ترافق القمع الهائل والمنهجي للحركة النسائية مع تفكيك الإصلاحات القانونية المحدودة التي أنجزت خلال العقود الماضية باعتبارها إملاءات صادرة عن الأجانب وغير الإسلاميين ولا تستفيد منها إلا النساء من الطبقة العليا والطبقة الوسطى العليا. من هنا، بعد ثلاثة أسابيع فقط من الثورة، ألغي قانون حماية الأسرة القائم، ومنعت النساء من تبوؤ المراكز القضائية. تبع ذلك تدابير صارمة أخرى أعادت إلى النساء وضعهن كشبه مواطنات في القوانين المدنية والجزائية التي تستند إلى الشريعة. عندئذ بالتحديد، عرفت النساء وما يمكن تسميته الأقليات، الأهمية الاستراتيجية للتغيرات الأيديولوجية وتأثيرها في النظام السياسي وقيادته، وكيف تُقيد حقوق المرأة بإحكام عند طرح إصلاحات قانونية واجتماعية ملائمة من قبل نظام مستبد غير شعبي. عندئذ بالتحديد، سيقدرون عمق الخسائر أو المكاسب بالنسبة إلى النساء، نتيجة التغييرات في القوى السياسية، وذلك على صعيد الحماية القانونية والوصول إلى الموارد.

النظرية، أو في أحسن الأحوال النقد الخفيف والواهي لتعديلات النظام الإسلامي على الحريات الديمقراطية، وبخاصة على حقوق المرأة، المسيرة التي جعلت من آية الله الخميني قائد الثورة المتشدد الذي لا يردعه رادع. فأصبحت الناشطات عاجزات في وجه الاجتياح السياسي الذي تعرضت له إيران. روجت وسائل الإعلام التي تديرها الدولة أنّ الملكيين ومؤيدي الولايات المتحدة قد تسللوا داخل الحركة النسائية. كذلك، بدأت شريحة كبيرة من اليسار بالتلفظ بخطاب فحواه أنّ المسائل التي تطرحها النساء هامشية مقارنة بأهداف النضال الوطني ومناهضة الإمبريالية. انخدع الكثيرون، وبخاصة من هم ضمن اليسار، بدعم الخميني لاستيلاء الطلاب المسلمين على السفارة الأميركية، وظنوا أنّ النظام «مناهض للإمبريالية». وقد فاقمت حرب إيران والعراق الوضع، وأسكتت في السياق نفسه الأصوات النسائية المعارضة للأجندة الجندرية التي يتبناها الإسلاميون، وساعدت في تراجع المكاسب القانونية المتواضعة التي حققتها النساء في ظل نظام الشاه كما في وضع قيود جديدة لا يمكن تخيلها على الوضع الاجتماعي للنساء وتنقلاتهن.

مسؤولية الحركة النسائية الإيرانية

لم تكن الحركة النسائية بمنأى عن اللوم في هذه العملية. في البداية، فشلنا في الاستماع بدقة إلى بيانات الخميني الخطائية التي تفيد بأنّ «النساء والرجال متساوون في عيني الرب». كان معنى تصريحه بأنّ «الحكومة الجديدة ستمنح النساء كافة الحقوق التي حرمن إياها، ضمن نطاق الشريعة» واضحاً وجلياً. بيد أنّ سيطرة الميول الشعبوية المناهضة للإمبريالية أو التوقعات غير الواقعية بشأن الثورة ضمن صفوف فئات السكان الإناث الأكثر نشاطاً اللواتي يتمتعن بوعي جندري، أي النساء المدنيات والثقافات اللواتي ينتمين إلى الطبقة الوسطى، منعنا من تحقيق الوعود الثورية واتباع أجندة القرون الوسطى الملفوفة تحت العباء الوطنية.

ثانياً، اعتبرنا حقوقنا القائمة وحرماننا الشخصية أمراً مسلماً به. لم نقم بأي ربط بين تجارب النساء في حركات مناهضة الاستعمار في مصر والجزائر وفلسطين وأجزاء أخرى من المنطقة. ولم نحاول أيضاً أن نتعلم من تجارب الرائدات في مجال حقوق المرأة في دولتنا: تمثّلت مكافأتهن مقابل المشاركة في الثورة الدستورية التي حدثت في مطلع القرن العشرين في حرمانهن حقّ التصويت على الدستور

مسؤولية الفوضى في الصعود الإسلامي

دعوني أشدد على أنه لا شيء مما قيل يهدف إلى الإيحاء بأن كفاحات الشعوب في الدول العربية في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والعيش بكرامة كفاحات خاسرة سلفاً بسبب الطابع الإسلامي للأنظمة الجديدة. أولاً، كما يعرف الجميع خير معرفة، لا تنحصر معاناة الشعوب في المنطقة بالإسلام وحسب، أو حتى بارتفاع موجة الأسلمة. والمقصود بذلك أن ظاهرة الأسلمة المعاصرة ليست السبب، بل هي نتيجة مجموعة سياسات مفروضة على المنطقة ومُطبقة طوعاً من قبل طغاة محلين فاسدين. أدت عقود من السياسة الاقتصادية النيوليبرالية وتقاعس الدولة عن تقديم خدمات الرعاية، والخصخصة، وتقاسم الأموال العامة وتوزيعها على المتحالفين مع الأنظمة، إلى إثراء أقلية صغيرة مع الضغط على باقي الشعب، وإغضاب وإحباط أكثرية الطبقة العاملة الفقيرة في آن واحد. كان الفساد الحكومي، والتفاوت الهائل في المداخل، والفقر والبطالة، وقمع الحريات السياسية وحرية التعبير والمناقشات المفتوحة، واحتواء البدائل الديمقراطية، مع بعض التفاوتات، النمط المألوف في كل مكان.

كذلك إن الاستياء العام حيال القوى الغربية بسبب سعيها وراء مصالحها الاقتصادية والجغرافية والسياسية، إلى جانب مغامراتها العسكرية ومعاييرها المزدوجة، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية/ الفلسطينية قد زادت جميعها من سخط الشعب. شوّهت هذه الظروف كلها مفاهيم الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وجعلتها موضع سخرة، وساعدت الإسلاميين في الظهور كمدافعين عن الكرامة الوطنية والعدالة. أدت عقود من قمع اليسار، ما سبب إضعاف هذه الشريحة من المعارضة وإمكانات التعبئة لديها، إلى جعل المساجد المكان الوحيد لتعبئة السخط. وضع ساعد على نمو الأحزاب الإسلامية وفي تنظيمها لمؤيديها. أكدت نتائج الانتخابات التي أجريت بعد الانتفاضات على ما هو واضح؛ أي أن اليسار والقوى المستقلة ما كانا يتمتعان بالفرص نفسها على صعيد التنظيم ولا يستطيعان التنافس بفاعلية مع الأحزاب الإسلامية.

فما الحمينيون في إيران، والإخوان المسلمون في مصر، وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وفروع أخرى كثيرة من الإسلام، وازدهرت كنتيجة لهذه الفوضى الاقتصادية والسياسية.

وأدى حرمان الشعوب التربية السياسية وسلبها إحساسها بالكرامة، الأمن الاقتصادي والأمل، إلى جعلها سهلة التأثر والانقياد ومتلقفة لفكرة أن الإسلام هو الرد الوحيد القابل للتطبيق والمناسب ثقافياً على الظلم الاجتماعي والبؤس، وبخاصة عندما تُقدّم الوظائف والخدمات الطبية وغيرها من خدمات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مساعدة خفية من الله، وطبعاً مع تدفق الدولارات من قوى إقليمية غنية بالنفط. كذلك، نمة جيش من الطبقة الدنيا مستعد لتنفيذ أوامر أخلاقية ودينية مبتدعة تركز على التحكم بالحياة الجنسية للمرأة وسلوكها الأخلاقي.

فلنفترض كأمر مسلم به أن الإسلاميين لا يشكلون كتلة غير متميزة. لا شك في أن الخلافات موجودة بين الإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة وبين مجرمي تنظيم القاعدة/ حركة طالبان في أفغانستان، وأنصار الشريعة في تونس، وعسكر الإسلام في سوات في شمال باكستان أو عصابات أنصار الدين المتهورة في مالي. بيد أنه عندما يتعلق الأمر بمسائل عائلية، والنساء والحياة

تركيز الإسلاميين على الأجساد، وطهارة النساء وشرفهن يعني أنه سيقفلون بعنف كافة المساحات العامة في وجه الناشطات العلمانيات المعنيات بحقوق المرأة، وسيحاولون في أحسن الأحوال السيطرة عليهن ضمن حدود الشريعة بالتالي، أينما كان تترافق المكاسب السياسية التي يحققها الإسلاميون مع خسائر تنكدها النساء.

الجنسية، تختلف درجة الخلافات بين هذه المجموعات. غني عن القول أن قوة سلطة هذه المجموعات الأيديولوجية والسياسية تحدّد بحسب مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات التي تنشط فيها، وقوة القوى التي تكافح الهيمنة. غير أن تركيز الإسلاميين على الأجساد، وطهارة النساء وشرفهن بحسب التعريف الذكوري لهما، يعني أنهم - إذا ما حصلوا على فرصة - سيقفلون بعنف كافة المساحات العامة في وجه الناشطات العلمانيات المعنيات بحقوق المرأة، وسيحاولون - في أحسن الأحوال - السيطرة عليهن ضمن حدود الشريعة. بالتالي، أينما كان تترافق المكاسب السياسية التي يحققها الإسلاميون مع خسائر تنكدها النساء.





المدعومين من قطر بأنهم شركاء أهل للثقة في أفغانستان واليمن والبحرين ومصر وأماكن أخرى.

ما يضيق أكثر هو التأييد غير المبرر الذي تتلقاه المجموعات الإسلامية المتطرفة من شريحة من اليسار، والباحثين المناهضين للعنصرية والمناهضين للحرب وناشطين من الغرب. يبدو أن الاعتراف بالتحديات السياسية والأخلاقية التي يطرحها الإسلاميون أمام هيمنة الغرب وقيمه الليبرالية، فضلاً عن ممارساتهم الجندرية، وفي بعض الأحيان حتى وحشيتهم ضد النساء، لا تثير قلقاً كبيراً، فضلاً عن إدانة صريحة. ولعل المنطقي في بعض الأحيان هو أن الشعوب التي تعاني الفقر والبطالة والعدوان الاستعماري الجديد ينبغي ألا تكون منقسمة بشدة من خلال طرح أسئلة مرتبطة بالجندر. يفشل منطق مماثل في الاعتراف بأن النساء يمثلن الأغلبية الساحقة من جيوش الفقراء والعاطلين من العمل والمستغلين في هذه المجتمعات، بالإضافة إلى أنهم أهداف يومية للإذلال الميزوجيني (الكاره للنساء) والعنف.

جعل غلط التفكير هذا الصحافية المصرية منى الطحاوي محط الانتقادات بسبب مخاوفها التي عبّرت عنها حيال السياسات التي يعتمد عليها الإخوان المسلمون ضد النساء، على الرغم من أنها كانت تدّين أيضاً الجيش بسبب وحشيته تجاه الناشطات. وفي مناسبات أخرى، كانت تستشهد بواقع العنصرية المناهضة للمسلمين في الغرب لإسكات الانتقادات التي تناولت الممارسات الجندرية الإسلامية. هذه كانت الحال عندما أدينّت فرقة الهيب هوب الفلسطينية «دام» بسبب شريط فيديو موسيقي أنتجته وتناول جرائم الشرف. قال النقاد إن الفرقة صوّرت «الفلسطينيين كاشخاص غير متحضرين، يلومون المجتمع ويحطون من قدر الثقافة» وإنّها «اتبعت سيناريو حملة عالمية ضد» ما يسمونه «جريمة الشرف المزعومة». انطلاقاً من المنطق نفسه، يدين آخرون الدفاع عن حقوق المرأة في المنطقة، وذلك عامة من خلال الدعم الغربي الذي يشمل النساء «العلمانيات والمواليات للغرب واللواتي هنّ غالباً مناهضات للإسلام» ولا يأخذ في الاعتبار معاناة «النساء اللواتي ينتمين إلى الإخوان المسلمين» في ظل عهد مبارك. النقطة التي أغفلت هنا هي مسألة التوازن. والمقصود بذلك أن الحقائق الاجتماعية متعددة الأبعاد ومتكاملة، وليس علينا أن نختار من بين قوى القمع في محاولة لتحديد ما إذا كانت إحداها أكثر إضراراً من الأخرى بالحياة السلمية والكرامة للنساء.

لهذا السبب، من غير المجدي تضخيم الخلافات بين الإسلاميين، والأسوأ من ذلك، تجاهل واقع أنّه مع ازدياد تأثير الأسلمة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، تغيّر الطابع الجندري للممارسات المرتبطة بالعلاقة بين الدولة والمجتمع. فضلاً عن ذلك، تعتبر الايديولوجيات والمؤسسات البطيريركية والنيو بطيريركية في المنطقة أن مهمتها التي أعلنتها بشغف كبير تتمثل في إعادة إرساء العقيدة والتعاليم الدينية المحافظة المرتبطة بوضع المرأة. والواقع أن ازدياد ذكاء المرأة واستقرارها العاطفي والأخلاقي علامة فارقة تميّز الأوامر الدينية والنظام الأخلاقي الذي تتبعه أنواع مختلفة من الأصولية.

بالتالي، سيكون من المضلل القول، كما يفعل البعض، إن الأحزاب الإسلامية في مصر، وتونس وأماكن أخرى تشبه تماماً الديمقراطيين المسيحيين في ألمانيا أو السويد. أو القول إن «الإسلاميين اليوم ليسوا هم أنفسهم إسلامي عام ١٩٧٩، وإنهم لا يستبعدون أحداً، يحترمون التداول الديمقراطي، وهم مرنون في تفسيرهم للشريعة». من المؤكد أن مقياس هذا الاعتدال الذي يحسدون عليه، وهذا النوع الديمقراطي من الإسلام، هو ما إذا كان حزب أو نظام إسلامي ما معادياً للغرب، فالإخوان المسلمون في مصر، على سبيل المثال، سجلوا معدلاً مرتفعاً على هذا الصعيد، وتقويمهم جنى ثمار وساطتهم بين الولايات المتحدة/ إسرائيل وحركة حماس خلال الجولة الأخيرة من الاعتداءات الإسرائيلية على غزة عام ٢٠١٢.

مسؤولية الغرب واليسار

ينبغي ألا يفاجئنا التعقيم المتعمد على الأجندة التي يتبناها الإسلاميون بإصرار، أجندة إعادة صياغة الحقوق وإعادة رسم حياة المواطنات، على الرغم من أن الدفاع عن حقوق المرأة كان الذريعة لاجتياح أفغانستان والعراق. من لا يعرف أن قمع النساء المسلمات على أيدي الرجال المسلمين كان أداة شيطانية لتبرير المغامرات العسكرية في المنطقة؟ رغم ذلك، من المذهل أن الحكومتين الأميركية والبريطانية تعملان الآن بكامل قواهما على الترويج لـ «الإسلام المعتدل» في المنطقة، أمّلتين السيطرة على موجة المقاومة المرتفعة المناهضة لسياساتهما الاقتصادية الاستعمارية الجديدة والنيوليبرالية في المنطقة. هما تستمران في اتباع استراتيجية الحرب الباردة التي تقضي بتوصيف اليسار العلماني والقوى الوطنية في المنطقة بأنهما عدوان، والسعودية والوهابيين

إلى من سيميل ميزان القوى في المنطقة؟

على الرغم من كل ما تقدّم، لا أعتقد أنّ أحداً يستطيع أن يتوقع حقاً المنحى الذي ستؤول إليه الانتفاضات العربية في المستقبل القريب. الآن، تواجه المجتمعات التي شهدت انتفاضات ثورية خلال السنوات القليلة الماضية نظاماً جديداً لم تتوضح بعد معالمه وتعقيداته وتناقضاته. يُحتمل، وعلى المرء أن يبقى متفائلاً طبعاً، أن تُنتج الثورات غير المنتهية في المنطقة نتائج مواتية أكثر لمصلحة القوى الديمقراطية التي أشعلت فتيل هذه الانتفاضات. بصرف النظر عن وجود مجتمعات مدنية نابضة بالحياة ترفض التوقف عن ممارسة نشاطاتها، قد تؤثر بعض الفوارق بين الثورات في إيران مقارنة بالثورات في تونس ومصر بشكل إيجابي على مجرى الأحداث وتنعكس موجة الاستبداد الإسلامي.

بداية، أجهّضت الثورات في الدول العربية التي نجحت في تحقيق تغيير في النظام من خلال نصيحة القوى الأجنبية ومساعدتها الفعالة. هدَفَ خروج بن علي ومبارك المبكر إلى الحؤول دون الانهيار التام للنظام بأكمله، وعدم المساس بالجيش والقوى الأمنية، بخلاف ما حصل في إيران. نجح الإخوان المسلمون وحزب النهضة في الفوز بالانتخابات، وهما الآن يسيطران على البرلمان، وفي حالة مصر، الرئاسة أيضاً. ولكن بما أنّ النظام كله لم ينهز، لم يتمكنوا من السيطرة على القوات المسلحة واكتفوا بإبرام الصفقات على الرغم من أنّ التصريحات الحديثة لوزير الدفاع الجنرال السيسي التي تفيد بأنّ «الجيش لن يقف مكتوف اليدين فيما تصل الدولة إلى نقطة اللاعودة على طريق الحرب الأهلية»، تجعل المرء يتساءل كم من الوقت بعد ستُحترَم هذه الصفقات. المعارضة المصرية ناشطة جداً، ولديها بعض النفوذ كما يتبين، من بين أشياء أخرى، من خلال إلغاء المرسوم الرئاسي للانتخابات النيابية من قبل المحكمة الإدارية في مصر في شهر نيسان/ أبريل. لم تكن هذه الحال في إيران حيث غادر البلاد أعضاء كثيرون من طبقة الصناعيين ورجال الأعمال الرائدة في البلاد، جنرالات وصفوة البيروقراطيين، قبل أن يُحسَم مصير الشاه.

ما نراه في الدول العربية هو عدم استقرار سياسي واشتباكات مستمرة، مع مشاركة طبقة أصحاب الأملاك ورجال الأعمال في النضال للحصول على حصة في السلطة. بيد أنّ وجود مصالح مختلفة في بيئة ما بعد الانتفاضة قد يوفر فرصة سانحة للقوى الديمقراطية،

والشبان العاطلين من العمل الذين يسعون إلى التغيير، الناشطين في الدفاع عن حقوق المرأة، النقابات العمالية، والطبقتين الفقيرة والمتوسطة، لتتكتل مجدداً وتعيد تشكيل نفسها كي تنقل إلى الشعب وجهات نظرها واستراتيجياتها البديلة الهادفة إلى تحقيق التغيير ووضع حد للهجوم الأيديولوجي والسياسي الذي يشنه الإسلاميون.

لا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى عاملين مهمين آخرين و/أو اختلافين ما بين تجارب إيران والدول الثورية الجديدة في المنطقة. أولاً، تفادت تونس ومصر الأحداث الدامية المباشرة التي حصلت في مرحلة ما بعد الثورة في إيران التي شهدت الذبح الفعلي لمئات الشخصيات البارزة في النظام السابق، جنرالات في الجيش، وزراء، أعضاء في البرلمان، بيروقراطيون بارزون، وضباط أدنى مرتبة في الجيش وقوات الأمن، وذلك خلال الأسابيع والأشهر الأولى بعد الثورة. ولدت هذه المجزرة حالة من الغضب العام المستمر بين فئات السكان الذين كانوا على علاقة بالضحايا أو الذين أملوا، ببساطة، محاكمة عادلة وعلنية لهؤلاء الأفراد. استمرت عمليات القتل التي لا ترحم حتى وقت لاحق، بعد حرب إيران والعراق. كذلك، أمر الحميني قبل موته بقتل عدة آلاف من السجناء السياسيين، وتلا ذلك عمليات خطف واغتيالات عُرفت بـ«القتل المتسلسل» لشخصيات بارزة داخل إيران وخارجها.

كانت عواقب العنف الإسلاميين متعددة. جعلوا الناس عديمي الإحساس تجاه العنف، مشكلة تفشّت بعمق في المجتمع الإيراني، وهي الآن مصدر قلق اجتماعي كبير ومصدر خوف بالنسبة إلى المواطنين العاديين. كذلك أدى العنف الدولة وسفك الدماء المستمر إلى إحباط وإخافة الآخرين الذين شاركوا بحماسة في تظاهرات الشوارع قبل الثورة، والذين خابت آمالهم بمحصلتها، لكنهم أصبحوا خائفين، أو مشلولين، بسبب وحشية النظام الجديد. ثمة عامل ثان مهم، إذ على خلاف الوضع في إيران، لم تعتمد الانتفاضات في الدول العربية على خطاب مناهض للغرب ومناهض للإمبريالية لتعبئة الدعم الشعبي. ولم تكن إقامة دولة إسلامية أو حكم الشريعة مطلباً. ما وُحد القوى المختلفة كان ضرورة مشتركة تقضي باستبدال الأنظمة القائمة بدولة مسؤولة تفكر بمصلحة الناس وتقدر على وضع حد للأزمات السياسية والاقتصادية. قد يبسط البعض هذه المطالب ويقول إنّ مطالب الانتفاضات عكست «الفكر الإسلامي المعاصر»، وبالتالي كانت الانتفاضات في العالم العربي، وبخاصة

المناضلون الإسلاميون
يفقدون سيطرتهم
على الشعب في كل دولة
ذات أكثرية مسلمة
ذاقت جرعة الإسلاميين
من عنف الإسلاميين
خطتهم الوهمية الهادفة
إلى إعادة إرساء
تقاليد الإسلام
التي لا تمت بصلة
بالحقيقة الشعبية
وحاجاتها الملحة

دفاعاً عن الإسلام، لا من أجل مكافآت اقتصادية. وتظهر كلماته الشهيرة - «الاقتصاد للحمير وليس للمؤمنين» - بوضوح ما كنا نتعامل معه.

هل يبدأ أقول الإسلاميين؟

أي خلاصة يمكننا أن نستمدّها من ذلك كله؟ لا شك في أنّ إشارات كثيرة تدل على التحديات الصعبة التي تواجه الشعوب في الدول العربية، وبخاصة المعارضة التي تمثل النساء جزءاً منها. لكننا نرى أيضاً إشارات كثيرة تدل على أنّ المناضلين الإسلاميين يفقدون سيطرتهم على الشعب في كل دولة ذات أكثرية مسلمة ذاقت جرعة من عنف الإسلاميين وخططهم الوهمية الهادفة إلى إعادة إرساء التقاليد الإسلامية التي لا تمت بصلة إلى مخاوف الشعوب الحقيقية وحاجاتها الملحة. المقاومة المستمرة في وجه الأحزاب الإسلامية الحاكمة في تونس ومصر، تشهد جميعها على حقيقة واحدة، اقتحام الناس مقرّ الميليشيا الإسلامية في ليبيا، إثر قتل السفير الأميركي، مسيرات احتجاجية في باكستان عقب إطلاق النار على ملالا يوسف زاي وذبح العالم في مجال لقاح الأنفلونزا، التظاهرات الحاشدة في الشارع ضد حزب الجماعة الإسلامية في بنغلادش تشهد على واقع واحد: ثمة الكثير من الرجال والنساء في صف الإسلاميين، لكن هناك العدد نفسه على الأقل من الرجال والنساء الذين يعارضون رفع الشعار الإسلامي لليمين الديني في دولهم. كذلك، يشعر الناس بأنهم ليسوا بحاجة إلى السلفيين أو حركة طالبان، أو غيرها من فروع تنظيم القاعدة ليخبروهم كيف يكونون مسلمين صالحين.

أوردت رنا جواد من ليبيا في شهر أيلول/سبتمبر أنّ «عدداً هائلاً من الناس أخبرها أنّ وجود الأحزاب الدينية بحد ذاته مفهوم مهيّن». طبعاً، جعلت حالة إيران، بعد إرساء النظام الإسلامي في البلاد، الناس في المنطقة يدركون واقع أنّه عندما يتعلق الأمر بمسألة الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ليست الدولة الدينية بديلاً من دولة استبدادية شبه علمانية. كذلك فإنّه عندما يمتزج التحفظ الديني بالتمييز على أساس الجنس والطبقية والتمييز العرقي والديني، إلى جانب السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، تصبح المعركة في سبيل بلوغ الحقوق الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية أكثر خطورة حتى.

بدأت المقال بنظرة قائمة نوعاً ما، لكن أود أن أختتمه بالأمل والتفاؤل. تثبت مقاومة رجال الفكر والعمال

في مصر وتونس، «ثورات إسلامية» والتطورات التي حصلت في ما بعد جاءت كما كان ينبغي أن تكون. والواقع أنّه نظراً إلى أنّ مطالب الثورات في أيّ من الدول العربية لم تتضمن حكم الشريعة أو العودة إلى ممارسات ذات طابع إسلامي أكثر، يستطيع المرء أن يقول بعقلانية إنها كانت انتفاضات شعبية لمجموعة شعوب مسلمة بأغليبتها الساحقة ولديها مطالب علمانية واضحة. بالتالي فإنّ الإسلاميين الذين في الحكم عاجزون عن التلاعب بالعواطف الدينية للشعوب ويصفون تحديات المعارضة بأنها مناهضة للإسلام، كما فعل نظراؤهم في إيران. هم لا يملكون قائدًا ذا شعبية طاغية كآية الله الخميني، لديه مخطط ايدولوجي عن نوع النظام الذي سيستبدل النظام الملكي (ولاية الفقيه)، لديه موهبة رائعة في التواصل مع الناس والتلاعب بعواطفهم الدينية، ويفلت من العقاب بسبب أشكال لا يمكن تصورها من العنف ارتكبها ضد المعارضة. فضلاً عن ذلك، المشاركة المتأخرة نسبياً لحزب النهضة وللإخوان المسلمين في التظاهرات الشعبية، تحرهما أي ادعاء ضد القوى الأخرى بأنها أشعلت فتيل الانتفاضة، وبالتالي تملك أسباباً شرعية للحكم.

من شأن هذه العوامل كلها أن تساعد المعارضة في التركيز على القضايا التي حفزت اندلاع هذه الثورات: الأنظمة العسكرية الاستبدادية؛ معدل البطالة المرتفع في صفوف الشباب الذين يشكلون ما بين ٥٠ إلى ٦٥ في المئة من مجموع السكان في الدول العربية؛ الأجور المتدنية، مضايقات الشرطة، فساد الدولة الصارخ؛ وتركز الثروة والأعمال وفرص العمل بين أيدي الأشخاص المرتبطين بالنظام.

كان رجال الفكر اليساريون والليبراليون الذين بدأوا التظاهرات في إيران ضد الشاه يعانون من مظالم مماثلة. بيد أنّ عجز النظام عن التجاوب مع مطالبهم بفاعلية وبسرعة، إلى جانب مهارة الخميني ومعاونه المراوغة في جمع الناس حول فكرة التهديد الخارجي، ما نجح في تحويل الانتباه، أقله مؤقتاً، عن المطالب الاقتصادية والسياسية الأساسية للثورة. وتمثّل رد آية الله الخميني على مئات آلاف الناس الذين دُفعوا إلى الفقر في أعقاب الثورة، والذين كانوا يأملون تحقيق الوعود الكاذبة التي قطعها الإسلاميون قبل الثورة، ومنها على سبيل المثال إغاثة على شكل قروض مصرفية، كهرباء مجانية وتوزيع متساوٍ لعائدات النفط، في أنّ الناس انتفضوا

الخاص، جبهة الإنقاذ الوطني، التي تضم التيار الشعبي، وحزب الدستور وغيره.

نرى التصميم نفسه في تونس. أُعلن «التحالف من أجل نساء تونس» الذي يتألف من ١٥ منظمة غير حكومية مسجلة، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، استناداً إلى «المثال الأعلى المشترك للمساواة بين الجنسين كقياس لحقوق الإنسان». لا يقتصر هدف التحالف على «الحفاظ على الحقوق المكتسبة للنساء التونسيات المنصوص عليها في القانون التونسي منذ الاستقلال والدفاع عنها (قانون الأحوال الشخصية الذي أصدره عام ١٩٥٦، بما في ذلك كافة التعديلات التي أضيفت حتى عام ٢٠١٠)»، بل يشمل أيضاً جعل المواطنة الكاملة للمرأة حقيقة واقعة. اتُخذت في ليبيا خطوات مشابهة، رغم أنها على نطاق أضيق، من خلال إطلاق منتدى المرأة الليبية الذي يمثل ٨ منظمات معنية بحقوق المرأة، وذلك مباشرة بعد إعلان نتائج المؤتمر الوطني العام سنة ٢٠١١، وقد تمثل الهدف في الدفاع عن حقوق المرأة الليبية المدرجة ضمناً في الدستور المقبل.

حدثت تطورات مهمة سيكون لنجاحها تأثير حاسم على التوجه السياسي المستقبلي في المنطقة، بما في ذلك في سورية وإيران. ما لا شك فيه، أنّ تحوُّلاً ثقافياً واجتماعياً دائماً وأعمق في المجتمع، وتغيّراً في العلاقات الجندرية والأدوار الجنسية ضمناً، يتطلب «ثورة جذرية في الفكر»، بحسب المفهوم الغرامشي. بيد أنّ التأمل في تجارب النساء في إيران خلال العقود الثلاثة الماضية جعلنا ندرك مدى هشاشة الحقوق الاجتماعية والقانونية المكتسبة في ظل الأنظمة الاستبدادية وندرك أيضاً أنّ النساء يرتقن إلى مستوى التحدي، ويقفن في وجه القيود الجندرية، ويقمن بالرد بشكل خلاق على السياسات الهادفة صراحة إلى فرض المفاهيم الذكورية والعائلية لـ «الأخوات المسلمات». على امتداد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترفع النساء أصواتهن ضد تجاوزات الايديولوجيين والموظفين الإسلاميين في سياق تضيق الخيارات الحياتية للنساء وجعل المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ذكورية أكثر. لقد وضعن القضايا المرتبطة بحقوق المرأة ومطالبها القانونية والاجتماعية في قلب كافة الخطابات السياسية بشأن الديمقراطية في المنطقة، كذلك طالبن بأن تتضمن كل حركة تسعى إلى إزالة هياكل السلطة وعلاقاتها، والامتيازات غير المكتسبة، والظلم الاجتماعي والاقتصادي، الديمقراطية الجندرية والعدالة.

والشباب والمجموعات النسائية ضد الإسلاميين الذين في سدة الحكم، الجيش وطبقة رجال الأعمال وأصحاب الأملاك في الدول العربية الثورية أنّ آفاق مستقبل أكثر ديمقراطية للناس، وللنساء بشكل خاص، لم تُضع في وجه التطورات التي تلت الانتفاضة. نشهد اليوم على تشكل تحالفات سياسية كبرى في مصر وتونس وليبيا ودول عربية أخرى، وذلك على أيدي أفراد وأحزاب سياسية تسعى إلى التغيير، اليسار، الليبراليين، الأقليات الدينية، الشباب، النقابات العمالية وشرائع منظمة أخرى من المجتمع المدني. وفقاً للمؤشرات كلها، هي عازمة على حماية الحقوق القائمة والمؤسسات القانونية المدنية، والضغط في سبيل تحقيق المطالب الديمقراطية للانتفاضات.

❖ جعلت حالة إيران، بعد إرساء النظام الإسلامي في البلاد، الناس في المنطقة يدركون واقع أنّه عندما يتعلق الأمر بمسألة الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ليست الدولة الدينية بديلاً من دول استبدادية شبه علمانية

تصرّ المعارضة المصرية على الإبقاء على موقفها المعارض لدعم الولايات المتحدة المقنّع للإسلاميين، الهادف إلى السيطرة على الانتفاضات الشعبية، كما يتبين من خلال رفضها القبول بدعوة الأميركي جون كيري إلى الاجتماع به أثناء زيارته الرسمية للمنطقة في شباط/ فبراير الماضي بصفته وزير الخارجية الجديد. والجدير بالذكر أنّ تحالفاً نشأ في مصر بين ٣٣ منظمة تدافع عن حقوق المرأة، وقد توحدت جميعها حول المواضيع التي أرادت النساء رؤيتها مدرجة في الدستور، ومنها مثلاً قانون يجرّم التحرش الجنسي. أدى الناشطون في هذا التحالف دوراً فعالاً في زيادة الوعي الجماهيري من خلال التظاهرات في الشوارع وأداء الأدوار في قطارات الأنفاق ضد التحرش الجنسي بالنساء، الذي يعتبرونه أيضاً سياسة خفية ينتهجها الإسلاميون لإخراج النساء من الساحات العامة. كذلك، يمثل نشوء تحالف آخر، التحالف الديمقراطي الثوري، الذي يضم عشرة أحزاب وحركات ذات ميول يسارية خطوة بناء أخرى قامت بها المعارضة عندما أدركت أنّ مصر تمرّ بـ «مرحلة خطيرة تتطلب اتحاد كافة القوى الوطنية، لا اليسار فحسب»، كما أشار أحد قادة التحالف، كمال خليل. شكّل الليبراليون تحالفهم

من اللاحبل إلى الجدار قراءة في الربيع النسوي اليمني

أروى عبده عثمان

ناشطة وباحثة
في مركز الدراسات
والبحوث اليمنية.

عاماً، واستمراريته الطويلة مردها إلى إبداعه في تسييد كرسي السلطة لفترة زمنية طويلة بالقياس مع من سبقوه، ومعرفته بما تريده مراكز النفوذ وتحقيق طموحاتها، وبذا تضمن له حكماً أبدياً؛ فالمحابة بين القبائل ومراكز النفوذ، وإهدار موارد الدولة خدمة لهذا الغرض هما الطريق لديمومة السلطة، أو ما يسميه صالح «الرقص مع، وعلى رؤوس الثعابين». وفي الشطر الجنوبي.. كان الحزب الاشتراكي اليمني (١٩٧٨) هو الحزب الواحد الذي تحكم أيضاً بمفاصل الدولة والقانون التي كانت ظاهرة، وتواصل حضورها القليل نتيجة لثقافة الاستعمار البريطاني (١٨٣٩-١٩٦٧).

في ٢٢ ايار/مايو ١٩٩٠ تحققت وحدة الشطرين بما يسمى الجمهورية اليمنية؛ فقد كانت بمثابة إنقاذ للبلدين؛ إذ وصل الحزب الاشتراكي في الجنوب بعد سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي إلي مأزق، في أن يكون حاكماً لدولة كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على مساعدات الاتحاد السوفياتي، وكذلك كان حال المؤتمر الشعبي الذي ظهرت شيخوخته مبكرة، فكانت الوحدة منقذاً للطرفين شمالاً وجنوباً.

ولم تصمد هذه الوحدة التي كانت حلم الجماهير شمالاً وجنوباً؛ فقد كانت وحدة ظاهرية، عمقت الانقسامات، وبدأ نظام عبدالله صالح ينقض على الحزب الاشتراكي والوحدة في آن واحد، ويعتبر الوحدة والجنوب غنيمته، لتبدأ معارضة ضد استباحة الجنوب. كان الرد بحرب بما يسمى (الردة والانفصال) في عام ١٩٩٤، ليطيح صالح الحزب الاشتراكي ويستقوي بتلك القوى المتنفة، القبائل والمؤسسة الدينية والعسكرية المتمثلة بحزب التجمع اليمني للإصلاح بانتصارها في ١٩٩٤/٧/٧.

ظل اليمن لقرون طويلة ينقسم متشظياً إلى شمال وجنوب، وكل جزء ينقسم إلى سلطنات، ومشيخات، وقبائل، والكل يعصف ببعض، ومنطق الغلبة هو الطرف المنتصر. في تلك الأزمان، الحل يكون دوماً: صلحاً قبلياً، هدنة، أو تسوية هشة، ليعود الاقتتال مرة أخرى أعنف. للأسف، هذه صورة اليمن الذي كان يسمى سعيداً في الماضي. من القرن العشرين والألفية الثالثة الذي تنهب أرضه وإنسانه الفقر، الأمية، السلاح، والجفاف. يمين خال من بنى تحتية، يمين بلا مسرح ولا سينما، ولا معهد للموسيقى. يمين اختزل كل تنوعه الطبيعي والإنساني في بضعة هموم: الفقر، والنظام العائلي الفاسد ومراكز القوى المتنفة، جميعها تحتكر كل مقدرات هذا البلد وتنقسمها. ما هي مراكز القوى التي تحكم بالبلاد لعقود طويلة؟ إنها المنظومة التقليدية المتوحدة بفكر ولحمة «القبيلة والمشيخات، والعسكر والمؤسسة الدينية». هي ظلت وما زالت مهمة على كل مفاصل اليمن، وكلما لاحت بوادر وجود دولة وارتفاع صوت القانون فيها، توحدت هذه القوى بشكل سريع وأنقضت على أي بادرة قد تشكل بارقة أمل في التحول إلى دولة، ومؤسسات، وقانون، ومواطنة متساوية، وعدالة اجتماعية... إلخ.

هذا ما حدث مع الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي (١٩٧٤-١٩٧٧) الذي أراد في البداية أن يزحزح قليلاً تلك القوى، ثم يشرع في وضع أبنس الدولة ويحد من نشاط هذه القوى، لكن سرعان ما أنهت حياته بموت مشهدي صارخ ما زال في الذاكرة اليمنية حتى اليوم. في المقابل، ظل نظام علي عبدالله صالح (١٩٧٨-٢٠١٢) متحكماً بالدولة وحزب المؤتمر الشعبي (الذي أنشئ في عام ١٩٨٢)، وهيمن على كل مفاصل شكل الدولة ومؤسساتها في اليمن لأكثر من ٣٣

تأسس حزب الإصلاح في (١٣) ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ بقيادة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وهو حزب عقائدي أصولي، قبائلي، مشيخي، عسكري، بإيعاز من نظام صالح (كما أتت مذكرات الشيخ عبدالله حسين الأحمر) ليكون جبهة ضد الحزب الاشتراكي. وبعد الوحدة عام ١٩٩٠، ظهرت أيضاً الكثير من الأحزاب التي كانت تمارس العمل السري، فضلاً عن وجود بعض الأحزاب الضعيفة قبل الوحدة، لكن ظل المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح هما أقوى الأحزاب. هذا الثنائي الذي قاد حرب الردة والانفصال على الجنوب عبر فتوى حزب الإصلاح ١٩٩٤، بل وتصدرت ميليشيات الحزب الحرب لقتال الجنوب.

هيمن نظام صالح على مقدرات الجنوب بعد نجاح تحالفه مع الإصلاح وتحقيق النصر في ٧ تموز / يوليو ١٩٩٤ ضد الحزب الاشتراكي والجنوب. تملكته نشوة النصر، فأنفرد بالمؤتمر وتخلّى عن حليفه (الإصلاح)، لينفرد تحالفهما، وليشكل الأخير مع الحزب الاشتراكي وأطراف مختلفة من الأحزاب ما يسمى «المشترك» لمواجهة هيمنة المؤتمر الشعبي العام في ٦ شباط / فبراير ٢٠٠٣، هي: التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، حزب الحق، حزب التجمع، واتحاد القوى الشعبية). وبدوره، كان حزب الإصلاح هو الأقوى والمهيمن على باقي أحزاب ما يسمى «المشترك»، ويضم بين دفتيه نفس تلك القوى من القبائل والمشايخ والعسكر ورموز الفتوى الدينية، بينهم مطلوبون على قائمة الإرهاب العالمي، كعبد المجيد الزنداني.

البداية

على أثر ظهور ما يسمى «الربيع العربي» والاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، خرجت الجماهير اليمنية أيضاً إلى الشوارع ضد نظام صالح تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وتصاعدت الاحتجاجات في معظم مدن اليمن. في هذه الأثناء تحركت أحزاب المشترك بكل كوادرها للنزول إلى الساحات، وبدأت بمحاولة الاحتواء الناعم للربيع الثوري الشبابي في اليمن، ليستكمل الاحتواء باحتواء عسكري تمثل بانقسام الخلية العسكرية للنظام والتحاقها بالمبايدين الثورية، في ٢١ آذار / مارس ٢٠١١، متمثلاً بالجنرال علي محسن قائد الفرقة الأولى

مدرع بعد مجزرة الكرامة في ١٨ آذار / مارس ٢٠١١ بما يسمى «حماة الثورة». وبدأ الاستقطاب العسكري لينذر بمواجهات عسكرية اندلعت في صنعاء في يوليو ١ تموز ٢٠١١، ولم تتوقف دوائر الحرب بن النظام ومنشقيه، لتحتوي هذه الحرب بعملية دولية تمثلت بالمبادرة الخليجية التي وُقعت في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١١، ليخرج اليمن من حرب أهلية أوشك على الوقوع فيها.

وباعتبار أن ما حدث في اليمن ليس سوى أزمة، وليس بثورة تغيير على نظام السلطة الفاسدة التي حكمت اليمن لمدة ٣٣ عاماً أفقرت الأرض والإنسان، وليس من أجل بناء اليمن بنظام جديد، وتمثلت في انتقال السلطة من صالح الرئيس السابق إلى عبد ربه منصور هادي في انتخابات (٢١ شباط / فبراير ٢٠١٢)، ثم الإعداد لإنشاء مؤتمر الحوار الوطني، بما يسمى اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل (١٤ تموز / يوليو ٢٠١٢) الذي يمثل أطرافاً عديدة في أحزاب السلطة والمعارضة ومكونات الحراك الجنوبي وممثلين عن الجماعة الحوثية ومنظمات المجتمع المدني. هذا الحوار الذي يراهن عليه الشعب لخروج البلاد من هذه الأزمة/ الكارثة الطاحنة، والمزمع انعقاده قريباً.

خلال الفترة الممتدة من نهاية ٢٠١٢، تستعر استقطابات مراكز قوى الماضي/الحاضر للانقضاض على المستقبل، وكلما اقترب موعد انعقاد مؤتمر الحوار، سارعت بانزال ترسانتها العسكرية والحربية إلى الشوارع، مؤذنة ببداية الحرب (الجميع ضد الجميع). إنه التقاتل من أجل محاصصة أكبر، لكن سرعان ما تتدخل القوى الدولية ورعاة المبادرة الخليجية للتهديد، والضغط على القوى المتقاتلة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني بسلام وأمان.

عن ربيع اختطف قبل أن يُزهر

عندما نزلت الجموع إلى الساحات والميادين في ١٥/١١/٢٠١١، متوحدة حول مطلب «حياة كريمة في دولة مدنية حديثة»، رافعة شعارات «ارحل»، «الشعب يريد إسقاط النظام» و«سلمية.. سلمية»، لم تُعرف من هي هذه الجموع، ماهيتها، هويتها، منطلقاتها السياسية والدينية والثقافية، ومن هو محركها وموجهها. غاب الرمز/ البطل والقائد والزعيم. كان التغيير مطلباً لكل من الرجل والمرأة، للشباب من الجنسين، ومن مختلف الأعمار والأطياف. «في ساحة التحرير شعرت لأول مرة بأن المرأة مساوية للرجل» (نوال السعداوي).

كان هذا هو الوجه المشرق لثورة الربيع، تجسدت المساواة في هذا المربع (الميدان/الساحة) التي مثلت صفحة جديدة من تاريخ العمل الجماعي المشترك. المؤسف أنه بعد انقضاء أسابيع تبدلت صورة المشهد، وأصبح ذلك الربيع معسكراً ومجنزراً بالأيديولوجيا الدينية والعسكرية والقبلية، وغرقت الساحات بطوفان العقائد المتناحرة. إنهم حماة الثورة، أولئك الذين نزلوا إلى الساحات والميادين الثورية ليحموا الثوار والثورة، فكانوا الخنجر الذي ضرب خاصرة الربيع.

نساء بلا وجوه

اليمن بلد أكثر من نصف سكانه يعيشون تحت خط الفقر ١٥٤,٥٪ وأكثر من نصف سكانه من النساء، حيث تبلغ نسبة الأمية في أوساطهن ٦٥٪ وتُقصّف أعمارهن بالزواج المبكر وانعدام الرعاية الصحية وتسرب الفتيات من التعليم بسبب الفقر والزواج المبكر. اليمن بلد أسير

المؤسف أنه بعد انقضاء أسابيع تبدلت صورة المشهد، وأصبح ذلك الربيع معسكراً ومجنزراً بالأيديولوجيا الدينية والعسكرية والقبلية

لتركيبة قبلية تجعله في مصاف الدول الأكثر تخلفاً في العالم، بلد تنضب فيه المياه ويتآكله الجفاف والفساد المركب والمتضخم في كل مؤسسات الدولة. بلد مكونه الرئيسي القبيلة بمسئبياتها الفكرية والمادية: السلاح والتعصب والدين والقات والثارات والجباية، بالإضافة إلى مفاهيم السلطة وقيم الذكورة والشرف والعيب والمحرام. بلد تتخضب جلّ تفاصيل حياته الراهنة بالدين الوهابي المستند إلى منظومة الجهل والانغلاق بحجة التقاليد، ليصبح استثماراً اقتصادياً وحريباً. وسط هذا المناخ، تتآكل حالة النساء كما يتآكل هذا البلد الذي يحمل اسم «اليمن». بلد غالبية نسائه، بمن فيهنّ الطفلات، منقبات يمنع تحركهنّ إلا بإذن ولي الأمر المسنود بالعرف والقانون أيضاً.

حرب «الردة والانفصال» التي قادها نظام صنعاء في عام ١٩٩٤ على الجنوب تحت شعار «الوحدة أو الموت» بانقلاب سافر على وحدة سلمية تحققت عام ١٩٩٠، كانت وبالأعلى على الإنسان، وعلى النساء في شمال اليمن وجنوبه، قاصفة لكل الاستحقاقات والمكاسب

التي حصلت عليها المرأة في الجنوب قبل الاستقلال ١٩٦٧ وبعده. وقد خرجن بعد الاستقلال بقانون من أهم القوانين، ألا وهو «قانون الأسرة»، ويقال إنه القانون الثاني بعد قانون الأحوال الشخصية في تونس. في هذه الحرب الاجتثاثية اشتغلت مراكز القوى الرجعية المهيمنة من فقهاء الفتوى ومشائخ القبيلة وجنرالات الحرب وتابعهم البرلمان وانقلبوا على الدستور، وغيروه بمواد تتناسب وتوجهاتهم الأيديولوجية بنص «وفق الشريعة الإسلامية» لجنوب ملحد شيوعي!

وتبدّى التمييز السافر ضد النساء في تعديل المادة التي تنص على «المواطنة المتساوية» في دستور الوحدة لعام ١٩٩٠: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات دوماً تمييزاً» ليعدل بعد ١٩٩٤ إلى «النساء شقائق الرجال لهنّ من الواجبات وعليهنّ الحقوق بما تفرضه الشريعة الإسلامية». كذلك ألغي النص القانوني الذي يمنع تزويج الصغيرات دون سن ١٥ في عام ١٩٩٩، ليستبدل بمادة فضفاضة عن «تزوجها تحت أي عمر». في عام ٢٠١٠. وأفضل مشروع المنظمات النسوية لتعديل القانون بسنّ الزواج في سنّ الـ ١٧؛ إذ «أعيد المشروع من قاعة البرلمان نتيجة ضغط المتشددین. كذلك أوقف البرلمان مشروع قانون «الأئمة المأمونة» الذي كان يوفرها للأمهات في فترة الحمل والولادة النساء»^٢.

ولعقود من الزمن، كانت المرأة تشارك كمقرعة فقط، وبعد الوحدة ١٩٩٠ مُنحت حقبتان وزاريتان غير سياديتين للنساء، هما حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية. وفي الفترة الانتقالية عام ٢٠١١ أعطيت حقبة جديدة هي وزارة الدولة. في انتخابات ٢٠٠٣ فازت في البرلمان سيدتان، وفي انتخابات عام ٢٠٠٦ فازت مرشحة واحدة من أصل ٣٠١ من الرجال. وهذا هو الحال حتى يومنا هذا. أما بنود المبادرة الخليجية، فقد أكدت الشراكة للمرأة، وخصوصاً في مراكز صنع القرار بنسبة لا تقل عن ٣٠٪. وفي لجنة الحوار الوطني في الفترة الانتقالية ٢٠١٢ كان هناك ٦ نساء مقابل ٢٥ رجلاً.

البحث عن الربيع المفقود

في ١٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، دخل اليمن ما يسمى ثورة الربيع، التي تزامنت مع هرب زين العابدين بن علي من تونس، وازدهرت مع ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير في مصر. وفي شباط / فبراير عجت الساحات بالنساء، وشكلن مع الرجال صورة ريعية عكست شراكة

١ تقرير البنك الدولي ٢٠١١.

٢ تقرير الأسكو لسنة ٢٠١٠.

٣ فرص ومعوقات المرحلة الانتقالية - نبيلة المفتي، ورقة عمل - للجنة الوطنية للمرأة.

متنوعاً ومميزاً في الساحة، اشتدت ضراوة الهجمة عليهن. ويرجع أول انتهاك موثق للنساء من قبل عساكر النظام إلى ما تعرضت له الكاتبة والناشطة توكل كرمان في ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ من اعتقال (بحسب بلاغ صحافي من نقابة جامعة صنعاء في التاريخ نفسه)، تلاه بعد ذلك انتهاك وضرب كل من الكاتبتين والناشطتين سامية الأغبري وأختها فاطمة الأغبري ٢٠١١/٢/١٣، من قبل عسكر النظام (بحسب قول سامية - مقابلة شخصية).

وجوه الحبال والحواجز

في الأسابيع الأولى للربيع، امتدت ساحات الحرية والتغيير في اليمن إلى ١٧ محافظة تقريباً، جميعها كانت تكتظ بالمئات من النساء من أطراف مختلفة، تعرضن لتحرشات وانتهاكات منظورة وغير مرئية، بدت في الوهلة الأولى فردية وغير لافتة، برغم أنها كانت تأتي أحياناً من المنصة الثورية الوحيدة والأحادية (التابعة لحزب الإصلاح). على سبيل المثال، يتحدث أحدهم في خطبته عن «النساء الكاسيات العاريات» وعندما يلاقي استهجاناً من النساء، يأتي آخر ويقول: «لماذا تحتجين، فالله لن ينصرنا وأنتن هنا بهذا الشكل؟!». وللعلم، إن جل النساء كنّ محجبات ومنقيات بالشرشف اليمني التقليدي، وقلة منهن كنّ سافرات.

لقد بدأ خطاب المنصة «الثوري» منذ أيامه الأولى استثنائياً تابعاً لتوجه أصولي متشدد، تصاعد واستمر حتى اليوم. فمنذ اليوم الأول جرى تكريس ألقاب ومقولات ذات هوية دينية ليختزلن فيها مثل: الشقائق والحرائر، والماجدات، والقوارير، وأمة الله، فضلاً عن التركيز والتمحور حول تبني خطاب الخلافة الإسلامية، واستدعاء خطاب الجهاد وغزواته، والخرافة المنهجية المكرسة لترويج المعجزات المشبعة بروح التعصب، وشوفينية «خير أمة» يمارسها دعاة معروفون بتشددهم الديني، حيث انتفت مفاهيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والدولة المدنية، إلخ. ولعل أشهر الخطب كانت لرئيس «جامعة الإيمان»، أحد زعماء «حزب الإصلاح» عبد المجيد الزنداني على المنصة في ١ آذار / مارس ٢٠١١.

كان خطاب التعصب والتشدد «الثوري» انتهاكياً وعدوانياً لكل ما يخالفه. وكانت نساء الساحة ضحيته الأولى. تقول فريدة: «منذ أن نصبت خيمتي وقررت المبيت فيها، وبدأت المضايقات بمبرر الحرص والخوف علينا من عساكر النظام. في الأسبوع الثاني، بدأ الشغب

مبهرة بين الرجال والنساء. الهدف واضح هو «إسقاط النظام» و«الحرية والتغيير وبناء دولة مدنية حديثة». حتى شعائر الصلاة كانت تقام في مربع واحد بلا حواجز تفصل بين الرجال والنساء، وكان لنصب أول خيمة في ساحة التغيير في ٢٠١١/٢/٢٠ الأثر الكبير على الوجود النسوي في الساحة لممارسة الأنشطة الثورية، والمبيت أيضاً. فالرجل اليمني هو وعائلته كانوا يجتمعون في الساحة، ويتشاركون في الأدوار والمهام حتى منتصف الليل في مشهد غير مسبوق في الحياة اليمنية. بل كان بعضهن ينمن في الساحة من أول يوم اعتصام، والشاهد على ذلك أنّ أول خيمة نصبت في ساحة التغيير كانت خيمة التربوية فريدة وأولادها «أم الثوار»؛ إذ كانت تؤوي قرابة ثلاثين امرأة، «ولم تبارح فريدة الساحة والخيمة مدة أربعة أشهر»، وبعدها تكاثرت خيم النساء.

في ساحات الثورة، تكاد تكون الأدوار متشابهة مع ما حدث في دول الربيع العربي. وهناك نمطية مكرورة، كطبخ

وتبدّي التمييز السـاـفر
ضد النساء في تعديل المـسـاـدة
التي تنص على «المواطنة المتساوية»
في دستور الوحدة لتـصـبـح
بعد ١٩٩٤ إلى «النساء شقائق الرجال»
لهنّ من الواجبات وعليهن الحقوق بمـساـ
تفرضه الشريعة الإـسـلامية»

الأكل وجمع التبرعات والتطبيب، والهنافات والمسيرات، وتنظيف الساحات، والتفتيش، وحماية نساء المسيرات من خلال تشكيل سياج جسدي، وهذا ما كانت تنفرد به نساء حزب الإصلاح المدرجات تدريباً كبيراً.

أما العمل النوعي - إن جاز التعبير - فقد تمثل بالتصوير بأنواعه، وقيادة التظاهرات، والاشتغال على الميدان، والتعريف بالثورة اليمنية في المحافل الدولية. النساء غير المرئيات قدن وشاركن الرجال في المسيرات وتعرضن للعديد من الانتهاكات الصارخة، كالضرب المدمي والتخوين والتكفير، بل وسقط بعضهن شهيدات في مدينة تعز، فضلاً عن أنّ بعض النساء فقدن معيلهن الوحيد وأبناءهن وأزواجهن، وواصلن النضال، حتى عندما تقاسم السلطة كل من النظام والثورة ممثلة بحزب الإصلاح. فتصاعدت حدة الانتهاكات المنهجية ضد الثوار، وخصوصاً النساء، بحيث كلما كان حضور النساء

ثقافية وسياسية إلخ، مثل خيمة «شباب مع الحدث» وخيمة «المواطنة المتساوية» و«خيمة الشباب الحر» و«خيمة جيفارا» وخيم «شباب الصمود»، إلخ.

غزوات الخيمة والجسر و«بشرى»
تكرر الهجوم على خيمة فريدة أكثر من مرة منذ بداية الثورة في شباط / فبراير؛ لأنها لم تمثل لأوامرهم. تحكي وتقول: «دخلت امرأة إلى الخيمة، وأغلقتها من الداخل / الواجهة، ثم فتحت الخيمة من الخلف الملاصق لجدار حديقة الجامعة لتدخلها الميليشيا وتحملها». دافعت فريدة عن خيمتها. كانت الحجة نفسها، أنها تؤوي الشبان والشابات في أوضاع مخلة بالآداب، وأنها أمن قومي ومندسة، ومن أحداث غزوة خيمة فريدة دخلت الساحة في غزوات كثيرة ومثيرة (الكاتبة كانت شاهدة عيان).

عندما ألقى رئيس النظام السابق علي عبدالله صالح خطابه، في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١١ عن الاختلاط في ساحة التغيير، قال: «... ندعوهم إلى منع الاختلاط بين الرجال والنساء الذي لا يقره الشرع في شارع الجامعة». جاء الرد مسيرات صاخبة تستنكر خطابه الاستفزازي في كل ساحات اليمن، وقد حملت شعارات «يا علي يا خراط، ما فيش بيننا اختلاط»، و«ثورتنا ثورة نضال، النساء مع الرجال»، و«علي قل خيراً أو اصمت»، إلخ. في هذه الأثناء، وفي المسيرة نفسها المناهضة لخطاب صالح في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠١١، لم يكن رد الخطاب التقليدي والسلفي في الساحة مختلفاً، بل أكثر تخلفاً وهمجية من خطاب صالح؛ إذ تجلّى في الحادثة الشهيرة أو ما تسمى «غزوة الجسر»، التي تمثلت بضرب الناشطات بأعقاب البنادق وإطلاق الرصاص عليهن، والتشهير والتخوين والتكفير من قبل ميليشيا الإصلاح (ثوار الساحة)، بل تطاول الانتهاك بقسوة إلى حدّ منعهن من الاحتجاج، أو تسجيل بلاغ الحادثة، بحجة الحفاظ على الصف الثوري من الانشقاق وحتى لا يتخذها العدو (صالح) نقطة في مصلحته.

كالعادة، جرى التهوين من الحادثة والقول إنها عرضية، وفردية و.. و.. شكلت الاستهانة بالانتهاكات شرخاً عميقاً في نفوس النساء، فهزّت صدقية العمل الثوري. عكس هذا الألم نفسه بإصرار وتحذ من قبل الناشطات، بقولهن: «الثورة التي تضرب وتخون ليست ثورة، فلتسقط الثورة»، ثم بدأن بكتابة البيانات ونشرها على وسائل الإعلام المختلفة.

والانتهاكات صارخة، وخصوصاً عندما بدأ تدفق النساء إلى الخيمة، وإصرارهن على المبيت مع أطفالهن.

بعد انقضاء الأيام الأولى للثورة، شيدت الحواجز الفاصلة بين الرجال والنساء، ابتداءً بالحبل والمجاميع البشرية «حواجز نسائية ورجالية»، بلغت ذروة المنع / الفصل في آذار / مارس بعد مجزرة الكرامة (١٨ آذار / مارس ٢٠١١)، أي عندما دخل «حماة الثورة» من جيش النظام المنشق بقيادة علي محسن والقوى التقليدية من قبائل ومشائخ وأصوليات دينية، كالداعية الإرهابي عبد المجيد الزنداني، ودعاة آخرون مثل محمد الحزمي بطل زواج الصغيرات والمشرّع له في البرلمان، وعبد الوهاب الديلمي المفتي بقتل الجنوبيين في حرب ١٩٩٤ وغيرهم.

الحبل يغلظ

وتضاعفت غلاظة الحبل مع تدفق جموع «حماة الثورة» إلى الساحات وارتفاع الحاجز بين الرجال والنساء، وتركز الحراسات وتسوير المصلى، والتضييق على تجمعات النساء، وترصد تحركاتهن، وتفتيش الخيم والبوفيهات والمستشفى الميداني، إلخ. أصبح الحبل حاجزاً قماشياً سميكاً، ثم حاجزاً خشبياً، وثم حديدياً وإسمنتياً، إلى أن انتهى المطاف بقفص لا يختلف عن حظيرة الحيوانات المسيجة بكل أنواع أدوات المنع والترهيب والخشية من اقتراب أي رجل، أو حتى أي «جتي»، ليظل ذلك القفص مرتبطاً قسرياً بالحبل السري لخطاب المنصة.

الأكثر خطورة من هذه الكوابح المانعة والأستار المختلفة، أنّ الأمر صار مألوفاً ومعتاداً؛ إذ أصبح المرء يشاهد ميليشيات حزب الإصلاح وجامعة الإيمان وعساكر الفرقة الأولى مدرع يتجولون بأسلحتهم وهراواتهم، يمنعون الاختلاط، ويأمرون الناس بالصلاة، لينتهي المطاف بالضرب والسجن، والأكثر عنفاً من كل هذا، التخوين والتكفير.

ومع كل فاصل جدار يرتفع، تتزايد حدة الانتهاكات للرجال وللنساء، وهي مضاعفة في حالة النساء، وتعرض بعض الشباب للاعتقال بتهم الاختلاط بالنساء والتحرش بهن، أو أن أشكالهم ناعمة. مع العلم أن أولئك الشباب «الناعمين» كانوا أول من سقطوا شهداء. ولا تكاد تحصى المرات التي اجتاحت فيها الميليشيات الخيم السكنية، بحجة أنه يجري فيها اختلاط، أو اقتحمت الخيم التي تنظم فعاليات وأنشطة

وتضاعفت غلاظة الحبل مع تدفق جموع «حماة الثورة» إلى الساحات وارتفاع الحاجز بين الرجال والنساء، وتركز الحراسات وتسوير المصلى، والتضييق على تجمعات النساء، وترصد تحركاتهن، وتفتيش الخيم والبوفيهات والمستشفى الميداني

للغرب ومشاركون في تنفيذ مؤامرة لعلمنة اليمن ومخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، حتى إنه هاجم مجموعة من الدعاة سمّاهم و«دعاة العلمنة»^٨.

عندما قال جمال بن عمر عن فرقاء الحكم إنهم «يختلفون في كل شيء»، لكنهم يتفقون على المرأة»، لم يأت بحديثه من فراغ، بل من واقع معيش. اتفق «الإخوة الأعداء» على التفنن في تعنيف النساء. فهذا حميد الأحمر (شيخ الثورة وممولها وحاميها) يهاجم نساء الساحات، فيقول: «كانت هناك سلوكيات سيئة حوّلت الساحة إلى مرقص ديسكو، تريد تلك النساء أن يسرن يداً بيد مع أصدقائهن وعشاقهن في التظاهرات، هذا ليس مقبولاً وهو ضد ديننا»^٩. وهو هنا لا يختلف عن رئيسه في النظام السابق؛ فقد كان جزءاً منه بخطاب موحد وموجه ضد النساء، ويختم «الشرع والدين».

في هذا الخضم، تقف الحركات النسوية والمنظمات المدنية موقف المتفرج والبليد إزاء ما يحدث للنساء، و«المؤسف أنّ الحركات النسوية والمنظمات الخاصة بالمجتمع المدني وبحقوق المرأة على كثرتها لم تصدر بيان إدانة أو تضامن معي، بالإضافة إلى الحزب الاشتراكي الذي أنتمي إليه. وللأسف، شعرت بأن الجميع تخلى عني»، تقول بشرى المقطري، وتضيف: «أما الأخريات، وأقصد المتربعات على مناصب المنظمات، فكُنّ يبتزرن قضيتي أمام الأوروبيين والصحافيين الأجانب. أما في الواقع، فلم يقمن بأي دور، وكنت أستغرب هذا التناقض»^{١٠}. للأسف، ما قالته بشرى ينعكس على كل الانتهاكات التي حدثت لنساء اليمن خلال ٢٠١١ و ٢٠١٢.

«مين اللي نزلها الميدان؟»

لا يختلف وضع المرأة في اليمن عن وضع النساء في دول الربيع العربي إلا من حيث الدرجة: نساء استشهدن، ونساء تعرضن للضرب والسجن، والاعتصاب، إلخ. فرأينا بواذر انتصار الربيع في بعض الدول، ليأتي بضده. فهذه ليبيا، أول ما أتى الفرج بانتصار الثورة، يصرح مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الوطني في بيانه المعروف: «إن أي قوانين تتعارض مع الشريعة سيتم إلغاؤها، وعلى وجه الخصوص، وإن تعدد الزوجات سيصبح قانونياً»، واستقبل التصريح بإطلاق الرصاص وصيحات الله أكبر.

وتكررت صيغة المشهد/الخطاب في مصر لمن يريدون إلغاء قانون الخلع «بحجة أنه ساهم في تدمير

بشرى المقطري الشخصية المرتبطة بالثورة منذ أول يوم، كُفّرت وأهدر دمها بسبب مقالة كتبها بعد «مسيرة الحياة» في ٢٠١١/١٢/٢٠ التي قطعت فيها نحو ٣٠٠ كيلومتر مشياً على الأقدام، استغرقت خمسة أيام. وقبلها كانت قد تعرضت هي وصاحباتها والشباب بساحة تعز للعديد من الانتهاكات والتشويه عبر المنصة؛ إذ «اجتمع حولنا ثلاثة من الإصلاحيين، ولولا تدخل البعض لما استطعنا النجاة. بعدها توالى عملية القمع والتشهير من المنصة ضدي. اشتدت الحملة بالأفكار التي كانت تقدمها خيمة الشباب التقدمي» تقول، وتضيف: «فكلما قمنا بندوة، نُفاجأ بجوامع المدينة تشن حملة تكفيرية ضدي»^٥.

أفتى أكثر من ٧٠ من علماء الدين بتكفير بشرى، وصدرت الفتوى في ٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢. ولم يكتفوا بذلك، بل طالبوا بإقامة الحد عليها باعتبارها مرتدة، وبسحب الجنسية اليمنية منها، وهُدّدت حياتها وضُيق على أهلها، وأصدرت بشرى بياناً مهماً بما تتعرض له تناقلته وسائل الإعلام^٦.

خريف الفترة الانتقالية

ها هي مبادرة التسوية السياسية برعاية إقليمية ودولية قد دخلت حيز التنفيذ، وجرّت الانتخابات، وجرى تقاسم السلطة مناصفة، لكن هل توقفت الحملات ضد النساء؟ لا. بل اتسعت وتفشّت وشملت أكثر من ذي قبل في الشارع وأماكن العمل والتجمعات ومرافق الحياة المختلفة. فكان التحرش الجنسي، وتزويج القاصرات، وتهجير النساء وقتلهن في الحروب القبلية وحروب تنظيم «القاعدة»، فضلاً عن «الحروب» بين شركاء الساحة «السلميين»، الإصلاح والحوثيين والحراكيين في الجنوب، والنظام السابق والجناح المنشق ونظام الحكم اليوم.

وغدت ميليشيات حزب الإصلاح تنتهك النساء غير المنتميات إلى الحزب. فهذه أمل الباشا، مقررة لجنة الحوار، تجاه باعتراض القيادي والبرلماني محمد الحزمي صاحب مشروع تزويج القاصرات، يسأل بلهجة ساخرة متسائلاً: «من أين لأمل الباشا أن تمثل القطاع النسائي لنساء اليمن؟»^٧، والمقصود أنها امرأة سافرة، على اعتبار أنه يوجد من يمثلهن في لجنة الحوار، من أمثال توكل كرمان. وبالوتيرة نفسها، يواصل الزنداني حروبه على النساء، فيشن هجوماً على وزيرة حقوق الإنسان والناشطين المدنيين ومنظمات حقوق المرأة، على اعتبار أنهم عملاء

٥ مقابلة خاصة.

٦ صحيفة الوسط ٢٠١٢/٨/٧.

٧ صحيفة الأولى، ٨ تموز / يوليو ٢٠١٢ - العدد ٤٧٦ - الناشطة الحفوقية أمل الباشا، رئيسة منظمة الشقائق العربية لحقوق الإنسان، ومن أوائل النساء اللواتي شاركن في ثورة الربيع، تعرضت مراراً ل حملة التكفير من قبل الأصوليات الدينية، اختيرت الناطقة الرسمية للجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

٨ فح الدولة المدنية وعلمنة اليمن، www.aljumhor.net/portal/news-11635.htm.

٩ مقابلة في نيويورك ٢٣ أيار / مايو ٢٠١٢.

١٠ المصدر نفسه / مقابلة مع بشرى.

السعودي قراراً بحق المرأة في الترشح والتصويت، لكن يظل التناقض والسخرية بأن المرأة السعودية لا تستطيع قيادة السيارة حتى اليوم.

إعلام الربيع: صناعة الأنموذج - الأيقونة

لقد ساهم الإعلام المحلي والخارجي والحزبي بالإيجابي والسلبي؛ فالإيجابي هو إبراز دور النساء ومشاركتهن في المسيرات، وتتبع نشاطاتهن المختلفة، وتتبع مفصل المشاركات، وخصوصاً المشاركات النوعية، وإن كان التركيز على الساحات في المدن الرئيسية. أما الدور السلبي، فلأسف إن بعض قنوات الإعلام محكومة بأفكار مسبقة ضمن أجندة صناعة الزعيم، والنموذج الأوحـد الكاريزمي الأسطوري، وبموجب ذلك، جرى إظهار جانب أحادي للنساء، (الوجه المغلق بالأسود/المثلث/المجلبب)، أو بما يطلق عليه «الموج الأسود» أو «الثورة السوداء».

لم يألف العالم مشهداً لحركة جموع من النساء التأثيرات «الموج الأسود» من كافة المهن، مدرسات، ربات بيوت، محاميات، حقوقيات، وطبيبات... إلخ، وكافة من خرجن ليستنجدن بالقبائل وأعرافها لحمايتهن من نظام علي عبدالله صالح.

لم تكن سلطة النظام السابق هي الوحيدة التي انتهكت المرأة وحولتها إلى رقم رابع في بورصة الصفقات المحلية والإقليمية والدولية، بل ساهمت أيضاً الأحزاب «الثورية» التي انضمت إلى الساحات، بصناعتها لزعامات أوصلتها إلى مصاف «الأيقونات الثورية»، وخصوصاً تلك الزعامات التي أتت من رحم الأحزاب، فكُنَّ إلهات للثورة بالعنف الجهادي، نحتت من خلال هذه الأيقونة شعارات ومفاهيم قداسة الثورة كحق الهبي، وبطلاً قائداً للنصر.

في هذا المنحى تبدت صورتنا للعالم ككائنات كاريكاتورية محنطة، مبهرة رغم الغليان ذي الكلفة البشرية الباهظة الثمن. على سبيل المثال، قالت صحيفة الحياة «إن أحداث اليمن تُعدّ مرآة مهمة لعصر ربيع الثورات في العالم العربي»^{١١} وبالمثل في مقالة «اليمن الذي أفحننا» تقول الكاتبة نهلة الشهال: «... وبرزت توكل كرمان وأظهرت نساء يرتدين النقاب ويدلين بتصريحات من خلفه وعياً يحسندن عليه»^{١٢}.

هذه الصورة النمطية لنساء الثورة في اليمن توكل كرمان، «الرمز» الوحيد، وخلفها النساء المنتقيات «الموج الأسود» كانت وظلت وما زالت صورة المرأة في اليمن،

الأسرة المصرية وارتداد الوعي^{١١}. كذلك كشف العذرية، وعودة ختان الإناث، إنهما الأخطر انتهاكاً للإنسانية، فضلاً عن محاولة «إلغاء المجلس القومي للمرأة»، بحجة أنه من رموز النظام وارتباطه بسوزان مبارك وعدم إظهار صور المرشحات لحزب الإخوان، واستبدالها بالوردة الحمراء، بحجة أنها عورة، إلخ.

وعندما أصبحت السلطة في متناول جماعة الإخوان في مصر، علت أصوات «مين اللي نزلها الميدان؟» و«جه الرئيس اللي هيلمكم»، «وقرن في بيوتكن». أما عندما انتخب الرئيس محمد مرسي، فكانت الاعتداءات والعنف بالضرب والشتيم والتحرش الجنسي، ولا تكاد تخلو أية صحيفة أو وسيلة إعلامية من ذكر هذه الانتهاكات التي أصبحت ظاهرة تهدد بتمزيق المجتمع المصري، والنساء عامة وغير المحجبات بوجه أخص، الأمر الذي استنفرت المنظمات المدنية لإدانة ما يحدث^{١٢}.

ولم تسلم نساء الكويت مما يحدث لأخواتهن في الدول العربية، فتصدر فتاوى «تحرم التصويت للنساء، وبعدهم صلاحيتهن للولاية»، وحادثة إغلاق معرض إحدى الفنانات «بعد ٣ ساعات من افتتاحه»^{١٣}. وفي تونس جرى التسابق في تحجيب المرأة وتحجيمها؛ فأحزاب سلفية مثل حزب «من أجل فرض النقاب» الذي طرد مديرة الإذاعة الدينية في الزيتونة من مكتبها، بدعوى أنّ المرأة ليس لها الكفاءة الذهنية والعلمية لإدارة وسيلة إعلامية. وهو الفكر نفسه الذي تم فيه طرد أستاذتين في مدرسة الفنون الجميلة وإجبارهما على تلاوة الشهادتين على مرأى من الناس، كي يسمحوا لهما بالخروج بعدما تلقيهما تهديداً بالطرده^{١٤}. والأكثر رعباً ما يشغل عليه في الدستور لسنّ سنّ الزواج، وتعدد الزوجات؛ فهذا البحري الجلاصي، رئيس حزب الانفتاح والوفاء - المجلس الوطني التأسيسي في المطالبة بدستور جديد يقول إنّ «من حق كل تونسي اتخاذ جارية إلى جانب زوجته والتمتع بما ملكت يمينه»، وكانت الحجة التي استند إليها أنّ «الجارية هي الحل الأنجع لإعادة التوازن الاجتماعي والاخلاقي التونسي الذي تضرر بالعلمانية»^{١٥}.

إنه الهوس بما يسمى الصحوحة الإسلامية، حيث يناقش قانون ما يسمى «مضاجعة الوداع»، بأن يُسمح للرجل أن يودّع زوجته لمدة ٦ ساعات بعد موتها. في هذا الخريف لاحت نفحة من الربيع على نساء السعودية، في خطوة وصفت بالتاريخية؛ فقد أصدر ولي العهد

١١ صحيفة الحياة
١٨ كانون
الاول / ديسمبر
٢٠١١ العدد
١٧٧٨٩ وحيد
عبد المجيد «المرأة
في الانتخابات بين
الإخوان والسلفيين»

١٢ bokranews.com
٢٢١٩ صحيفة
الأهالي، العدد
١٥٨٥ سنة ٢٥،
٤ تموز / يوليو
٢٠١٢.

١٣ صحيفة التجمع
٢٦ أيلول /
سبتمبر ٢٦ آذار /
مارس ٢٠١٢ -
العدد ٧٥٨.

١٤ انظر مقالة د. أمال
قرامي، «النساء
والثورات والعنف»
metransparent.com/
spip.php?page
=article&id_article
=16960&var_lang
=ar&lang=ar.

١٥ arabic.upi.com/
News/2012/03/07/
UPI-93901331124851/

١٦ «الفايشال تايمز»
في ٤ حزيران /
يونيو ٢٠١٢.

١٧ صحيفة «الحياة»
١٥ أيار / مايو
٢٠١١ العدد
١٧٥٧٢.

ووجه الإسلام السياسي لليمن الذي جعل «الشرشيف» ليس لباساً تقليدياً فحسب، بل وهوية دينية أيضاً، ليظهر للعالم، أنّ الثورة ثورة حزب الإصلاح وحماة الثورة، وأنّ الشهداء شهداؤهم، وهذا ما قالته توكل كرمان على صفحتها على الفيسبوك، وكان محط الاستنكار من أطراف الثورة المختلفة^{١٨}.

صناعة الأنموذج لم تحصل بأيادٍ عربية فقط، بل وبصناعة عربية وغرائبية، أسهمت في تسويق «الأيقونة» وتأطير الحالة المتحفية، واختزال كل التنوع وتفاصيل الثورة والحياة، بأيقونة لا تختلف عن شخصية «باربي» الأميركية. فـ«باربي الثورة»، تختلف بأنها حالة ثورية إسلاموية تلبس حجاباً، وجرت أسلمتها لتكون على نفس

للمجتمع وللمرأة، لكنه ممكن المواجهة؛ فإذا اتحدت الحركة النسوية ونسقت مع القوى المدنية من مثقفين وليبراليين وغيرهم، فإنهم سيسهمون في تفكيك المؤسسات التي تقف عائقاً أمام تنمية المجتمع وتطوره.

والتحديات هنا هي الأمية المتفشية بما يتجاوز ٦٥٪ من السكان والفقر والبطالة والتزويج المبكر، والصحة المتردية، وارتفاع مستوى الخصوبة أيضاً، وتنامي حالات العنف الأسري والمجتمعي، وتعليم يفرّخ التعصب والإرهاب، كذلك تنامي مشاريع الفتاوى الجائرة بحق النساء.

وثمة تحديات ازدادت حدتها مع أحداث ٢٠١١. وسواء نظرنا إلى ما حدث في اليمن على أنه ثورة أو أزمة، فلا بد من التوافق على ما يأتي:

استعادة وجوهنا المغلقة والمصفدة بأقفال الفتاوى، حتى نتمكن من رؤية صورنا الطبيعية وهي تغتسل بماء الشمس

- تمكين المرأة بنسبة ٣٠٪ في كافة المؤسسات ومناحي الحياة، والسلطة وصنع القرار، وصولاً إلى ٥٠٪.
- العمل الحثيث لأن تكون المرأة مشاركة في صياغة الدستور: ذلك هو التحدي الأكبر والمقلق.
- إصلاح قانون الأحوال الشخصية الذي تعرض للعبث باسم «الشريعة»، واستعادة قانون «المواطنة المتساوية» و«العدالة الاجتماعية» بما نصت عليه المواثيق الدولية التي وافق عليها اليمن.
- العمل على الحد من حالات العنف المنهجي التي تمارس على المرأة باسم الحرام والعيب وباسم الدين والموروث الثقافي والخصوصيات والعادات والتقاليد.
- التحدي وفرض الـ ٣٠٪ للوصول إلى المشاركة بالمناصفة، كما في تونس، وأن تتولى النساء مناصب سيادية.
- ألا تصنف النساء على أساس هوياتي، وخصوصاً الهوية الدينية، في الملابس أو الأنشطة المختلفة.
- تجديد الخطاب النسوي وإدخال العناصر الشابة لإدارة المؤسسات النسوية، كذلك لملمة حالات التشطي في الحركات النسوية تحت تحالف واحد يشتغل على قضايا المرأة، والتشبيك مع التحالفات النسوية في العالم، والاستفادة من تجارب تلك الحركات.
- أخيراً، استعادة وجوهنا المغلقة والمصفدة بأقفال الفتاوى، حتى نتمكن من رؤية صورنا الطبيعية وهي تغتسل بماء الشمس.

نموذج التأسلم في لعبة «فلة» الخليجية، و«سارة الإيرانية»، ومثلما جرى تسويق نموذج المحجبة التي تصنع الدمية في الغرب بمواصفات إسلامية، كما فعلت «شركة أميركية في ولاية ميتشيغان بتسويق دمية محجبة اسمها «رزان» وتباع للمسلمين في أميركا وبريطانية»^{١٩}، فقد جرت صناعة باربي الثورية للربيع العربي، وربيع اليمن خاصة.

وقد ساعد على صناعة باربي وسائل الإعلام المقاوله على ثورة الربيع، وفي الصدارة قناة «سهيل» التابعة لحزب الإصلاح يمينياً، وقناة «الجزيرة» عربياً، وعبرها جرى تسويق الوهم، وبروباغندا الثورة؛ إذ يجب على الشعب أن يصدق ويؤمن بما تقوله وتفعله باربي؛ فما قالته باربي «حق» قاطع بأن «الربيع يسير في الاتجاه الصحيح، وأنّ الثورة حققت أهدافها، وأنّ الثورة منصور»...^{٢٠} بهذه المتحفية الثورية الإسلامية، وإذا بنا أمام فاشية خضراء تحصد الربيع والفصول والجغرافيا، ويدار بزر الفتوى، والشيخ، والقبائل الغازية، وزر الجنرال.

تحديات

لا ينفصل تحدي المرأة اليمنية عن التحدي للمجتمع بأطيافه المختلفة؛ فما زال المجتمع يواجه التركيبة الحلزونية والمتداخلة لفكر القوى الرجعية والمهيمنة (المؤسسة القبلية والدينية والعسكرية) المستأسدة بالثروة والسلطة ومفاصل العملية التعليمية، ومؤسسة القانون، والمؤسسة السياسية والاقتصادية برمتها. إنه تحدٍّ كبير

www.14october. ١٨
com/News.aspx?
newsno=3024415.

١٩ صحيفة «الحياة»
٢٠ أيلول /
سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٠ مقابلات من وسائل
إعلامية مختلفة.

أين هي المصلحة العامة في الثورة التونسية؟

ليلى داخلي

باحثة من تونس
في «المركز الوطني
للأبحاث العلمية
في فرنسا».
آخر مؤلفاتها «جيل
المثقفين العرب في
سورية ولبنان:
١٩٤٠ - ١٩٠٨»
(٢٠٠٩)

تعيش تونس في الفترة الراهنة مرحلة صعودٍ حاد في التعبير الوطني. ويجد تمجيد العلم أسبابه في عوامل عديدة. ففيما دلّ العلم، خلال التظاهرات الأولى التي تلت إسقاط النظام، على شكل من التعاون الوطني، تراه أضحي اليوم مساحة صراع. من يمتلك الشرعية الوطنية الفعلية؟ الحزب المنتخب؟ معارضته التي تطالب بشرعية من نمط مختلف؟ أية أراضٍ، أية أجيال،...؟ وتطول لائحة الأسئلة إلى ما لا نهاية؛ إذ يصعب تحديد موقع الفرد نظراً إلى تعدّد الانتماءات التي تتزاحم فيه.

المهمة: إنقاذ الثورات العربية

يمكن تفسير الفورة الوطنية بعوامل ظرفية عديدة قديختصرها إحساسٌ بالضرورة الملحة لـ«إنقاذ الثورة التونسية». فبعد وصفها بـ«الأمل الأخير»، كلّفت الثورة التونسيين مهمةً ينظرون إليها بوصفها شبه مقدّسة. هكذا أعلنها فرنسوا هولاند في الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان التونسي في مطلع تموز/ يوليو ٢٠١٣: «تجلبون أملاً يذهب إلى أبعد بكثير من الشعب التونسي، أبعد بكثير من الشعوب العربية».

أمام هذه الوظيفة غير الواضحة المعالم، والتي ينظر إليها الجميع رغم ذلك كـ«واجب وطني»، تنوّعت ردود الأفعال. فهي تحفّز أولاً نحو خصوصيةٍ تونسية تظهر في عبارات من نوع «تونس ليست مصر» (أو ليست سورية، ليست قطر، ليست أوروبا،...)، أو في تصريحات عامة مثل: «في تونس، الأمر مختلف»، وبحسب المتحدثين، يستشهد هذا الخطاب على صوابيته بطبيعة التونسيين المسالمة، وإنجازات بورقية (وأثره مثلاً في الديموغرافيا) وعلى التعليم، أو حتى المناخ. وأحياناً، تكون المفارقة في سوق هامشية البلد ضمن السياق العالمي كحظ من حظوظه، تونس، صغيرة إلى حدّ انصراف الأطماع عنها، بما يتيح إمكانية إنجاح ثورة فيها...

تنتشر الأعلام في البلاد إذاً لتشهر الفخر الوطني، ولكن يُنظر إلى نجاح الثورة أو فشلها كإمكانية مستقلة عن إرادة الشعب أو أفعال التونسيين. فشعار الواجب الوطني، ذاك الخاص بالإصرار، يتغذى من عجز: في مواجهة المؤامرات الدولية التي تتفاوت إمكانية التحقق منها، والنظريات الجيوسياسية، والشكوك التي لا تنفك تضغط على الطبقة السياسية بمجملها... ويشدّ هذا الخطاب إلى البعيد أحياناً حتى تضحي الثورة التونسية، تلك نفسها التي يجب إنقاذها، اختراعاً (غريباً، أميركياً، إسرائيلياً، قوطياً، سعودياً،...) لإعادة رسم خريطة المنطقة. فتُسخر انتخابات ٢٠١٤ لتغذية الشك: جرى التلاعب بها لإيصال الإسلاميين إلى السلطة، لكونهم حلفاء أميركا (أو سواها، تبعاً للأديبات المستعملة). يجب عدم إهمال هذا النوع من المحاججات. فهي إشارة إلى الإرساء الطويل الأمد لنظام قائم على شك مستمر في التضخّم، يفرق البلاد في مناخ من الخوف المتفشّي، ليسود إحساسٌ بأن «كل شيء قابل للحدوث في أية لحظة».

جانِبٌ آخر من جوانب الواجب الوطني يستحضره عادةً رجال السياسة بصدق متفاوت، هو «الوحدة المقدّسة» التي تتطلبها «الأحداث»، أوضاع البلد، ومفاهيم مقلقة أخرى لا يتم تعريفها بالضرورة كأزمة سياسية أو اقتصادية، بل كحالة أزمة شاملة سيطول أمدّها. فيكون التوافق السياسي المطلب الدائم كالتعويذة، ما دامت التوترات والمعارضات متّقدة بين مختلف التيارات السياسية. وهو، في المقابل، يستند إلى خلط متعمّد ما بين الشعور الوطني والوحدة الوطنية. فالوحدة تفترض حالة حرب يجب أن تُسكت المعارضات، بينما الشعور الوطني، إذا أُملي احترام البلد والأمة، فهو لا يفرض بالضرورة إسكات الخلافات والمعارضات الموجودة في الداخل.

ينتقل التعمد
ورج الشهاب
إلى
مودة عن تونس
بأنهم
«تونسهم» منفتحة على
العالم لبيروالبيانية
متسامحة، ومتعقدة
وهي تتقاطع مع حواس
وق المرأة التونسية، وعزم
على صون السوق المفتوحة،
وضبط التهديدات
التي تملس بالنظام
والأمن التونسيين

صراع الإعلام

يجب وضع هذه الحماسة الوطنية في سياقها، سياق الخوف المتفشى الذي تقطر به مختلف قنوات ضخ المعلومات والخطابات السياسية. هذا الخوف، الذي ظننا أنه سقط كجدار مع ثورات عام ٢٠١١، اتخذ لنفسه شكلاً آخر: لم يعد الخوف من النظام، من الدولة التي تبني ما تسميه بياتريس هيبو «قوة الطاعة»، بل بات خوفاً أكثر انتشاراً يمزج ما بين الصعوبة الحقيقية في الخضوع أو احترام الهرمية (تردي المواطنة، خلل وظيفي واضح في الخدمات العامة) والهلع غير المنظم في مواجهة المخاطر الحقيقية أو المتخيلة. فيلوح البعض مهدداً بسيناريو محتمل «على الطريقة المصرية» كفزاعة أو خطر صريح، بينما يقدم عليه البعض الآخر الخطر السلفي، أو انعدام الأمان بلغة أكثر عمومية (بيدوفيليا، اعتداءات، حوادث متفرقة، ...).

يقود ذلك كله اللاعبين السياسيين إلى إشهار رغبتهم بإنقاذ تونس وثورتها. ولكن، خلف هذا الإشهار الوطني الجامع، يتوارى صراع ضار على الشرعية الوطنية، يحمل فيه كلٌّ منهم تونس «ه» الخاصة. فيضحى السؤال المحوري «أين هي المصلحة الوطنية؟» ومن يخدمها بشكل أفضل اليوم؟ كلٌّ يجد خيانتها المفترضة في ثنائية جديدة يكثر التعليق حولها («النهضة»/ ضد «النهضة»). بالنسبة إلى البعض، لم يعمل الإسلاميون - ومن ضمنهم «النهضة» - في خدمة المصلحة الوطنية التونسية يوماً. ليسوا سوى دمي تحركهم أباد عالمية، أكانت أيادي «الإخوان المسلمين» أم الجهاديين. المعلومات المنشورة على المواقع الإخبارية التونسية تروج لشائعات، فتقول مثلاً إنَّ الهدف الفعلي من زيارة راشد الغنوشي لإسطنبول في منتصف تموز/ يوليو، هو المشاركة في الاجتماع السري للتنظيم العالمي لجماعة «الإخوان المسلمين». وقد عيّن الغنوشي خلاله رئيساً للمكتب السياسي، بحيث أصبح الرجل رقم ٢ في «الجماعة». وأنت فيديوات تصوّر حركة شخصيات رسمية على الأقدام في ما يشبه بهو فندق، لتخدم كدليل على انعقاد هذا الاجتماع، بحسب قناة إماراتية.

في مواجهة اتهامهم بخيانة الوطن، يتبارى مؤيدو «النهضة» لاستعراض وطنيتهم، ساعين إلى التمايز عن السلفيين الذين ارتبطت صورتهم بالعلم الأسود. فحادثة استبدال العلم الوطني بالعلم السلفي في حرم «جامعة منوبة» في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٢ (mayfootekchay.tv/isctube_show.php?sti=Un-salafiste-en-leve-le-drapeau-tunisien-la-fac-de-Manouba&tubeid=6949)

والسخط الذي أثارته، طبعاً الأذهان. أما خولة رشدي، الطالبة الشابة التي تصدّت للطالب السلفي رافع العلم الأسود، حامية العلم التونسي، فقد حازت وسام شكر جليلاً من رئيس الجمهورية آنذاك.

منذ ذلك الحين، ركزت التعبئة التي مارسها مناصرو الحكومة في الشارع، على شرعية الحزب الإسلامي الحاكم وعلى طابعه الوطني. وهم يستخدمون المثال التركي هنا للقول إنَّ الإسلاميين التونسيين، كحال نظرائهم الأتراك، لا يسعون إلى تصدير نموذج، بل إلى إرسائه ضمن السياق الوطني. وبالنظر إلى حراكهم التعبوي أخيراً، إثر اغتيال محمد برهامي في ٢٥ تموز/ يوليو الماضي، يظهر بوضوح طغيان اللون الأحمر عليها، في حين أن التظاهرات المؤيدة لـ«النهضة» إثر اغتيال شكري بلعيد (٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣) سارت تحت أعلام الحزب (أبيض، بشعار أزرق) الذي حضر حينها بكثافة، إلى جانب الأعلام السلفية. الصورة الحزبية التي سادت تلك التجمعات، استبدلت بالشرعية الوطنية المركزية ولونها الأحمر، اليوم.

وعلى الساحة ذاتها، حجز عالم الأعمال لنفسه حصّة. «لا ولاء إلا لتونس»، تقول اللوحات الإعلانية الضخمة المنتشرة في أرجاء تونس. المعادلة غريبة، وتأتي على خلفية العلم الوطني، لتستحضر ضمناً شهادة إيمان المسلمين (لا إله إلا الله). بذلك، فإن الحيز العام قد تعرّض حرفياً للغزو الأحمر: محطات الباصات، اللوحات الإعلانية بكافة أحجامها، بشعار أو من دونه.

هذا النمط المنظم والمأسس من الإشهار السياسي، في وقت يخلو من الحملات الانتخابية، يبدو لافتاً. كذلك، نرى صور شهداء، مطبوعة بالألوان ومعلقة هنا أو هناك، على الواجهات، على الجدران... وأحياناً، تبرز عصابات عند مداخل المؤسسات، إحياءً لذكرى الشهداء.

ما يطبع عين المتفرج في هذه الحملة هو كثافة حضورها. لقد حلت مكان الإعلانات في المدينة، بكل ما للكلمة من معنى. وعندما يكون المرء على بيّنة من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها تونس، يصبح تخيل كلفة غياب شبيهه بالنسبة إلى شركات الاتصالات محيراً. ما الذي تعنيه تعبئة شبيهة؟ وما سببها؟

في مطلع كانون الثاني/ يناير الماضي، بدأ حضور الأوساط الاقتصادية في الحياة السياسية التونسية يتزايد تدريجياً. فتم تقديم سليم الرياحي، وهو رئيس حزب ليبرالي ناشئ («الاتحاد الوطني الحر») كمرّاب اللقاء ما بين BCS والغنوشي في باريس، وأوسط شهر آب/ أغسطس. من



بين المتعهدين، يظهر أصحاب الاتصالات وملاك وسائل الإعلام في الصف الأول. فُتُشِف من ذلك رغبة مشروعة في حماية حرية التعبير (وقد هُذِّتْها بشكل خاص الإذاعة القضائية لمدير قناة «التونسية» ومؤسس شركة الإنتاج «كاكتوس» سامي الفهري، كما اتُهمات كثيرة استهدفت الصحفيين)، في مقابل أي انحراف «استبدادي» لـ«حزب النهضة». هذا جزء من الشرح الممكن. لكن يجب أيضاً تمييز حضور لوبي ليبرالي في هذه المبادرة، يقف على مقربة من المعارضة، لأسباب معظمها متصلة بالتقارب الاجتماعي والمناطق، كما بالروابط العائلية. كذلك، أتت المبادرة إثر بروز جيل من «القادة» الذين يستخرون نجاحهم الاقتصادي في خدمة النشاط السياسي في السياق الديمقراطي الجديد. معظم هؤلاء المتعهدين الأربعينيين بدأ حياته المهنية تحت سلطة بن علي، وانتقد حينها بتفاوت وبعلائية الفساد في محيط الرئيس، والأثر السلبي لهذا الفساد المستشري على حسن سير الأعمال. بعد فترة من التحفظ، عادت تلك الأوساط اليوم لتكون شديدة الحضور في المشهد، بواسطة النفوذ الاقتصادي والحملات الإعلانية المنظمة، وعبر الدعم الذي تقدمه لحزب «نداء تونس» ورئيسه المسنّ الباجي قائد السبسي، في آن واحد. إن أبسط التناقضات في لغة التواصل السياسي الجديدة هذه، هو تزواج الشعارات المتحيزة للشباب مع الدعم الهائل لقائد ثمانيني.

تحول على طريقة برلوسكوني؟

في طبقة رجال الأعمال هذه، تبرز أربع شخصيات على وجه الخصوص: سامي الفهري، ٤١ سنة، مدير قناة «التونسية» ومؤسس شركة الإنتاج «كاكتوس»، وهو مسجونٌ رهناءُ الأخوان القروي (نبيل) - ٤٨ سنة، وغازي - ٤٦ سنة) مالكا القناة المغربية «تلفزيون نسمة»، وشركة الاتصالات «قروي أند قروي وورلد»؛ سليم الرياحي، ٣٩ سنة، رجل أعمال دخل أخيراً إلى قطاع الاتصالات («الصباح»)، يملك نادي كرة القدم التونسي «النادي الأفريقي»، وهو مؤسس «الاتحاد الوطني الحر». أصبح الأخوان القروي محور الأخبار عند بث قنواتهما التلفزيونية لفيلم «برسيبوليس». شاهدنا نبيل يعتذر، ويلاحق بتهمة الإخلال بالنظام العام، وقد اعتبرت محاكمته أنها أصدرت الحكم الأول الذي يمس بحرية التعبير، منذ نهاية عهد بن علي. وكان الأخوان القروي قد بنوا إمبراطوريتهم منذ تسعينيات القرن الماضي ما بين الجزائر وتونس، بالتشارك مع برلوسكوني والمنتج طارق بن

النقاشات والمناظرات التي طالت مدتها، الهزيون يأخذون مساحتهم شيئاً فشيئاً (بما في ذلك نسخة محلية عن دمي الأخبار الفرنسية «غينبول» التي اختفت اليوم). البرامج الأكثر شعبية (بما في ذلك البرامج السياسية) تخضع للتعليق والتشريح الفوريين على مواقع التواصل الاجتماعي وأبعد منها. الثنائية التي تصنعها التلفزيونات الخاصة ووسائل التواصل ترسم عن تونس صورة متخيلة جزئياً (جماعة متخيلة، بحسب تعريف ب. أندرسن)، باتت كالأمة الضمنية التي يستشهد بها جزء لا بأس به من النخب المدنية التونسية. وهي تغذى أكثر فأكثر من استطلاعات الرأي، ودراسات الاستهلاك، ولا تصرف وقتاً طويلاً على محاولات الفهم أو التحليل المعقّد للعوامل التي تدفع بجزء لا بأس به من الشعب إلى دعم النظام القائم أو هجر النقاش السياسي تماماً.

تشكّلات جديدة؟

بالتزامن مع حملة الإعلانات الوطنية، انطلقت حركة «ارحل» في ٢٤ آب/ أغسطس، أمام أبواب مجلس النواب في الباردو، وتشكّلت كحركة خلاص وطني. في مواجهتها، يصّر المنتخبون على أنهم حماة الشرعية. وفي مقلب آخر أيضاً، يؤكد مستشار الرئاسة «أولوية الاعتناء بالصالح العام». هكذا هو المشهد السياسي الظاهر أمامنا اليوم في تونس، وهو يكاد يكون مشهداً بإخراج مسرحي، محو ككسيناريو. ومع ذلك، بعيداً عن حركة الكاميرات هذه، يترقب المرء بزوغ تشكّلات جديدة. إذ يبدو البلد وكأنه يخنتق في أحضان هؤلاء الذين ينادون باسمه.

هل هناك سياسة قادرة على الاتساع لنخبة حدائبة عازمة على مناهضة الإسلاميين (يجب التذكير بأنّ نخب بن علي اجتمعت جزئياً على المعاهدة المعادية للإسلاميين) ولمجتمع أكثر أسلمة، في آن واحد؟ وهل هذا هو الانشقاق الذي يستأهل أن يكون الأشد بروزاً؟ ألا توجد مساحات تُهمل، وتفاوتات أشدّ وضوحاً؟ في لعبة استملاك الرموز (العلم، النشيد، «الإسلام» التونسي في مقابل إسلام «الخليج»، اللغة...)، يجوز بشدّة الرهان على فرضية أن هذه المواجهات الثنائية إنما تخفي وراءها، مرةً أخرى، المسائل الجوهرية: الفقر الذي يتضخم، الدين وعدم استقرار البيوت، انعدام الأفق أمام الشباب...

لذلك، ليس مفاجئاً تحوّل الملصقات إلى موقع لصراع أكثر خفوتاً.

عَمَّار. هما اليوم معتكفان، يستضيفان على شبكة اللوحات الإعلانية التي يملكانها حملة «لا ولاء إلا لتونس».

سامي الفهري هو أيضاً رجل إعلام. أنشأ شركة الإنتاج «كاكتوس» في عام ٢٠٠٢، وتشارك مع صهر بن علي، بلحسن طرابلسي، في تمويل برامج ترفيهية ومسلسلات رمضانية («مكتوب»). أسس قناته التلفزيونية الخاصة «التونسية تي في» منذ آذار/ مارس ٢٠١١. وقد أدّت مشاكله مع العدالة إلى سجنه، علماً بأنها بُنيت على شكوك في أنه استغل بشكل غير شرعي موارد التلفزيون الوطني التونسي. أما القناة التي أسسها، فهي اليوم متوقفة عن العمل، تستضيف بثها قناة تابعة لشبكة خاصة أخرى، «الحوار التونسي»، وهي تعتبر القناة التي تحقّق أعلى نسب مشاهدة في البلاد.

قد يكون سليم الرياحي، من بين عدد من الأربعينيين، الأكثر التزاماً بالعمل السياسي. إذ شارك في الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ على رأس حزبه «الاتحاد الوطني الحرّ»، بشعار انتخابي بسيط وفعل ترافقه حركة يد يفهمها الجمهور التونسي. ويجلس رجل الأعمال هذا، يملك ثروة جمعها بفضل علاقاته بالأوساط الليبية، في مجالي البناء والخدمات النفطية. وهو مثال رجل الأعمال الملتزم السياسة الاستعراضية: يرأس نادياً لكرة القدم، ويستثمر في النشاطات الاجتماعية والمجموعات الصحافية.

ينقل هؤلاء المتعهدون ورجال الإعلام الشباب صورةً عن تونس تبدو وكأنها عمود سياستهم: «تونسهم» منفتحة على العالم، ليبرالية، متسامحة، ومتعهدة. وهي تقاطع مع حماسة لحقوق المرأة التونسية، وعزم على صون السوق المفتوحة، وضبط التهديدات التي تُمسّ بالنظام والأمن التونسيين. إعلان «الاتحاد الوطني الحرّ» المتمحور حول كلمة «توّا»، أي «الآن»، يضيف إلى ذلك سياق الضرورة الملحة (حملة «توّا»، www.youtube.com/watch?v=A7kH8VHGSp8). فتظهر في الإعلان شخصيات يفترض بها أن تمثّل تونس بتنوّع ناسها، تطالب بإنهاء فوري للعبودية، البطالة، والألم. وقد صوّر الإعلان باعتناء واضح بالجماليات البصرية التلفزيونية، بعيداً جداً عن واقع البلد.

تعكس القنوات التلفزيونية الخاصة، بمجموعها، تلك الرغبة في إعطاء الكلمة للتونسيين والتونسيات، ولكنها أيضاً تنقل الروح الخفيفة، الحرّة، الحديثة. استوديوات البرامج الحوارية هي نسخة عن شببياتها الأوروبية أو الأميركية، المحطّات الإخبارية تقاطع

في لعبة استملاك
برموز يجوز بشدّة
رهبان على فرضية
أن هذه المواجهات
التيبة إنما تخفي وراءها،
مرة أخرى، المسائل
جوهرية: الفقر الذي يتضخم،
الفقر وعدم استقرار
البيوت، انعدام
الأفق أمام الشباب

عرسال بين دولة وأخرى دوماً على الهامش

ميشال عبيد

استاذة مادة

الانثروبولوجيا، جامعة
المملكة المتحدة.

غالباً ما غذتها وسائل الإعلام في تغطية أحداثها عن كذب وعن بُعد، مع التركيز على أوقات الأزمات وحسب، أو فورات الغضب، التي تبلور الصورة النمطية لرجل العشيرة البقاعي العنيد الخارج عن القانون الذي يضرب عرض الحائط بالقانون وبالدولة. ويبدو أنّ هذه العبارة المبتذلة تؤطر الفهم الحديث للتطورات السياسية في البقاع الشمالي؛ إذ يقترن بتفسيرات طائفية جاهزة تطيح التعقيدات والتحويلات على تلك الحدود ويحصرها بموضوع واحد: عداوة شيعية - سنية مستوطنة تنعكس بشكل مختلف أكثر فوضوية، على هوامش المجتمع اللبناني. إن تغيير العلاقات الاجتماعية بين بلدات هذه المنطقة وقراها، وتغيير الروابط السياسية والاقتصادية مع الدولة السورية وشعبها، إلى جانب تزايد النزعة القومية اللبنانية في عرسال، ووجود حدود مفتوحة تاريخياً عبر الحدود، بالإضافة إلى تحول ملحوظ أخيراً عن الانتماءات التاريخية اليسارية المنحى (الشيوعية والقومية العربية) باتجاه هوية سنية جديدة. هذه كلها تصبّ من حيث الزمان والمكان في إطار رواية عن «العشائرية الطائفية». بصفتي باحثة عملت عن كذب في عرسال منذ عام ١٩٩٦، وقد نمت علاقات شخصية ونوعاً من الألفة مع العديد من العائلات والأفراد فيها، فوجئت كثيراً للوهلة الأولى برّد فعل الجمهور على مثل هذا المشهد الذي شكّل مشهداً «عادياً» لعقود من الزمن بالنسبة إلي وإلى أهالي عرسال. فهؤلاء المسلحون الذين يرتدون ثياباً مدنية ليسوا أول من منع أهالي عرسال من الوصول إلى منازلهم. قبل عشر سنوات بالتحديد، كان رجال الاستخبارات السورية الذين يرتدون ثياباً مدنية هم أيضاً يوقفون أهالي عرسال عند نقطة تفتيش مماثلة ويمنعونهم من المرور ما لم يدفعوا «ضريبة». وهذه الضريبة

منذ بضعة أسابيع، انتشر على موقع «يوتيوب» الإلكتروني شريط فيديو استفزازي مُصوّر بين بلدين على حدود لبنان الشمالية الشرقية، هما عرسال والهرمل. في الأشهر الماضية، باتت هاتان البلدتان تمثّلان قطبين متناقضين: فإحدهما (الهرمل) تضم جمهوراً من الناضحين الشيعة يؤيدون حزب الله بقوة، فيما تضم الأخرى (عرسال) جمهوراً من الناضحين السنة يعارضون بحماسة متقدمة النظام السوري، حتى إنه يُقال إنّ البلدة تؤوي ثواراً سوريين.

وقفت صحافية أمام مجموعة من رجال الميليشيا يلوحون بينادقهم عند نقطة تفتيش في بلدة اللبوة، قطع أهلها الطريق المؤدية إلى عرسال، ووجهت حديثها إلى الكاميرا لتختصر تقريرها على نشرة الأخبار والإبلاغ عن إطلاق نار بين الجانبين. أثناء حديثها، مرّت بالفرق التلفزيوني صدفة آلية تابعة للجيش اللبناني في طريقها إلى عرسال. وبدا المسلحون كأنهم أشجار مرصوفة إلى جانب الطريق. في استوديو المحطة، عبّرت مذبغة نشرة الأخبار عن عدم تصديقها ما تشاهده، وطلبت تأكيداً: «هل هذا حقيقة ما حصل؟ ألم يشاهد الجيش المسلحين؟». في الأيام التي تلت ذلك، نشرت مجموعة من المراقبين القصة لتأكيد تراجع الدولة اللبنانية (مع الجيش كرمز أساسي لها) إلى حالة من العجز. حتى إنّ معلّقاً على موقع «يوتيوب» تساءل: «ما هي الخطوة التالية؟ هل سيوقف المسلحون عناصر الجيش ويسألونهم عن بطاقات هوياتهم ليتأكدوا بما إذا كانوا سنة أو شيعة؟». في المقابل، اعتبر مؤيدو الجيش أنّ القصة تطرح إشكالية مختلفة بعض الشيء؛ فهي تلقي الضوء على ما آلت إليه أمور سكان هذه البلدات «الغريبة» (إذا ما وضعنا خلافاتهم جانباً).

تمتعت العبارة المبتذلة «خارج عن القانون»، المستعملة في البقاع الشمالي، بمرونة كبيرة لوقت طويل في لبنان.

إن معاناة جيشهم
لبناني وهو يخضع
لسيطرة عسكرية
أمنية أخرى، لم تُسهم
إلا في تعزيز المشاعر
الوطنية لدى أهالي
عرسال تجاه
الدولتين اللبنانية
والسورية

اسم مستعار للدخول التي ينتزعونها من سائقي الشاحنات الذين ينقلون الصخور من المقالع التي في الجرد، هذا إذا رغبوا في ضمان استمرارية مصدر رزقهم.

كانت هذه «الضريبة» مربحة جداً، لدرجة أن غرفة من الأسمت بُنيت على مسافة كيلومترات قليلة من موقع نقطة التفتيش، شكلت محطة دائمة لتجميع «الضرائب»، وكان على عناصر الجيش المتمركزين في عرسال أن يُطنّوا سرعتهم عند نقطة التفتيش تلك، مثلهم مثل أي شخص آخر. بغض النظر عن المنطق المعقول الذي سعى الخطاب الرسمي إلى انتهاجه، بحجة أن الاستخبارات السورية تساعد الدولة اللبنانية في مراقبة «مجموعة إرهابية»؛ أو أن «الحكومة تُعدّ لقانون جديد للمقالع (كشارات)، ولم تكن «الضريبة» إلا بداية مرحلة تنظيم الأراضي». لا بأس، ولكن لماذا يطلب ذلك نشر قوات سورية في المنطقة؟ شارك الأهالي في هذه اللعبة لفترة طويلة بما يكفي ليفهموا أن معاناتهم عند الحدود تعني أنهم بعيدون عن أنظار دولتهم. لم يلق غضبهم وشكواهم أذاناً صاغية، والمسائل نفسها التي تثير السخط في سائر أنحاء البلاد اليوم ليست سوى ممارسات يومية اعتيادية عند أهالي عرسال: اختطاف الرعاة على أيدي شرطة الحدود السورية في الجرد؛ بساين على الأراضي اللبنانية يدعي مزارعون سوريون امتلاكها؛ تدخل الاستخبارات السورية في الشؤون الداخلية بعد وقت طويل من انسحاب الجيش السوري من باقي أنحاء البلاد؛ إلخ. ثم إن معاناة جيشهم اللبناني، وهو يخضع لسلطة عسكرية أو أمنية أخرى، لم تُسهم إلا في تعزيز المشاعر المتضاربة لدى أهالي عرسال تجاه الدولتين اللبنانية والسورية.

على الجانب الخاطي من السلطة

فكيف وفي أي خندق سياسي تحدد أسقف أهالي عرسال، عالقين في فخ عدم القدرة على توقع منحى العلاقات المتغيرة باستمرار بين الدولتين؟ منذ الاستقلال، بدا أنهم أهال اختاروا «الجانب الخاطي من السلطة»، بغض النظر عن مكن هذه السلطة. فقد انحصرت خياراتهم السياسية المتغيرة بالعبارة المجازية نفسها، أي «العشائري» الذي لا يستطيع أن يرى ما هو أبعد من الولاء العشائري (وقد استُبدل به الآن الولاء المذهبي)، والذي لا يعبر عن سياساته إلا من خلال العنف، فلا يمكن لجمه بالتالي إلا بالعنف. وقد شاركت وسائل الإعلام وأجهزة الدولة في نشر هذه المقولات. وانتشرت مقالات موجزة تعيد إنتاج هذه الصورة

بشكل فوضوي في الصحف اللبنانية منذ خمسينيات القرن الماضي: أخبار عن مناوشات بين عائلة وأخرى، مسلحون يتبادلون إطلاق النار مع رجال الشرطة، وإخضاع الدولة سكان الجرد المتعنتين. لم تكن هذه الصور تنوي التعبير عن «طبيعة» الناس في منطقة معينة من لبنان وحسب، بل أن تحجب أيضاً مشاريعهم السياسية التي تغيرت مع الوقت من خلال حصرهم ضمن نطاق الخلافات المحلية - بين عشائر، وعيل، وقرى - عوضاً عن أخذ علاقتهم بالسياسة الوطنية والإقليمية على محمل الجد. وخير مثال على ذلك العلاقة المتغيرة مع الدولتين اللبنانية والسورية.

عرسال في أحداث ١٩٥٨

خلال الحرب الأهلية اللبنانية الأولى (عام ١٩٥٨)، اصطف أهالي عرسال في الجانب المواجه لدولتهم. انسجمت انتماءاتهم السياسية مع الأيديولوجيات المسيطرة في سورية وليس في لبنان. شاركوا في التمرد الذي قاده القوميون العرب ضد الرئيس كميل شمعون ذي الدعوات المستهجنة إلى تدخل غربي من خلال موافقته على مبدأ أيزنهاور. تجاهل مؤرخو تلك الحقبة إلى حد ما تورط «الدول الهامشية»، كذلك إن وسائل الإعلام التي كانت خاضعة لرقابة مشددة في خمسينيات القرن الماضي بالكاد تمكنت من تغطية الأحداث على حدود لبنان. بيد أن الروايات الشفهية والمحلية تكشف عن تورط كبير لأهالي عرسال في معارضة عهد شمعون. كذلك فإنها تسلط الضوء على كيفية تردد صدى الخلافات السياسية التي تنشب في الوسط وتنتقل إلى مناطق مختلفة من البلاد. فعندما بدأ التمرد على شمعون، ردّ سكان القرى المجاورة، من مؤيدي الرئيس، على موقف أهالي عرسال، فاشتعل الخلاف وسعى أهالي عرسال إلى طلب مساعدة نظرائهم السوريين، انعكاساً لكيفية ارتباط التوترات المحلية بين القرى بالتوترات الوطنية والإقليمية. ويخبر ناجون مستون شاركوا في التمرد أن أهالي عرسال اقترضوا الأسلحة، وهي مزيج من البنادق والقنابل اليدوية، من السلطات السورية (زمن الجمهورية العربية المتحدة) التي سلّحت نحو ٤٠٠ رجل، وتمكنوا من إخضاع خصومهم المجاورين. لكن هذا النصر كان له ثمنه وتدايعاته الوحشية، بعضها علني، والبعض الآخر أكثر سرية. ولعل الأكثر وضوحاً من بين تلك التدايعات هو ردّ الفعل الأول والوحيد ربما من قبل الدولة ضد شعبها، وقد انطوى على قصف البلدة من الجو. فكان على الأهالي المرتعبين الهرب من حقولهم للاختباء. وقال أحد الرجال،

سيما في العاصمة)، وانسحبت القوات السورية إلى عدد من القواعد الاستراتيجية مع تسليم الأمن إلى الأجهزة اللبنانية التي تعاونت في شتى الأحوال معها. بيد أنه في البقاع الشمالي، كان الوجود السوري أقل سرية مع عدة نقاط تفتيش دائمة مزروعة على الطريق الرئيسي، ودرجة عالية من السيطرة والتدخل في الشؤون المحلية.

نمو نفوذ الإسلاميين

كان أهالي البقاع الشمالي يعرفون تماماً من يسيطر عليهم. كان مصيرهم بين يدي «المقدم السوري» وحياتهم تراقبها الاستخبارات السورية. وفي ظل غياب الدولة، مثل حزب الله السلطة الحقيقية على الأرض، أقله في البلدات الشيعية، وبطريقة ما شكل بديلاً من الدولة عبر توفير الخدمات الاجتماعية من خلال بناء المستشفيات والمستوصفات والمدارس ومجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية. وقد جرى استثناء عرسال من هذه الخدمات، والآن لا يشعر سكانها بأنهم مهمشون من قبل دولتهم وحسب، بل أنهم يتعرضون للاستغلال أيضاً من قبل حليفهم التاريخي. وما زاد الطين بلة أن هذا الاستغلال يحصل بحضور دولتهم وعلى مرأى من الجيش الذي أقام قاعدة عسكرية في عرسال عام ٢٠٠٠ ولا يزال فيها إلى اليوم. بيد أن الانتهاكات المتزايدة التي تقوم بها السلطات السورية تقع خارج نطاق صلاحية الجيش اللبناني. زادت المطالبات بالمواطنة التي كان أهالي عرسال يعلنونها الآن، وقوضت نظرتهم إلى الجيش الذي يعتبر برأيهم أداة «تربينية» تستعملها الدولة ضد مواطنيها لمصلحتهم.

الأصوات المناهضة للنظام السوري التي باتت أعلى من أي وقت مضى في بيروت في مطلع عام ٢٠٠٠، ظلت أكثر كتماناً في عرسال. لم تستنبط بعد صيغة

وقد كان مجرد طفل أثناء الاعتداء، إن والده اختبأ من القصف، لكنه أحصى عدد القذائف من خلال وضع حجر كلما انفجرت قذيفة. فاحصى مجموعاً قدره ٣٠٠ قذيفة. على مستوى أدق، استمرت أجهزة الدولة في التدخل لكبح «خيانة» أهالي عرسال للأجندة السياسية التي تتبناها. جرى ذلك من خلال نشر استراتيجية خفية هي استراتيجية «فرّق تَسُد» التي استغلت مشاعر العائلية القوية عند اقتراب موعد الانتخابات البلدية عام ١٩٦٣. يعتقد الكثيرون أن أجهزة الاستخبارات اضطلعت بدور في تأليب العائلات بعضها على بعض، وبخاصة عندما هُمّشت النتائج إحدى العائلات البارزة، فكان رد الفعل العنيف وشيكاً. أدت سلسلة من الحوادث المفتعلة إلى حالات قتل وإطلاق النار على عدة أشخاص في البلدة، سرعان ما تحولت إلى اشتباكات مع رجال الشرطة، انتهت بسيطرة قوى الأمن على عرسال. اندرجت هذه الأحداث في إطار الصورة النمطية «للرجل العشائري الخارج عن القانون»، وهو خطاب رسمي أزاح الغطاء السياسي عن نشاط أهالي عرسال ضد الدولة وقوّض العلاقة الأيديولوجية التي تربط هذه البلدة بسورية، وهي علاقة بقيت حتى نشوب حرب ١٩٧٥ الأهلية، وهي علاقة استمرارية وتوجه سياسي مشترك.

مع بداية سنوات الحرب الأهلية، بات تفكك الدولة اللبنانية وعجزها أكثر وضوحاً. غير أن العلاقة مع الدولة السورية، التي كانت خلال الخمسينيات حليفة عرسال في توجيهها العربي، بدأت تتخذ شكلاً مختلفاً؛ فدخل الجيش السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦ وضع لبنان، وبخاصة البقاع، تحت سيطرة سورية سافرة حتى عام ٢٠٠٥، ما عرّض سيادة الدولة اللبنانية للخطر. في نهاية المطاف، تراجع الوجود العسكري السوري تدريجاً على مرّ السنين في معظم المناطق اللبنانية (ولا

زادت المطالبات
بالمواطنة التي كان
أهالي عرسال يعلنونها
الآن، وقوضت نظرتهم
إلى الجيش
الذي يعتبر برأيهم
أداة «تربينية» تستعملها
الدولة ضد مواطنيها
لا لمصلحتهم



في بيئة لم تكن تأخذ الإسلاميين على محمل الجد، فيما رأى البعض إشارات إلى التوسع، تشهد عليه مدرسة شبيدها الإسلاميون وحضور ملحوظ (لكن غير منذر بالخطر بعد) للحلح والعباءات الإسلامية، بدا من خلال المشهد العام أن عرسال لن تسلك هذا الطريق.

في الفترة التي تلت الحرب الأهلية، لم تعلن السياسات المرتبطة بعرسال من خلال الخطاب الطائفي؛ فالعداء الذي يكنّه العرساليون للسلطة السورية ما كان يستند إلى انتمايات طائفية، بل إلى ممارسات يومية نفرت الأهالي بصفتهم مواطنين شرعيين في لبنان وهددت سيادة الدولة. وتندرج المشاعر تجاه حزب الله في خانة تعلقه بالنظام السوري، أكثر مما كانت ذات صلة بالتوترات الطائفية بذاتها. ولا بد من التذكير هنا بالمدارس التي يتشاركها أعضاء من مختلف الطوائف في تلك المنطقة، وروابط الجوار والزيجات المشتركة بين القرى وتقاسم الأراضي المشاع في الجرد، وهذه لم تكن لتعوق الانتماءات الطائفية أيًا منها عبر الفترات الطويلة. المطالبات بدولة فاعلة، في ضوء الوجود السوري، كانت دعوة ملحة لمعالجة حالة انعدام الولاء الوطني على وجه الخصوص التي دائماً ما كان سكان تلك المنطقة يُتهمون بها. بيد أن هذه المطالبات لا تمت بصلة إلى الوجود العسكري أو الأمني، بل ترتبط بتحسين الوضع العام: الأراضي الزراعية التي تطلبت تنظيماً في ظل قطاع مقالع يتنامى عشوائياً، وحاجات مجموعة سكانية متكاثرة تحتاج إلى بنية تحتية منظمة وشبكة مجاري صرف صحي، وتيار كهربائي، طرقات، ووظائف، ومدارس، وموارد وغيرها. ببساطة، كانت المطالبات تنصبّ على الخدمات المناسبة التي يتعيّن على الدولة تقديمها في بيئة مهمشة جغرافياً وسياسياً. ربما لم تبرز «الورقة السنّية» في عرسال بشكل

سياسية سهلة للتعامل مع «المسألة السورية» التي تخيم على السياسات اللبنانية. بيد أن الضغوط السياسية كانت تتصاعد في عرسال، وقد غدت المخالفات السورية على أراضيها الغضب المتزايد. استغل الأهالي فرصة متاحة للتعبير عن مشاعرهم، رغم أن أيديهم مكبلّة. فقد أفسحت انتخابات عام ٢٠٠٤ البلدية المجال أمام استعمال أدوات الديمقراطية لإنجاز تغييرات سياسية ضمن الحدود التي تسمح بها هذه العمليات. مثلت نتائج الانتخابات صدمة لدى بعض المراقبين؛ لأنها مهدت الطريق لانتصار غير مسبوق للإخوان المسلمين. والصدمة نابعة من تاريخ عرسال السياسي اليساري ولقبها كـ«أم الشهداء» الذي اكتسبته من خلال عدد كبير من الشبان الذين ضحوا بحياتهم وهم يقاتلون الجيش الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الماضي، عندما كان لـ«جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» طابع وطني لا طابع إسلامي. طغت التغطية الإعلامية لهذه الانتخابات، وربما استخلاص العبر من أحداث عام ١٩٦٣، مرة أخرى على التكهّنات المرتبطة باحتمالات حدوث أعمال عنف بين العائلات والخوف من العصبية العائلية. بيد أن تحليلاً أدقّ للنقاشات التي سبقت الانتخابات يشير إلى أن الأهالي رأوا أن خسارة مرشحي حزب البعث الموالي للنظام السوري لها مدلولات أكبر من فوز الإسلاميين. حتى إنهم ابتهجوا لقدرتهم على مواجهة السلطة السورية التي بدا أنها لا تُقهر، وذلك من خلال التسييس الديمقراطي.

أما في ما يخص الإخوان المسلمين، فقد نسب فوزهم إلى منطق «التجربة والخطأ». فبعد أن استنفد الأهالي ثقتهم بمجموعة من الأحزاب السياسية (الحزب الشيوعي، حزب البعث، وغيرها) باتوا مستعدين الآن لـ«تجربة» لاعين جدد لم تُسوّ سمعتهم من خلال ما كان يعتبر سياسة فاسدة سابقة. بدا هذا الموقف منطقياً

في الفترة التي
تلت الحرب الأهلية،
لم تكن السياسات
المرتبطة بعرسال
من خلال الخطاب الطائفي؛
فالعداء الذي يكنّه
العرساليون للسلطة
السورية ما كان يستند
إلى انتمايات طائفية،
بل إلى ممارسات يومية
نفرت الأهالي بصفتهم
مواطنين شرعيين في
لبنان وهددت
سيادة الدولة

شريط نشرته
محطة «الجديد»
في ٢٠ حزيران
٢٠١٣ من اللبوة
في البقاع.



اللبناني من الحدود، وغني عن الذكر أنَّ عمليات التهريب (أو «التجارة» كما يسميها الأهالي) كانت تحصل أيضاً على نطاق واسع عبر الحدود. في أسوأ الأيام، راوحت المنتجات المتداولة بين السجائر والغسلات.

وأخيراً، وخصوصاً خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان عام ٢٠٠٦، نشط أهالي عرسال في تهريب المازوت عبر الحدود في سبيل توفيره للمستشفيات وغيرها من مؤسسات منطقة حتى عندما كان الأهالي يعارضون علانية النظام السوري. كان أهالي عرسال، وسائر البلدات المنسية على الحدود مع سورية في الطرف الشمالي الشرقي والشمالي الغربي من لبنان، يعتمدون اقتصادياً على الحدود لكسب قوتهم اليومي. واستمرت الحال على هذا المنوال حتى أخذت العلاقة بين لبنان وسورية تتأرجح يمنة ويسرة. فعلى سبيل المثال، درج أهالي عرسال على القيام برحلات يومية إلى سورية بداعي التسوق وإنجاز المهمات التي لا يمكنهم تحمل كلفتها في بعلبك، أقرب مدينة إليهم. كل صباح، كانت حافلة تعبر الحدود الشمالية إلى سورية وتعود في المساء وهي تحمل ضعف حجمها من البضائع. وقد راوحت البضائع التي تم شراؤها من البقالة إلى الأجهزة المنزلية، والأثاث، والملابس الشخصية والجواهر. في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حتى الكعك كان يشتري من سورية. كذلك اعتمد سكان البقاع على سورية للحصول على الخدمات الطبية التي كانت أرخص بكثير مما هي عليه في لبنان. وعلى الرغم من أنَّ إغلاق الحدود كان جذاباً من الناحية السياسية في أوقات الأزمات الإنسانية والسياسية، لكن كانت ستترتب عنه في أي وقت انعكاسات مدمرة على صعيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية اليومية.

لا يمكن أن ينظر إلى تدفق النازحين السوريين أخيراً إلى عرسال وعبرها (ما زاد عدد السكان بمعدل الضعفين تقريباً) إلا باعتباره دليلاً على تلك الحدود التي يسهل اختراقها والتي جلبت عدداً من الفرص يفوق عدد المخاطر في أوقات مختلفة من تاريخ عرسال المعاصر.

ليست الخطابات السياسية التي تطوف في البلدة اليوم ببديهية؛ فهي لا تنبع بطبيعة الحال من هوية سنّية وميل عشائري طبيعي لا عتناق التطرف. كذلك لا يستند العداء تجاه حزب البعث أو حزب الله إلى الانتماءات الطائفية دون غيرها. يجب أن نفهم بشكل أوضح كتاج تاريخ من العلاقات المتغيرة بين الدولتين اللبنانية والسورية وكيفية مشاركة المقيمين على هوامش هاتين الدولتين فيها.

ملموس إلا عقب اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه خلال سني حياته، لم يبدِ رئيس الوزراء ولا تيار المستقبل الذي يرأسه أي اهتمام بدعم عرسال. الارتباط السنّي بعرسال في ذلك الوقت لم يكن يتعلق بالسياسة، وحتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، كان مجرد ذكر الحريري يستدعي موجة من الانتقادات التي تطاول نمودجه الإنمائي الذي أسهم في تحقيق نمو غير متوازن وزيادة تهميش المناطق الريفية. حتى أولئك الذين قدّروا المحسوبة كنظام سياسي انتقدوه رغم ذلك لتخليه، على وجه التحديد، عن هذه الدائرة الانتخابية السنّية الكبيرة في البقاع. بيد أن الظروف تغيرت عندما بدأ تحالف قوى ١٤ آذار، في امتداد حملته المناهضة لسورية، ينشر خطابه المتعلق بالحدود والحاجة إلى مراقبة دولية لها، إن لم يكن إغلاقها بالكامل. أما وسائل الإعلام التي تسعى وراء أزمة مثيرة للاهتمام، فتذكرت الحدود المفتوحة وأصبحت عرسال بطلّة الدراما التي تعرض الانتهاكات التي ارتكبتها النظام السوري على الأراضي اللبنانية، وكأنها ظاهرة جديدة. في غمرة هذه اللحظة ربما اغتتم بعض أهالي عرسال هذه الفرصة ونادوا بصوت أعلى مطالبين بإغلاق الحدود. هل يعقل أنهم استقروا أخيراً في الجانب الصحيح من السلطة؟

حدود مفتوحة: مجازفة أم فرصة؟

لم يستغرق أهالي عرسال وقتاً طويلاً ليفهموا أنَّ التغطية الإعلامية التي حصلوا عليها كانت مجرد اهتمام إعلامي لا أكثر ولا أقل، وأنَّ معاناتهم مفيدة ما دامت تشكل الخطاب السياسي أو تخدمه. والأهم من ذلك كله أنه لم يمض وقت طويل قبل أن يدركوا أنهم سيكونون أول ضحايا الحدود «المغلقة»؛ إذ بقدر ما أصبح موضوع النظام السوري مدعاة للانفعال، كانت الحدود المفتوحة عنصراً أساسياً في حياة أهالي عرسال. تاريخياً، كان أهالي عرسال يعبرون مع قطعانهم إلى المناطق المنخفضة من سورية في فصل الشتاء حيث المراعي أكثر وفرة مما هي في لبنان. وقد انعقدت روابط عديدة مع بلدات على المقلب الآخر وتزواج الناس في كثير من الأحيان. ومنذ سبعينيات القرن الماضي، باع أهالي عرسال الفاكهة بمقدار أقل إلى السوق اللبنانية، ومقدار أكبر إلى الوسطاء السوريين الذين أقاموا أسواقاً متنقلة خلال الموسم الزراعي في أجزاء مختلفة من جرود عرسال على المقلب

شهادات من تغرية أهالي القصير السورية

شهادة الطبيب قاسم الزين

أماننا. ما حصل في البياضة كان أكثر من نكبة. لا يستطيع الإنسان تصوّر القتل بهذه الطريقة. في البداية، حاولنا إخراج المدنيين قبل الانسحاب، ولكنهم كانوا يعتقلونهم على الحواجز وتجري تصفية الرجال مباشرة، وهذا ما دفع الكثير من المدنيين إلى البقاء. استنجدنا بالمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، ولكن لا جدوى. كنّا نريد فقط إخراج الجرحى.

سقوط القصير هو عنوان لسقوط الإنسانية. لم نعد نؤمن بالمنظمات الدولية، ولا بهراء حقوق الإنسان. لم نر من هؤلاء إلا الصمت أمام كل ما حصل للمدينة.

التهجير بعد التدمير

عندما بدأ تدمير المدينة بالكامل، قرّرنا الهجرة. ولما كان التدمير من جهة الجنوب، قرّرنا الانسحاب من الشمال. اتصلت بطبيب أعرفه مقرب من «الحزب» لكي يؤمّن لنا طريقاً للانسحاب ويُعين الجرحى، وقلت له: «نحن جماعة الحسين والمظلومون، ويجب أن تتعاطف معنا». وذكرت أنه كان هناك ألف ومئتا جريح، ثلاثمئة منهم كانوا بحاجة للحمل على الأكتاف. وعد الدكتور بأنّ المهاجرين لن يتعرضوا للقصف، فتمّ تبليغ «الحزب» والدولة السورية بطريق الهجرة، لكننا فوجئنا بهم يخلفون الاتفاق ويقصفون المهاجرين. بدأنا بالهجرة ليلة ٦/٥ حزيران/يونيو، وهي ليلة النكبة. في البداية

ما حصل في القصير مأساة حقيقية يجب أن توثّق للتاريخ. في الأيام الأخيرة قبل الهجرة، كانت المدينة تحوي خمسة عشر ألف مواطن، بينهم ألف ومئتا جريح، وكان عدد المقاومين ثلاثمئة مسلح، كلهم من أهل المدينة، نعرف أسماءهم وبيوتهم، وكل الشهداء موثقون. كلهم من أهل المدينة. لم يكن هناك حتى أعضاء من الجيش الحرّ من خارج المدينة. حاول بعض المقاتلين من حلب أن يدخلوا إلى القصير، ولكنهم لم يستطيعوا. الظلم الذي عانيناه كنا نتمنى أن يأتينا من إسرائيل، لا من دولتنا بمعاونة حزب الله. مقابل ثلاثمئة مقاوم في المدينة، كان هناك آلاف المقاتلين من النظام ومن حزب الله. وقد اشترك الحزب بكل أنواع الأسلحة.

الهجوم الأخير

تعرضت المدينة لنحو ٢٥ طلعة طيران في الساعة. القذائف تنهال علينا بالثواني. معظم الشهداء من المدنيين. كثير منهم قضوا تحت الأنقاض؛ لأننا لم نستطع أن نصل إليهم من شدة القصف، أو لأنه لم تكن هناك آليات لرفع الأنقاض. آخر أيام الحصار... عندما لم يستطع النظام ومقاتلو حزب الله الدخول براً، بالرغم من تفوقهم في العدد والأسلحة، قرّروا تدمير المدينة. عندها، أصبح البقاء في القصير ضرباً من الانتحار، فقرر المقاومون مع أهل المدينة الانسحاب. حمل المقاومون بواريد، وتجمّع أهل المدينة للرحيل. كان يوماً مؤلماً جداً؛ لأنه لا أحد يترك بلده وأرضه طوعاً. الكثير من المقاومين وبعض من الأهالي قرروا البقاء، لكن كنّا نعلم أنّ من سيبقي سيقتل، وكانت البياضة التي علمنا بأحداثها مثلاً

كانت المدينة تحوي خمسة عشر ألف مواطن، بينهم ألف ومئتا جريح، وكان عدد المقاومين ثلاثمئة مسلح، كلهم من أهل المدينة، نعرف أسماءهم وبيوتهم، وكل الشهداء موثقون

أهالي القصير، انضم إلى الهجرة أهالي البياضة، ومن كان قد هرب من حمص إلى البياضة أيضاً، فأصبح عددنا هائلاً وكنا مكشوفين على الطيران. عند نحو

انتقلنا إلى البويضة، لكننا لم نتحرك إلا مساءً بعد حلول الظلام. بالرغم من وعدنا بممر آمن، تعرضنا للقصف الجوي من الليلة الأولى؛ فقد قصف الجيش

عندما بدأ تدمير المدينة الشامل قررنا الهجرة، ولما كـ _____
التدمير من جهة الجنوب، قررنا الانسـ _____
كان هناك ألف ومئة _____
ثلاثمئة منهم كانوا يحتاجون للحمل على الأكتـ _____
فـ _____

الساعة السابعة والنصف وقع الهجوم علينا بالدبابات بينما كنا نختبئ في البساتين. حاول المقاومون الصّدّ بالبواريذ وسقط سبعة عشر شهيداً بالقصف المدفعي. لم يكن لدينا ماء ولا دواء، والكثير ممن استشهدوا كان من الممكن إنقاذهم، ولكن لم تكن لدينا الإسعافات الكافية. من الجرحى الذين كان يمكن إنقاذهم أسامة جبنة، ابن الخمسة عشر ربيعاً الذي أصيب في صدره وفي بطنه. بقيتُ إلى جانبه نحو أربع ساعات أراه يتنرف حتى استشهد، وكنت عاجزاً عن فعل أي شيء له. قبل أن يموت قال لي: «أنا أعرف أنني مرحوم، ولكن أرجوك أعطني نقطة ماء». للأسف لم يكن لدينا ماء لنعطيه. لم يكن لدينا أيضاً أدوات لدفن الموتى. بعض الأهالي حفروا بأيديهم وبالحجارة فقط لمجرد أن يغطوا الجثث، والبعض وضعوا حفنة من التراب على الموتى.

بالإضافة إلى السبعة عشر شهيداً جراء القصف المدفعي، قضى سبعة من جرحانا أيضاً بسبب الجفاف والقصور الكلوي، وكان قسمٌ من الجرحى قد استشهد خلال رحلة الليل. للأسف، كان الشباب الذين يحملون الجرحى على الأكتاف يشعرون بالفرح؛ لأنهم لن

قبل أن يموت قـ _____
«أنا أعرف أنني مرحوم،
ولكن أرجوك أعطني نقطة ماء».
للأسف لم يكن لدينا ماء لنعطيه _____

يضطّروا لحملهم. رُميت الجثث على أطراف الطرق وفي البساتين. بعد تعرّضنا للقصف في الليلة الأولى لم يبق لدينا أمل بالحياة ولا أي أمل بشيء. بقينا حيث نحن حتّى حل الظلام. قرر كثير من الأهالي تسليم أنفسهم لحاجز الحسينية على أساس «أنهم ميتون ميتون»؛ فالأفضل أن نموت وندفن، على أن نموت وتترك في العراء. بعضهم

البويضة واستشهد اثنان من المهاجرين المدنيين، واحد من الجرحى والآخر كان بجانب المستشفى الميداني.

مساء ٦ حزيران/يونيو اجتمعنا في طريق واحد بين طريق حمص - القصير وقرية الصالحية، وأعدت خطة للمشى ليلاً بين الحواجز. في الساعة السابعة، بدأنا رحلة الهجرة، وكان الترتيب أن يُحمّل ثلاثمئة جريح على الأكتاف. لم نخلب معنا إلا بعض الأغراض الشخصية التي اضطررنا إلى أن نترك معظمها على الطريق. كان على بعضنا أن يُسند نفسه بالعكازات، والبعض الآخر امتطى الموتوسيكلات وساعد في حمل الأغراض للمهاجرين. الذين تركوا المدينة كان عددهم خمسة عشر ألفاً. كل من بقي في المدينة بعد أن أخلاها المقاومون، جرت تصفيته أو اعتُقل؛ إذ اعتُبر كل من بقي في القصير عدواً. فمثلاً، بيت إدريس بقوا على أساس أنهم مع النظام وأمنون، ولكن تمت تصفية بعضهم واعتُقل الآخرون.

كان المشى ليلاً، وعند بزوغ النهار نرتاح في البساتين بين الأشجار لكي لا يرانا جيش النظام. بعد مشي ثلاثين كيلومتراً ليل السادس من حزيران، وصلنا إلى «الحمرا» عند الرابعة صباحاً. كنا نحاول الوصول إلى طريق دمشق لنقل الجرحى قبل أن يطلع الضوء. فقبل الهجرة الأخيرة، كنا نحاول إخراج الجرحى لتلقي العلاج، ولكنهم كانوا يتعرضون للقتل. في نهاية شهر أيار جرت محاولة إنقاذ خمسين شهيداً تعرضوا للقصف على طريق دمشق، عاد منهم ثلاثة عشر شهيداً، ومن حينها، رفض الجرحى الخروج على أساس تفضيل الموت في الدار على الموت على الحواجز.

نحو السادسة مساءً وصلنا إلى قرب «الحسينية» من جهة الغرب، ولكن الجيش بدأ القصف علينا. استشهد عشرة منا. بدأنا نهرب عائدين إلى البساتين. رجعنا نحو أربعة كيلومترات إلى الورا. بالإضافة إلى

أيضاً اعتقد أنّ الجيش سيعتقلهم فيبقى على قيد الحياة. ولكن كل من سلم نفسه للحاجز في ذلك اليوم، جرت تصفيته. فقدت أربعة من أقربائي قتلاً على الحاجز.

«مدينة الأحلام» مهجورة

ليلة ٧/٦ أو ليلة ٨/٧ تجمّعنا، وكان علينا محاولة تخطي حاجزي شمسين والديبة، وبين الواحد والآخر كيلومتران اثنان. بدأنا نمشي على غير هدى. وصلنا قريباً من الحاجز، فبدأ القصف علينا. عُذنا أدراجنا واختبأنا حتى حلول الظلام. الساعة التاسعة مساءً عدنا إلى البساتين. بعضنا سلم نفسه للحاجز، وبعض آخر قرر مواصلة السير، وشنّ المقاومون هجوماً على الحاجز وأطلقوا النار حتى يَمُزّ الأهالي. كنا نمشي تحت القصف وكل واحد يفكر في نفسه، ومن يُصَب لا يجد أحداً ينظر إليه. أم عمّار، مَرْمُزة في المشفى الميداني، قُصفت هي وابنتها وصهرها. تركناها على الطريق ولم نستطع حتى دفنها. ممرض آخر اسمه فارس الداخ كان مصاباً في عينيه واستشهد على «الفتحة».

مقابل «الفتحة» مجموعة عقارية تدعى «مدينة الأحلام». المدينة مهجورة، وحلّمتنا الوصول إليها، ومن المفترض أنّ هناك سيارات تنتظرنا لتقلّنا مسافة ثلاثين كيلومتراً إلى قرية «الديبة»، ومنها إلى «حسبا». عند «مدينة الأحلام» لم يكن هناك الكثير من السيارات. المحظوظ يلاقي سيارة تقلّنا بعضاً فوق بعض. الباص الذي يقلّ ثلاثين يستقبل مئة راكب. ومن لم يكن محظوظاً بسيارة أو باص، تابع سيراً على الأقدام. بعض الأهالي وصل إلى قرية «الديبة» وبقي فيها، وبعض آخر تابع إلى «حسبا» وبقي فيها.

تابعنا السير رغم القصف. لم يكن لدينا حلّ آخر. كانت رحلة ألم. تسقط القذائف، يسقط رفاق أو أقارب لك إلى جانبك، لكنك تتابع السير. لا تنظر إلى الوراء. لا تتوقف تريد أن تصل إلى برّ الأمان. وصلنا إلى «مدينة الأحلام»، وكان الهدف العبور إلى شرق الطريق؛ لأنّ الجهة الشرقية ليست تحت سيطرة الجيش، ويعرف المقاومون الالتفاف حول الحواجز هناك. منذ بداية الثورة وهم ينقلون الجرحى إلى يبرود، ومنها إلى عرسال، لذلك أصبحوا يعرفون الطريق. مساء ٦/٩ كان بين «مدينة الأحلام» و«الديبة» خط متواصل من البشر على امتداد نحو ثلاثة كيلومترات. من «الديبة» إلى «حسبا» مسافة ١٢ كيلومتراً. صباح ٦/٩ وصلنا إلى «حسبا». آخرون وصلوا في الثالثة

صباحاً، وهؤلاء كانوا محظوظين؛ لأنهم تابعوا السير ليلاً حتى وصلوا إلى «قارة». في ليلة ٦/١٠ في حسبا تمّ تأمين سيارات لنقل المهاجرين حتى «قارة»، فبقي قسم في قارة، وأكمل قسم ثان إلى «الديبة». ومن «قارة» توزّع المهاجرون، فانتقل قسم إلى يبرود، وقسم أكمل إلى عرسال في لبنان. كان الهدف الأساسي إيصال الناس إلى «قارة»، وبعدها يقرر كل واحد ما يريد أن يفعل.

«تغريبة القصير» ومزاعم «المنار»

كانت «قارة» آمنة وليست تحت سيطرة الجيش السوري. ولم يفكر أحد في ما قد يفعله بعد الوصول إلى برّ الأمان خلال الرحلة. الهدف الوحيد كان الوصول. لم يكن لدينا أمل في أن نحيا. في «قارة» مجموعة من أصدقائنا الأطباء زملاء الدراسة. والصليب الأحمر نصحني بضرورة ترك البلد؛ لأنني كنت أتحدّث مع الإعلام. ونُصحت بالذهاب إلى عرسال؛ لأنّ أحداً لن يحميني في سورية.

في هذه الأثناء، كان ثلاثئة مهاجر واثان وثلاثون جريحاً يفشلون في اجتياز «الفتحة»، فعادوا أدراجهم إلى البويضة حيث تعرّضوا للقصف. وهؤلاء هم من نقل مقاتلو «حزب الله» صورهم على أنّهم أسعفونهم مع الصليب الأحمر وهم اثنان وثلاثون جريحاً، وذلك كدليل على أنّهم إنسانيون ولم يقتلوا الأبرياء. غضبنا كثيراً لرؤية البثّ التلفزيوني، لهذه البطولة والشهامة من «حزب الله». الحقيقة أنّ خمسة أطباء عادوا أدراجهم إلى البياضة وتواصلنا معهم وطلبنا من الطبيب علي زعيتر أن يتواصل مع «الحزب» لنقل الجرحى، فما كان من «الحزب» إلّا أن استغلّ ذلك إعلامياً لمصلحته، في حين أنّهم منعونا من التّوم طوال ثلاثة أيّام، حيث لم يكن لدينا ماء ولا طعام. أذكر في اليوم الأول حين وصلنا إلى بستان اللوز، أننا بدأنا نبحث عن أي مصدر للمياه، ولكننا لم نجد أي شيء. وجدنا بعض اللوز لا يزال على الشجر، فبدأ الأهالي يقطفونه ليحصلوا على الماء، وكانت الأفضلية للجرحى. في الليلة التالية وجدنا كرم عنب، فأكلنا أوراق العنب لأنّها تحتوي على المياه. وكذلك فعلنا بالبطاطا النيئة التي اقتلعها الأهالي وقشروها وأعطوها للمرضى من أجل الحصول على بعض الماء. ولم نحصل على الماء حتى وصلنا إلى «مدينة الأحلام». كنّا نعتقد أننا سنروي عطشنا. للأسف كان هنالك بعض الماء في بعض الحّمّات. «إنّها فعلاً كـ«التغريبة الفلسطينية»»، وعندما نتحدّث عن «تغريبة القصير»، «التغريبة الفلسطينية»

تركته يموت على الطريق. كان يعمل سائق سيارة إسعاف في المستشفى الأهلي، وقد أخرج جرحي إلى «عرسال» في بداية الحصار، وأوقف وقال للجيش إن «المجموعات الإرهابية أجبرته على أخذ الجرحى». عملنا واسطة لكي يطلع من السجن، ولكنه فقد وظيفته ورفضوا أن يعطوه ورقة «لا حكم عليه». ولكن كان لدينا أمل في أن تتحسن الأوضاع ويجد عملاً. الآن لم أعد أمل شيئاً. لا أريد سوى العودة إلى «القصور».

لا أعرف ما الذي دفعني إلى أن أتركه، ولكنني أذكر كلماته الأخيرة بأن أريح له ضميره وأخذ الأمانة التي أرسلها أحد أهالي القصور إلى أهله. قال لي: أودّ أن أموت وضميري مرتاح. يجب أن توصلي الأمانة. أعطاني ظرفاً فيه بعض المال ودفعني إلى تركه لكي لا يتحمل ذنب عدم توصيل الأمانة. لا أعرف إن كنت قد تركته لأنني أودّ إراحة ضميره أم لأنني كنت خائفة على نفسي؟ كل ما أعرفه هو أنني أتمنى لو كنت مكانه.

شهادة المدرّس أحمد رحمة

استشهد مثنان من الجرحى على الطريق، ونحو ثلاثمئة من المهاجرين. عدد شهداء الهجرة بلغ نحو خمسمئة، وهناك ألف مفقود لم نعرف أين ذهبوا.

«بعنا ذهبنا لنشتري بواريد للثوار»

يبدأ الرجل حديثه بالتأكيد أنّ الجيش السوري لم يكن ليستطيع دخول القصور لولا مساعدة «حزب الله». كان عدد الثوار قليلاً في القصور. نحو خمسمئة رجل، ولم يستطع النظام أن يدخل المدينة. يضيف أن «الجيش السوري كان سينهار لولا مساعدة «حزب الله» الذي أرسل كلّ قواته لقتل الشعب السوري، فأصبح هذا الأخير يحارب نظامه وإيران و«حزب الله» وكل العالم... السعودية وقطر وكل العالم الباقي أرسلوا لنا فقط كلام... كلام... كلام... في حين أنّ النظام حصل على المساعدات العسكرية من إيران وروسيا بالإضافة إلى ترسانته... السعودية تركت المليارات والأسلحة على الحدود؛ لأنّ أميركا وإسرائيل وكلّ العالم مع النظام. حزب الله احتل المدينة... اكتبني هذا أرجوك... هو والنظام قوات احتلال».

تقاطعه زوجته فاطمة: «لم نر أسلحة من أحد. لم يدخل القصور أيّ مساعدات عسكرية من أيّ طرف كان،

جثة هامة، وبقيت أحسّس جسدها حتى وصلت إلى رأسها، وعلمت أنها أصيبت في الرأس وقد توفيت فوراً. زوجي كان بعيداً عني بخطوتين. اقتربت منه وكان أحد الأطباء بجانبه، وهو لا يزال على قيد الحياة. طلب ماء، ولكن الطبيب قال له: «تشهد». بدأت أصرخ: «أرجوك أسعفه. أنا متزوجة حديثاً، ساعدني». حاولت أن أحمل زوجي، لكنني لم أستطع. صرخت بالطبيب: «لماذا تقول له أن يشهد؟ سيعيش». لكن الطبيب أعلمني أنه سيتابع السير، فطلب مني زوجي أن أمشي معهم وأن أتركه. رفضت في البداية، ولكنه قال لي: «اتركيني، حاجي تعذيني». قلت له إنني سأعود لأحمله. مشيت قليلاً وندمت لأنني تركته. طلبت من الدكتور والآخرين العودة معي، ولكنّ أحداً لم يقبل. وجرّوني جرّاً لمتابعة المسير. لم أكن أستطيع سماع أي شيء من جراء القذيفة. وصلنا إلى «مدينة الأحلام»، وكنت منهكة غير قادرة على الكلام، ولكنني استجديت أن يعود معي أحدهم حتى ندفن زوجي وأمي على الأقل، ولكنهم وضعوني في سيارة، ووصلت إلى حيث كان إخوتي وأبي وأخبرتهم بما جرى. بعدها أتينا بسيارة إلى «عرسال».

أن أدفن أمي وزوجي على الأقل

في عرسال، بدأت أسأل الأهالي عن قصصهم. كنت أودّ أن أعرف ما إذا كان أحدهم قد وجد أمي وزوجي. لكن الكل كانوا قد أخذوا طريقاً آخر. أعتقد أنهما لم يُدفنا. بقيا على الطريق. المشهد الأخير بعد سقوط القذيفة لا يفارق مخيلتي. أتذكر كيف وعيت ووجدتهما حولي، وكيف استجديت الطبيب الذي غضبت منه لأنه لم يساعد زوجي. كنت متأملة رغم معرفتي أنّه لن يعيش... إنني أشعر بالمسؤولية. كان من المفروض أن أبقى معهما

أؤكد لك أنّ الجيش السوري

لم يكن ليس

دخول القصور

مساعدة «حزب الله»

وأموت معهما، لا أن أتركهما. أو ربما كان يجب أن أعود إليهما بأي طريقة، أو على الأقل كان يجب أن أدفنهما. لكنّ عقلي كان «مسكراً»، وما كنت أفكر في شيء... هو لم يكن يريد أن يترك القصور. قال لي: «طلعي إنت وأنا بضل»، لكن من خوفه عليّ قرّر الهجرة. لا أعرف كيف

خلال الليل. أكلت بطاطا وورق عنب. لم أشعر بأنني متمسك بالحياة كما شعرت ذلك اليوم. كان معنا شاب وأبوه. ترك أباه وغادر. وقال لي: إذا كنت إلى جانبيه وأصيب فلن أقدر على حمله، وإذا تركته سأحس بالذنب، فتركته يمشي وحده. خلال عبور «الفتحة» ما حدا تطلع بحدا. الناس تمشي كأنها منومة مغناطيسياً. عند سقوط القذائف بعض الناس تستلقي على الأرض والبعض الآخر يتابع المسير. الحياة والموت يتساويان بشكل مطلق عند «الفتحة» قبل الوصول إلى «مدينة الأحلام». بعد الوصول إلى مدينة الأحلام ذهبنا إلى «شتشاء» ثم «شمسين»، ومن بعدها «حسيا»، ثم إلى يبرود فعرسال. واستقرنا في «العين» حيث كان ابني وعائلته قد سبقونا إليها منذ عام.

وما كان فيها رجال بتقاتل من برا القصير. بدك تعرفي كيف حصلنا على الأسلحة؟ بعنا ذهبنا لنشتري أسلحة- بواريد يعني للثوار - خلص الذهب من القصير، والكل أعطى لولاده ليشتروا بواريد ويدافعوا عن المدينة». ويكمل أحمد قائلا: «قبل الحصار الأخير ومنذ بداية الثورة، استعمل الثوار البواريد فقط، وكان الجيش النظامي يطلق النار على الحواجز. معظم الوقت كان إطلاق النار من النظام في الهواء هدفه الترهيب فقط وإدخال الرعب. مقابل ذلك، كان شبان المدينة يمنعون أيًا من عناصر الجيش من النزول إلى الشوارع. كنا في المستوى نفسه: الجيش يحارب البواريد، ونحن نحارب البواريد أيضاً. هكذا كانت الحال خلال السنتين الأوليين للثورة. أحياناً كان يحصل ضرب (قصف) على أحياء

بعد انسحاب المقاومين أتى الش...
وسرقوا البيوت، وما لم يستطيعوا س...
قاموا بحرق البساتين وقطع الاش...
كأنهم يقولون لنا إنه لا عودة لكم بع...
فعلوا كم... فعل اليه

تضيف الزوجة: «كان هناك حماس عام لدى الشباب، لكن إجاو «الحزب» وقلبوا كل موازين الرعب. كلنا بالحي بعنا الذهب لنعطيه للشباب المتحمس ليشتري بواريد. فقدت ابني وابن بنتي ولم أر أحفادي منذ تسعة أشهر. الحمد لله هناك تليفونات وعرفنا أنهم في طرابلس لأنهم حكوا مع إبنني اللي صار صلة الوصل مع كل اللي وصلوا على بيروت».

يكمل أحمد: «بعد انسحاب المقاومين أتى الشيحة وسرقوا البيوت، وما لم يستطيعوا سرقته أحرقوه. قالت لنا ابنتي التي حاولت زيارة بيتها إنها وجدت حتى قنينة الغاز محطمة. لقد قاموا بحرق البساتين وقطع الأشجار كأنهم يقولون لنا إنه لا عودة لكم بعد الآن. لقد فعلوا كما فعل اليهود. أنا حزين لأنني لم أكتب شيئاً في مذكراتي؛ فأنا أستاذ تاريخ وعلمت في ثانوية «القصير»، وكنت أحتفظ بيومياتي منذ ثلاثين عاماً عن كل ما تغير حولي في القصير، من توسيع للمدينة يوماً بعد يوم، إلى ارتفاع أسعار الخضار والمواد الغذائية، إلى كل ما كان يدخل المدينة من مواد جديدة... لدي نحو ٢٨ مجلداً لا تحتاج إلا إلى تبويب. كل عمري راح مع تلك الأوراق. إنه الاستعمار بثياب جديدة».

معينة تجابهه مقاومة. يرحل الأهالي إلى أحياء أخرى من المدينة ثم يعودون إلى بيوتهم. كان هناك توازن رعب بين النظام والمقاومين. لم يستطع النظام أن يدخل أي حي من أحياء المدينة حتى أول شهر حزيران عندما استعان بالإيرانيين و«حزب الله». عند دخول قوات «حزب الله» المعركة بدأنا نشعر بالفارق. في ٢ حزيران أصبح القصف كثيفاً، فتركنا البيت وسكننا مع بنات أخي في الحي الوسط للمدينة (من الحي الجنوبي حيث نسكن)، وأخذنا «غياراً» واحداً لأننا كنا نأمل أن نعود بعد هدوء القصف. كنا خمسة وعشرين شخصاً في غرفتين. ما كان فيه مازوت ولا كهرباء وبالتالي لم يكن فيه ماء، والقصير كانت تعتمد في الفترة الأخيرة على مياه الآبار؛ لأن النظام قطع المياه عنّا. لحقنا الضرب إلى الحي الوسط. تركناه وانتقلنا إلى بيت لابنتي كان لا يزال قيد الإنشاء، سكننا فيه ثلاثة أيام، ومن ثم لحقنا الضرب إلى هناك.

بقينا على هذه الحال إلى أن اتخذ الثوار قرار الرحيل. بدأنا المشي ليلاً. أنا عمري خمس وسبعون سنة، وكنت أمشي مع مجموعات من البشر ليس لدي أي رابط معهم. كلهم أصغر مني سنّاً. لم يكن معنا ماء ولا طعام. كان النوم نهاراً تحت فيء الشجر، والمشي

«السيدة العربية الأولى» في الصحافة الغربية تمكين المرأة والوجود الاستعماري في العالم العربي المعاصر

ميسون سكزية

جامعية من لبنان،
استاذة انثروبولوجيا
جامعة براون،
الولايات المتحدة.

مقدمة

«كيف يمكن ثورة عظيمة كالثورة المصرية أن تؤدي إلى وجود سيدة أولى محجبة من رأسها إلى قدميها؟»، سأل مهندس في الثلاثين من العمر، في معرض تعليقه على صورة انتشرت على الإنترنت تقارن ملكة مصر في الثلاثينيات ناظلي - ترتدي «فستاناً عصرياً» بشعرها المصفف والمكياج يغطي وجهها - بنجلاء محمود، زوجة أول رئيس مصري منتخب بعد ثورة ٢٠١١ في لباس تقليدي، وهي تضع الحجاب على رأسها، وترتدي عباءة. بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي هذه الصورة، وغيرها، التي تقارن نجلاء بالسيدات الأولين السابقتين: جيهان السادات وسوزان مبارك، غير المحجبتين. ثم تداولت المواقع النكات التي تسخر على نطاق واسع من لباس نجلاء التقليدي ولهجتها الشعبية؛ وقلقت النخبة المصرية من صورة نجلاء، وبالتالي صورة مصر في الخارج. «لا أستطيع أن أسميها سيدة أولى تحت أي ظرف»، قال أحمد صلاح، المصرفي ذو التسعة والعشرين عاماً الذي كان يتناول القهوة في الزمالك على شاطئ النيل مع أصدقائه. وأضاف: «لا يمكنها أن تكون صورة نساء مصر». بالنسبة إلى هذا الجيل الشاب، مثلت نجلاء الرجعية والصعيد الذي يخشونه (الشيخ، ٢٠١٢). انتشرت نقاشات موازية عن نجلاء في الصحافة الغربية. فعلى سبيل المثال، لحظت صورة شخصية عنها في صحيفة «نيويورك تايمز» أنها «على عكس من سبقها من سيدات أول لمصر أنيقات ويحملن الجنسية البريطانية، فإن القصر الرئاسي المصري يرحب بربة منزل من مدينة صغيرة تحب أن تسمى بطريقة تقليدية بوصفها والدتها ابناً البكر». فئات اجتماعية أخرى في

مصر اعتبرتها تمثل «صورة التغيير» وتمثل المرأة المصرية الحقيقية، لا الأخريات؛ لأنها تشبه «أمنا» أو «أختنا» ومعظم «النساء اللواتي تلتقي بهن في شوارع مصر». لماذا يركز شبان مصر بعد الثورة على صورة «السيدة الأولى» وليس على ما تمثله سياسياً؟ ما هو نموذج السيدة الأولى الذي أراد البعض الحفاظ عليه، فيما كان آخرون سعداء بأنه أصبح جزءاً من التاريخ؟ في هذا العرض سأناقش صورة وممارسات السيدات الأول اللواتي اعتُبرن مثال المرأة المسلمة والعربية العصرية، في العالم العربي والغرب على حد سواء. أولى المتقدمات لهذا الدور التقليدي كانت جيهان السادات وسوزان مبارك من مصر، والملكة نور من الأردن، والشيخة موزة من قطر. لكن أكثر السيدات الأول أهمية، رمزياً بالطبع، كانت الملكة رانيا من الأردن، وأسماء الأسد من سورية. أكثر من أي مواطن في المنطقة، رأت الصحافة العربية والغربية والعالمية، والسياسيون والمنظمات الدولية، إلى هاتين المرأتين على أنهما أهم ممثلتين للمرأة العربية الجديدة: امرأة «تحديثية» متمكنة، وملتزمة مباشرة في مروحة واسعة من النشاطات الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى «سدّ الفجوة» بين الشرق والغرب، بين «التقليدي» و«الحديث». بذلك تعطي صورتاً رانيا وأسماء فرصة ثمينة لمساءلة نقدية تجاه خطاب تمكين المرأة وسياسات التمثيل.

سأحاجج في هذا المقال أن صورة وممارسات رانيا وأسماء تساعد على التركيز على الطرق المختلفة ترفع الثقافة من خلالها إلى مراكز القوة في الحاضر الكولونيالي. في كل أدبيات التمكين، نلقى وضع رانيا وأسماء «القوي»، هو وضع مشروط وخاضع، ولا يعتمد على صفتها كزوجتي رجلين قويين، بل على استعدادهما وقدرتهما على مساندة مشروع نيوليبرالي واستعماري جديد -

يوماً ما من خرق المراتب القمعية لنظام الأسد». وعلى الغرار ذاته، توصف الملكة رانية منذ وصولها إلى العرش، بأنها «ملكة عصرية» آلت على نفسها تحديث الأردن. وتقول صحيفة «سانداي تلغراف» إن الملكة ذات الـ ٣٨ سنة عصرية ومتابعة لآخر التقلبات، فيما مجلة «فوغ» تدعي أن «الأردن والعائلة المالكة العصرية جداً يؤدون دوراً متزايد الأهمية على الساحة العالمية».

كرر السياسيون الغربيون كل هذه الأقوال. يروي وزير الخارجية الفرنسي الأسبق برنارد كوشنير، أن الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي قال رداً على ما يقال بأن الرئيس السوري يتصرف بعنف في قمعه الانتفاضة في سورية: «بوجود زوجة عصرية مثل زوجته لا يمكن أن يكون سيئاً بالمطلق». في المقابل، قال السفير الفرنسي إلى سورية، إريك شوفالييه، بعيد زيارة أسماء الأسد

مشروع يقوم بشكل أكبر على إضعاف النساء (والرجال) في المنطقة عموماً. وكما تشير كل الأحداث الناتجة من الربيع العربي في عام ٢٠١١، فإن هؤلاء النساء حين لا يخدمن مصالح ذاك المشروع العام، يمكن التخلص منهن بسهولة (مثل أسماء الأسد)، أو إخفاؤهن عن الحياة العامة (مثل رانيا)، وكل ما كان يحتفى به في هوياتهن وممارساتهن يصبح بسرعة نقطة سوداء على سجلاتهن.

صورة السيدات الأولى في الإعلام

لأكثر من عقد من الزمان، منذ عام ١٩٩٩ (في حالة رانيا) وعام ٢٠٠٠ (في حالة أسماء) كانت الملكة رانيا وأسماء الأسد من أكثر النساء العربيات والمسلمات اللواتي يظهرن في الصحافة الغربية، وليس فقط في قسم الأخبار الدولية، بل في مجلات

في كل أدبيات التمكين، وضع رانيا وأسماء «القوي» هو وضع مشروط وخاضع، ولا يعتمد على صفتيهما كزوجتي رجلين قويين، بل على استعدادهم وقدرتهما على مساندة مشروع نيوليبرالي واستعماري جديد

لفرنسا، إنها «استطاعت أن تجعل الناس يأخذون في الاعتبار إمكانات دولة تحاول تحديث نفسها وتمثل علمانية متسامحة في منطقة تقع على برميل متفجر بوجود متطرفين وأصوليين يضغطون في كل الجهات والقوة الدافعة لكل هذا تقع على عاتق ثنائي واحد». بشكل مماثل، قال السفير الأمريكي السابق إلى الأردن إن «رانيا عصرية للغاية: فهي ترى إلى كونها ملكة على أنه وظيفة».

طغيان الشكل الخارجي

إن أكثر التجليات الصادمة في تصوير أسماء ورانيا هو التركيز على جسديهما ومظهريهما الخارجيين. تركز الصحافة الغربية على الطريقة التي تظهر فيها المرأتان، وكيف تمشيان، وتحدثان وتلبسان. حتى حين يغطي الإعلام نشاط رانيا وأسماء الاجتماعي والسياسي، يُشار إليهما بشكل متكرر بوصفهما «عصريات»، «جميلات» و«أنيقات». وتوصف رانيا بأنها «ممشوقة القوام» وذات «عنق مثل عنق البجعة»، «أنيقة، مدهشة، جميلة، طويلة، رشيقة، نحيفة، ناعمة الأصابع، كثيفة الشعر، لونه بني، وعيناها داكنتان»، وتتمتع بـ«ابتسامة غنج»، «حاجب كثيف»، «شكل قلب يمتد من عظمة وجنتيها حتى رقبتها في اتساق حلبي ناعم».

الأزياء، والثقافة الشعبية والكتابات عن أخبار المشاهير، مثل مجلة «فوغ»، و«باري ماتش» و«إيل» (Vogue Magazine, Paris Match, Elle). بحث بسيط على الإنترنت ينتج ٤ ملايين موضع ذكرت فيه الملكة رانيا ونحو ٨٠٠,٠٠٠ ذكرت فيه أسماء الأسد. ولرانيا مثلاً ألف صورة على الإنترنت، بالمقارنة بـ ٢٢,٠٠٠ لأسماء. يُشار في معظم هذه المقالات والتقارير الإعلامية، إلى المرأتين بوصفهما امرأتين «عصريتين» تحاولان «تحديث» و«لبرلة» بلديهما، العالم العربي بشكل أعم (في حالة رانيا)؛ إذ إن أسماء الأسد سورية مولودة في بريطانيا، وعملت لدى مصرف «جي بي مورغان» ودرست في «كينغز كولييدج» في كامبريدج، وكذلك في جامعة هارفرد، فيما رانيا درست في الجامعة الأميركية في القاهرة، و«تحدثت لغة إنكليزية جميلة». على سبيل المثال، تصف «رويترز» أسماء بأنها «جميلة، حديثة، متعلمة، وهي كنفحة من الهواء المنعش»، فيما صحيفة «الغارديان» رأتها بما هي «الأميرة ديانا السورية لشبابها وغواها والتزامها في مشاريع تتنوع من مراكز للأطفال إلى الحفاظ على الآثار». وتصوّر تقارير أخرى، أسماء الأسد على أنها «قوة تحرر وحدثة في سورية»، وأنها أيضاً «... امرأة جميلة وذكية قد تتمكن أفكارها الليبرالية

في المقابل، لا تنال أسماء الأسد توصيفاً مفصلاً كذاك الذي تناله رانيا، لكن الصحافة الغربية مليئة بوصف لشكلها الخارجي، وُشار إليها بوصفها «جميلة، وأنيقة»، مع تعليقات على خديها الورديين، وشعرها الطبيعي، وابتسامتها الجميلة، وساقها الطويلتين النحيفتين، ومشيتها التي تشبه مشية عارضات الأزياء.

شكل آخر من توصيف الإعلام لرانيا وأسماء هو التركيز المهووس بملابسهما، والمراكات والموضة والتسوق. حين حلت رانيا ضيفاً على برنامج «أوبرا وينفري» التلفزيوني، وصفتها المذيعة الشهيرة بأنها «رمز عالمي للموضة». فقد صُنِّفت رانيا واحدة من النساء العشر الأكثر إغراءً في العالم، والملكة الثانية الأكثر أناقة، والمرأة العاشرة الأكثر تميزاً. في معظم البورتريهات عن رانيا وأسماء تُذكر أسماء كثيرة

تركز الصحافة الغربية على الطريقة التي تظهر بها المرأة، وكيف تمشيان، وتتحدثان وتلبسان. حتى حين يغطي الإعلام نشطاء رانيا وأسماء الاجتماعي والسياسي، يُشار إليهما بشكل متكرر بوصفهم «عصريات»، «جماليات»، و«أنيقات»

لمصممين: «إذا كانت (أي رانيا) ترتدي أزياءً من عند غاليلانو أو ديور أو المصمم اللبناني إيلي صعب، كما في تلك الليلة، فهي دوماً أجمل امرأة بين الحضور».

ويروى أنّ أسماء صديقة لكريستيان لوبوتان، مصمم الأحذية الفرنسي الذي يملك قصراً في حلب. وأسلوب «البساطة والطبيعية»، وتلبس «بطريقة غير لافتة للنظر»، وتتجنب «الفساتين اللافتة» وتفضل «الأسلوب البسيط والعصري». وخلال زيارات رسمية للغرب، ركز الإعلام الغربي على التسوّق الذي قامت به رانيا وأسماء. تقول رانيا: «أحاول أن أقطع ساعتين من وقتي للتسوق في لندن أو أميركا. ربما الثياب هي طريقة للتعبير المبتكر لدي، لأنني لا أستطيع أن أعبر عن نفسي بشكل مبدع خلال مهماتي الرسمية». هذا التركيز الكثيف على جسدي رانيا وأسماء هو طريقة للتشويؤ والجنسنة النساء، ويشير القلق من مدى ما صار المثال الأعلى للنساء العرب والمسلمات يتكئ على الترويج للتشويؤ الجنسي والصور النمطية الجنسية. إخضاع جسد النساء العاري

السيدة السورية
الأولى أسماء الأسد
خلال احتفال في
السويداء في ١٤
تشرين الأول
٢٠٠٨.

سلطتها السياسية في الأردن لسرقة أموال من خزينة الدولة، وتسجيل أراضٍ باسم عائلتها. وأسماء، إلى جانب قدرتها على الوصول إلى ٩٠٪ في المئة من المساعدات الأجنبية، يقال إنها ساعدت شقيقها لتنفيذ مشاريع تنمية كبيرة في سورية.

الطريقة التي تصوّر من خلالها رانيا وأسماء على أنهما عصريتان وشابتان أمر أساسي، لكن لا يتم الاكتفاء بذلك، بل يتم الترويج لهما بصفتها جسور ثقافية بين الشرق والغرب.

رؤى ثقافية للعالم العربي

لكونهما نتاج النظام التعليمي الأميركي والبريطاني، وتملكان مصالح مشتركة مع النخب العالمية، قامت السيدتان باعتناق الطرق الغربية في رؤيتهما إلى المشاكل المعاصرة في العالم العربي والترويج لهذه الرؤية. ومثل العديد من المعلقين الغربيين، تتحدث رانيا وأسماء عن العالم العربي بوصفه يعاني من سلسلة من «الفجوات» أو «التراجعات» أو «النقص» مقارنة مع دول الغرب المتقدمة. وتقدمان نفسيهما بوصفهما تملكان القدرة على أن تكونا جسرين بين الشرق والغرب بسبب تعليمهما الغربي. فأسماء على سبيل المثال، تقول إنها «كبرت بين ثقافتين، ما يعطيني رؤية مميزة أرى من خلالها جانبي المسائل ويمكنني ذلك من أداء دوري كأُم وكشخصية عامة». وتتحدث رانيا كثيراً عن الحاجة لتعليم «التسامح» في العالم العربي من أجل حل المشاكل العديدة في المنطقة، وكما يصبح في مصاف العالم العصري، وقد رعت العديد من المشاريع الثقافية والتعليمية في الأردن

لنظرة الرجل التي تحولت إلى شيء هي أيضاً طريقة لقمع النساء وإضعافهن. وهو الوجه الآخر للتركيز على النساء المحجبات بوصفهن مقموعات. بالطريقة ذاتها، إن تأطير النساء العربيات والمسلمات العصريات والمتحررات بوصفهن لا يهتمن إلا باستهلاك البضائع الفاخرة يوحي أيضاً بتنميط جنسي لدور النساء في المجتمع الاستهلاكي المعاصر.

وإذا كانت إحدى المسائل هي مسألة التشيؤ الكامل لتلك النسوة، فإن المسألة الأخرى هي كيف يتم تصوير أولئك النساء باعتبارهن نوعاً مختلفاً من الناس في المجتمع والدولة.

هل هما فعلاً مختلفتان؟

بالإضافة إلى شكليهما الخارجيين وعاداتهما في الاستهلاك، هناك تركيز كبير على نشاطات أسماء ورانيا. يجري الحديث عنهما في العادة بوصفهما عناصر شابة، جديدة، تعملان للتغيير بالطرق الديمقراطية، وتمثلان قطعاً راديكالياً مع بنى السلطة التقليدية في العالم العربي. على سبيل المثال، يتم وصفهما بأنهما جزء من «الحرس الجديد» الذي يمثل «التغيير والمرونة، والانفتاح، والعولة» تخوضان الصراع مع «الحرس القديم» الذي لطالما تورط في ممارسات استبدادية، زبائنية وفاسدة، ويقاوم التغيير. وعلى عكس الحرس القديم، تروج المرأتان للديمقراطية. من وقت لآخر، يتم التركيز على النشاطات المحلية للسيدتين الأوليين من أجل اعتبارهما ديمقائيتين، ليبراليتين، حنوتين، ومتعاطفتين، وداعبتين للمساواة وأُمّين وزوجتين. في أحد التقارير، توصف أسماء بأنها تدير منزلاً «ديمقراطياً جداً» حيث أولادها الثلاثة يقررون عن الأهل (ومن ضمنهم رئيس سورية) حول الأثاث الذي يجب شراؤه للمنزل، وأين يجب وضعه. فيما رانيا تصوّر على أنها «تمارس الديمقراطية في المنزل. فيجب أن نعلم الأولاد كيف يكونون ديمقراطيين وإلا فلن يتغير شيء. لدينا نظام تصويت في البيت وأصوات البنات تساوي أصوات الصبيان»، تقول وهي تضحك. تصويرهن على أنهن حرس جديد يحارب الحرس القديم، هو سوء تمثيل أساسي في قواعد القوى والممارسات السياسية لدى رانيا وأسماء في الأردن وسورية. وصلت الاثنتان إلى الحيز العام بعد زواجهما بـ«حرس قديم». والاثنتان متهمتان بممارسة طويلة للاستبداد. على سبيل المثال، يقال إن رانيا استخدمت

تتحدث الملكة رانيا عن عدم التسامح كمرض في المجتمعات العربية، وتعتبر أنه يتعلق بمشاكل ثقافية وليست بنيوية. وتتحدث عن «فجوة أمل» يجب ملؤها في العالم العربي للوصول إلى التسامح

تهدف إلى نشر ثقافة جديدة عصرية ومتسامحة. قد يساعد التأطير الثقافي هذا مصالح أبناء النخب العربية أمثال أسماء ورانيا، لكنه لا يناسب سائر شعوب المنطقة. تتبع الامرأتان طريقتين مختلفتين للترويج للتسامح، انطلاقاً من دور بلد كل منهما في المنطقة وفي سياساتها. بما أن الأردن جزء من الحرب على الإرهاب (وقد أرسل



جنوداً إلى أفغانستان، وسمح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها قاعدة عسكرية) فإن الملكة رانيا تتحدث عن عدم التسامح كمرض في المجتمعات العربية، وتعتبر أنه يتعلق بمشاكل ثقافية وليست بنوعية. لم تتحدث عن الرؤية الأردنية الرسمية لصراع الحضارات. تتحدث رانيا عن «فجوة أمل» يجب ملؤها في العالم العربي للوصول إلى التسامح. وبما أن عدم التسامح في العالم العربي متجذر في الثقافة، فإن الحل يكون عبر برامج تعليمية وثقافية مثل «بن وإيزي»، وهو سلسلة صور متحركة ترعاها.

«بن» مراهق أميركي وعصام مراهق أردني يكتن «إيزي»، هم بطلا هذا المسلسل الذي ترى فيه رانيا واحدة من الأدوات «لبدء حوار بين الشرق والغرب». الهدف من هذا المسلسل كما قالت في خلال حفل عشاء في نيويورك للترويج له، «مساعدة الشباب العرب والأميركيين على الابتعاد عن الأفكار المسبقة الخاصة بأهلهم وأجدادهم، التي تأثرت باعتداءات ١١ أيلول وبحرب العراق. «بن» رمز لأميركا و«إيزي» يمثل العرب. في الحلقات الأولى لا يعجب أحدهما بالآخر، لكنهما لا يتقاتلان بالمسدسات والسكاكين، وفي النهاية يتعلمان أن التعاون يجعلهما يتفوقان على الجميع» (ستينبرغ ٢٠٠٦). إلى جانب بن وإيزي، كتبت رانيا قصة بالعربية عن سلمى، وهي مراهقة عربية، وعن ليلى، مراهقة أميركية، اللتين تحاولان «بناء الجسور رغم الاختلافات الثقافية» (جوردان تايمز، ٢٠٠٦).

لكونها في المحور الآخر في الحرب على الإرهاب، لم تتحدث أسماء عن صراع الحضارات. لقد كانت تطلق دوماً نداءً عالمياً للغرب يقول بأن «السوريين يشبهونكم، وكلنا كائنات حية ويجب أن ننظروا إلينا بهذه الطريقة. فالسوريون يريدون السلام والحب والازدهار والتعليم. وهذا ما أنا أعلم من أجله».

والأهم هو ممارسة السيدتين في المجتمع التي تساعد في تسليط الضوء على الطرق التي يتم من خلالها تصويرهما والتعريف بهما... فبماذا تنخرط رانيا وأسماء؟

خطاب تمكين مشروط وخاضع

في الحقيقة، إن استعداد أسماء ورانيا للمشاركة الفعالة في حزمة من الإصلاحات النيوليبرالية والنيوكولونيالية في بلديهما والترويج لهما، وهو ما اعتبره البعض يؤدي إلى إضعاف النساء والرجال في المنطقة على حد سواء، هذا الاستعداد هو ما أدى إلى شهرتهما. تم تصوير



ملكة الاردن
رانيا في ثياب
واكسسوارات من
مصممين عالميين.

الرفيعة والمهمشة، عبر بناء القدرات وكذلك توفير التعليم والقروض الصغيرة، وهي تسعى إلى استهداف النساء في محاولة تشجيع توظيفهن وتأمين دخل ثابت لهن. وقد تخطت ميزانية المنظمة العشرة ملايين درهم أردني في عام ٢٠٠٩. وتأتي ٦٠٪ في المئة من الأموال من المنظمات الدولية، ٣٠ في المئة من الدعم الحكومي، ١٠ في المئة من القطاع الخاص.

حين وصلت الملكة رانيا إلى السلطة، كان المجتمع المدني قد بدأ نشاطه منذ فترة. في الحقيقة، تأسست أول منظمة غير حكومية في الأردن في عام ١٩٨٧، مباشرة إثر بدء تطبيق برامج التصحيح الهيكلي وكانت ترأسها الأميرة بسمة، شقيقة الملك. هذه المنظمة غير الحكومية الملكية لحقها عدد من المنظمات الملكية الأخرى، ترأسها نساء العائلة المالكة ومن ضمنهن الملكة نور. لكن ذلك لم يكن حال أسماء؛ إذ حين تزوجت «لم يكن مفهوم المجتمع المدني قد انتشر في سورية، وكانت الدولة مسؤولة عن كل شيء، فاضطرت إلى أن أعرفهم به». في السنة الأولى من عهده الرئاسي، كان على الثنائي أن يبقى بعيداً عن الأضواء خلال فترة الحداد الإجبارية

أسماء و رانيا قائدتين محليتين في عملية تنمية المجتمع المدني في العالم العربي، حيث مسار تطبيع المقاومة وفق السياسات النيوليبرالية قد حصل بالفعل. ولقد برزت أسماء و رانيا في فترة عدم استقرار بالنسبة إلى الملكية والجمهورية على حد سواء. في جزء منه، كان عدم الاستقرار ذاك سياسياً، بسبب التذمر الشعبي والنقص في التأييد للنظام الجديد بقيادة الملك عبد الله، الذي وصل فجأة إلى العرش بعد موت والده في عام ١٩٩٩، ولنظام الأسد الذي ورث الرئاسة عن أبيه الراحل هو أيضاً. لكن عدم الاستقرار كان في جزء آخر منه، عدم استقرار اقتصادي.

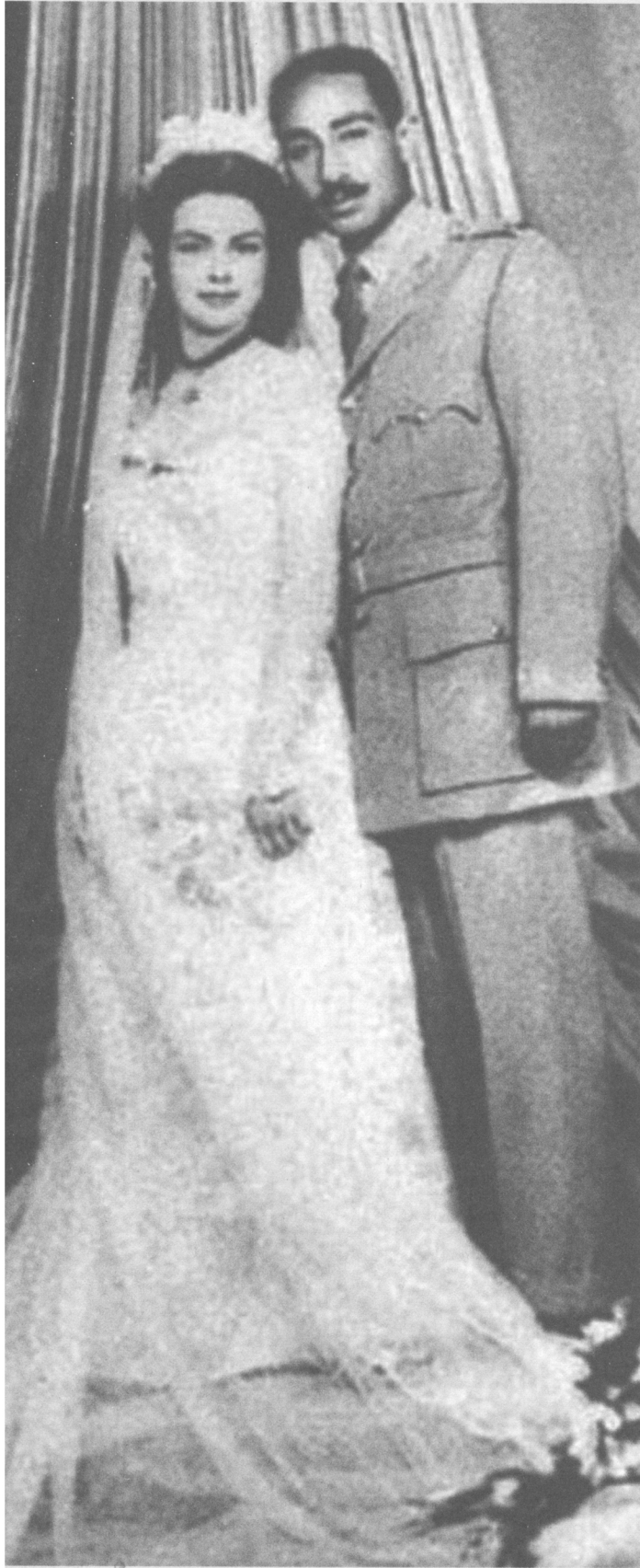
رغم أن الليبرلة الاقتصادية بدأت في الأردن في ١٩٨٧، وفي سورية في ١٩٨٩، تولى زوجا السيدتين تسريع العملية. خصص الملك عبد الله معظم المؤسسات الحكومية الكبيرة. أما الأسد، فقد بدأ بتحويل الاقتصاد إلى ما يسميه «اقتصاد السوق الاشتراكي». أدت هذه السياسات إلى زيادة البطالة في الأردن وسورية اللتين انضمتا إلى الدول الربعية، وأدت أيضاً إلى تعميق الانقسامات الطبقية بين النخبة الجديدة

من السخرية بمكان أن رانيا وأسماء اللتين تعتبران مثـ _____
على العصرية والتمكين والترويج للديمقراطية والتسـ _____
حصلتا على سلطتهما لأنهما جزء من دول أوتوقراطية ووراثـ _____
الأردن هو ملكية، وسورية جمهورية تديرها سلالة عائليـ _____

التي دامت ١٢ شهراً. سمح ذلك لأسماء بأن تتجول في البلاد، ليس بصفتها زوجة الحاكم، بل كزائر غريب. «أردت أن التقى السوريين العاديين قبل أن يلتقوا بي. كنت أشارك في المشاريع التي يجري العمل بها في المناطق الريفية. ولأن الناس لم يكونوا يعرفون من أنا، استطعت أن أراهم على طبيعتهم وأعرف ما هي مشاكلهم الحقيقية، وما يشكون منه، وما هي آمالهم وطموحاتهم. ورؤية ذلك بنفسني تعني أنني لا أراه عبر عيون الآخرين». بعد ذلك قررت أسماء تأسيس منظمتها الخاصة، وهي «مسار» التي تعنى بمساعدة الفقراء والمهمشين عبر استخدام خبراتها كمصرفية في قطاع صناديق التحوط. وكما هو حال المنظمة غير الحكومية الخاصة بالملكة رانيا، تأسست منظمة أسماء بواسطة مرسوم جمهوري، في وقت افتقدت فيه البلاد لبنية قانونية خاصة بالمنظمات غير الحكومية. ومثل رانيا، اقتصر

(التي أفادت من الخصخصة) والجماهير الأردنية (التي فقدت وظائفها في القطاع العام من دون الدمج في القطاع الخاص). وقد أثر تراجع القطاع العام على توظيف النساء بشكل عميق، بما أن القطاع كان يعتمد كثيراً على العمالة النسائية. أصبح المجتمع المدني الحلبة التي يتم من خلالها الترويج للثقافة النيوليبرالية التي تؤله الشركات والسوق الحرة.

ترأس الملكة رانيا منظمات عدة في الأردن، وخصوصاً «منظمة نهر الأردن» وهي أكبر منظمة غير حكومية، وتنازل نحو ٦٠ في المئة من كل تمويل المنظمات غير الحكومية في البلاد، وخصوصاً من قبل «وكالة التنمية الأميركية» والقطاع الخاص. وقد نشأت المنظمة الملكية بمرسوم ملكي في عام ١٩٩٧ برعاية الملكة نور، ولكن رانيا ما لبثت أن أزاحتها واستولت على المنظمة. وتستهدف المنظمة المجموعات الاجتماعية



دور منظمة أسماء في اللبلة الاقتصادية على المجتمع المدني، كوسيلة لتحقيق التغيير الذي من المفترض أن تمثله. لكن بوصفها أول سيدة أولى نشطة، أصبحت أسماء تمثل المجتمع المدني بنفسها وتجسده.

إلى جانب «مسار»، ترأست أسماء منظمة «فردوس» و«الصندوق السوري للتنمية»، الذي يهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من أجل المشاركة في التنمية المستدامة، والترويج للإصلاح وتوسيع فضاء المجتمع المدني ودوره في التخطيط القومي. ومثل «منظمة نهر الأردن»، كانت الفئة المستهدفة هي المجتمعات الريفية والمجموعات المهمشة، النساء والشباب الذين هم الأكثر تأثراً في العادة بالإصلاحات النيوليبرالية. كان هذا الصندوق شريكاً للوزارات والبلديات، والمانحين الدوليين، والبنك الدولي، والعديد من السفارات الأجنبية في سورية، إلى جانب القطاع الخاص. كانت ميزانية «الصندوق» في عام ٢٠١٠ ثلاثة ملايين دولار أميركي، صرفت ٧٠٪ في المئة منها على الترويج لايديولوجية السوق، ١٠٪ في المئة على التنمية الريفية، و٧٪ في المئة على التراث، ١٠٪ في المئة على الأقسام الإدارية. ونال «الصندوق» ٩٠ في المئة من الأموال المخصصة للمجتمع المدني في سورية في عام ٢٠٠٩. وكما في حال «منظمة نهر الأردن»، هناك تخمة في تمثيل النخب المدنية بين الموظفين ونقص في تمثيل النساء الريفيات الفقيرات اللواتي من المفترض أن يكنّ المستفيدات من هذه المنظمات غير الحكومية. يؤكد ذلك النظرية التي تقول إنه في ظل النيوليبرالية خدمت المنظمات غير الحكومية أعضاء الطبقات الوسطى والفئة العليا منها، وهم الذين لجأوا إلى المجتمع المدني بعد الخصخصة (عبد الرحمن، ٢٠٠٨).

من السخرية بمكان أن رانيا وأسماء اللتين تعتبران مثالين على الحداثة والتمكين والترويج للديمقراطية والتسامح، حصلتا على سلطتهما لأنهما جزء من دول أوتوقراطية ووراثية: الأردن هو ملكية، وسورية جمهورية تديرها سلالة عائلية. والاثنان جزء من السيطرة الكاملة للدولة والنظام على منظمات المجتمع المدني في بلديهما والتي تراها النخبة الحاكمة كمكان مناسب للسيطرة على الشعب والتحكم به. بالتالي، يجب أن تطرح اسئلة عن المعنى الحقيقي لنشاط أسماء ورانيا في المجتمع المدني الخاص بالتمكين والتحديث وتحرير المرأة في بلديهما. لأننا حين نلقي نظرة قريبة على مشاريع التنمية لـ«مسار»

❖
زفاف أنور
وجيهان السادات.

إلى مقال صناعي نشيط. هذه الصور الإيجابية يجري قراءتها في سياق خطابات عن أخلاق العمل والمسؤولية الفردية، وفي سياق فكرة أنّ النساء الفقيرات هن اللواتي يستحقن المساعدة مقابل الرجال الفقراء الذين لا يستحقون ذلك. التمكين هو هدية من قبل السيدات الأول، ونشاط المقاولات سيحل المشاكل الاقتصادية، ليس فقط للنساء، بل أيضاً لمجتمعاتهن ويؤدي إلى المساواة الجنسانية. إذًا، الصورة الإيجابية للنساء في مسألة القروض الصغيرة تتطلب أيضاً تقوياً إيجابياً لثقافتهن وتقاليدهن. الطرق السلبية التي من خلالها ينظر إلى الثقافة العربية من أجل السماح لتدخل على مستوى الدول يُحتفى به على مستوى المجتمع المدني في الثقافة، وكمشروع تجاري في تلك المنظمات غير الحكومية. «نحاول العمل داخل بنى العائلة عبر تأمين عمل للنساء يستطيع القيام به في منازلهن من أجل المحافظة على الأدوار التقليدية»، تقول مهي الخطيب وهي مديرة «منظمة نهر الأردن»، في مقابلة خاصة. نسمع ذلك في ادعاء أسماء أنّ ما هو مميز في عمل منظماتها مع النساء هو «احترام التقاليد والقيم الثقافية للمجتمعات الريفية حين يرتبط الموضوع بدور النساء في المجتمع». معظم برامج القروض الصغيرة مفصلة بشكل يعزز العمل التقليدي للنساء: الحياكة، التطريز، الحرف

و«منظمة نهر الأردن» نجد أنهما تروجان لأيدولوجية معنية من النيوليبرالية عبر برامج القروض الصغيرة وبرامج التدريب الخاصة بهما.

يجب إثارة العديد من الأسئلة عن النشاط المدني لرانيا وأسماء. بداية، هو في الحقيقة نوع من التنظيم المتأثر بشكل كبير بالدولة التي تسيطر عليه: رانيا وأسماء هما بطبيعة الحال متجذرتان في الشبكات الداخلية لنخبة الدولتين السورية والأردنية. تستهدف المنظمتان المجموعات المهشمة التي تأثرت أكثر من غيرها باجذاب خدمات الدولة، أي المجموعات التي تأثرت بإجراءات التقشف. ثانياً، تقول صناديق المنظمات بشكل كبير من المانحين الدوليين للدولة في هذا البلد أو ذاك، ومن ثم يحصل تحويل المال إلى المنظمات عبر عملية توكيل خدمات الدولة للمجتمع المدني. ثالثاً، الأهداف المعلنة للمنظمتين هي تمكين المجموعات المستهدفة والمساعدة في بناء القدرات والترويج للمشاركة والقيادة عبر القروض الصغيرة، وبرامج تصبّ في السياسات النيوليبرالية. رابعاً، تهدف هذه البرامج إلى خلق شخص نيوليبرالي هو المتطوع، القائد، المقاول، الذي يضفي على مشاكل المجتمع الصفة الذاتية وبيحث عن حلول فردية كوسيلة لقمع الاحتجاج الاجتماعي ضد السياسات التي تعتبر استبدادية (سكزية ٢٠١٢).

معظم برامج القروض الصغيرة مفصلة بشـ كل يعزز العمل التقليدي للنساء: الحياكة، التطريز، الحرف التقليديـ ة، وكذلك المؤن. ما تفعله النساء في بيوتهن يصبح سـ لعة تباع من خلال منظمات المجتمع المدني إلى المسـ تهلك في المدينة، أو المجتمع الدولي عبر المعارض التي تروج للتقاليد والحياة القرويـ ة

التقليدية، وكذلك التموين. ما تفعله النساء في بيوتهن يتحول إلى سلعة تباع من خلال منظمات المجتمع المدني إلى المستهلك في المدينة، أو إلى المجتمع الدولي عبر المعارض، حيث تروّج للتقاليد والحياة القروية.

في بعض تلك الحالات، كما في حال الترويج للأزياء التقليدية، فإنّ النساء أنفسهن اللواتي يحكن هذه الثياب لا يملكن القدرة على شرائها، ويصنعنها لتباع وتستهلك من قبل نساء الفئة العليا من الطبقة الوسطى في المدن. ولسخرية القدر، فإنّ هاتين السيدتين المقدمتين بما هما مثالان على المرأة العربية المسلمة والتمكنة لا تساهمان فقط في تقديم أشكال حكومة نيوليبرالية جديدة تقوم بإضعاف المرأة بشكل كبير (والرجال أيضاً) في بلادهما

إذًا، حين نراقب عمل منظمات المجتمع المدني الخاص بأسماء ورانيا، فإنّ أبرز ما يجب الانتباه إليه هو التناقض الذي يبرز؛ إذ نجد السيدتين بوصفهما المثال المفترض للمرأة العربية العصرية، لكن يروج لعكس ذلك تماماً، وهو الثقافة العربية التقليدية الخاصة بالمرأة.

الثقافة بوصفها «برنس»

المنشورات الخاصة بكل من «منظمة نهر الأردن» و«فردوس» تظهر نساءً يمارسن أشغلاً حرفية، لا ينظرن إلى الكاميرا، بل إلى الأعمال التي يقمن بها، لكنهن يبتسمن. هن في بيئتهن الطبيعية، وسعيدات دوماً، وهن ملتزمات عملاً منتجاً، ولو على نطاق ضيق، بطريقة تحوّل المرأة الفقيرة



وحسب، وإنما يتبين أنّ عملهن يروج بشكل مباشر للأشكال التقليدية لعمل المرأة ووضعها في المنطقة. في الحالتين، ينمي العمل مع المجتمعات المحلية والتركيز على القروض الصغيرة وبناء القدرات هويات القرية والمجتمع والعائلة عبر التدريب على بناء القدرات من خلال القروض الصغيرة التي تستهلك معظم الأموال، وهي ٧٠٪ في المئة في حالة صندوق التنمية الخاص بأسماء ٦٠٪ في المئة في حالة «منظمة نهر الأردن». لقد أصبحت هاتان المنطقتان صلة الوصل بين المجتمع والدولة. أصبحت منظمات المجتمع المدني تمثل المجتمع عند الدولة، وفي الوقت نفسه تعلم النساء الاعتماد على شبكة اجتماعية من أجل استقلاليتهن. يبدأ تدريب بناء القدرات التقليدي بالتركيز على أنّ «الثقافة العربية» هي «ثقافة جماعية» وكيف أنّ العرب يعرفون أنهم يساعد بعضهم بعضاً ويهتم بعضهم ببعض. فنحن «ثقافة تعاطف» وفق الملكة رانيا، أو «ثقافة تعاون وتبادل» وفق أسماء الأسد. إذًا، تتعامل النيوليبرالية مع التقاليد والشبكات الاجتماعية في المناطق الريفية بوصفها رأسمال، ومع الثقافة بوصفها تجارة يروّج من خلالها لثقافة تحميل المسؤولية. هكذا تتحول ثقافة المساعدة التي ساعدت المزارعين والفقراء على الاستمرار، إلى مصدر اقتصادي لمبدأ القروض الصغيرة. والشبكة الاجتماعية للنساء اللواتي يعتبرن في قلب النظام البطريكي الذي تحاربه المنظمات غير الحكومية، تم تحويلها إلى مشروع اقتصادي تحت مسمى جديد: رأسمال اجتماعي يتم الحصول عليه عبر قيمة أمنية جديدة في سياق يبقى العاطلون من خلاله مشغولين ويعملون. وبالتالي، فالممارسات الثقافية التي من خلالها أعادت النساء الفقيرات إنتاج أنفسهن، لم تعد تعتبر رجعية، بل هي وسيلة يعتمد عليها الفقراء لمساعدة أنفسهم والتوفير في الوقت نفسه.

في خدمة الحاضر الكولونيالي

الطبيعة المشروطة والخاضعة لوضع رانيا وأسماء «التمكنتين» و«العصريتين» ظهرت بشكل فاقع إثر الأحداث التي رافقت الربيع العربي ابتداءً من عام ٢٠١١؛ إذ فيما تغيرت السياقات السياسية بسرعة في المنطقة، لم تتمكن أي من السيدتين من الاستمرار في خدمة مصالح الرأسمال الغربي والدولي، فتم التخلي بسرعة عن السيدة أسماء واختفت الملكة رانيا من الإعلام. أصبحت الممارسات نفسها والميزات نفسها التي تم الاحتفاء بها



نجلاء علي محمود،
زوجة الرئيس
المصري المعزول
محمد مرسي
صورة من جريدة
«اليوم السابع»
المصرية - تصوير
مي الشيخ وديفيد
كيركاتريك.

من المتوقع أن تصفق الحشود حين يُذكر اسم الرئيس حتى في أكثر المناسبات بساطة. وقد أجبر الآلاف من العناصر الأمنيين في الثياب المدنية الجميع على الانصياع. والسيدة أسماء التي يعلم برنامج «مسار» الخاص بها الشباب على «المواطنة النشطة»، نسيث أن تذكر في مشاريعها وبرامجها أن الشباب الذين استخدموا الإنترنت للتعبير عن معارضتهم كانوا يسجنون بشكل روتيني (سعيد، ٢٠١٢). ومن المؤكد أنها سمعت عن الطلاب المدونين الذين سجنوا خمس سنوات بسبب «جرائم أمنية» مثل «التجسس»، ورغم إشارة أسماء المتكررة إلى «التجانس الديني»، فقد كان والد زوجها هو من أمر بقتل ٢٠ ألف سني في حماه عام ١٩٨٢. وما يحصل في درعا هو نسخة عما حصل في حماه (فيسك ١٩٨٦). لقد أبت ممارسات مماثلة سلالة الأسد في الحكم لمدة واحد وأربعين عاماً، ولا شك أن أسماء والقادة الغربيين الذين تحدوا عنها بوصفها «تحديثية» يعرفون تاريخ العائلة. لكن هذه الأخيرة كانت مقبولة، ما دامت تحمي مصالح الغرب.

خلاصة

حين أشير إلى نجلاء بوصفها السيدة الأولى، رفضت اللقب، وقالت إنها تفضل أن تنادي بـ«خادمة مصر الأولى». فقد ادعت زوجة الرئيس محمد مرسي أن «التصنيف كسيدة أولى تصنيف غربي، وقد انتهى الوقت الذي يفرض فيه الغرب علينا ما نسمي أنفسنا به»، كما صرحت في مقابلتها الأولى. لم ينشر ذلك في وسائل الإعلام العربية فقط، بل في الغربية منها، فقامت كل من صحف «هيرالد تريبيون» و«نيويورك تايمز» و«غارديان» وكذلك «بوسطن غلوب» بنشر مقالات عن حياة السيدة المصرية الأولى الجديدة. وعلقت «هيرالد تريبيون» بالقول إن نجلاء على «عكس سابقتها، سوزان مبارك وجيهان السادات، بمعزل عن أتباعها الموضة البريطانية وشعرها المصنف دائماً وشهاداتها العديدة، فإنها لم تذهب إلى الجامعة، واحتفظت باسم عائلتها بعد الزواج». هل ستصبح صورة نجلاء صورة للسيدة العربية الأولى وقد تطلبت فترة ما بعد الربيع العربي زواجا بين رأس المال والإسلام السياسي؟ إذا كانت النيوليبرالية المؤمنة تتطلب سيدة أولى محجة، فهل ستكون ممثلة للنساء العربيات اللواتي تحررن من «الغرب» ككيان ثقافي، فيما هم يستمرون بالتحالف مع الرأسمالية الغربية؟ الوقت وحده سيجيب عن هذه الأسئلة.

بسببها قبلاً، سبباً للرقابة الشعبية والإعلامية ضدّها. في الأردن، ظهور الملكة رانيا العلني، أو حجبها، مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي أو عدمه، وكما يشرح الرنتيسي، وهو عالم اجتماع ورئيس مركز أبحاث، حين يكون هناك «توتر في البلاد، يتم إسكات الملكة ويطلب منها الانسحاب من الحياة العامة من أجل امتصاص النعمة. وتظهر من جديد حين يكون لديها دور لتلعبه مجدداً» (مقابلة خاصة، ١٢ آذار ٢٠١٢). أكثر من ذلك، وخصوصاً بعد الربيع العربي، نالت رانيا انتقادات من الملك والعائلة المالكة وأصبحت هدفاً للنقد من قبل داعمي الملكية أي قبائل الأردن. ففي بيان وقّعه ٣٦ من شيوخ قبائل البدو في الأردن، دُعي الملك إلى «إعادة الأرض والمزرعة التي مُنحت لعائلة الملكة إلى الخزينة. الأرض يملكها الشعب الأردني». وقد اتهمت الرسالة رانيا ببناء مراكز لتعزيز سطوتها وخدمة مصالحها عبر سرقة الأموال العامة. وقد أتى البيان بعد احتفال الملكة بعيدها الأربعين في وادي رام الذي دعي إليه ٦٥٠ من المشاهير من كل أنحاء العالم، جيء بهم بالطائرات. «إنها تنفق الأموال الطائلة على الثياب والمجوهرات والأحذية... أريد من الملك أن يمنعها من ذلك، بعض الناس يصرفون الملايين وآخرون لا يملكون ما يأكلونه سوى الخبز والشاي. هذا مؤلم وحزين»، يقول فارس الفايز زعيم قبيلة بني شاعر. بعد أشهر قليلة على اندلاع الانتفاضة السورية، انسحبت أسماء من الحيز العام بعد ظهور واحد مع أولادها في خلال تظاهرة مؤيدة لزوجها. لقد أثار تسريب رسائل البريد الإلكتروني الخاص بأسماء في جريدة «الغارديان» الكثير من النقاشات في الإعلام. توجه اللوم إلى أسماء على القيم نفسها التي وضعتها في مصاف النساء العصريات: الاستهلاك. «السيدة السورية الأولى تنغمس في التسوق المكثف»، كان عنوان الصحيفة. فهي قد أوصت على جهاز صنع الجبنة المنزلي، وعلى أحذية «لوبوتان»، بينها حذاء مرصع بالكريستال وسعره ٣٧٩٥ جنيه إسترليني، وأوصت على أثاث منزلي من متاجر «هارودز»، وعلى مجوهرات مرصعة بالأحجار الكريمة، كما قالت صحيفة «التلغراف». وها هي أحذية لوبوتان نفسها التي كانت رمزاً لعصرية أسماء أصبحت سبباً لشيطنتها.

شعر الإعلام الغربي بصدمة حين قررت أسماء البقاء مع «الديكتاتور». ما نسيه هذا الإعلام أن الأسد لم يكن قط ديموقراطياً، وأنه «انتخب» رئيساً في عام ٢٠٠٠ حين وافق ٩٧ في المئة من السوريين على خلافته لأبيه. وكان

الموجة الثالثة للثورة المصرية تَعَقُّد الظروف والتباس التحالفات

ياسر علوي

باحث في العلوم
السياسية. عضو
مجلس أمناء المنتدى
العربي للبدائل.
آخر أبحاثه: أشكال
المشاركة السياسية
غير التقليدية
في مصر.

يتحدد مسار الثورة المصرية وفق تفاعل/جدل الرغبة والقدرة لدى مختلف اللاعبين على الساحة الداخلية ومصالحهم السياسية المتميزة، ومن هنا أهمية وضع تقدير موقف دقيق يحدد أولويات المعارك وجبهاتها، ويدرك موازين القوى بشكل علمي وموضوعي، وفي الوقت نفسه لا يخلط الواقع بالتمنيات، ولا «يتعالى أخلاقياً» على السياسة، ويكتفي بالحوقلة وإبداء الأسف على مآلات الثورة التي فرضت معارك لم تكن نتمناها، وائتلافات ظرفية لا يسعدنا نشوؤها. هذا هو مفتاح فهم الفرص والضرورات وإمكانات التغيير والتجاوز، وهو الشرط الأول لأي اجتهاد للسؤال الأهم للثورة: ما العمل الآن؟

المعارك والجبهات تفرض ترتيباً معيناً للأولويات، وتفرض أحياناً التباسات في التحالفات بشكل يعكس تعقد الوضع. وموازن القوى تحدد أفق ما يمكن تحصيله في المدى القريب، وترسم أولويات تحسين العمل لمعالجة الاختلالات، وتحسين الفرص في الجولات القادمة على المدى الأبعد. وبديهي أنه لم يكن منتظراً ولا متوقفاً ولا منطقياً أن تنجز الثورة المصرية تحولاً تاريخياً جذرياً يسقط نظاماً فقد بوصلته الأخلاقية والسياسية داخلياً وخارجياً، وتآكلت قاعدته الاجتماعية، وتستبدله بترتيبات أكثر عدالة وديموقراطية في المجال السياسي وأماكن العمل، بضربة واحدة نظيفة ومعركة حاسمة يتحقق فيها انتصار ساحق وغير مكلف، ودون اضطراب للجوء إلى تحالفات ملتبسة بحكومة بضرورات الكر والفر المتغيرة في كل لحظة.

من هنا، اتخذ مسار الثورة المصرية شكل موجات متتابعة رأينا منها ثلاثاً حتى هذه اللحظة. أنجزت الموجة الأولى إسقاط «مشروع التوريث»، والثانية ثبتت الطابع المدني للثورة بضرب السيطرة العسكرية/الأمنية

المباشرة على الحكم وفرض إجراء انتخابات رئاسية بين مرشحين مدنيين. أما الموجة الثالثة، فكانت تحت شعار تعميق الطابع المدني والديموقراطي للثورة في مواجهة نظام فاشي بدياجة دينية.

وفي كل من الموجتين الأولى والثالثة بشكل خاص (موضع اهتمام هذه الورقة)، استلزم تحقيق الهدف المباشر (إسقاط حسني مبارك، وإسقاط محمد مرسي) نشوء ائتلاف عريض يجمع مروحة واسعة من القوى السياسية والاجتماعية ذات المصالح المتناقضة. وبمجرد إنجاز الهدف المباشر، يبدأ الصراع بين مكونات الائتلاف الفضفاض لحسم وجهة المسار ومدى التغيير والقطيعة مع الحكم الذي أسقطته كل موجة.

هكذا مثلاً نشأ تحالف الإخوان والبيروقراطية العسكرية من آذار / مارس ٢٠١١ (تاريخ الاستفتاء الشهير) وقبّل الإخوان بوراثته بنى الاستبداد المبارك دون تغيير (لم تحصل مثلاً أي محاولة لإعادة هيكلة وزارة الداخلية، بل أعطيت على لسان رئيس الجمهورية المعزول صك براءة دماغاً، وإعلان أنها كانت «شريكاً أساسياً في الثورة!!!»)، وعززوها بممارسات مستحدثة (مثال: اغتيال المعارضين السياسيين كما حدث في واقعتي محمد جابر مسؤول إدارة «صفحة» مناهضة للإخوان على الفيس بوك، ومحمد الجندي الناشط في «التيار الشعبي») وبقانونين شهيرين (قانون لفضّ الاعتصامات، وقرار إداري من وزير الاستثمار الإخواني يتيح للحكومة إغلاق القنوات الفضائية دون حكم قضائي). وشاءت سخرية القدر أن يكون هذان القانونان بالتحديد هما الذريعة التي استندت إليها مواجهة الأمنية مع الإخوان ومع القنوات التلفزيونية القريبة منهم بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣!

فرض ذلك معركتين متزامنتين على كل أطراف المرحلة الانتقالية. فكل موقف يتخذ تجاه كل قضية من قضايا المرحلة الانتقالية (بدءاً بتشكيل الحكومة، ومروراً بخريطة الطريق، ووصولاً إلى الموقف من «فضّ اعتصامي الإخوان») هو دالة في معركتين، ويجب حسابه ليس فقط من زاوية تأثيره على استكمال الصراع مع الإخوان وحسم معركة «استرداد الكرسي» التي يخوضونها بشراسة، بل أيضاً من زاوية تأثيره على توازن القوى داخل ائتلاف حكم المرحلة الانتقالية.

هذه «المعركة المزدوجة» تمثل مفتاحاً أساسياً لفهم التطورات السياسية التي شهدناها منذ ٣٠ يونيو/حزيران، التي جاءت جميعها لتعكس تسويات هشة فرضتها توازنات المرحلة الانتقالية المحكومة بصراعين متزامنين (صراع «الحلفاء» في حكم المرحلة الانتقالية، ومعركة فرض الهزيمة السياسية على «الخصم الإخواني»). فالصراع على تشكيل الحكومة مثلاً (بما هو انعكاس لميزان القوى داخل ائتلاف المنتصرين)، عكس قدرة اليمين (الديني مثلاً في حزب النور، والبيروقراطي الممثل في المؤسسة الأمنية الراضية لتوجهات محمد البرادعي الليبرالية والحقوقية) على وضع فيتو حاسم على تولي البرادعي قيادة المرحلة الانتقالية رسمياً عبر رئاسة الحكومة. لكن ظروف الصراع المستمر مع الإخوان وما تفرضه من حاجة للحفاظ على تماسك القوى المتناقضة المشاركة في حكم المرحلة الانتقالية أدت إلى تسوية هشة مفادها استحداث منصب غير مسبوق في تاريخ الدولة المصرية الحديثة لمحمد البرادعي، هو «نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الدولية»، مع إبعاده عن تشكيل الحكومة والإدارة اليومية للمرحلة الانتقالية. منطلق «المعركة المزدوجة» نفسه نراه في النقاش حول «فضّ اعتصامي رابعة العدوية والجيزة». فهناك تناقض واضح في الرؤى بين البرادعي الراغب في تجنب الفضّ وترك الاعتصام يذبل ميدانياً مع الوقت (بفعل التراجع المطرد في أعداد المشاركين) مع التفاوض على حل سياسي مع الإخوان سيأخذ وقتاً ريثما يدرك الإخوان أنهم خسروا المعركة شعبياً، والبيروقراطية الأمنية تصرّ على حسم ميداني فوري يخدم مصالحها من زاويتين: الأولى هي استعادة أجواء «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة مع الإرهاب» التي سادت في مصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وأتاحت تمدداً واسعاً بشكل غير مسبوق في تعداد وعناد وموازنة

وبالمنطق نفسه، قامت الموجة الثالثة للثورة على أساس «تحالف الرافضين للممارسات الاستثنائية للإخوان»، الذي ضم مروحة واسعة - ومتناقضة - من القوى الاجتماعية جمعتها فقط الرغبة في إسقاط الإخوان. تبدأ هذه المروحة من القوى الثورية (الغاضبة من تجاهل «تفاهات فندق الفيرمونت» الشهيرة التي على أساسها حصل محمد مرسي على ٨ ملايين صوت انتخابي إضافي مكنته من الفوز بصعوبة في الجولة الثانية من الرئاسة) وقطاع واسع من البيروقراطية الدولة (ليس فقط بشقها العسكري والأمني، بل أيضاً بقطاع واسع من موظفي الدولة الذين وجدوا في حكم مرسي تهديداً حقيقياً لوجودهم الوظيفي من خلال ظاهرة «أخونة المؤسسات») وقطاع كبير من المواطنين غير المسيسين، أي ما يعرف مصرياً بـ«حزب الكنية» استنفره سوء الأداء الإخواني في الحكم، والأزمات الاقتصادية والمعيشية المتتالية (نقص الوقود، انقطاع الكهرباء، أزمات الخبز... إلخ).

مساحة التناقضات فـ
ائتلاف المناهضين للإخـوان
شديدة الاتساع؛ إذ يضم هذا التحالف فـ
قوى ثورية جذرية، بالإضافة إلـى
قوى راسخة من قلب النظام المباركـي.
وقد فرضت هذه التناقضـات
خلافات من اللحظة الأولـى
على مسار المرحلة الانتقاليـة،
وهيكل قيادتها وجدول أعمالها

المعركة المزدوجة مع الخصوم والحلفاء
لا مفرّ من الاعتراف بأنّ ما حصل بفعل الزحف الجماهيري غير المسبوق في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ كان نصراً ناقصاً. فالإخوان وحلفاؤهم بما امتلكوه من حداثة في الحكم، وحيوية سياسياً وقاعدة تأييد افتقدتهما الحزب الوطني المهترئ، ما زالوا يقاثلون في معركة «استرداد الكرسي الرئاسي». من ناحية ثانية، إن مساحة التناقضات في «ائتلاف المناهضين للإخوان» شديدة الاتساع؛ إذ يضم هذا التحالف قوى ثورية جذرية، بالإضافة إلى قوى راسخة من قلب النظام المباركي. وقد فرضت هذه التناقضات خلافات من اللحظة الأولى على مسار المرحلة الانتقالية، وهيكل قيادتها (مثال: المعركة مثلاً على وضع محمد البرادعي والفيتو على قيامه بتشكيل الحكومة) وجدول أعمالها.

الإطار الدستوري الذي جاء على أساسه بإعلان دستوري أكثر ملاءمة له، لا تعني شيئاً).

الصدام الميداني وتأثيره

على المسار السياسي للموجة الثالثة للثورة

قرار الحسم الميداني لاعتصامي الإخوان في ١٤ أغسطس/ آب ٢٠١٣، يمثل محطة مفصلية في مسار الموجة الثالثة من الثورة. القرار أولاً نقل الصراع بين السلطة الانتقالية والإخوان وحلفائهم إلى مرحلة الإلغاء الأمني، وهو ما يعني توسيع نطاق المواجهات التي خرجت من بؤرتي الاعتصام إلى مختلف شوارع العاصمة وعدة مناطق في المحافظات. ثم إن هذا القرار نقل الصراع إلى معادلة إلغائية على الأرض وعطل أي صيغ للحلول السياسية لفترة من الوقت قد تمتد لعدة أسابيع تراق فيها كمية من الدماء تجعل الحل السياسي بعدها أكثر كلفة وصعوبة. وأخيراً، إن القرار، برغم حصوله على غطاء سياسي من الحكومة التي يتمثل فيها مختلف مكونات ائتلاف المرحلة الانتقالية، ينقل مركز الثقل بشكل حاسم للجناح المحافظ (المطالب بالحسم الأمني، والمتصدر للصورة بمجرد بدء هذا الحسم).

بدأت المسألة بطلب غير مألوف من وزير الدفاع «بتفويض شعبي» لمكافحة الإرهاب. برغم غرابة هذا الطلب، وكونه أمراً خلافياً داخل معسكر الثورة، فإن حجم الحشود التي نزلت مؤيدة لوزير الدفاع يوم ٢٦ يوليو/ تموز ٢٠١٣، كان كافياً لمنحه التفويض المطلوب. أصبح السؤال عندئذ: كيف يترجم هذا التفويض لأمر عمليات؟ نظرياً، كان هناك ميدانان محتملان للعمليات: إما معركة عسكرية مع الجهاديين المتمترسين في سيناء، الذين ينفذون عمليات شبه يومية ضد الجيش وقوات الشرطة هناك، وإما معركة أمنية مع الإخوان وحلفائهم في العاصمة عبر إخلاء اعتصامي رابعة العدوية والجيزة. الميدان الأول «سيناء»، ميزته أنه كان يحظى بإجماع شعبي عابر للانقسامات السياسية، ويتبنى فصلاً بين المكونات الجهادية وسائر فصائل الإسلام السياسي، بما يتيح الإبقاء على قنوات الحل السياسي. مشكلته بالمقابل هي الصعوبات الطبوغرافية والسياسية (المتصلة باتفاقيات كامب ديفيد وتأثيرها على حجم الحضور العسكري المصري ونوعيته في منطقة «جبل الحلال» التي يتركز فيها الجهاديون في سيناء، والتي تتكون من سلسلة جبال وعرة طولها يقترب من ٤٠

ونفذ الأجهزة الأمنية، والثانية هي تثبيت شهادة براءة شعبية لأساليب أجهزة الأمن القمعية التقليدية (التي ستعتمد بنار المعركة مع الإخوان) ومن ثم تسقط معها كل مطالبة بالعدالة الانتقالية والقصاص من قيادات الداخلية (وخاصة إن أخذنا في الاعتبار التوجه المتنامي - كجزء من تكتيكات الأجهزة الأمنية - نحو ما يمكن تسميته «أخونة الجرائم» واعتبار الإخوان مسؤولين عن كل الجرائم، بما فيها جرائم قتل الثوار قبل ٢٥ يناير وأثناءه وبعده).

منطق صراع القوى داخل الائتلاف رجح قرار الحسم الميداني (وهو ما انعكس في قرار الحكومة الانتقالية باعتبار الاعتصامين «بؤراً تهدد الأمن القومي» وتكليف وزارة الداخلية فضّهما)، أما منطق الحاجة للحفاظ على حضور ليبرالي مدني داخل ائتلاف الحكم، فقد أدى إلى مهلة «للحل السياسي» امتدت خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان وخلال عيد الفطر، وبعدها بدأ الحسم (الذي تحرص عليه البيروقراطية الأمنية) فاستقال محمد البرادعي، وبدأت بشائر إعادة الهيكلة للائتلاف الحاكم وبلورة ميزان القوى داخله تتضح.

الاستثناء الظاهري من منطق المعركة المزدوجة كان «خريطة الطريق» التي بدأ أن الجميع متوافق عليها. من وجهة نظر الموجة الثالثة من الثورة التي كان شعارها الوحيد هو إسقاط محمد مرسي (وما يعنيه ذلك من انتخابات رئاسية مبكرة)، إن خريطة الطريق التي جرى التوافق عليها، والتي تجعل الانتخابات الرئاسية هي آخر المحطات، وتفرض مساراً فوقياً لإعادة كتابة الدستور (بلجنة معينة لا منتخبة)، تعكس تجاهلاً صريحاً لأولويات الحراك الشعبي غير المسبوق في ٣٠ يونيو/حزيران. فلماذا وافق عليها الجناح المحسوب على الثورة داخل المرحلة الانتقالية؟ المسألة ببساطة أن جدول الأعمال الفوقي مثل نقطة تقاطع بين رؤى البيروقراطية (الراغبة في تأجيل الانتخابات الرئاسية لأبعد نقطة، لعل مرور الوقت يتيح لها تقديم مرشح عسكري للرئاسة مجدداً، على وقع استنفار «ناصرى الهوى» للوطنية المصرية)، مع رؤى الجناح الليبرالي من الثورة (ممثلاً في البرادعي بشكل خاص) المتمسك بمسار «قانوني legalistic» يبدأ بكتابة الدستور أولاً، وينظر لكتابة الدستور - بواسطة «خبراء» قانونيين يلتزمون «الأعراف والمعايير العالمية» - بصفتها ضماناً ضد استبداد أي رئيس (وكان تجربة محمد مرسي، الذي كان أول قرار له بعد الرئاسة استبدال

يصرّ الجناح الأمني
السلطة الانتقالية
على حسم تنظيم
يكرس المسلمين
الإخوان المسلمون
ويستبانات القاهرة
محافظات الأربعة
بكربرى الأربعة
ثم يرضى وتشتيط
تدريش مصر لاحقاً
محافظات مصر لاحقاً
مهما كلفت من استنزاف

كيلومتراً). أما الخيار الثاني، «خيار رابعة العدوية أولاً»، فميزته من وجهة نظر الجناح الأمني أنه أسهل في التنفيذ، وأنه يوفر فرصة للقوى الأمنية للحصول على صك براءة «لأساليبها وتقنياتها» (التي ستعتبر هنا ضرورة لمواجهة الإرهاب) بما يمهّد ليس فقط لإعفائها من المساءلة عن تلك الممارسات نفسها قبل ٢٥ يناير وأثناءه وبعده (قضية العدالة الانتقالية)، بل أيضاً يمهّد لعودتها إلى تصدّر المشهد السياسي في مصر.

كانت المشكلة في هذا الخيار هي أنه يفتح المعركة على كل فصائل الإسلام السياسي في الوقت نفسه بما يعقد فرص التسوية السياسية مع بعض هذه الفصائل، ويحمّل كلفة بشرية وسياسية باهظة (سقوط قتلى مدنيين... إلخ). وقد بدا واضحاً أنه من وجهة نظر الجناح الأمني، فإن هذه الصعوبات لا تفوق «المزايا» التي يتيحها خيار «رابعة أولاً»، وهكذا بدأ تنفيذ هذا الخيار يوم ١٤ أغسطس/آب ٢٠١٣، بعد مناورة قصيرة مع الوساطات الدولية وجهود محمد البرادعي، استهلكت شهر رمضان وعطلة عيد الفطر، بما يفترض أن يخفف من الوطأة النفسية لسيناريو الاقتحام والفضّ. السؤال هو: كيف يغير قرار الفضّ هذا من المعادلة السياسية والأمنية في مصر؟

على صعيد المواجهة مع الإخوان وحلفائهم، تتشكل حالياً معادلة جديدة. يصرّ «الجناح الأمني القائد» في السلطة الانتقالية على حسم أممي يكسر تنظيم الإخوان المسلمين، ويسيطر على محافظات القاهرة الكبرى الأربعة أولاً (القاهرة - الجيزة - حلوان - القليوبية)، ثم يخوض حرب ترويض وتمشيط في سائر محافظات مصر لاحقاً مهما كلفته من استنزاف. بالمقابل، تقوم استراتيجية قيادة الإخوان على تصدير مشهد «اقتتال أهلي» في مصر، واستدراج أكبر قدر من الدم، بما يتيح ضغوطاً دولية تفرض تفاوضاً يحقق أولويات القيادة بعد سقوط محمد مرسي. ما هي هذه الأولويات؟ هي ببساطة الحفاظ على التنظيم، وهو ما يتطلب أمرين:

- أولاً: الإفراج عن قيادات التنظيم، وإسقاط أي اتهامات موجهة إليها على قاعدة أنها اتهامات سياسية كيدية.
- ثانياً: فك جميع القيود عن الإمبراطورية المالية للتنظيم (التي تتضمن، من بين أشياء عديدة، احتكاراً شبه كامل لتجارة التجزئة في مصر، وحضوراً قوياً في قطاعات التشييد والحديد والصلب وصناعة الألبان... إلخ).

في هذا السياق، يمكن توقع فترة صعبة قد تمتد حتى منتصف سبتمبر/أيلول (موعد انتهاء سريان حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومة المصرية مع بدء خيار رابعة أولاً، واتخاذ قرار بإعلان انتهاء الطوارئ أو تجديدها لشهر آخر)، ستركز خلال هذه الفترة جهد طرفي القتال على الجانب الميداني، وبناءً على ميزان القوى الذي سيتبلور في نهايته يمكن أن تتأسس التسويات.

غير أن معادلة الصراع في مصر مزدوجة كما سبق أن أوضحنا. وبالتالي إن فترة من الصراع الأمني الصرف لا تؤثر فقط على المعادلة بين السلطة الانتقالية والإخوان، ولكنها تؤثر بالضرورة على تزايد وزن ونفوذ الجناح الأمني ورديفه المدني (الشرائع الاجتماعية المحافظة التي تدعم الخيار الأمني). فهي ستحسم من حساب الأجنحة المحسوبة على الثورة، وتزيد من احتمال تغوّل هذا الجناح الأمني ومحاولته استعادة موقعه المركزي في صناعة القرار المصري، على نحو ما كان الوضع عليه قبل ثورة ٢٥ يناير، والاكتماء بحضور شكلي ورمزي لأشخاص محسوبين على الثورة في مراكز للسلطة ليست بالضرورة هي مراكز القرار. تكفي أي مراجعة سريعة للخطاب الإعلامي السائد في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة في مصر، التي تصدرها «وجوه مباركية» بدأت تنتقل للحديث عن ثورة وحيدة في مصر، هي ثورة «٣٠ يونيو»، التي صححت «الخطأ التاريخي» الذي حدث في ٢٥ يناير، وتلخّ في دعم الخيار الأمني لدرجة تعطيل كل برامج البث يوم ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٣ - في سابقة لم تحدث في تاريخ الإعلام المصري - لتتفرغ جميعها لدعوة المواطنين لتلبية دعوة وزير الدفاع وتفويضه في مواجهة الإرهاب، أقول إنّ مراجعة سريعة لهذا الخطاب الإعلامي تكفي لتوضيح مدى جدية احتمال عودة الجناح الأمني لتصدّر المشهد السياسي، واستغلال الأزمة الحالية لفرض جدول أعمال ينهي عملياً مفاعيل ثورة ٢٥ يناير. السؤال إذن هو، ما المطلوب عمله من وجهة نظر ثورية وديمقراطية؟ ماذا يفعل من يرفض الاختيار والمفاضلة بين فاشية متغطية بالدين، وعودة النظام الأمني للدولة المباركية؟

الأفق السياسي للثورة على المدى المباشر ما بين تعقيدات الحصاد المختلط الذي أفرزته الموجة الثالثة للثورة حتى الآن، والمخاطر الأمنية والسياسية التي يحملها سيناريو «رابعة العدوية أولاً»، لا إمكانية لانتصار سريع للثورة في المدى المباشر (التمثل بالحد

الأدنى، في الشهر الممتد حتى منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠١٣. في مثل هذه الظروف، يمكن تحديد الأهداف التكتيكية للمرحلة في ثلاثة عناوين أساسية، هي:

♦ أولاً: تثبيت مكاسب الجولات السابقة للثورة، وعلى رأسها مبدأ الدولة المدنية (بمعناها المخالف للعسكرة والثيوقراطية على حد سواء)، واستمرار محاكمات مبارك وحاشيته.

♦ ثانياً: تحقيق ضربة سياسية حاسمة (وليس أمنية) للفاشية المتحفة بالدين، وفرض مواجهتها باستحقاق انتخابي في أقرب وقت ممكن، يعيد رسم الأحجام والأوزان السياسية لتيارات الإسلام السياسي بما يعكس تراجع شعبيتها.

♦ ثالثاً: الانتقال من وضعية مراقبة «صراع الأفيال» و«إبداء الأسف» لكلفتها البشرية الباهظة، إلى استعادة زمام التحرك والمبادرة لانتزاع أفق أوسع للعمل السياسي، يحسن شروط المعارك القادمة، وذلك من خلال اتخاذ مواقف ثورية من الاستحقاقات السياسية القادمة.

في جميع الأحوال، سيفرض منطق «المعركة المزدوجة» نفسه على جميع التحركات. فكل موقف يتخذ سيتأثر في الوقت نفسه بالصراع الصاخب مع الإخوان وحلفائهم، وبالصراع الصامت حول موازين القوى داخل الائتلاف الحاكم للمرحلة الانتقالية. وفي المرحلة الحالية، ستكون الأولوية دائماً لنتائج الصدام الأمني الدائر بين «اليمن الأمني» و«اليمن الديني». وهناك سيناريوهان:

♦ السيناريو الأول: استمرار التأزم، ونجاح الإخوان وحلفائهم، برغم أي هزائم أمنية يتلقونها، في إبقاء قدر كاف من التوتر لمنع «تطبيع الوضع الأمني» (عبر القيام بتظاهرات صغيرة الحجم نسبياً ولكنها مستمرة بشكل يومي، واشتباكات يومية محدودة، ولكنها تكفي لإرسال رسالة بأن الوضع غير مستقر، وأنه لم يتم إخضاع الإخوان أمنياً). وفي هذه الحالة، إن الحائط المسدود الذي سيصطدم به الخيار الأمني (مع تدمير القطاعات المحافظة التي فوضت الجيش والشرطة بأمل الحسم السريع، واعتراضات الأجنحة الأكثر راديكالية على سيادة المنطق الأمني وتبعاته، وتأزم الوضع الدولي) سيفرض العودة إلى صيغة سياسية ما لحل الأزمة بسبب عقم الحل الأمني.

هنا سيكون التحدي أمام القوى الثورية، أن يكون هذا الحل السياسي ديمقراطياً وثورياً، عبر إعادة النظر في ترتيب الأولويات الحالي في خريطة الطريق، والتبكير باستحقاق انتخابي ذي طبيعة سياسية شاملة (الانتخابات الرئاسية/أو البرلمانية) كمخرج يكرس الشارع والمواطنين كفيصل بين المختلفين، بدلاً من حل «تفاوضي» برعاية «دولية» لن يزيد على تسوية بين «قادة القتال» على الجانبين، سيكون أول أثمانها «عفو قانوني» عن الجرائم يهدر إلى الأبد فكرة ومبدأ «العدالة الانتقالية» (أحد أهم أهداف الثورة)، ويكرس فكرة احتكار الأمنيين للعمل السياسي صراعاً وتسوية.

المواجهة الأمنية بين الإخـوان والبيروقراطية الأمنية، التي تمثل الإطار الأساسي لحركة الجميع الآن مهم جداً، كان الرأي فيها أخلاقياً ومبدئياً، مفتوحة على سيناريو استمرار التأزم أو سيناريو الحسم الأمني في العاصمة ومحيطها

♦ السيناريو الثاني: وهو انتصار الحل الأمني (على الأقل في محافظات القاهرة الكبرى الأربع)، بما يفرض نوعاً من الاستقرار الأمني. حتى لو تحقق هذا الحل - برغم صعوبة تحقيقه وارتفاع كلفته - فإن الجناح الأمني سيخرج منه منهكاً وبحاجة لغطاء سياسي ما (على الأقل لتخفيف حدة الضغط الدولي الذي سيتزايد بشكل كبير، مع ارتفاع وتيرة المصادمات الأمنية المطلوبة لتحقيق هذا الحسم).

لذلك، فإنه من الناحية السياسية، سيؤدي انتصار الحل الأمني إلى فرض «خريطة الطريق» المعلنة للمرحلة الانتقالية دون أي تعديل في مواعيدها. عندئذ سيكون التحدي أمام الأجنحة الثورية هو بلورة مواقف واضحة من الاستحقاقات المختلفة (إنتاج دستور ديمقراطي لا تكون نصوصه هي وسيلة اليمن الأمني لاسترضاء اليمن الديني بعد هزيمته سياسياً، وقانون انتخابي لا يتمركز حول دوائر فردية صغيرة الحجم تكرر نفوذ المال السياسي بطبعته الدينية والفئوية، واستدعاء وتكرار تصريحات الفريق السيسي حول عدم ترشحه للرئاسة وتصريح رئيس الحكومة الانتقالية حازم الببلاوي حول التزام حكومته دولة مدنية لا دينية ولا عسكرية، بغرض تحويل هذه التصريحات إلى التزامات

سياسية تنعكس في رئاسة مدنية تأتي عبر انتخابات
ديمقراطية مراقبة دولياً كما تعهد الفريق السيسي).

حتى يحين موعد الموجة الرابعة

فرض تعقد الوضع السياسي والأمني في مصر أن تتخذ
الثورة المصرية مساراً متعرجاً تتوأكب فيه الإنجازات
والعثرات، من خلال موجات ثورية متتابعة (رأينا منها
ثلاثاً حتى الآن) يحقق كل منها إنجازاً جزئياً ثم يصطدم
بتحالفات الأجنحة المحافظة (الأمنية و/أو الدينية) المصرية
على تحجيم عمق التغيير السياسي المطلوب ونوعيته.
ما يجعل الأمل غالباً على الألم، رغم كل العثرات،
هو أن مسار الثورة المتعرج لم يتوقف بعد كل انتكاسة، بل
استجمع أنفاسه وجدد نفسه في موجة تالية تعكس بالحد
الأدنى حجم التصميم الموجود لدى الحراك الشعبي على
إنفاذ استحقاقات الثورة.

المسار المتعرج نفسه، فرض أحياناً الدخول في
ائتلافات ظرفية غير مواتية، وفرض أحياناً أخرى خوض
معارك متزامنة مع «الخصم» و«الحليف» في نفس الوقت.
كل ذلك يستوجب تكتيكات ثورية مرنة تتيح تثبيت ما
يتحقق من إنجازات، وتحسن شروط المعارك القادمة.
♦ الموجة الثالثة للثورة أكثر تعقيداً من سابقتها،
وهي تتطلب مناورات تكتيكية مركبة لتثبيت الإنجازات
وتحسين شروط المستقبل. المواجهة الأمنية بين الإخوان
والبيروقراطية الأمنية، التي تمثل الإطار الأساسي لحركة
الجميع الآن مهما كان الرأي فيها أخلاقياً ومبدئياً، مفتوحة
على سيناريو استمرار التآزم (الذي يشير تحدي إعادة ترتيب
خريطة الطريق وجعلها أكثر ديمقراطية وأقل نخبوية) أو
سيناريو الحسم الأمني في العاصمة ومحيطها (الذي يشير
تحدي «دمقرطة» خريطة الطريق الرسمية، وتجنب السقوط
في هوية المحاصصة البرلمانية بين اليمين الفلولي والديني،
وحصول البيروقراطية الأمنية على رئاسة الدولة).

لا يوجد أفق مباشر لانتصار كامل يتيح تحقيق العدالة
بشقيها (الانتقالي والاجتماعي) الذي قامت من أجله
الثورة، والذي تجسد في شعارها الشهير «العيش، والحرية،
والعدالة الاجتماعية». ولكن هناك بالتأكيد ما يمكن عمله
في كلا السيناريوهين المحتملين للموجة الثورية الثالثة.

ربحنا جولات، وقابلتنا عثرات وانتكاسات، وبقيت
معارك كبيرة كتب علينا خوضها، حتى تتحقق البشارة
الشهيرة التي اختتم بها نجيب محفوظ روايته «أولاد حارتنا»،
ونرى في حارتنا مصرع الطغيان ومشرق النور والعجائب.

على احد الجدران
في الزمالك.

لا وقت للحق عن صنع الإجماع بعد «٣٠ يونيو»

دينا الخواجة

أستاذة جامعية
ومديرة برنامج
الحركات الاجتماعية
بمبادرة الإصلاح
العربي- باريس.

اشتهر في أوائل الستينيات فيلم مصري اسمه «لا وقت للحب»، يتحدث عن فدائيي مدن القناة أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وكيف أنَّ معركة الوطن لا تسمح لأحد باختبار الحب قبل أن يتحرر الوطن أولاً. يستلهم هذا المقال عنوانه من الفيلم لمناقشة كيفية تحوّل الحشد الجماهيري الأكبر في تاريخ مصر والمنطقة، في أواخر يونيو/حزيران ٢٠١٣ إلى سياق إقصائي وقومي النزعة، على شاكلة لحظات تعبئة التحرر الوطني، وما اتسمت به من تغليب لمصلحة الوطن على حساب صوت المواطن أو رؤى الأفراد وخصومة لفكرة التعددية. الإحالة للفيلم لا تتوقف عند عنوانه الجاذب فقط، بل تستدعي سياق عقد الخمسينيات الذي أرسى في المخيلة الجماعية المصرية مبدأ أولوية تحرر الوطن على حرية المواطن، وكيف أصبح هذا المبدأ إحدى مناطق استراحة للعقل الجماعي في مواجهة الأزمات، مهما اختلفت أو تنوعت. الاستشهاد بالفيلم يحاول أيضاً أن يذكر القارئ بأهمية رموز حروب التحرر التي خاضها جمال عبد الناصر كعصر ذهبي يجري الركون إليه وفق المنطق نفسه الذي يستدعي به الإسلاميون السيرة النبوية أو عدالة الخلفاء الراشدين. في هذا الإطار، يحاول المقال عبر التركيز على آلية تعامل المجال السياسي مع فصيل محدد من النشاط، الحقوقين المصريين، إظهار كيف جرت محاولة إسكات هذه الحركة الاحتجاجية التي هي قيد التشكل، عبر عملية ممتدة من صنع الإجماع وإذكاء الإحساس بتهديد الأمن القومي لإخماد المد الديمقراطي الذي تبلور أساساً حول هؤلاء النشاطاء الحقوقين المطالبين بفضح الانتهاكات والتجاوزات المختلفة التي قام بها كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والنظام الإخواني بهدف تحرير المجال العام من الممارسات القمعية والسلطوية.

في الواقع، لم تشهد أي من الفصائل الثورية ما تعرضت له مجموعات الحقوقين من حملات اغتيال معنوي وتشهير إعلامي على مدار العقدين الأخيرين، ولم يَمَزَّ الحقوقيون أنفسهم بحملات وصم وسخرية في المجال العام، كتلك التي تعرضوا لها أخيراً منذ اندلاع الموجة الثورية الثانية في ٣٠ من حزيران / يونيو؛ إذ على مدار العقدين الماضيين اقتصر الاتهام الموجه إلى هذا الفصيل من منظمات المجتمع المدني على تهمتين محددين: الإصلاحية وقبول مبدأ التمويل الأجنبي. وكان المقصود بإصلاحية نهج الحقوقين محاولتهم الدؤوبة لإصلاح ممارسات النظام السلطوي بدلاً من الانخراط في صفوف حركات الاحتجاج التي اتخذت من الإضراب والتظاهر أداتين رئيسيتين لها. كذلك شكلت تهمة قبول مبدأ التمويل من المنظمات الغربية كعب أخيل لكسر صدقية نشاط هذه المنظمات الحقوقية، سواء من قبل نظام مبارك أو من فصائل اليسار القومي، ووصمهم بأنهم ينتجون خطاباً حقوقيّاً يخاطب الخارج أكثر من محاولته تجذير مبادئه في المجال العام. نحن إذاً بصدد حركة اعتادت النقد والاتهام والترجيع، لكن من المهم الإشارة إلى أنَّ هذا التوجس كان قد خفت، بل انقلب إلى إعجاب وتأييد عام منذ ظهور الحركات الاحتجاجية الشبابية المهتمة بفضح ممارسات وزارة الداخلية من تعذيب واعتقالات في ٢٠١٠ (وتحديداً حركة «كلنا خالد سعيد»). ويعود ذلك إلى الدور المهم الذي أداه الحقوقيون وقتئذ في نشر آليات التوثيق وتوفير المساعدة القانونية والتأهيل الصحي والنفسي لضحايا التعذيب، وترسيخ مبادئ التقاضي الاستراتيجي في مجال الحريات، سواء السياسية والمدنية (حق التظاهر وحرية العقيدة) أو الاجتماعية والاقتصادية (وتحديداً في

ديناميات ثورية أو انقلابية. لماذا تم إذاً نقد الحقوقيين بهذه القسوة، ولماذا تم تصعيد وصمهم كأطراف ذات منطق دخيل منذ خروج الحشد الجماهيري في الثلاثين من يونيو/حزيران؟ هذا ما ستحاول هذه الأسطر الإجابة عنه اعتماداً على تحليل طبيعة السياق الذي ساد منذ خروج الجماهير لخلع الرئيس محمد مرسي من جانب، وعلى رصد بعض الأمثلة لتحركات وممارسات الحقوقيين كحركة احتجاجية تسعى إلى تحكيم القانون في سياق غير مسبوق من الاستقطاب والاختصاص.

التفويض هو إجراء قانوني يسمح لإرادة مجتمعية مفتتة بالتبلور عبر منح التفويض لشخص أو مجموعة أو مؤسسة، لتشكيل قوة ضاغطة في إطار يحتكم إلى مبادئ الشرعية والقانون أكثر من استلهامه دينامييات ثورية أو انقلابية

تجيش الميادين: من الاحتجاج إلى صنع الإجماع
لم يتوقع أحد أن يسفر الحشد الذي دعت إليه مجموعة من الشباب غير المعروفين، تحت اسم «حملة تمرد» احتجاجاً على حكم الإخوان الإقصائي، لجمع توقيعات من أجل خلع الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، لم يتوقع أحد أن يسفر عن حراك بهذا الزخم، ولا أن يؤدي إلى أزمة شرعية بهذا الحجم، ولا إلى انقسام المجتمع المصري بالطريقة غير المسبوقة التي نشهدها اليوم. على العكس، بدت هذه الحملة منذ إطلاقها في مارس/آذار ٢٠١٣ وحتى أوائل شهر يونيو/حزيران المنصرم، أقل راديكالية وأكثر تسكاً بالمسلك القانوني في الاحتجاج والمطالبة بإسقاط الرئيس عما سبقها من دعوات للعصيان المدني أو للإضراب العام. ولوسطيتها تلك، استطاعت الحملة جمع توقيعات من كل محافظات مصر، راوحت في تقدير عددها بين ١٥ و ٢٢ مليون توقيع. ونظراً إلى تشبهها بسابقة تاريخية شهيرة ارتبطت بتفويض الشعب المصري لسعد زغلول ورفاقه لبدء المفاوضات مع الاحتلال البريطاني، حصدت هذه الحملة إجماعاً لم تستطع حملات ذات طابع أكثر ثورية تحقيقه. والمقصود هنا حملات جمع توقيعات دعم ترشح محمد البرادعي للرئاسة في ٢٠١٠ أو حملات التوعية

مجالى الحد الأدنى للأجور وحق التنظيم النقابي المستقل للعمال). ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الحقوقيين شكلوا عن حق بؤرة مركزية لسائر القوى الاحتجاجية منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، سواء من حيث توفير موارد تقنية ومعرفية للتوثيق أو المساعدة القانونية أو لفضح ممارسات النظام السابق على المستويين السياسي والاقتصادي. وتجدر الإشارة أيضاً أخيراً إلى أن العديد من المبادرات الشبابية التي تلت ثورة يناير قد اتخذت من الحقوقية مرجعية لها كمجموعات «لا للمحاكمات العسكرية» أو «يلا نكتب دستورنا» أو «إحياء بالاسم فقط».

وقد تجلّت الموجة الجديدة من وصم الحقوقيين واستهدافهم - بعد الثلاثين من يونيو/حزيران - في ظهور التعبيرين الساخرين اللذين اجتاحا بشكل متواتر كلاً من وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي لوصف الحقوقيين بـ «الحكوكيين» والنشطاء السياسيين بـ «النوشتاء» السياسيين، تعبيراً عن ميوعتهم وتغريبهم - نسبة إلى الغرب الداعم لمبادئهم السياسية - وشجباً لمرجعيات نشاطهم التي اعتبرها الكثيرون غير ملائمة في لحظة حشد جماهيري ينادي بالتخلص من الإخوان، ليس فقط كنظام حاكم، بل من الإسلاميين كلهم كخطر إرهابي محدق. وتجلى إقصاؤهم كذلك عبر امتناع معظم أجهزة الإعلام عن استضافتهم أو التحدث معهم والتعظيم على نشاطهم حفاظاً على روح الحشد. وتجلى الإحساس بالحذر والاستهداف أخيراً في لجوء أكثر من ١٨ مجموعة من المجموعات الحقوقية إلى العمل الجماعي، وهي ممارسات ارتبطت في التاريخ القصير للحركة الحقوقية بلحظات الخوف من الاستهداف إعلامياً أو أمنياً ومحاولة التكاتف لتعزيز الصوت الحقوقي.

وتبدو المفارقة في نبذ الحقوقيين كمجموعات سياسية ذات مرجعية قانونية، حين نتذكر اللجوء المحوري للتفويض كآلية لإسقاط النظام الإخواني، سواء من طريق مجموعة تمرد الشبابية منذ مارس/آذار ٢٠١٣، أو عبر طلب وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي في السادس والعشرين من يوليو/تموز تفويضاً من الشعب للتعامل «مع الفوضى» التي سببتها اعتصامات الإخوان في القاهرة والمدن الكبرى؛ إذ يُعدّ التفويض في كلتا الحالتين إجراءً قانونياً يسمح لإرادة مجتمعية مفتتة بالتبلور عبر منح التفويض لشخص أو مجموعة أو مؤسسة، لتشكيل قوة ضاغطة في إطار يحتكم إلى مبادئ الشرعية والقانون أكثر من استلهامه

التي قامت بها مجموعات ثورية كـ«عسكر كاذبون» أو «مُصْرِّين» أو «بلا نكتب دستورنا» التي حاولت تجذير حركاتها لفترات أطول بكثير من تلك التي احتاجت إليها مجموعة تمرد لخلق حالة احتجاجية عامة أدت إلى نزول أكبر عدد من المتظاهرين الرافضين لحكم الإخوان إلى الشارع. بالطبع شجع الأداء الكارثي للرئاسة والحكومة في تصعيد الحشد المعارض، وبالطبع صعدت نبرة الوعيد والتهديد التي استخدمهما الرئيس في أسابيع حكمه الأخيرة من تزايد الرفض الشعبي له ولكامل النظام السياسي الذي مثلته الأغلبية الإخوانية. لذا اتخذت حشود ٣٠ حزيران (يونيو) منذ البداية طابعاً جماهيرياً، بمعنى سوسيولوجيا الحشود والتي يدرسها غابرييل تارد وغوستاف لوبون، وذلك من حيث تعدد وغموض دوافعها وانفعالياتها وتركيزها على الخصومة والانتقام أكثر من البعد المطالبى المحدد، مقارنة بحشد بناير الذي استهدف وزارة الداخلية والشرطة المصرية بالأساس. من الجدير الإشارة إلى أنَّ سمة الحشد «الجماهيري» كان قد غذاها استدعاء لقوى اجتماعية لم يستطع أحد حشدها كفاعل نشط في المشهد الاحتجاجي من قبل، ولذا سميت «الأكثرية الصامتة» أو «حزب الاستقرار» أو «حزب الكنبة». ذلك بالإضافة إلى الدعم القوي الذي وفره جناح ثالث، جمع بين العديد من التيارات الأخرى التي اهتمت بإسقاط الإخوان كهدف وحيد - أو على الأقل أكثر إلحاحاً - من استرداد المسار الثوري وإعادة بناء خطة انتقالية أقل إقصاءً مما قام به الإخوان وحلفاؤهم من الأحزاب والقوى الدينية على مدار عام كامل.

تعبئة وتأطير

وبعداً عن أسئلة المؤامرة التي ترى في حشود ٣٠ حزيران وما تلاها من خروج جماهيري، علامات لتعبئة مدعومة من الأجهزة ورموز النظام القديم وما تملكه من سطوة ونفوذ وموارد مالية وإعلامية ورمزية، تهتم هذه الورقة بالأساس برصد وتفسير آليات التحول من حشد جماهيري إلى عمل تعبوي بامتياز يمهد لتأسيس نظام سلطوي جديد يبنى شرعيته على حماية الوطن من الاستهداف ويستدعي خبرة دولة الاستقلال لإجهاض المسار المناهض للمشاركة والمساءلة كأساسين جديدين لأي نظام سياسي ناشئ. الآن بعد خروج الموجة الثورية الثانية لإسقاط حكم الإخوان، وفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة وتصويرهما على أنهما تهديد

إرهابي يستقوي بالخارج، تبدو الأسابيع الأخيرة تمهيداً متصاعداً للثورة لعمل تعبوي. عمل استدعى جهاز الدولة والمؤسسة العسكرية لإسقاط النظام السياسي الإخواني - وذلك على الرغم من سقوطه الفعلي على يد أكبر خروج للجماهير في تاريخ المنطقة. عمل تعبوي سارع إثر تبلور الحشد الاعتصامي الإخواني في كل

بدأ التأطير بإيجاد رمز قائد للحشود، هو الفريق السيسي ممثلاً لجيش مصر كبديل أكثر ائتمناً على مقدرات الوطن من الإخوان، وكمُنقذ ومنفذ للإرادة الشعبية. هنا ظهرت صور الفريق السيسي وبدأ بيعها في الميادين، كذلك بدأ إنتاج أغان وشعارات تمجد المؤسسة العسكرية كحسام للوطن

من رابعة العدوية وميدان النهضة إلى صنع إجماع وطني وطرحه كشعار للمرحلة الجديدة واستخدام الإعلام بشدة لإنجاز هذا التحول. عمل تعبوي قرر استخدام لجوء العناصر الإخوانية لحمل السلاح وترويع المواطنين من أجل تصويرهم كمرادف محلي لتنظيم القاعدة. ويستند المقال هنا إلى أدبيات دراسة الحركات الاجتماعية وبالتحديد إلى مفاهيم عمليات إنتاج المعنى الرمزي لرصد هذا التحول الذي تسميه الأدبيات مهمات «التأطير» framing، والمقصود بها جملة الممارسات التي تُنتج في إطار حشد جماعي لإنتاج هوية لمطالب ما ومعنى للزخم الجماهيري ورؤية تحدد أهدافه وأعداءه والمساندين له.

وقد تبنت مهمات التأطير منذ الرابع من يوليو/تموز - لحظة إصدار الإعلان الدستوري المنفذ للإرادة الشعبية في خلع محمد مرسي والمحدد لخريطة طريق انتقالية ثانية، ليس فقط عبر حملة منظمة شنتها أجهزة الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، بل بشكل أكثر عمومية، عبر سلسلة من انتشار رموز «موحدة» للحشد باعتباره حشداً «قومياً» أكثر منه جماهيرياً. بدأ التأطير بإيجاد رمز قائد للحشود، هو الفريق السيسي ممثلاً لجيش مصر كبديل أكثر ائتمناً على مقدرات الوطن من الإخوان، وكمُنقذ ومنفذ للإرادة الشعبية. هنا ظهرت صور الفريق السيسي وبدأ بيعها في الميادين، مع صورة عبد الناصر أو

من القلة القليلة من النشطاء والحقوقيين الذين عبّروا علانية عن توجسهم من هذا التحول في معاني الحشود ورفضهم لمطالب الإقصاء والتعقب والتنكيل وإلغاء الأحزاب الدينية أو لتصاعد نغمة «الحرب على الإرهاب» في نسختها المصرية، ولتصميمهم على تفنيد نغمة الخطر الخارجي والمؤامرة الدولية، ولو على استحياء.

الحقوقيون والنشطاء كدخلاء على المشهد الوطني
يخبرنا هوارد بيكر في رائعته «الدخلاء» (outsiders) أنه لا يمكن إنتاج وحدة مجتمعية - مؤقتة أو دائمة - من دون إقصاء نحو الهامش للمختلفين مع المعتقدات المركزية للجماعة (والمقصود هنا أي جماعة تشترك في مجال جغرافي واجتماعي وتخضع للإطار القانوني الحاكم نفسه). كذلك يوضح كيف أنّ تلك العمليات تختلف في العادة عن إنتاج معاني الخصومة والعداء القوميين، وتنصب بالأساس على وصم من يقفون في مكان ما بين مركز المجتمع المعياري وخصومه المعلنين. هنا يأتي تعبير الدخلاء outsiders ليحدد هذه الفئة التي تشكل الخطر لاقتربها واختلاطها بالمجتمع رغم إعلانها الانتماء إلى أشكال ثقافية أو ممارسات رمزية، تستنفر المتوجسين الغيورين على تجانس الجماعة الأخلاقي والمعياري. يضيف بيكر هنا مفهوماً أكثر إبداعاً، هو «المنحرفون» deviants، ويشرح كيف تُستنفر قوى اجتماعية لتعقب المنحرفين وشجبهم ووصمهم و«تعريف المجتمع بممارساتهم المريضة وتحديد آليات للتعرف إليهم تفادياً لانتشار خطرهم». وقد طبق هوارد بيكر فكرته تلك عبر دراسة ميدانية لكل من خطابات الإقصاء التي ركزت على موسيقيي الجاز في مطلع الستينيات للقرن العشرين، كفتة اجتماعية منحرفة - تدمن المخدرات وتمارس الجنس الحر - وكذلك ردود فعل الموسيقيين على الاتهامات وتبنيهم طواعية لما سماه «مهنياً منحرفة» devi-ant careers لتوضيح أنماط مقاومتهم للوصم، عبر الابتعاد عن قلب المجتمع والانكفاء في دوائر اجتماعية مهمشة بدلاً من الاشتباك مع المدافعين عن قيم ومعايير الجماعة الأخلاقية الذين أطلق عليهم هوارد بيكر المصطلح الساخر: مقاولي الأخلاق.

تفيدنا الإحالة السابقة في فهم كيف قام الإعلام وأجهزة الدولة المختلفة بتنويعاتها والنخبة السياسية المعترف بها ببناء سردية جديدة مفادها أن ثورة - وليس الموجة الثورية فحسب - الثلاثين من يونيو/حزيران

من دونها. كذلك بدأ إنتاج أغان وشعارات تمجّد المؤسسة العسكرية حامياً للوطن. واستدعي المطربون الشعبيون لجذب الجماهير. تبارت حتى الإعلانات التلفزيونية المدفوعة لشجب حكم الإخوان وغبائهم، وأطلقت مئات الصفحات في المجال الافتراضي - على فايس بوك وتويتر - تدعو إلى دعم الجيش أو الفريق السيسي شخصياً في مهمة «استرداد الوطن» من مخطط الإرهاب الإخواني، أو لنشر أخبار - صحيحة أو وهمية - عن تفاصيل المؤامرة الدولية الإخوانية لتحويل مصر إلى قاعدة للعنف (المسمى إرهاباً) بمباركة أميركية وأوروبية تريد إزاحة العناصر الإرهابية من أراضيها وترحيلها إلى مصر. هنا أيضاً استبسل الإعلام في تصوير دور الجيش على أنه يتحدى الإرادة الدولية التي تستهدف إضعاف مصر وخلخلة محوريّتها الإقليمية ويقف لها بالمرصاد. وقد غذى من انتشار وتغلغل هذه الرموز عمليات إنتاج معنى تكميلية، تطلق عليها الأدبيات مصطلح «نشر أطر المعنى» framing amplification. هكذا، تضافرت إجراءات متنوعة لإضفاء نكهة قومية بامتياز على عملية إسقاط الحكم الإخواني: فمن تحليق الطائرات فوق الميادين وهي ترسم الأعلام والألوان كعلامة للنصر، إلى رمي صور شهداء يناير في قلب ميدان التحرير لربط حركة الجيش بالثأر لهم، مروراً بطلب نزول فرق الشرطة الموسيقية إلى ميدان التحرير لمساندة الجموع في جمع «المساندة»، وخاصة تلك التي تلت طلب الفريق السيسي تفويضاً من الشعب المصري للجيش والشرطة ليتصدى لخطر الإرهاب. هكذا أعيد صنع مزاج «ناصرى» يؤكد اللحمة الوطنية في مواجهة أعداء الوطن.

ترتب على تعبئة الرموز تلك انتقال محور الفعل من الحشود في الميادين والشوارع إلى الجيش والشرطة، وانتقل كذلك مضمون الحشد من الاحتجاج على عدم كفاءة وانعدام ديمقراطية الإخوان إلى المساندة غير المشروطة للنظام الناشئ كمنفذ مؤسساتي موثوق منه للإرادة الوطنية. وقد كانت النتيجة المنطقية لهذا التحول بدء إطلاق حملات تخوين وشجب لكل من رفض الانضمام إلى الحركة الشعبية الهادرة. ولم تقتصر عمليات الوصم على أجهزة الإعلام، بل تجاوزتها إلى صفوف اليسار القومي والديمقراطي وقطاعات حزبية عريضة، تبارت في «فضح» ما أطلقت عليه اسم «الخلايا الإخوانية النائمة»، «الطابور الخامس»، «الإنسانيين» أو المثاليين أو اللاسياسيين، كشكل من أشكال السخرية

تتميز عن ثورة يناير في أنها محلية ولم تستند إلى دعم قوى خارجية، وهي مدعومة من كل فئات الشعب وليس من النشطاء المتغربين فقط، وتفصح مطاعم الغرب، ودول الخليج (المقصود هنا قطر) في التدخل في الشأن المصري عبر الإخوان أو عبر من يتصدى للدفاع عن كونهم قوى سياسية لا يمكن تجريمها أو شيطنتها عن بكرة أبيها. من المفيد أيضاً الإشارة إلى أن مفردات هذا الخطاب قد تبلورت بوضوح إثر حدثين: الأول والأهم كان صدور تقرير حقوقي موثق بالصور والفيديو، بعد الثامن من يوليو/تموز، تناول قتل عدد من ضحايا الإخوان عند مبنى الحرس الجمهوري، ذاكراً الأعداد والأسلحة المستخدمة في قتلهم في رواية مختلفة جداً عما أصدرته السلطات من تصريحات، وتوقيع التقرير من عدة منظمات لحقوق الإنسان. وكان ثانيهما صدور بيان لألف وثمانئة مثقف وناشط يدعون فيه إلى عدم شيطنة الإخوان كفصيل، والاحتكام السريع لانتخابات رئاسية وبرلمانية لبناء شرعية جديدة قبل تبني خريطة طريق تُقَرَّبُ بشكل فوقي وارتجالي. والجدير بالإشارة هو تسابق قوى سياسية عديدة لا يجمعها إلا النزر القليل عادة، إلى شجب المبادرتين واعتبارهما كسراً للحراك والزخم الجماهيري الذي استند إلى المؤسسة العسكرية في إقصاء الإخوان، وتفتيتاً للتوحد حول خريطة الطريق كحل «لاسترداد الوطن». هنا ظهر بوضوح أول أمثلة التضحية بحقوق الإخوان كخصوم سياسيين، باعتبارها قضايا مؤجلة - على أحسن تقدير - أو مسماراً في دولا ب الحراك الثوري ضدهم. كذلك، بدأت النخب السياسية والثقافية والإعلامية بالمناداة صراحةً بمنع كل الأحزاب الدينية باعتبارها خطراً على الوطن، وذلك قبل أن تعلن صراحة تبنيها لتوصيف المنظمات الإرهابية في ما يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين ودعوتها لقرار سيادي للتعامل معهم على هذا الأساس.

وقد تجلّى ثاني أمثلة صنع الإجماع عبر الإقصاء والوصم، في ما تعرضت له المبادرة الشبابية التي سمّت نفسها «الميدان الثالث» من اغتيال معنوي وتشهير وتخوين لمجرد أنها قررت التجمع في وقفة رمزية يوم السادس والعشرين من يوليو/تموز، رفضت فيها الاختيار ما بين نظام الإخوان ورجوع المؤسسة العسكرية للصدارة، عبر رفعها للمصقات شجبت فيها مرسى والسياسي معاً، وبالدرجة نفسها. ورغم قلة المشاركين في هذه الوقفة، أفردت عدة برامج حوارية وأعمدة صحافية

مساحات للتنديد بموقف تلك المجموعات «العملية» التي «ساوت بين الإرهابيين وبين جيش مصر العظيم»، وفقاً لتصريح الإعلامي الشهير عمرو أديب. حدث ذلك بالتوازي في ثلاث محطات فضائية مختلفة وفي أكثر من أربع صحف قومية ومستقلة، واستُدعيت الرموز المركزية للإعلام لاغتتيال هذه المبادرة الشبابية في المهمل.

أما المثال الثالث على ديناميات التشويه، فقد ظهر عند قيام عدد من منظمات حقوق الإنسان بتنسيق وفد ميداني لزيارة اعتصام رابعة العدوية بغرض التفاوض على الفُضّ السلمي. هنا ظهرت أولاً اتهامات بالتدخل السياسي لمصلحة رؤى النظم الغربية، ثم حلت الشائعات محل الشجب الصريح وظلت القنوات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي تتحدث عن ضرب وسحل الحقوقيين لتأكيد الطابع الإرهابي للمعتصمين وعدم جدوى أي تفاوض سياسي معهم.

هكذا تكرست بالتدريج ثنائية الشعب وأعداء الشعب، كإطار مؤسس للسردية المهيمنة، بين لحظة خروج الجماهير احتجاجاً على حكم مرسى ولحظة فض الاعتصامات الإخوانية بالقوة بمباركة شعبية طاحنة. سادت من جديد حالة التوجس من أي طرح قانوني أو حقوقي كسيناريو محتمل لإنهاء الأزمة سياسياً لمصلحة تبني الطرح الأمني. ولم يقتصر هذا التوجس على الحقوقيين والنشطاء، بل امتد ليشمل رموزاً في قمة النظام السياسي مثل محمد البرادعي، لمجرد مطالبته بعدم إقصاء الإخوان من أية عملية سياسية في المستقبل. كذلك طاول كل التصريحات الدولية والإعلامية لمثلي الحكومات والبرلمانات الغربية وحتى الخليجية، التي كان اهتمامها منصباً على المساهمة في التفاوض بين القوى المتصارعة. هكذا توجت الموجة الثورية الثانية بأداء شبه بونابرتي عبر صنع الإجماع على ما سمي «الرأي العام الدولي» الذي صُوِّر كظهير مساند للإخوان رغم تذبذبه المستمر. صنع الإجماع باسم ضرورة استرداد الدولة والسيادة المهدورتين على يد الإخوان، وجرى تأميم ما اكتسبته المجموعات السياسية الوليدة من هامش للحركة باسم الحقوق والحريات باعتبارها فذلكة أو تعالياً على إرادة الجماهير. وهكذا هُشِّمَ مبدأ الحق أياً كان، سواء حق المشاركة أو حق المساءلة أو حق الاعتصام الاحتجاجي، ففقدت الموجة الثورية الثانية طابعها الحقوقي، الذي أطلقته الجموع الشبابية في يناير ك مطلب محوري، لمصلحة بعدها الدولي، ولو إلى حين.

الحلم الاجتماعي والسلطة والثورة عما بقي من وعود وآمال

علي الرجال

كاتب وباحث
سياسي، مصر.

تشغل الساحة المصرية حالياً ثلاثة أسئلة: هل انتهى الإسلام السياسي؟ هل تعود فلول الحزب الوطني إلى الحياة السياسية مرة أخرى؟ هل تنجح منظومة السلطة القديمة ودولة مبارك في إعادة إنتاج نفسها والسيطرة مجدداً؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، أو على الأقل محاولة ذلك، ينبغي الكشف عن علاقات السلطة المكونة لتلك المنظومات وخطاباتها وممارستها. وربما كان ينبغي الرجوع إلى ما قبل الثورة لتبين أين كنا نقف وإلى أين صرنا. فهناك ثورة قامت حتى الآن بأربع موجات ثورية عميقة ومركبة ومتناقضة كثيراً في بنية فاعليها وفي ظاهرها. فمثلاً، الموجة الثورية الأولى رفعت شعار «الجيش والشعب إيد واحدة»، على النقيض، فالموجة الثورية الثانية المتمثلة في معركة محمد محمود نادت بإسقاط العسكر. وجاءت الثالثة لتتعدد على استمرار النهج الأمني في ذكرى الثورة ٢٠١٢، ثم احتكار الإخوان للمجال العام والسياسي والاستبداد بالسلطة عبر محاولة مرسى الاستئثار بالسلطة من خلال الإعلان الدستوري. في المقابل، جاءت الموجة الرابعة (٣٠ يونيو) لتعيد طرح شعار الموجة الأولى. وبالطبع، إن التناقضات أوسع وأعمق من ذلك. على كل، فالتناقض هو السمة الرئيسية لأي ثورة، وبالأخص الثورات الكبرى والممتدة. بل كما يشير التوسير، دوماً ما يكون نجاح الثورات مرتبطاً بدخول عناصر من بنية النظام القديم على نفس خطوط الثورة، وبهذا تتوافر إمكانات أوسع لإحداث قطيعة مع الماضي. بهذه الطريقة، ترى أطراف من النظام القديم استحالة إمكانية الدفاع عن نظامها المخلوع حتى النهاية، وتصبح مناصرته تهديداً وجودياً لها. وهذا هو الحال مع أجهزة الدولة المختلفة وفلول نظام مبارك التي ناصرت الموجة الرابعة. ولعل أبرز هذه العناصر هو الجيش المصري، وتطرح سرعة تدخله سؤال الانقلاب والمؤامرة.

ثمة شيء لم يتغير كثيراً بين الموجة الأولى في ٢٥ يناير ٢٠١١ والموجة الأخيرة. منذ البداية، كانت هناك ثلاثة خطوط للفعل شكّلت عملية ثورية بداخلها توجه إصلاحي محافظ (أي متردد جداً في مدّ الثورة على استقامتها حتى تتمكن من هدم كلي في بنية النظام والمجتمع القديم)، يحيط به انقلاب عسكري. ولعل أبرز ما طرحته الثورة المصرية هو مشكلة ما يصطلح على تسميته الخيال السياسي. ويرى البعض أن «الخيال السياسي هو إعمال العقل والخييلة معاً لصياغة رؤى متكاملة لحل مشكلات الحاضر». إلا أن الأمر يبدو أكثر تعقيداً من إيجاد حلول ابتكارية لواقع مأزوم. فعمليات التخيّل تمر بمراحل مختلفة ومركّبة بعضها مع بعض من فهم الواقع إلى إمكانية تفكيكه وإعادة تركيبه إلى القدرة على تخيّل واقع مفارق بالكلية لما سبقه. وهنا يأتي الخيال إما لإعادة ترسيخ الواقع نفسه، ولكن بتحسين ظروفه نسبياً، أو لفتح سبل وإمكانات أوسع للانعقاد والقطيعة مع ما سبقه. ويبدو أن ثمة انسداداً كبيراً في عمليات القدرة على التخيّل السياسي بعيداً عما تم رسمه سلفاً أو ما يفرضه علينا ما ترسّخ في أبنيتنا العقلية. ولقد أكد ماركوزا، أحد أبرز فلاسفة مدرسة فرانك فورت، أن تغيير الواقع وحده لا يكفي إذا لم نقم بتغيير الحلم الاجتماعي والسياسي. ولهذا جاء اهتمام الورقة بكل من الخيال السياسي عند الفاعلين الرئيسيين في موجة ٣٠ يونيو، والتفتيش عن الحلم الاجتماعي عبر الشرائح الاجتماعية المختلفة.

يجب علينا ربط الخيال السياسي مع أحد تعريفات الثورة التي تراها كحدث يفتح المجال لإعادة تخيل مساحات الممكن والمتاح، بحيث هي مساحات لم تكن غير موجودة من قبل فحسب، بل لم تكن متخيلة أساساً؛





للتطبيق أو الخطأ من شأنها بدوافع الشيطنة والتهميش. وهو الأمر الذي يبدو واضحاً على الساحة المصرية في الجدل الدائم في كل من عبد الناصر من جهة، والأندلس كأهـى محطات الخلافة الإسلامية من جهة ثانية. المثير في الأمر أنّ عمليات الاستدعاء هذه تحصل بعد ثورة يعدها بعض الباحثين ثورة على نمط الثورات. والغرض من هذا القول ليس تمجيد الثورة المصرية، بل الإشارة إلى اختلافها بنيوياً وتنظيماً وحركياً عما سبق عليها. وبالتالي، هناك مفارقة واضحة بين طبيعة الفعل الثوري وعملياته المباشرة من ناحية، وبين الخيال السياسي لكثير من الأطراف السياسية المؤطرة والمتماسكة تنظيمياً من ناحية أخرى. ولا شك أنّ فهم الواقع الحالي، وبالأخص مع صعود الإسلاميين متمثلين في «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في علاقة جدلية بين ما يجتازه الواقع بالفعل السياسي والمجتمعي، وبين الخيال السياسي للتيارات الإسلامية وغيرها بالطبع. إلا أنّ وجود الإسلاميين في الحكم يجعلهم مصبّ الاهتمام الأول بالبحث والفهم.

ويمكن رصد ثلاث فئات كان ولا يزال لديها طموح واسع للبحث عن السيد واستعادة هيبة الدولة. فالفلول و«الإخوان» وبعض القوميين في محاولة حثيثة لخلق سيّد. وما أقصده بالسيد هنا هو أقرب لمفهوم كارل شميّت. هو هذا الشخص القادر على فرض الاستثناء، القادر على صنع قطيعة وعمل حدث متجاوز للتاريخ، القادر على الحسم في ما يتعلق بالموت والحياة. وساعدت حالة الفوضى والذعر الأمني في انضمام قطاعات جماهيرية إلى هذا الحلم. فهناك حاجة لفرض إرادة على الحدث التاريخي نفسه، وفرض سيادة عامة على الجميع. فالفلول، على الرغم من أنّ مصالحهم الاقتصادية لم تضرب في العمق، إلا أن هناك احتياجاً حقيقياً لديهم لوقف الحدث الثوري واستعادة المكانة السياسية والسيادية لهم. وكذلك الداخلية المصرية التي تلقت هزيمة واسعة النطاق، وخصوصاً على المستوى النفسي حيث انكسرت هيمنتهم وجبروتهم على المجتمع. بالتالي، فكلاهما في بحث عن مخلص يوقف التاريخ ويرجع به إلى ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١. وبالنسبة إلى الداخلية، فقد كانت سلطتها قائمة على نمط السيد التحتي للمجتمع، حتى في الرتب الأدنى منها، وبالأخص في سنواتها الأخيرة، ولذلك انتشرت حالات القتل الخارج عن القانون؛ لأنّ السيد أعلى من القانون، هو ذلك الشخص الذي يفرضه ولا يفرض عليه. ومن هنا كان حرص هذه الجهة الدائم على استمرار حالة

فالجانب الثوري المتمثل في قطاعات واسعة من المجتمع، كان ولا يزال يعني شعار إسقاط النظام بالكلية، ويهدف إلى إحداث تغيير جذري في منظومة السلطة بشكل موسّع على جميع المستويات. هو جانب ثوري يطمح إلى تغيير نمط السلطة وتركيبها في هياكلها العليا مثل الدولة، وتفكيك السلطة الذكورية والأبوية في المجتمع. وتحاول الثورة تغيير العلاقة بين المؤسسات المختلفة في المجتمع والدولة والأفراد وإعادة هيكلة البنى المختلفة المتحكمة في العملية السياسية والثقافية والاجتماعية. وهي تسعى أيضاً إلى تغيير ممارسات السلطة التي اتسمت بقدر كبير من الإخضاع والسيطرة من خلال العنف والقمع. وهذه القطاعات الثائرة لا تعترف بآليات الإصلاح القائمة على التدرّج. والثورة تعني لها عملية ممتدة وضخمة من التحول لا تنحصر في ١٨ يوماً وإطاحة جسد الرئيس. ويمكن القول إن هناك خمسة خطوط تتحرك فيها الثورة لإحداث قطيعة مع الماضي، ويمكن قراءة نموذج كامن داخل حركتها والأهداف التي تتحرك عليها: هناك خط المواجهة مع المنظومة الأمنية، وخط العدالة الاجتماعية الذي يعبر من قبل الثورة عن نفسه في الإضرابات العمالية والمهنية

تُحاول الثورة تغيير العلاقة
بين المؤسسات المختلفة في المجتمع،
وعلاقة الدولة والأفراد،
 وإعادة هيكلة البنى المختلفة
المتحكمة في العملية
السياسية والثقافية والاجتماعية

الواسعة، ثم خط المرأة وحريتها في المجال العام والتعبير. ويأتي التنوع والتعدّد الذي حرصت عليه الثورة وعلى ترسيخه وعدم استثثار طيف بالمجالين العام والسياسي كخط رابع، فضلاً عن خط خامس هو المجال العام كمساحة جغرافية ومساحة حوار وتأثير في صنع القرار. ويتّضح للمدقق في هذه الخطوط أنها المقابل لطبيعة النظام القديم، بما فيه أحلام مجتمعه وخياله أيضاً كما سيتضح.

أحلام «السيد» وهيبة الدولة

إن ذلك الانسداد في الخيال السياسي هو ما يقوم باستدعاء لحظة تاريخية ما في محاولة فرضها على واقع وسياق مغايرين لها. بل إنّ تلك اللحظة التي يتم استدعاؤها دائماً، كثيراً ما تتسم بالجمود والغموض وتخيلها بشكل تمجيدي

الاستثناء العامة لأنها بمثابة فرض لقانونهم على الجميع، وترسيخ شرعته السياسية والاجتماعية.

واستدعاء القوميين وآخرين لعبد الناصر له دلالات عدة لا تنحصر فقط في إفلاس الخيال السياسي. فم منذ الثمانينيات، هناك شعور عميق بفقدان الأب والسيد الذي يجسد كلاً من الأمان والعزة المسلوبة. وقد عبّرت عن هذا الشعور بدقة شديدة، الكثير من الأعمال الأدبية، لعل أبرز أبطالها أسامة أنور عكاشة. وهو ما يصفه الباحث الأنثروبولوجي فؤاد الحلبوني بـ«نوستالجيا وسرديات الحنين إلى الأب بعد فرط عقد العائلة وانحلالها». ويجب ربط فقدان السيد في الداخل، بفقدان السيادة في الخارج. فم منذ «كامب ديفيد» ومصر منحسرة تماماً، سواء على مستوى المنظومة الإقليمية العربية أو الدور العالمي. ويرتبط هنا أيضاً بحلم عودة السيد لتقديم الأمان الاجتماعي والاقتصادي بعدما انهارت قطاعات واسعة في برائن النيوليبرالية والفشل المتلاحق للدولة. لا شك في أن مصر في الآونة الأخيرة شهدت نزوعاً نحو الفاشية، سواء في مواجهة «الإخوان» أخيراً، أو سابقاً من خلال محاولات «الإخوان» الفاشلة لتكوين

عدة تحاول بناء سيد جديد وخلق حالة مفارقة من رحم الحدث الثوري لبناء سيادة إسلامية عامة. فتلك التنظيمات تقوم أولاً على أساس بسيط هو حلول الفكرة والقيمة في الأنسجة المجتمعية من خلال خلايا رخوة. وهي بذلك تستبدل التنظيم بالقيمة، وتحديث عملية تسهيل لها، بحيث يكون انتقالها أسهل، ويكون الانتساب إلى الفكرة من خلال إعلان الولاء لها ومن خلال اعتماد التنسيق. وعوضاً عن البنية الثقيلة، والتنظيم، وتحديد أدوار وتكليفات بشكل هرمي أو «شجري»، يكون التكليف هنا بشكل تنسيقي وتشاركي. وهذه النوعية من التنظيمات الإسلامية هي الأخطر، وهي كثيرة ومتعددة. فداخل الطيف الواسع لتيار السلفية الجهادية حركات تولد وتموت، مثل «حركة حازمون» و«الجهة السلفية»... أما خارج مصر، فكل تنويعات تنظيم القاعدة ليست خاضعة بالضرورة للتنظيم الرئيسي في أفغانستان، بل قد لا تكون لها أي علاقة تنظيمية به غير الانتماء إلى منظومة القيم نفسها، والنهج التنفيذي، والتعضيد المتبادل للتحركات المشتركة. وتلك الحركات في مصر هي الأقرب إلى طبيعة الثورة المصرية، وقمعها أو محاولة قمعها يؤدي إلى انفجارات وإعادة

التنظيمات الإسلامية المصرية ذات طبيعة ثورية وراдикаلية، قيمها مستمدة دوماً من وضع فيه قهر خارجي، تحاربه وتستبسل في مقاومته. ويتمحور وعد هذا الخطاب دائماً وأبداً حول الكرامة والعزة، ويعمل خطابها بطريقة عكسية لمظلومية التنظيمات الكبرى مثل «الإخوان»

سلطوية إسلامية. وتشير كتابات أرندت إلى أن صلب الفاشية هو الإرهاب. لكن هناك جوهر آخر، هو العزة أو أوهام العزة والإحساس بالقدرة، سواء متمثلة ومجسدة في السيد، أو أهمية الخنوع والتماهي للتابعين لشيوع السيادة لفكرة أكثر تجرداً ومتجاوزة عنهم. ويعبر هذا النزوع أخيراً في جسد السيسي. فهناك مجموعة من الهوس تكون حول الرجل، من الهوس الجنسي إلى أحلام السيادة والاستقلال؛ لأنه يواجه الولايات المتحدة. لقد حاول «الإخوان» بناء السيد من خلال مرسى وسمو التنظيم حتى على الدولة. وتصاحب هذا مع خطاب مماثل للفلول والداخلية والجيش حول هبة الدولة. وذلك التمجيد وإعادة بناء هبة الدولة وتقديسها مرة أخرى كان نابعاً من حلم وراثة الدولة؛ لأنّ هذا السيد الجديد لا بد له من جهاز عملاق ليعبر عنه وليدير المجتمع من خلاله. وعلى الضفة الإسلامية، كانت هناك تنظيمات شبكية

تشكل لخلاياها بشكل متواصل. ولهذه التشكيلات طبيعة ثورية وراдикаلية. فقيمها مستمدة دوماً من وضع فيه قهر خارجي، تحاربه وتستبسل في مقاومته. ووعد هذا الخطاب يتمحور دائماً وأبداً حول الكرامة والعزة، وهي أمور إيجابية. واحترام هذه القيم وتوفيرها لهذه التنظيمات الإسلامية ينزع من أيديها فرص تمدد التطرف وتوسع تلك التنظيمات التي سرعان ما تتشنج وتجنح إلى استخدام عنف واسع حينما تُهدّد أو تستشعر بأنه وقت الجهاد. ويعمل خطاب هذه الخلايا والتشكيلات بطريقة عكسية لمظلومية التنظيمات الكبرى مثل «الإخوان». وهي تستدعي لحظة تاريخية تحقق من خلالها إنتاج العزة في نفوس أتباعها أو من تحاول استقطابهم، وبالتالي فهي تنطلق من المجد لا من الظلم. وتنتج خطاباً للمظلومية ولكن في حيز آخر هو الحيز العالمي، مبرزة أن هناك اضطهاداً للفكرة والقيمة الإسلامية على مستوى عالمي لا داخلي ولا

يطمحون إلى إنشاء تلك الديكتاتورية، بل وأحياناً كان يصل الأمر إلى احتقار المدنيين. وهذا الشكل أو التصور للنظام كان هو الوحيد القادر على إعطاء غطاء شرعي لوجودهم كأشخاص يمكن أن يستمروا في الحديث باسم الجماهير. ويوضع الجيش فوق كل الكيانات السياسية والاجتماعية الأخرى التي من الممكن أن تعبر عن الدولة والمجتمع. وكان ذلك السبب الرئيسي في تراجع الكثير من النخب المدنية والدينية عن عرابي الذي لم يتورع من إشهار سيفه في حالات اختلاف وجهات النظر.

وتكرر نفس الطموح والتصور عند الضباط الأحرار الذين كان معظمهم ينتمون إلى تنظيمات فاشية وسلطوية أو كانوا متأثرين بها. ومنذ الأيام الأولى للحركة المباركة - انقلاب ١٩٥٢ الذي تحول لاحقاً إلى ثورة - دار نقاش طويل بين الضباط الأحرار حول اتجاهين: الأول تحقيق ديكتاتورية عسكرية، والثاني إنشاء ديمقراطية. إلا أن الجمهورية كانت تعني لهم الخيار الأول. ومن هنا نستطيع فهم هذا القدر من عدم التجانس واختلاف الرؤى بين المجلس العسكري والحركة الثورية في الشارع المصري. فالثورة كانت تريد استعادة الجمهورية على حد وصف د. هبة رؤوف. وتهدف الثورة إلى بناء جمهورية جديدة على قواعد وأسس تواكب طموح الثورة وشبابها، وليس استعادة الجمهورية فحسب، ويدور الصراع الحقيقي حول نمط السلطة وتجلياتها في شكل الممارسات المختلفة. فالثوار مجمعون على رفض شديد للدولة البوليسية. وهم لم يقوموا بالثورة لإحلال تسلط الداخلية بتسلط العسكر. بل هناك عداوة شديدة لنمط السلطة العسكرية في العموم. فالثورة قامت ضد بنى القمع والقهر المختلفة من السلطة الأبوية إلى هيمنة الأمن على السياسة والنواحي الاجتماعية المختلفة. وهما خاصيتان أصيلتان في تركيبة السلطة العسكرية. والمشروع الثوري يتجه نحو تفكيك تلك السلطة - في المساحات المدنية - بخطوات متسارعة أحياناً ومرتبكة ومتعثرة أحياناً أخرى. والعسكر يعتقدون أنهم من خلال ذلك الانقلاب المتداخل مع الثورة، يمكنهم إخضاع الجماهير مرة أخرى، وبهذا يتفوق الانقلاب على الحالة الثورية.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن الانقلاب هنا لا يعني بالضرورة استمرارية العسكر في الحكم المباشر على رأس الدولة. فهناك تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستوى المصري والعالمي يجعل هذا الهدف أمراً عسيراً للغاية. فتطور نظم الحكم وأنماط الاقتصاد والإنتاج

محلي فحسب. وبذلك، تعطي هذه التنظيمات بعداً أكبر وأعظم لقضيتها. ورأسماها الرمزي قائم على استدعاء صور أشخاص قاموا بالفعل بإرباك المنظومة العالمية، وبعضهم كانوا مقاتلين أشاوس مثل «خطاب» (سامر بن صالح بن عبد الله السويلم) في الشيشان. وقد بدأ ينمو اتجاه واضح في مصر يتباهى بصور الزرقاوي وأسماء بن لادن، سواء على صفحاتهم الخاصة في «الفيسبوك» أو حتى بشكل ميداني في التظاهرات التي يحشد لها هذا التيار. وتثير هذه التشكيلات في النفس أمراً في غاية الخطورة، هو إمكانية التحرر والانعتاق. ولقد عبرت عن هذا التجريد والقيمة العامة حملة «لازم حازم» التي كانت تدعم المرشح السابق حازم صلاح أبو إسماعيل في سباق الرئاسة. فشعار الحملة «سنحيا كراماً»، كان الأكثر اتساقاً مع مبادئ الثورة وشعاراتها، وحاكى وداعب حلماً شعبياً دُفن لعقود طويلة، وجاءت الثورة لتعبر عنه.

الجيش وسؤال الحلم بين الممكن والمتاح

لماذا ناصر الجيش الموجة الرابعة؟ اتسمت تحليلات السياسيين والأكاديميين في مصر للجيش منذ الثورة بالعمل من خلال مستويين: تحليل قيم الجيش ودفاعه عن الوطن، وهو خطاب الوطنية المجدد للجيش. وكثيراً ما يتسم هذا الخطاب برطانة وكليشيهات متمثلة في مقولات مثل «جيشنا العظيم، أعظم الجيوش، حامي المصريين» وما إلى ذلك من مقولات وأغان. والثاني هو التعامل مع الجيش كحفنة من المرتزقة لا يسعون إلا وراء الأموال. والحقيقة أن كلا المستويين يبدو أن لي اختزالين ومعبأين بالأيديولوجيا أكثر من التحليل والتفسير.

لقد أراد العسكر قطع رأس الملك فحسب - أو الإيهام بذلك - لتهدة غضب الثورة أو إخمادها بما يسمح بالحفاظ على النظام العام وتركيبية السلطة وغطها، ما يتيح لهم السيطرة على مقاليد الحكم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وإعادة إنتاج النظام القديم للحفاظ على مكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية. وربما ساندوا الثورة في بدايتها لإعاقه مشروع التوريث والحفاظ على الجمهورية. إلا أن علينا أن نسأل: ماذا تعني الجمهورية للعسكر؟

الإجابة ببساطة هي: ديكتاتورية عسكرية. إن هذه الإجابة السريعة والبسيطة مستمدة من عمق التجربة التاريخية المصرية الحديثة. فبداية نشوب تلك الفكرة كانت مع أحمد عرابي. والقراءات الجديدة للتاريخ توضح أن العسكريين المحيطين بعرابي، وعرابي شخصياً، كانوا

تهديد الإسلام السياسي بسيناريوات الحرب، وتحديدًا الحرب الأهلية، مثل الجزائر والصومال وسورية. وقد أعرب السيسي عن قيم الوصاية والحماية في خطاباته المختلفة، بحيث جاءت بصيغة «إحنا مبيقاش لينا لازمه لو سبنا حد يهدّد الشعب المصري»، وأيضاً معبراً عن الخوف من تفكك الدولة المصرية «العظيمة». ومما زاد من تماسك الجيش في الأحداث الأخيرة، المحاولات المستمرة من قبل الإسلاميين للترويج لفكرة أن الجيش قد انقسم على نفسه، وأن أسلحة كثيرة تدعم مرسى والشرعية المزعومة.

ولكي يؤدي الجيش دور السيد، عليه تقديم ضريبة العزة قبل القمع. هو أمر تكلفته مرتفعة وخارجة عن تطلعات الجيش وارتباطاته العالمية وتبعيته، فالأمر يحتاج إلى أكثر من حماية الجموع من عدو داخلي.

ولا تستطيع فكرة الوطن بشكل مجرّد تأدية هذا الدور القمعي والفاشي إلا بوجود حرب خارجية، بل وتحقيق قدر من الانتصار فيها. فما أسّس لاستبداد عبد الناصر وديكتاتوريته العسكرية لم يكن البطش بالإخوان في ٥٤، ولكن الحرب والنصر السياسي في ١٩٥٦، أمام ثلاث دول مع تكاتف شعبي ومقاومة مسلحة وبأسلة غير مسبوقه في مصر. أضف إلى هذا إعادة توزيع الثروة وتحقيق شرائح اجتماعية واسعة مكتسبات اجتماعية واقتصادية جديدة. هذا مع الأخذ في الاعتبار أنّ خطاب عبد الناصر كان قادراً على دغدغة حلم اجتماعي واسع متمثل في التحرر الوطني والتخلص من الاستعمار. كل ذلك وسط غياب أي وسائل للتمثيل الشعبي إلا عبر أحزاب كان قد تم القضاء عليها، وعبر الدولة ذاتها وكانت قد تمت السيطرة عليها. أما الآن، فنحن في عصر أتاح أدوات جديدة للتمثيل والتعبير السياسي خارجة عن المؤسسات وعن الدولة في الوقت نفسه. فعلى مدار ثلاث سنوات، لم يخفت صوت الثورة وممارستها ووجودها، على الرغم من أن الدولة لم تمسّ، وليس ثمة تنظيم أو حزب جامع لها.

أحلام قديمة

يمكن بحث العملية الانتخابية من خلال منهجية مركبة حيث لا تنظر للفاعلين السياسيين وقدراتهم على الحشد والتعبئة فحسب، بل تحاول أيضاً التعمّق في درجات الوعي لدى الناخب وما يقدم له من وعود سياسية ومدى تلاقيها مع الحلم الاجتماعي لدى قطاعات واسعة من الجماهير؛ لأنّ النظر في درجات الحلم الاجتماعي

جعلت السلطة لا تتركز على جهاز الدولة فحسب، ولكن داخل شبكات مصالح على مستوى داخلي وعالمي متجاوز للدول أحياناً. وارتبطت الانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي باحتلال نخبة عسكرية ما للدولة والالتصاق بها وبناء ما سمي رأسمالية الدولة. أما الآن، فالأمر أكثر تعقيداً. فجهاز الدولة لا يزال مهماً وفعالاً لأقصى درجة، إلا أنه أصبح عقدة في شبكة معقدة ولم يصبح كل في ذاته ولذاته. وبهذا نستطيع فهم حرص المجلس العسكري على حكومة مثل الجنزوري التي ترسخ الدولة القديمة العميقة وتحافظ على نفس نخب النظام السابق وقياداته، وبالأخص في الصنفين الثاني والثالث. وفي الوقت نفسه، نستطيع فهم عدم قفز المجلس العسكري كلياً على السلطة في شكل انقلاب خمسيني أو ستيني. فمصالح المجلس العسكري مرتبطة بالدولة ومتجاوزة لها في الوقت نفسه، ولا يوجد لدى المجلس مشروع سياسي يتطلب ترؤسه للدولة مباشرة، ولكن توجد مصالح اقتصادية واجتماعية تتطلب توغله في الدولة ووجوده فوقها وخارجها لا على رأسها. فمثلاً تطورت النظم وأنماط الحكم وحتى أنماط الثورات، يجب أن نأخذ في الاعتبار تطور الانقلابات.

الجيش بين لحظات الاستثناء والاستقرار

ولكي نفهم التدخل الأخير للجيش، علينا النظر إليه من خلال مصالحه الاقتصادية والاجتماعية في حالات الاستقرار، ومن خلال الدولة في حالات الاستثناء مثل الثورة. فالمدخل الاقتصادي وحده عاجز عن تفسير تدخله الأخير، ببساطة لأن «الإخوان» قاموا بتنفيذ كل تطلعات الجيش الاجتماعية والاقتصادية وثبّتوها في الدستور السابق رغم أنف الثوار. ولم يتورع مرسى عن التهديد بالحاكمات العسكرية، وغازل الجيش في كل محفل. بل إنّ الجماعة كمؤسسة كانت تعتمد تشويه الثورة وتصوير أبنائها على أنهم معادون للجيش المصري «العظيم»، ويهددون سيادة الوطن ويسعون إلى إيقاع الفتنة بين الشعب والجيش. والحقيقة أنه لم يكن هناك توجه ثوري معاد للجيش في ذاته أو لسيادته ودوره العام، بل كان ولا يزال هناك تمرد حقيقي على عسكرة المجتمع والدولة والسلطة.

ويعمل الجيش في لحظات الاستثناء من خلال منطق الدولة والحفاظ عليها، حتى لو كان ذلك عكس مصالحه الاقتصادية والاجتماعية. ومما سرّع تدخل الجيش هو

علاقات واسعة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية. ولقد ضم الحزب الوطني أغلب رجال الأعمال في مصر. أضف إلى هذا هيمنته الكاملة على النظام العام، حيث كان يمثل النظام السياسي والاقتصادي والدولة معاً.

من هنا، نستطيع فهم أمرين: أولاً، حرص مرشحي «الوطني» من رجال الأعمال على الوصول إلى البرلمان لضمان استمرار مصالحهم الاقتصادية من خلال احتلال البنية التشريعية في الدولة. ثانياً، نجاح أغلب هؤلاء المرشحين ودعمهم من قطاعات جماهيرية واسعة. فلقد تم اختزال الجانب الاقتصادي في رجال الأعمال، وتم اختزال الدولة في الحزب الوطني. فهذا التماهي بين النظام السياسي والدولة والحزب الوطني جعلنا أمام الدولة متجسدة في كيان واحد يحظى من في داخلها ببعض ما يمكن أن تقدمه له الدولة من خدمات، بينما الذي يبقى خارجها، يظل خارج العملية بالكامل، وعليه البحث في منافذ أخرى لا علاقة لها بالدولة. ومن هنا حدث تزاوج بين الحلم الاجتماعي والوعد السياسي. والحقيقة أن الوعود المقدمة من مرشحي الحزب الوطني المنحل لم تكن تمثل وعود مرشحين سياسيين على الإطلاق، بل كانت وعود دولة. ومن هنا نستطيع أيضاً فهم صعوبة منافسة أحزاب أخرى للحزب الوطني باستثناء «الإخوان المسلمين»، لأسباب عدة:

- ◆ أولاً: تغلغلهم داخل البنية الاجتماعية وحضورهم الدائم مع الجماهير من خلال مؤسساتهم الممتدة من التعليم إلى الصحة وبساطة الأفكار وقدرتهم على فهم الواقع اليومي المعيش للجماهير.
- ◆ ثانياً: خطابهم الممزوج بين الديني والخدماتي.
- ◆ ثالثاً: شبكة المصالح الاقتصادية القادرة على منح خدمات للمواطن بشكل يومي.
- ◆ رابعاً: قدرتهم على الوفاء بالوعد السياسي إلى الجماهير قبل الوصول إلى سدة الحكم، ثم الفشل الذريع في الوفاء بتلك الوعود.
- ◆ خامساً: ثقة قطاعات واسعة من الجماهير في هذه الخدمات؛ حيث لا تنقطع بعد الانتخابات ولا ترتبط بالمكسب أو الخسارة السياسية. فمثلاً، المؤسسات الطبية المختلفة التابعة للإخوان المسلمين الموجودة في الإسكندرية، لا تتوقف عن تقديم خدماتها، بل تتسم في كثير من الأحيان بالجودة.
- ◆ سادساً: تشابه بنية تنظيم الجماعة ومحاكاته لفكرة

والتخيل السياسي قد يعطي صورة أعمق عن إمكانية التغيير الجذري في المجتمع. حيث يؤكد ماركوزة، أحد رواد مدرسة فرانكفورت، أن تغير الواقع فقط لا يكفي؛ حيث إنه ما لم تتغير الأحلام في مخيلتنا، سرعان ما تحدث ردة ليست فقط للواقع الجديد، ولكن للواقع الذي قد تم تغييره أيضاً.

الوعي الجماهيري والعملية الانتخابية

أثارت مسألة الوعي الجماهيري ودورها في العملية الانتخابية، جدلاً كبيراً لدى الباحثين والسياسيين، الأمر الذي دعا البعض إلى تسفيه الجماهير صراحة واتهامها بالجهل. ذلك لأن العمليات الانتخابية السابقة المتمثلة في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، كانت كارثية بكل المقاييس؛ إذ اتسمت بشراء الأصوات والنزاعات التي وصلت إلى حد سفك الدماء ووصول سفهاء - على حد قول كثيرين - إلى أهم مؤسسة تشريعية في مصر. إلا أن التعجل في مثل هذه الاتهامات يحمل الكثير من المغالطة والتعجرف على وعي قطاعات كثيرة من الناس. من هنا سأحاول تحليل بعض النقاط في العمليتين الانتخابيتين السابقتين اللتين قمت بتغطيتهما ومرابقتها. وسؤال البحث المحوري هنا: ما هو الحلم الاجتماعي والوعد السياسي في العمليتين السابقتين؟

من متابعة كل منهما، يمكن القول إن الحلم الاجتماعي تمحور بشكل رئيسي حول نقطتين: الأولى هي تأمين وظيفة عمل، والثانية هي الخدمات العامة للمنطقة، التي من المفترض أن تقوم بها الدولة وليس مجلس الشعب. إن غياب دور الدولة في التوظيف والمحور الاقتصادي عموماً، وتوحيش سياسات الخصخصة خصوصاً، قاما بتحويل جذري في العملية الانتخابية، حيث تمحور حلم قطاعات واسعة من المجتمع من الطبقات المعتمدة وغير المعتمدة حول تأمين وظيفة عمل. فالأهالي - من مختلف الطبقات - الذين تحملوا معاناة كبيرة في تعليم أبنائهم، أصبحوا أمام عبء آخر أكثر ثقلًا من العملية التعليمية ذاتها، وهو توظيف هذه الأعداد الهائلة من المتخرجين. ولقد تخلت الدولة عن هذا الدور بشكل كامل تقريباً مع اكتمال مشروع الخصخصة وتبني السياسات النيوليبرالية مع حلول الألفية. وصارت عملية التوظيف في أيدي رجال الأعمال إما بشكل مباشر من طريق التعيين في ما يملكون من مؤسسات وشركات اقتصادية، أو من خلال الوساطة في شركات أجنبية ومؤسسات دولية تربطهم بها شبكة

تطبيع جماعة
الإخوان المسلمون
مناورة الحزب الوطني
حيث لا يتنافس الحزبان
كلاهما على
أو حتى كدول
ولكن مع
الامكانات والقدرات
وتفوق كل منهما
على الآخر
في مواقع
مختلفة

الدولة وتنظيمها، وامتلاكهم بنية تحتية موازية. بهذا، تستطيع الجماعة مناورة الحزب الوطني حيث لا يتفاعل كلاهما كأحزاب أو حركات، ولكن كدول مع فارق الإمكانيات والقدرات وتفوق كل منهم على الآخر في مواقع مختلفة.

وبهذا يتضح أن وعي الناخب أكثر عمقاً وتركيباً من وعي السياسيين والكثير من الباحثين. فهو يعلم علم اليقين أن الانتخابات لا علاقة لها بالتشريع، وأن الحزب الوطني يكسبها إما من طريق تمثيل دور الدولة أو من خلال التزوير. وبالتالي كان الناخب يحاول الخروج بأكبر المكاسب الممكنة. ولذلك كان نجاح كثير من أعضاء الحزب الوطني في الإسكندرية مثل طارق طلعت مصطفى صاحب شركات المقاولات ورجل الأعمال الشهير ومحمد مصليحي، مسألة شبه مضمونة على الرغم من الشوائب والفساد الذي يمكن أن يتهمهما به الكثيرون. أضف إلى حرص الاثنين تحديداً على تقديم خدمات عامة في كثير من الأوقات وتوظيف الكثيرين في شركاتهم الخاصة. فمثلاً، لدى مصليحي أكثر من توكيل ملاحى، وهو متوغل داخل عمليات الاستيراد والتصدير، وهما مصدر رزق لكثيرين في مدينة ساحلية فيها أكبر ميناء مصري. أضف إلى سيطرته على نادي الاتحاد السكندري، وهو النادي الرئيسي في المحافظة وذو جماهيرية واسعة. وفي حقيقة الأمر أنه قدّم الكثير من الخدمات وقام بتطوير نسبي في فترته للنادي. أمر ما كان يدفع الكثير من مشجعي النادي إلى دعمه مع الأخذ في الاعتبار أن النادي يقع جغرافياً في دائرته الانتخابية. وكذلك بالنسبة إلى طارق طلعت مصطفى، حيث تمتد مشاريع عائلته وشركاتهم بطول كورنيش الإسكندرية وعرضه. وبالتالي انحسرت العملية الانتخابية في هذا النطاق الممتد بين الحلم الاجتماعي والوعد السياسي.

ماذا عن الحلم الاجتماعي والوعد السياسي بعد الثورة؟ يصعب القياس في ظل التمهّض الدائم للوضع العام في مصر، والذي لم يسفر عن شيء حقيقي حتى الآن، حيث لا تزال العملية الثورية في تفاعل مستمر. إلا أنه يمكن تلمس بضعة أمور حول موضوع البحث وتفاعله مع درجات وعي الجماهير.

تعكس انتخابات ٢٠١٢، التي وصفها الكثيرون بـ «برلمان الثورة»، تغيرات مهمة، ولكنها ليست جذرية. ليست جذرية لأنها لم تعكس أي تغير حقيقي في أنماط التفاعل

السياسي ولا في الوعود السياسية ولا حتى في الحلم الاجتماعي العام كما سأوضح في هذا الجزء من البحث. وبالتالي نعت هذا البرلمان بـ «برلمان الثورة» يعتبر مقولة معيّبة وكليشيه كبيراً وغير دقيق من الناحية الأكاديمية. في المقابل، تعتبر هذه الانتخابات استكمالاً لفراغ الحزب الوطني وتواصل مع البنية القديمة.

فالملاحظات العامة التي أوردتها الكثير من المتابعين والمراسلين - وكما رأينا على الهواء مباشرة - والتي تفيد بأن العملية تمت من دون نزاعات دموية وبلا تزوير ولا انتهاكات من النوع الذي يلزم ببطلان العملية الانتخابية. لا شك أن هذا كله يعتبر أمراً إيجابياً للغاية على الرغم من وجود بعض الانتهاكات التي تتمثل معظمها في الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع من قبل مرشحي التيار الاسلامي وأنصاره عموماً، وبعض المناوشات والمشادات بينهم وبين بعض الناشطين السياسيين. واللافت للانتباه هو غياب أي عملية من عمليات البلطجة التي اتّسمت بهما انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وهو ما ينم عن أن هذه العمليات بمنهجية وليست عشوائية، وأنها أيضاً مرتبطة بشكل وثيق برغبة السلطة الحاكمة، لا بقدرتها، ما يعني وجود تنسيق بينها وبين بعض المؤسسات الأمنية مثل الشرطة وجهاز أمن الدولة المنحل التي أوردت كثير من التقارير علاقتهم بالبلطجية وتجنيدهم إياهم. أي أن الأمر يتعلق ببساطة برغبة السلطة المتحكمة في مثل هذه المؤسسات.

وعلى الكثيرون بفرحة عارمة إزاء نسبة المشاركة في الانتخابات، ما دفعهم إلى تحليل هذا الأمر على اعتبار أن الجماهير صارت أكثر إيجابية وفاعلية، وأنها بدأت تمسك بزمام الأمور، وأنها تتطلع لبناء مستقبل مصر بعد الثورة. إلا أن هذا الأمر قد لا يكون بمثل هذه الدقة؛ إذ انخفضت نسبة المشاركة في جولة الإعادة بشكل كبير، بالأخص بعد تصريحات بعض المسؤولين عن عدم تحقيق الغرامة الانتخابية التي كانت ٥٠٠ جنيه مصري مقابل امتناع الفرد عن الإدلاء بصوته.

جاءت نتائج الانتخابات في الإسكندرية بتفوق حزب العدالة والحرية الممثل لجماعة الإخوان المسلمين، يتبعه حزب النور الممثل للدعوة السلفية، ثم نسب ضئيلة من «الكتلة المصرية» و«قائمة الثورة مستمرة» التي سمحت بها العملية الانتخابية من خلال القوائم النسبية. ويلاحظ التفوق الملحوظ للحرية والعدالة في منافسات المستقلين. وقد تفوّقت قوائم «الحرية والعدالة» على

الجميع، وخصوصاً مرشحي حزب النور باستثناء دائرة العجمي والعامرية البعيدة عن مركز المدينة. وهذا يعكس تفوق «الإخوان» في مراكز المدينة في مقابل هوامشها. ويرجع هذا إلى الفارق في البنية التنظيمية لكل منهما. فجماعة الإخوان إذا حضرت في مكان ما، فهي تحضر بشكل الجماعة والتنظيم المحكم. أما الدعوة السلفية، فبإمكانها الحضور من خلال أفراد وأفكار وتشكيلات خفيفة لا تستتبع وجود تنظيم محكم في منطقة جغرافية معينة. من هذا المنطلق، يملك بعض شيوخ السلفية حضوراً ومكانة اجتماعية فريدة من نوعها في تلك المنطقة. هذا بالإضافة إلى بعض التفاصيل الاستراتيجية في هذه الدائرة بالتحديد، حيث كان نهج السلفيين أكثر استيعاباً للقبليّة الموجودة في تلك المنطقة، وتواصلهم مع كبرى القبائل وإرضائهم يحصل من خلال الإقناع والتواصل السياسي بدلاً من المنافسة وفرض أمر المرشحين عليهم. ومن الملاحظ أيضاً خسارة الشباب في مواقع كثيرة في منافسات المستقلين. وكان من المبهز هزيمة جميع فلول الحزب الوطني؛ إذ لم يتمكن أيّ منهم، لا من خلال القوائم أو منافسات المستقلين، من الوصول إلى البرلمان. وسأقوم بتحليل هذه النتائج وتقديم تفسير لها من خلال المنهجية التي طرحتها في أول البحث.

هل نحن امام انقلاب جذري؟

لا تعتبر خسارة الفلول بهذا الشكل العنيف، وتفوق التيار الإسلامي، انقلاباً جذرياً في جوهر العملية الانتخابية، وإنما ملأاً لفراغ البنية القديمة بثنائيتها نفسها؛ إما الفلول وإما الإسلاميون.

◆ أولاً: لم يترشح أيّ من المرشحين الأقوياء لدى الحزب الوطني باستثناء طارق طلعت مصطفى الذي خاض معركة شرسة مع الخضير، مرشح الإخوان المسلمين. وقد تفوق الخضير في الإعادة بفارق بسيط (تسعة آلاف صوت فقط)، بعدما كانت النتائج والاستطلاعات الأولية تشير إلى تفوق نسبي لطارق طلعت مصطفى. وهذا ينم عن أنّ قطاعات كبيرة لم تتغير لديها التوجهات الرئيسية الحاكمة للعملية الانتخابية. أضف إلى ذلك أنّ النهج المتأسلم الذي يتبعه طارق طلعت مصطفى جعله لا يختلف كثيراً من الناحية العاطفية ولا التشريعية عند الكثيرين؛ فالجانب التشريعي في هذه العملية الانتخابية تمثّل لدى قطاعات كبيرة في الحفاظ على المادة الثانية

من الدستور. وعلى الرغم من أنّ الجدل حول هذه المادة يبدو مصطنعاً - حيث إنّ الجميع بمن فيهم مرشحو الكتلة المصرية أكّدوا عدم المساس بها - إلا أنه كان مؤثراً إلى درجة كبيرة في حشد كتل جماهيرية كبيرة وتعبئتها للتصويت للإسلاميين.

◆ ثانياً: لقد شنت القوى الثورية والإسلامية عموماً هجوماً شرساً على بقايا الحزب الوطني في الإسكندرية، وصل إلى حدّ حملات تمزيق للوح وملصقات طارق طلعت مصطفى من قبل بعض الحركات الثورية.

◆ ثالثاً: النقطة الأهم هي غياب دور الدولة في مساندة فصيل على الآخر وتفكك الحزب الوطني. فالدولة غائبة حتى الآن، ثم إنّ الحزب هو أيضاً غير موجود، والفلول يتعرّضون لحرب ضروس، ولا يوجد مرشحون أقوياء من الحزب، ومن هنا أدرك الناخب عناصر عدّة. أولاً: القوى الإسلامية ستحافظ على هوية الدولة من خلال التشريعات القانونية والدستورية - الهاجس الأكبر منذ خلع مبارك. ثانياً: قدمت هذه القوى الإسلامية خطاباً ثلاثي الأبعاد قادراً على مخاطبة الحلم الاجتماعي لدى الناخبين المتمثل في: ١- الخدمات ٢- الوعد بتوفير وظائف ٣- الأمن الذي أصبح حاجة ملحة أخيراً بالأخص مع التضخيم الإعلامي لتلك الأزمة. ولقد اختُبرت هذه القوى في تلبية حلمين على الأقل من الثلاثة. ففي أثناء أيام الموجة الأولى من الثورة، قام السلفيون والإخوان المسلمون بدور بارز في تأمين الأحياء المتجذرين فيها وبعض المنشآت. وقاموا أيضاً بتوفير السلع وضبط أسعار اللحوم والخضروات في المدينة من طريق شبكة علاقاتهم الممتدة بالريف والمناطق الزراعية القريبة من الإسكندرية. وواجهوا محاولات بعض التجار في استغلال الموقف، بشكل دغم ورسخ من وجودهم الاجتماعي.

لقد كانت هناك أسباب عدة أخرى أدت إلى تفوق التيار الإسلامي الإصلاحي على بعض القوى الثورية المتمثلة في قائمة «الثورة مستمرة» وبعض المستقلين. إنّ تردّد القوى الثورية في خوض الانتخابات من عدمه، هو أول العوامل وأهمها. لقد دار نقاش موسع بين كثير من القوى الشبابية تحديداً حول جدوى خوض الانتخابات، ورأى البعض أنّ هذه المعركة ليست معركتهم الآن، وأنّ الانخراط في العمل السياسي سيؤثر كثيراً على دورهم الثوري، وأنّ المعركة الثورية لم تستكمل بعد، وأنّ الانتخابات بمثابة استنزاف لقواهم الثورية، بالإضافة إلى عدم استعدادهم من الناحية

والصورة على أوتار مختلفة لدى الناخب جعل كثيرين أقرب إلى القوى المختبرة سابقاً في مفردات السياسة، وجعل دعمهم للشباب في ميدان المعركة الثورية الذين تم اختبارهم فيه ونجحوا. وأتذكر تعليق أحد الناخبين لي على الأحداث قائلاً إن الثوار أثبتوا أنهم الأجدر في ميدان المعركة الثورية لا المعركة السياسية. ويجب التأكيد أن أحد أهم الفوارق بين حزبي النور والحرية والعدالة والقوى الثورية في المعركة الانتخابية في الإسكندرية، هو غياب العمل المنهج والدؤوب والمعد استراتيجياً بشكل جيد عند الأخير في العملية الانتخابية.

في الأخير، يتضح أن العملية الانتخابية لم تتغير بشكل جذري. وقد أوضح المقال أعلاه عدم تغير الحلم الاجتماعي ولا حتى تغير الوعد السياسي المقدم للجماهير. ولم يقد أحد من خلال العملية الانتخابية بمحاولة تغيير للحلم الاجتماعي. ولم تتغير قنوات وأنماط التفاعل السياسي بين الناخبين والمرشحين. ولقد استمرت استراتيجيات وأدوات الحشد والتعبئة نفسها، باستثناء شراء الأصوات - إلا في ما ندر - هي المهيمنة على العملية الانتخابية.

من هنا، فإن الإشكالية الرئيسية التي يتمحور حولها فشل الثوريين في الوصول إلى البرلمان في الإسكندرية، هي قدرتهم على التعاطي وتغيير الحلم السياسي والتقصير في التخطيط والإعداد. وهو أيضاً ما يعكس عجز الثورة عموماً عن التجذر العميق في المجتمع من خلال أنماط وممارسات أخرى غير العمل الثوري المباشر الذي يتعارض أحياناً كثيرة مع إيقاع الحياة اليومية للمواطن.

على كل حال، يفصح ٣٠ يونيو عن صراع الأحلام السياسية المتناحرة في مصر. ولكي ينجح حلم منهم في تسديد المشهد، عليه خلق بنية تحتية تسمح له ذلك، بل عليه توفير واستغلال شروط موضوعية وذاتية للتحقق. إلا أن الثورة غيرت وخلقت مجتمعاً جديداً بأحلام مختلفة ويطمح إلى وعود سياسية جديدة وخيال سياسي مفارق للماضي، وهو ما يندرز بأن الانتخابات ليست مقياساً صالحاً للقياس على الحالة العامة في مصر. إذا ما تحدثنا على مستوى السياسة والسلطة بشكل أوسع وأعم، فلن تنجح الوعود السياسية القديمة في الاستمرار والسيطرة؛ لأن خيالها السياسي لم يعد قادراً على التفاعل مع الواقع وإرضاء قطاعات واسعة. ولا أظن أنه سيكون من السهل أن يستبدل الحزب الوطني مرة أخرى موقعه الذي فقدته الإخوان بعد سقوطهم الأخير.

الاستراتيجية لخوض هذه المعركة وما تتطلبه من أدوات ورأس مال ضخمة لا تملكه معظم القوى الثورية. ورأى البعض الآخر أهمية وجود القوى الثورية في البرلمان لتمثيل تطلعات الثورة، وأنه على الرغم من غياب رأس المال، فالشارع سيدعم الشباب والثورة في مواجهة القوى القديمة. إلا أن بعض الذين أعلنوا نيتهم للترشح مثل حسن مصطفى ومحمد صفوان (وهما من أبرز الناشطين السياسيين في الإسكندرية) لم يقوموا بالإعداد اللازم لهذه المعركة. ولقد انغمست أغلب القوى الثورية في فعاليات وتحركات جماهيرية وميدانية ثورية استنزفت كل قواها السياسية اللازمة لخوض المعركة الانتخابية، وخصوصاً في أحداث محمد محمود في التحرير، ومديرية الأمن في الإسكندرية. ولم يقد المرشحون الثوريون بالتخطيط الاستراتيجي المطلوب من دعاية وتواصل جماهيري والانخراط الضروري في دوائرهم بوضع برامج وأفكار واضحة. حتى إنه يمكننا القول إن الوعد والحلم السياسي لدى هذه القوى الثورية لم يكن بالوضوح الكافي الذي يدفع الناخب إلى ترك مرشح «الحرية والعدالة» أو «النور» اللذين تم اختبارهما في متطلبات الحياة اليومية العادية لحلم يدعو لآفاق التغيير الثوري الراديكالي في المستقبل. من هنا فشل الثوار في تصوير حلمهم الثوري للناخب، ونجح الإسلاميون في تصوير حلمهم الإصلاح من خلال التواصل وتأكيد قدراتهم في تنفيذه. حتى ملصقات «النور» و«العدالة والحرية» تمكنت من إبطال الوعد. في المقابل، لم يكن هناك ملصق ثوري معبر عن حلم ما. وإذا قمنا بتحليل الصورتين الأبرز، وهما صورة حزب الحرية والعدالة المتمثلة في طفل نظيف يبدو عليه الرخاء والإشراق وهو جالس داخل مدرسة حديثة على طاولة مجهزة وفي فصل فسيح من جهة، وصورة «قائمة الثورة مستمرة» التي اتسمت بلون غامق وفي الخلفية جماهير نائرة من جهة ثانية، سنجد أن الثوار لم يستوعبوا الفارق بين الثورة والسياسة، فالثورة تعني بمفردات المعركة والنضال والتضحية والاشتباك. أما السياسة، فهي تعني بالوعد التي تفرضها معطيات القوة والقدرة على التنفيذ المباشر وتزامن مع الاحتياجات العامة للمواطن. أضف أن مفردات الخطاب بين الفريق الثوري والإسلامي كانت عاملاً مهماً في الوصول إلى مداخلة الحلم الاجتماعي. ففي الوقت الذي أصيب فيه الكثيرون بهوس الأمن والاستقرار، تخاطبهم القوى الثورية في معركتها الانتخابية عن ضرورة استكمال الكفاح الثوري. ومن هنا، لعب كل من الخطاب

٢٠١٢
في انتخابات
فشل الثوار
في تصوير
حلمهم الثوري
ببساطة
للناخب، بينما
نجح الإسلاميون
في تصوير حلمهم
الإصلاح من خلال
التواصل وتأكيد
قدراتهم في تنفيذه
التيار لم يستوعب
الفارق بين الثورة
والسياسة

بين فاشية مجهضة وأخرى محتملة

عمرو عادي

باحث في الاقتصاد
السياسي جامعة
ستانفورد.
آخر مؤلفاته:
«الأصول السياسية
للتنمية». (٢٠١٣)

يدفع هذا المقال بأن ثمة شواهد عدة تشير إلى أن النظام السياسي الذي سعى الإخوان المسلمون إلى إنشائه في غضون السنة الماضية يحمل بالفعل بعض ملامح النظم الفاشية، وهو بالقطع نظام سلطوي، وأن الحراك الشعبي من جهة، وتحرك أجهزة الدولة، وخاصة أدوات القمع من شرطة وجيش في مواجهته من جهة أخرى، قد أجهض محاولة تثبيت دعائم هذا النظام الذي كان منتظراً أن يهيمن عليه الإخوان المسلمون. بيد أن هذا الحراك ليس بالضرورة ديمقراطياً أو معادياً للسلطوية بقدر ما أنه أتى ليعكس مخاوف قطاعات جماهيرية واسعة في المجتمع المصري، وأخرى داخل جهاز الدولة من إنشاء سلطوية جديدة (بلامح فاشية دينية) تحت سيطرة جماعة الإخوان، وهو ما يعني أنه قد تكون هناك قابلية لدى هذه القواعد ذاتها لتقبل نظام سلطوي أو ديمقراطي خاضع للوصاية العسكرية في المستقبل. وفي الوقت ذاته، يرى المقال أن امتداد الصراع الحالي بين قوى الثلاثين من يونيو وجماعة الإخوان واحتمالات تحوله إلى أشكال صدام أشد عنفاً يحمل في طياته مخاطر ظهور حركة ذات ملامح فاشية وطنية هذه المرة، والتأسيس لنظام سلطوي جديد بهذه الملامح بالفعل، ومن ثم بالإمكان توصيف المشهد المصري في جانب منه على الأقل بأنه فاشية مجهضة وفاشية محتملة.

ما جدوى استدعاء الفاشية للمشهد السياسي الحالي؟ إن الفاشية تجربة سياسية خاضها عدد من بلدان أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين، ومن هنا فالفاشية هي أيديولوجية من ناحية، وتجربة تاريخية لحركة سياسية ونظم سياسية أسستها تلك الحركات. وكما قدر خوان لينز، فإن إيطاليا والحركة الفاشية فيها، تمثل النموذج أو المثال الذي تقاس عليه التجارب اللاحقة عليه، لأن

إيطاليا هي مهد الحركة الفاشية كحركة سياسية واعية بذاتها، وهي أول البلدان التي تأسس فيها نظام فاشي. يرى لينز في دراسته للظاهرة الفاشية أن التجربة هذه تنتمي قلباً وقالباً إلى حقبتها السابقة على الحرب العالمية الثانية، التي شهدت الهزيمة المادية والأيدولوجية للفاشية، وأن الفاشية كنظام سياسي يقوم على العداء للديمقراطية والاشتراكية (والحركة العمالية خاصة) وعلى صياغات قومية أو دينية متشددة لا يمكن خلطه مع أشكال السلطويات المتعددة والمتنوعة، لأن الفاشية ظاهرة نادرة نسبياً، لأنها مرتبطة بالشمولية (التوتاليتارية). وهذه بدورها بنت حقبة تاريخية معينة نحن اليوم أبعد ما نكون عنها، سواء من حيث الهيمنة الأيدولوجية لمفردات الليبرالية من الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان، أو من السياق الاقتصادي والسياسي العالمي الذي لم يعد ممكناً فيه ظهور دولة شمولية (باستثناء تجارب متحفية ككوريا الشمالية). ورغم هذا، فالفاشية عند لينز ظاهرة مهمة على المستوى السياسي، وتستحق الدراسة حتى في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة، والأمر هنا راجع إلى ما يسميه لينز ملامح الفاشية التي قد توجد في بعض النظم رغم عدم اكتمال باقي العناصر التي يمكن بها وصف نظام سياسي ما بالفاشية. ويقدم خوان لينز هنا تشبيهاً مثيراً، فيقول إن وجود تيجان الأعمدة الرومانية في الكنائس والمساجد لا يعني أن هناك معابد رومانية، بل يشير فحسب إلى وجود ملامح لمعابد رومانية في أبنية مختلفة عنها تمام الاختلاف، لذا فقد يوجد نظام سياسي يحمل ملامح الفاشية ولا يكون فاشياً بالكامل. ولعل هذه النقطة هي المدخل الذي يحملنا إلى استخدام المفهوم والمصطلح لتوصيف تجربة الإخوان المسلمين القصيرة في مصر. هل حمل نظامهم السياسي المزمع ملامح فاشية؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي الوقوف أولاً على أهم مقومات الفاشية رجوعاً لتجاربها في فترة ما بين الحربين في أوروبا. يمكن القول إن الفاشية كانت حركة تلتبس أدوات التعبئة والحشد والتنظيم الاشتراكي لضرب الاشتراكية نفسها والقضاء على الحركة العمالية، لذا فليس من قبيل المبالغة القول بأن الفاشية هي ثورة ضد الثورة، هي ثورة محافظة إن جاز التعبير بالتماس المجموعات والطبقات المعادية للديمقراطية وللإشتراكية لأدوات الثورة لإجهاض ما تراه ثورة اجتماعية محتملة أو قيد التحقق. أما الهدف الثاني للحركة الفاشية، فكان تقويض أسس النظام السياسي البرلماني، والاستيلاء على أدوات الدولة القمعية من شرطة وجيش وقضاء، وعلى موارد الدولة للتأسيس لنظام سياسي يصادر السياسة ويشيع الإرهاب ويتم مهمة سحق الحركة الشعبية الديمقراطية. إن الخلاصة هي أن جوهر الفاشية هو حركة محافظة اختارت الثورية أداة لتقضي على الثورة ذاتها.

هل نظام الإخوان مشروع فاشي مجهض؟

لا شك في أن الإخوان المسلمين - وهم أكبر تنظيم سياسي مدني في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ - لم يسعوا إلى تكوين تحالف ديمقراطي بعد إطاحة مبارك، يضم القوى المجتمعية والسياسية التي شاركت في الثورة، وهي قوى رغبت في مواصلة النضال لتفكيك الدولة الأمنية والبنية السلطوية الموروثة من دولة يوليو. بل يمكن القول إن استراتيجية الإخوان في التأسيس لنظام سياسي يهيمنون عليه على المدى البعيد كانت تقف على قدمين اثنتين:

الأولى هي إقامة نظام سياسي يقوم على آليات الديمقراطية الإجرائية من انتخابات واستفتاءات حرة، ولكن الاحتفاظ بالديمقراطية عند مستواها الإجرائي فحسب، بما يبرر إقامة نظام سلطوي منتخب أو ديمقراطية محافظة على حد توصيف عمرو عبد الرحمن. ويقصد بهذا أن الإخوان لم يكونوا متسامحين مع إدخال أية تعديلات جذرية على علاقة الدولة المصرية التي ورثوها على سلطويتها واستبداديتها بالمجتمع، فلم تكن ثمة نية كما ظهر من جميع آليات التشريع التي امتلكها الإخوان إبان تأسيس نظامهم من مجلس شعب ثم مجلس شورى باختصاصات التشريع بعد حل الأول وفي الدستور بالطبع، لم يكن ثمة توجه لضمان الحريات والحقوق الأساسية، لا النقابية منها ولا الخاصة، بحرية الإعلام

والتعبير، ولا بالحق في الاحتجاج والتظاهر والإضراب، ولا ما يخص بالمجتمع المدني، فضلاً عن الموقف من الأقليات الدينية والنساء.

أما القدم الثانية التي قامت عليها استراتيجية الإخوان، فكانت إيجاد صيغ ما للتعايش وربما التحالف المتوتر مع الأجهزة الأمنية والاستخبارية، والجيش على رأسها، فما من شك في أن محاولات الإخوان لإرضاء أجهزة القمع الموروثة من دولة مبارك خلال المرحلة الانتقالية، ثم خلال رئاسة مرسي، تمثلت في تقديم كل الضمانات في دستور ٢٠١٢، وفي السكوت عن إعادة الهيكلة، فضلاً عن المسألة أو المحاسبة على انتهاكات حدثت في عهد مبارك المديد وفي خلال المرحلة الانتقالية وفي خلال حكم مرسي.

يضاف إلى هذين الملمحين أن الإخوان المسلمين كنواة لنظام سياسي جديد ذي محتوى سلطوي مؤكد - وليس بالضرورة فاشياً - قد شرعوا في إقامة تحالف سياسي - بجانب تحالفهم المتوتر مع أجهزة الدولة القمعية - مع الكتلة الإسلامية التي تقع على يمينهم بشكل أساسي،

قامت استراتيجية الإخوان على - إيجاد صيغ ما للتعايش، وربما للتحالف المتوتر مع الأجهزة الأمنية والاستخبارية، والجيش على رأسها، فحاولوا إرضاء أجهزة القمع الموروثة عن دولة مبارك خلال المرحلة الانتقالية - ثم خلال رئاسة مرسي

وقد ظهرت هذه المساعي بجلاء بعد انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، التي شهدت قدراً محدوداً من انفتاح الإخوان على رموز ليبرالية وناصرية ومستقلة وضعتهم في المنتصف بين ما عرف بالقوى المدنية على يسارهم، والسلفيين على يمينهم. لكن مع اشتداد الخلاف حول الدستور مع غير الإسلاميين بالأساس، والذي ظهر مع التشكيل الأول للجمعية التأسيسية التي نالها حل القضاء الإداري، أصبح سعي الإخوان واضحاً في تكوين تحالفهم مع القوى الإسلامية. ومع انحسار شعبية الإخوان شيئاً فشيئاً في المراكز الحضرية، وفي شمال البلاد عامة، أصبحت الحاجة للعودة إلى ادعاء تمثيل الإسلام السياسي ضرورة للبقاء في مقاعد الأغلبية النسبية، وهو ما ظهر

بوضوح في كتاب الدستور، الذي جاء في التحليل الأخير ليرضي القوى الإسلامية المحافظة من سلفين وأزهر من ناحية، والجيش من ناحية أخرى على حساب القوى الليبرالية والناصرية واليسار والائتلافات الثورية وممثلي المجتمع المدني والحركة النقابية المستقلة والمثقفين ومثلي حقوق النساء والقضاء.

كل ما سبق يشي بنيات الإخوان السلطوية، ويتكونهم الفعلي لتحالف سلطوي يجمع اليمين الديني والقلب الصلب، إذا جاز التعبير لدولة يوليو. فهل من ملامح فاشية في نظام الإخوان المؤؤود؟

هذا - والإسلاميين عامة - في ظل رئاسة مرسى، وفي محتوى القوانين والقرارات التي صدرت عنهم، التي كانت دوماً تخطب ود أجهزة الدولة القمعية، وتكرس لسلطوية على حساب الحريات والحقوق المأمولة بعد إسقاط نظام مبارك. وهو ما يضع ملمحاً مبدئياً للفاشية في المعسكر الإسلامي بقيادة الإخوان، لكونه يعبر عن حراك جماهيري ثوري الطابع - في شكله وأدواته ومفرداته - ولكن بمحتوى محافظ للغاية، ومع استدعاء كثيف للجماهير المحافظة هذه لإسباغ «الثورة» على مصادرة الحريات والحقوق والتكريس لسلطوية تحت قيادة جديدة، هي للإخوان.

لا يمكن تفسير مدلول جمعتي قندهار الأولى والثانية التي خرج فيها الإسلاميون بقدهم وقديدهم لاحتلال ميدان التحرير، إلا في ضوء تأكيد تحالفهم مع الجيش، بل بالترويج لأنفسهم باعتبارهم الطرف السياسي الأكثر شعبية والأشد تنظيماً وحضوراً، وبالتالي الأقدر على الاتفاق مع العسكر

ملامح ثلاثة لفاشية النظام الإخواني المجهض يمكن الحديث عن ثلاثة ملامح رئيسية لفاشية نظام الإخوان المتردي إلى جانب سلطويته المثبتة:

الملمح الأول هو الدور الوظيفي الذي أداه الإخوان والكتلة الإسلامية عامة في حصار الحركة الديمقراطية الثورية واستنزافها وإجهاضها بعد إطاحة مبارك لمصلحة القوى المحافظة؛ إذ خلافاً لما يروج له البعض من أن الانقسام المبكر في صفوف القوى الوطنية على خلفية استفتاء مارس/آذار ٢٠١١ بين إسلاميين وغير إسلاميين هو المسؤول الأول عن تراجع أجندة الثورة في مواجهة المصالح المحافظة داخل دولة يوليو السلطوية، فإن دور الإخوان في إجهاض المحتوى الديمقراطي للتحويل السياسي كان واعياً، وكان جزءاً أساسياً من استراتيجية الجماعة في مرحلة ما بعد مبارك؛ إذ لا يمكن تفسير مدلول جمعتي قندهار الأولى والثانية التي خرج فيها الإسلاميون بقضيتهم وقضيتهم لاحتلال ميدان التحرير، إلا في ضوء تأكيد تحالفهم مع الجيش (يا مشير أنت الأمير)، بل بالترويج لأنفسهم باعتبارهم الطرف السياسي الأكثر شعبية والأشد تنظيماً وحضوراً، وبالتالي الأقدر على الاتفاق مع العسكر. (حراس دولة يوليو أو ما بقي منها، وكذلك في ضوء العداء الأيديولوجي الواضح لأي أجندة حريائية أو حقوقية تعيد رسم العلاقات بين الدولة والمجتمع في مصر بعد الثورة). وقد استمر دور الإخوان

أما الملمح الثاني للفاشية لدى نظام الإخوان الوئيد، فهو المحتوى الأيديولوجي الشمولي الذي احتفظ به الإخوان في خطابهم لقواعدهم وللمتعاطفين معهم جنباً إلى جنب مع التركيز على آليات الديمقراطية التي أوصلتهم إلى الحكم، وخاصة الاقتراع؛ إذ إن الإخوان كحركة تنتمي في المقام الأول إلى الفضاء الديني، ودورها السياسي يأتي أصلاً من خلال ادعائها تمثيل الإسلام السياسي في مجال السياسة، وبهدف الاستيلاء على دولة ما بعد الكولونيالية لأسلمة المجتمع، هذه الحركة لم تتبن الديمقراطية من خلال أية مراجعات فكرية أو من خلال تأصيل عقيدي أو فقهي، بل ترك الأمر للنفعية البحتة، وللديمقراطية كانتخابات وسيلة للوصول إلى السلطة، وتماشت رغبة الإخوان في الحفاظ على هويتهم السياسية «الإسلامية» بعد سقوط مبارك ورؤيتهم الإجرائية والضحلة للديمقراطية باعتبارها لا تحمل أي مكون حقوقي أو حرياتي، بل تقتصر على آليات إنتاج سلطة - قد تكون هي ذاتها ديكتاتورية أو حتى شمولية - وهو التناقض القديم بين الديمقراطية والليبرالية الذي فصله كارل شميث في نقده للديمقراطية الليبرالية في ثلاثينيات القرن الماضي. والمتابع للتكتيكات التي اتبعها الإخوان منذ فبراير ٢٠١١، يجد أنّ ثمة استعمالاً انتهائياً للغاية لمفاهيم كالثورة والديمقراطية والدولة المدنية - بمعنى نقيض الحكم العسكري - مع

تطبيق الشريعة والدولة الإسلامية والحاكم الشرعي وقاموس المصطلحات القديم للإسلام السياسي.

وفي تصوري، إن مفهوم «الشريعة» الذي ظهر أول ما ظهر في أزمة الإعلان الدستوري، يجسد المزج المدهش بين الديمقراطية الإجرائية - التمثيلية بالأساس - والأفكار الشمولية القديمة للإسلام السياسي الذي لا يزال يمثل الرصيد الوحيد للإخوان المسلمين بعد فشلهم في تكوين تحالف اجتماعي محافظ يضم اليمين عموماً، لا اليمين الديني فحسب؛ إذ إن الشريعة مفردة قريبة للغاية من الشريعة، وثمة جناس شبه تام بينهما، واستخدامهما يتم بشكل متبادل في خطابات الإخوان وحلفائهم لقواعدهم، التي لا تزال تحمل بدولة دينية، وفي الوقت نفسه الشريعة تشير إلى نتائج آليات الديمقراطية المجردة التي قد تنتج أية سلطة تمثل إرادة الشعب، بما في ذلك القوى غير الديمقراطية - الديمقراطية كمحتوى وليس فحسب كانتخابات. ولعل هذا يذكرنا بما نظر له كارل شميت في رسالته الشهيرة «في مفهوم السياسي» من أن الديمقراطية كنموذج هي تجسيد لإرادة الشعب العامة والمطلقة بلا قيد، ولذا فهي في صورتها الأثينية الأصلية - نسبة إلى أثينا الإغريقية - لا تنتج سوى ديكتاتوريات تعبر عن الشعب المطلق الإرادة، وأن الديمقراطية الليبرالية هي نتاج مشوه ومشوش للجمع بين الديمقراطية كتعبير عن إرادة الشعب المطلقة، والليبرالية التي هي نقد للسلطة ذاتها لمصلحة حريات وحقوق الأفراد في مواجهة الملك والمجموع. وكان تصور شميت أن هذا التناقض المميت يمكن أن ينتج ديكتاتوراً بين أن وآخر، بل إن الديكتاتور أصلاً كمصطلح أتى إلينا من الجمهورية الرومانية لقنصل مطلق السلطات ينتخبه مجلس الشيوخ، أي أن الديكتاتور بحكم التعريف منتخب بشكل ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب!

لا شك أن حضور هذا المكون الشمولي - ولو على استحياء وبشكل انتهازى للغاية - يشي بوجود عناصر للفاشية في نظام الإخوان المجهض، وخاصة أن خوان لينز يرى أن الفاشية ليست فحسب ثورة مضادة أو تحالفاً محافظاً ورجعياً، بل هي عادة ذات مكون شمولي يماهي بين الشعب والدولة، ويصادر التعددية باسم تمثيل الجوهر الحق للشعب. ويثبت هذا العنصر الشمولي في خطاب الإخوان وفي تكتيكاتهم في رفضهم الإقرار لحق المعارضة في الوجود، ورد الاحتجاج السياسي والمعارضة باستمرار لخلافات هوياتية ووجودية بالقول إن معارضي الإخوان من فلول النظام السابق أو من البلطجية أو من

العلمانيين والملحدين أو من الأقباط على نحو يماهي فعلياً بين الدولة التي يحكمها الإخوان، والتي يفترض أنها في طريقها للأسلمة بفضلهم، وبين شعب مصر المسلم الذي لا يأتي في عداده بالطبع غير المسلمين ديناً كالمسيحيين، أو أيديولوجياً باعتبار أن الإسلام السياسي هو الإسلام، وأن الإسلاميين هم المسلمون.

ومن المعروف أن الديمقراطية الإجرائية كانت مدخلاً للعديد من السلطويات، وللفاشيات كذلك، ولعل الحالة المدرسية بالطبع هي حالة هتلر وألمانيا النازية، وكذا فوز الحزب الفاشي الإيطالي بالأغلبية البرلمانية في انتخابات ١٩٢٤ المقيدة بعد الانقلاب الناجح الذي قاده موسوليني. فقد كانت الديمقراطية الإجرائية عند الإسلاميين هي عنوان حكمهم السرمدي في ضوء تفوقهم التنظيمي من ناحية، وفي ضوء رأسمالهم الثقافي الكبير الذي كونوه من خلال أربعة عقود من أسلمة المجال العام في ظل رئاسة السادات ومبارك من ناحية أخرى. ولكن ليس ثمة ضمانات لتمسك الإخوان بالآليات الديمقراطية الإجرائية أو بعقد انتخابات حرة في حال ما إذا كانت ستهدد حكمهم. ورغم أن هذا الحكم افتراضي، إلا أنه يستند إلى واقعيتين في ظل حكم مرسى: الأولى هي استخدام أدوات الدولة لترميز التصويت على دستور ٢٠١٢، وما أثير حول دعاوى التزوير في ظل غياب الإشراف القضائي. والثانية هي قانون مباشرة الحقوق السياسية وانتخابات مجلس الشعب الذي أعده مجلس الشورى الإخواني الأغلبية، والذي أصرّ على توزيع غير متوازن للدوائر بما يزيد من حصة الصعيد والمحافظات الطرفية بنحو سبعين مقعداً على حساب المدن الكبرى، التي وضع أنها معاقل مناهضة للإخوان، وهي وقائع تدل على أن التزام الإخوان الديمقراطية حتى كإجراءات كان متروكاً لنفعها بالنسبة إليهم في تأمين وصولهم المتكرر للسلطة.

أما الملمح الثالث والأخير لمحتوى فاشي ما للنظام الإخواني الساقط، فهو استدعاء أدوات القمع غير النظامية للسيطرة على المجال العام ضد الخصوم، وقد ظهر هذا بجلاء في استدعاء الجماهير «الإخوانية» أو «الإسلامية» المتكررة لدعم قرارات الرئيس المنتخب، رغم ما يعنيه هذا من إضعاف البنى المؤسسية التي أقامها الإخوان أنفسهم من خلال آليات الاقتراع. وظهر كذلك في تقريب العناصر الإرهابية المتقاعدة كالجماعة الإسلامية وبقايا الجهاد الإسلامي، والعلاقات غير الواضحة المعالم حتى اليوم، بين

الإخوان والعناصر الجهادية في سيناء، كأدوات قمع بديلة من الشرطة والجيش، في ضوء عدم رغبتهم في أداء الدور القومي مباشرة لمصلحة نظام الإخوان. على الرغم من أن حضور واستحضار هذه المجموعات شبه العسكرية في المشهد كداعم للسلطة الإخوانية في مواجهة الخصوم قد أتى نتيجة عدم تشديد قبضة الإخوان على الأجهزة الأمنية والعسكرية، إلا أن هذه المجموعات ليست غير نظامية فحسب، مثل بلطجية الحزب الوطني، بل هي عناصر تمثل حركة جماهيرية ذات مرجعية أيديولوجية تدافع عن الدولة، وكلها ملامح فاشية بامتياز.

كان المسار السياسي الذي سلكه الإخوان بالتأسيس لنظام يخضع لهيمنتهم على المدى البعيد بقواعد تأتي على حساب العديد من القوى السياسية والاجتماعية يفضي قطعاً إلى اللجوء للمزيد من القمع، وكان عقب أخيل في هذه التجربة المبكرة هو تعقد صيغ التعايش مع أجهزة القمع الموروثة من عصر مبارك، التي لم تنهر نتيجة لثورة يناير، بل احتفظت بنفسها، وأعدت بناء قدراتها كما هو باد اليوم. وبالتالي لم يكن بمقدور الإخوان أن يستولوا على هذه الأجهزة بشكل فوري حتى تؤدي خدمات القمع لهم للتأسيس لسلطنتهم، بل إن هذه الأجهزة كانت هي ذاتها مصدر تهديد - كما ثبت في ما بعد - لاستمرار حكم الإخوان نفسه، ومن هنا كان اللجوء إلى فكرة تجييش القواعد المنتمية إلى المشروع الإسلامي والطائفة الإخوانية، وخاصة أن التنظيم ذاته مؤسسة شبه عسكرية بحكم جذورها الفاشية القديمة في الثلاثينيات من القرن الماضي. ولا شك أن مصير أجهزة الأمن والجيش نفسه على المدى البعيد، باعتبارها قوى غير موالية للإخوان أو على الأقل محايدة، مصدر قلق واسع؛ لأن كل الطرق كانت تؤدي إلى إخضاع هذه الأجهزة لحكم الطائفة، إن أجلاً أو عاجلاً، وحين توفر القدرة على ذلك. وهو ما قد يفسر - ولو جزئياً - سرتحرك الأجنحة العسكرية والأمنية والاستخبارية ضد الإخوان في حزيران / يونيو ٢٠١٣، رغم أنها قد أمنت كافة مكتسباتها المباشرة، ولكن الصراع كان مؤجلاً، ويبدو أن الجميع كان مدركاً لهذا.

الفاشية المحتملة

أنتت تظاهرات ٣٠ يونيو/حزيران وما تلاها من احتجاجات ضد الإخوان لتظهر الحضور القوي للعنصر الجماهيري، الذي لولاه لما كان ممكناً اتخاذ الجيش لقرار إقصاء مرسى عن السلطة. وخلافاً لتظاهرات يناير/كانون

الثاني وفبراير/شباط ٢٠١١ حينما كان التركيز في المدن الكبرى في شمال مصر، فإن ٣٠ يونيو/حزيران شهد خروجاً للريف، وتظاهرات في المراكز والمدن الصغيرة بالدلتا بجانب حراك مشهود في مدن الصعيد ضد حكم الإخوان. وقد كان هذا الخروج الجماهيري مصحوباً بالكثير من معالم العنف الذي يمكن وصفه بأنه ثوري - ما لم يثبت العكس بالطبع في ما بعد - لأنه كان تلقائياً من جهة، ومستهدفاً لرموز السلطة من جهة أخرى. ويجد أن الجمهور المحتج على حكم مرسى قد صب جام غضبه على مقار الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة والأحزاب الصغيرة التابعة للإخوان كالوسط، وهو سلوك شبيه باستهداف مقار الحزب الوطني وأقسام الشرطة، ثم مقار أمن الدولة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ٢٠١١، باعتبارها رموز السلطة. وبما أن تلك الإخوان لأجهزة الدولة لم يكن متحققاً بالكامل، فإن رموز السلطة كانت في مقار الجماعة، تعبيراً كذلك عن قناعة الجمهور المناهض للإخوان بتركز السلطة خارج الدولة، وكون السلطة الحقيقية في مكتب الإرشاد.

وما لم يثبت في ما بعد أن استهداف المقار الإخوانية كان منظماً من قبل أمن الدولة أو أجهزة الاستخبارات كما يقول الإخوان، فإن هذا العنف يكون تلقائياً وجماهيرياً، ويكون شبيهاً بالعنف الثوري الذي تحدث عنه سوريل طويلاً، باعتباره الأفعال الخارقة للقانون التي تستهدف تحطيم رموز السلطة، بغض النظر بالطبع عن كون هذه السلطة منتخبة من عدمه. وأما إن كان صحيحاً أن جزءاً من هذا العنف موجه بالفعل من مجموعات تتبع الأمن، كالبلطجية المأجورين على سبيل المثال، أو عناصر أمنية متخفية، فيكون الأمر ساعتها بالفعل أقرب إلى تكتيكات الحركة الفاشية، على مستوى التكتيك على الأقل، حيث تقوم أجهزة الدولة بدعم تشكيلات أهلية أو بتوجيه الحركة الجماهيرية ضد خصومها لمحو تمثيلهم في المجال العام.

إلا أن التشابه الشكلي بين ميليشيات أو مجموعات أهلية مدعومة من الدولة والتشكيلات الفاشية لا يعني بالضرورة أن مصر بصدد سيناريو فاشي، لأن مجموعات البلطجية المأجورين من الشرطة (السياسية أو السرية) لا ترقى إلى مستوى التصنيف كحركة سياسية - فضلاً عن كونها جماهيرية - في المقام الأول، بل هي أقرب إلى توظيف الدولة لطواهر إجرامية لعدم قدرتها على توظيف أجهزة القمع الرسمية لديها

أو لسقوط شرعية مرسى بشكل مبكر، أو لفشل النظام الديمقراطي إجرائياً في استيعاب الصراع الاجتماعي والسياسي. وقد ثبت في ما بعد أن الأجهزة الاستخباراتية والجيش قد استثمروا استثماراً في تعثر حكم الإخوان، وفي تصاعد المعارضة ضدهم، وفي فقدانهم للشعبية، وفاقموا من مشكلات الحكم لدى الإخوان بعدم تعاون جهاز الدولة معهم على المستويات المركزية والمحلية. ولكن هذا كله لا يجعل الحراك الجماهيري تجسيدا لحركة فاشية بأي حال من الأحوال، ولو كان المطلب هو عودة الجيش للحكم، ولو كان المطلب هو إزالة الديمقراطية الإجرائية، وإقامة سلطوية عسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر، فهذا كله يندرج تحت بند السلطوية لا الفاشية.

تشكل مزاج مناهض للإخوان

في تصاعد الأحداث إلى ٣٠ يونيو/حزيران، شهدت قرى ومدن الدلتا خاصة اشتباكات عنيفة بين المنتمين إلى جماعة الإخوان وأهال حانقين على حكم الإخوان لأسباب شتى، وقد استمرت هذه الاشتباكات التي قد ترقى إلى مستوى الاقتتال الأهلي حتى بعد إزاحة مرسى عن الحكم، في إشارة إلى الانقسام الشعبي الحاد حول رئاسة مرسى والانقلاب عليه سواء بسواء. وتظهر كذلك درجة انزعاج الإخوان والتيار الإسلامي عامة عن قواعد عريضة من المصريين الذين لا يزالون يبحثون عن هوية سياسية تعرفهم في مواجهة الإسلاميين أصحاب الهوية السياسية الواضحة. وقد يكون الإخوان بالفعل هم «الآخر» الذي تتشكل هوية جماعية مصرية في مواجهته، وخاصة أن المجتمع المصري الضعيف الذي خلفته ستة عقود من استبداد دولة يوليو، ومصادرتها للحريات العامة، لم يجد بعد يناير/كانون الثاني ٢٠١١ سوى تنظيم الإخوان المسلمين كتيار سياسي ذي هوية جماعية محددة وواضحة المعالم، بل وجسم تنظيمي أشبه بالطائفة الدينية داخل الأغلبية المسلمة، على حد تعبير وتوصيف الراحل حسام تمام. وهو ما يجعل التفاعلات السياسية منذ إطاحة مبارك وحتى اللحظة تشكل هويات جماعية في مواجهة الهوية الجماعية الوحيدة المعروفة: الإخوان. وهي لحظة عايشناها مرات عدة لعل أبرزها كان التصويت لحمدين صباحي وأبو الفتوح في المرحلة الأولى للانتخابات، ثم التصويت لشفيق في المرحلة الثانية، ثم الاصطفاف وراء جبهة الإنقاذ إبان أزمة الإعلان الدستوري في نوفمبر/تشرين

لإتمام مهام قمع الخصوم. وقد كان هذا هو الوضع مع الحزب الوطني، وبلطجية الأقسام المحسوبين عليه، الذين كانوا يُستخدمون لتزوير الانتخابات، ثم جرى جمعهم في موقعة الجمل كأقصى ما يمكن تحصيله من استخدام المجرمين الجنائيين لتحقيق مهمات سياسية على الأرض. بيد أنه شتان ما بين مجرمين مأجورين يُستخدمون لأغراض سياسية، وتنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية مكونة من مدنيين منتمين إلى أيديولوجيا أو فكر سياسي أو اجتماعي معين كحال التنظيمات الفاشية في النصف الأول من القرن العشرين، حتى ولو كان الاثنان مدعومين من الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. وهنا مربط الفرس، فليس في مصر حركة فاشية مناهضة للحركة الإسلامية، ولا يمكن اختزال الحراك

لا يمكن اختزال الحراك الجماهيري الشديد الضخامة الذي وقع في الثلاثين من يونيو/حزيران، ولو كـثـان ضمن مطالبه القيام بانقلاب عسكري على رئيس منتخب، لا يمكن اختزاله في صورة حركة فاشية؛ لأن غالب الحـراك كان سلمياً، والعنف كان هامشياً

الجماهيري الشديد الضخامة الذي وقع في الثلاثين من يونيو/حزيران، ولو كان ضمن مطالبه القيام بانقلاب عسكري ضد رئيس منتخب، لا يمكن اختزاله في صورة حركة فاشية؛ لأن غالب الحراك كان سلمياً، والعنف كان هامشياً. بل إن وصف الحركة الفاشية بمعنى تنظيم شبه عسكري يضم منتمين على أساس أيديولوجي داعم للسلطة ضد المعارضين ينطبق أكثر ما ينطبق على الإخوان المسلمين والإسلاميين عموماً في السنة الوحيدة التي حكم خلالها محمد مرسى وإخوانه، وهي المسألة التي سبقت مناقشتها.

إذن، إن توصيف الحركة المناهضة للإخوان ولحكمهم، سواء من جانب الدولة أو من جانب الجمهور على أنها ضرب من الفاشية، هو أمر بعيد كل البعد عن الدقة لاستخدام وتوظيف مصطلح كالفاشية بما تحمله من إشارة لفترة زمنية ولتجارب في تاريخ ما بين الحربين العالميتين. قد يصدق وصف الانقلاب العسكري على إزاحة مرسى، ويصبح الحراك الجماهيري مجرد سياق سياسي للانقلاب باعتباره عنواناً للانقسام الشعبي،

الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، وكلها تجليات لكتلة لا يعرفها سوى مناهضتها للإخوان، والخوف من سيطرتهم على الدولة وتثبيت دعائم حكمهم، وقد يصبح عبد الفتاح السيسي حال ترشحه للرئاسة عنواناً لهذه الكتلة في المستقبل.

نحن إذن بصدد مزاج عام مناهض للإخوان، كان هذا المزاج العام مداداً لحركة احتجاجية تريد إنهاء حكم مرسى باستدعاء القوات المسلحة للمشهد، وهو ما جرى، ولكن استمرار مقاومة الإخوان، واحتلال الطائفة الإخوانية وأنصارها لحيز مادي من المجال العام في رابعة العدوية وفي ميدان النهضة، وفي المسيرات التي تخرج بين آن وآخر لتعطيل المسار السياسي البديل، الذي يقوم عليه الجيش، يرشح استمرار أداء الإخوان لدور الآخر في صراع ليس فحسب هوياتياً، بل وجودي كذلك. ويتماشى هذا مع دور الإعلام الخاص والعام في رسم ثنائية الإخوان في مواجهة الشعب المصري ودولته، وهو الخطاب الذي أتى مع تصاعد العمليات العسكرية في سيناء، واستدعاء مفردات الخطاب الساداتي للقومية المصرية المبغضة للفلسطينيين، والمنكبة على الذات. وأتى ذلك أيضاً مع تصريحات مسؤولي الإخوان المتكررة عن انشقاقات في الجيش، واستدعاء الأطراف الأميركية والأوروبية لإعادة مرسى إلى سدة الحكم، وهو ما دفع باتجاه التأليف بين رافدين متنافرين عادة من الخطاب القومي المصري: الرافد الساداتي التالي على كامب ديفيد الكاره للعرب، والرافد الناصري المعادي للاستعمار والمتحدث باسم العزة والكرامة. وليس من قبيل الصدفة أن تخرج الجماهير في ٣٠ يونيو/حزيران وفي ٢٦ يوليو/تموز حاملة لصور السادات وعبد الناصر بجانب عبد الفتاح السيسي.

وقد سعى الجيش في إزاحته لمرسى في ٣ يوليو/تموز إلى استدعاء ممثلين لكافة مكونات المجتمع المصري في مشهد الإعلان عن إنهاء حكم مرسى والإخوان، وبجانبهم ممثلون عن الدولة المصرية، فرأينا شيخ الأزهر وبطريرك الكنيسة القبطية، وممثلاً عن حزب النور أكبر الأحزاب السلفية، مضافاً إليهم محمد البرادعي عن جبهة الإنقاذ، وبالتالي التيار المدني بمكوناته الليبرالية والناصرية واليسارية، وكذلك ائتلافات الثورة، وممثلون عن الشرطة والجيش والقضاء أي الجميع عدا الإخوان. كان هذا هو مبدأ المسار السياسي البديل لفكرة أن مصر ضد الإخوان، ولكن نظراً إلى هشاشة الوضع، واحتمالات اندلاع حروب أهلية مصغرة، فإن الهدف

المبدئي كان إجبار الإخوان على إقرار الهزيمة، ودمجهم في المسار السياسي الجديد، وهو ما فشل فيه الجميع حتى الآن باستمرار الاعتصام، والاتجاه نحو التصعيد من الجانبين حتى تاريخ كتابة هذه السطور. ومع تصاعد العنف بين الإخوان وغير الإخوان، وبين الإخوان والشرطة والجيش في أحداث الحرس الجمهوري ثم المنصة بطريق النصر، تتزايد حاجة التحالف المناهض للإخوان لاستدعاء مفردات القومية المصرية بروافدها المتعددة الساداتية والناصرية ضد الإخوان، في خطاب وطني شوفيني (معادٍ في جوهره للفلسطينيين والسوريين)، والتركيز على الدور التأمري للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ودعم الولايات المتحدة والغرب لهم بغية تقسيم الوطن، وانشقاق الجيش المصري، وتكرار سيناريو سورية.

والحق أن هذا الخطاب الذي يعمل الإعلام الخاص والعام على إنتاجه هو تجلٌ مذهش، وغير واعي من أطراف الصراع، لتصورات كارل شميت عن عدو الدولة، وهو بناء هوية قومية جامعة في مواجهة أقلية ما، تصبح هي عنوان التهديد والخطر، وترتبط بعدو خارجي، وهو ما كان متحققاً مع اليهود في ألمانيا النازية قبيل صعود هتلر للسلطة وبعده بالطبع؛ فقد كان ينظر لليهود باعتبارهم - على ضالة أعدادهم - العدو الداخلي الذي يواجه الدولة الألمانية، وبالتالي الشعب. وفي الوقت نفسه كان هؤلاء اليهود مرتبطين بالخطر الأكبر الخارجي، ألا وهو الاتحاد السوفياتي والشيوعية. ويبدو أن هذا هو التكنيك المستخدم مرحلياً على الأقل لعزل الإخوان عن أية قواعد شعبية خارج التنظيم، وربما خارج التيار الإسلامي (وخاصة مع خذلان الدعوة السلفية لهم في صراعاتهم المريرة)، وهو ما يضمن التماهي بين الدولة والشعب (فكرة التفويض في تظاهرات ٢٦ يونيو/حزيران والنفي المتكرر لأن يكون ما جرى انقلاباً عسكرياً) في مواجهة الخطر المائل والجاثم على صدر الأمة في رابعة العدوية وفي ميدان النهضة (الاعتصامان مسلحان ويهددان الأمن القومي).

يبدو أن هذا الخطاب التصعيدي والإقصائي بالطبع يجري إنتاجه في خضم أزمة وجودية تتهدد عناصر التحالف المناهض للإخوان مع استمرار تعطيل الإخوان للمسار التالي على خلع مرسى، وقد يكون الغرض منه - إن كان هناك غرض عقلاني في خضم الأزمة الجارية - هو كسر إرادة الإخوان نهائياً، وإعادة دمجهم في مسار

سياسي ليس من صنعهم هذه المرة بعد انهيار مسارهم التيسر الذي بلغ تمامه في دستور ٢٠١٢.

لكن في الوقت نفسه، إن هذا الخطاب الذي يشرف في واقع الأمر على إنتاج هوية جماعية مصرية في مواجهة الإخوان، قد يصبح مع استطالة الأزمة أمراً لازماً لظهور واستمرار المسار السياسي لما بعد خلع الإخوان، وذلك بالتكريس لاستبعادهم، لا دمجهم، ويكون هذا بالمطالبة بالمزيد من الحراك الجماهيري الداعم للجيش والشرطة لاستخدام العنف ضد اعتصامات الإخوان وتظاهراتهم، وبتأجيل فرص الاقتتال الأهلي بين الإخوان وغير الإخوان، وتنمة هذا المسار هي الدفع بالاستفتاء على تعديلات الدستور، وإقرارها ومن ثم إسباغ شرعية إجرائية ديمقراطية على المسار الجديد تمحو الانقلاب، ثم إجراء انتخابات رئاسية يفوز فيها مرشح للجيش يصبح تجسيدا للتحالف المناهض للإخوان من ناحية، وللتماهي بين إرادة الشعب وإرادة الدولة في مواجهة عدو الدولة/الشعب.

إن سيناريو كهذا سيؤسس لنظام سياسي عنوانه أصلاً مواجهة الإخوان لا دمجهم، وهو أمر بالطبع يتماشى مع رغبات النخب الأمنية في عودة سيطرة الأمن على المجال العام من أجل إدارته، ووصاية الجيش والقضاء على المجال السياسي الجديد من أجل «ترشيده»، وخاصة أن الانهيار المبكر للتجربة الديمقراطية يثبت أن النخب السياسية قاطبة غير أهل لإدارة البلاد. ويصبح نتاج المسار هذا شبيهاً بمسار الإخوان من حيث فشله في وضع قواعد لعبة مقبولة من جميع الأطراف، بل يكون فحسب شرعنة قواعد لعبة لطرف على حساب طرف، تماماً كما فعل الإخوان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ بتمرير الاستفتاء على دستورهم، وهو أمر بالطبع لم يجد مع نظامهم السياسي الذي سرعان ما تهاوى في مواجهة معارضيهم الذين كان النظام مصنوعاً لإقصائهم. وقد يرد البعض بالطبع بأن الفارق سيكون تعاون الدولة مع الحكام الجدد خلافاً لحال الإخوان إبان حكمهم، وهو ما يغري بشرعنة القمع حتى النهاية بحيث تصبح مهمة النظام السياسي الجديد هي إقصاء الإخوان وأنصارهم، والعمل على ردّ ضرباتهم التي تستهدف استقرار النظام الجديد وفاعليته في إدارة الشأن العام. وهذا أمر بالطبع يعني إدامة الأزمة الجارية، وزيادة فرص العنف المدعوم من الدولة في مواجهة الإخوان، فضلاً بالطبع عن أنه سيؤسس لنظام سياسي/أمني لا يحمل من الديمقراطية إلا إجراءاتها وشكلياتها على أقصى تقدير،

ولكنه سيكون في جوهره نظاماً سلطوياً منتخباً، تماماً كالنظام الذي كان يريد الإخوان تثبيت أركانه.

المشكلة مع هذا التصور أنه لا يقوم إلا على استئصال الإخوان من المجال العام، بمعنى أن يكون للدولة ظهير شعبي منظم يعبر عن إقصاء الإخوان، وتدمير مقاومتهم بشكل مادي، وهو أمر غير ممكن باستبعاد الإخوان من المجال السياسي فحسب (يحظر الأحزاب الدينية على سبيل المثال أو حل جماعة الإخوان)، بل يكون بمحو الإخوان كتنظيم من المجال العام. ويكون هذا بتكثيف الشعور الشعبي المعادي للإخوان/الداعم للجيش باعتباره مؤيداً للدولة، وتشكيل ميليشيات منظمة عسكرية أو شبه عسكرية تتولى تصفية وجود الإخوان ككيان اجتماعي، وهذا هو سيناريو الفاشية المحتملة في مصر حال امتداد الأزمة واشتدادها في الشهور والسنوات القادمة.

وذلك لأنّ مثل هذا السيناريو لتثبيت دعائم النظام الجديد التالي على خلع الإخوان سيكون لإنهاء ما يبدو أنه انقسام شعبي، إن لم يرق لحرب أهلية منخفضة التكاليف حتى الحين، وهو وضع شبيه بإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، ومع صعود الحركة الفاشية (١٩١٩-١٩٢٢) سيكون لحركة جماهيرية منظمة ولاؤها للدولة وللنظام القائم في مواجهة حركة أخرى، هذه المرة ستكون الحركة الإسلامية أو تنظيم الإخوان، مع الفارق العظيم بالطبع بينها وبين الحركة العمالية في إيطاليا في تلك الفترة، التي كانت تعبر عن مطالب التحول السياسي لنظام أكثر ديمقراطية وعدالة اجتماعية، في حين أن الحركة الإسلامية والإخوان خاصة طوائف محافظة للغاية، فشل مسعاها إلى الحكم نتيجة لفشلها في الاتفاق مع مؤسسات وأجهزة الدولة القمعية لا أكثر ولا أقل. ولكن التشابه هنا يكون على مستوى التكتيكات، وهو عنف أهلي مدعوم من الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ضد جماعات سياسية لها أرضية اجتماعية كبيرة - رغم ما نالها من انخفاض شديد في الشعبية إبان حكم الإخوان القصير. ويكون الهدف هو إلغاء هذه الحركة من المجال العام، فلا يكون لها تظاهرات، ولا إضرابات، ولا مقارّ ولا اجتماعات، إلخ... ويكون إسناد أفعال العنف هذه لغير أجهزة الدولة، ولكن هذه المرة لمجموعات تحمل عداءً أيديولوجياً للإخوان، فرما يكون هذا هو المدخل لنوع ما من الفاشية التي تظل محتملة، ولكن مرجحة في ضوء تعثر المسار السياسي الحالي، واستمرار تصعيد الإخوان ورفضهم الاعتراف بانهيار مسارهم السياسي.

التنمية بالاستبداد نموذج يداعب خيال صنّاع القرار

محمد جاد

باحث ومحرر
اقتصادي في جريدة
الشروق المصرية.

بعد عامين من اندلاع ثورة يناير، وبينما تتزايد اعداد المنتمين إلى الاحزاب السياسية والنقابات العمالية الجديدة في مصر، قد نجد من يميل على اذنك هامساً «بصراحة لا يمكن ان يستمر الحال هكذا، فالاقتصاد لن يتحسن في ظل الديمقراطية». لا تندھش؛ فهذا صوت احد خبراء الاقتصاد الذين يمثلون النخبة المهيمنة على عقل السلطة في مصر منذ عقود طويلة.

هذا الايمان الراسخ بضرورة الاستبداد السياسي لتحقيق التنمية الاقتصادية كان سبباً رئيسياً في تعطيل الحياة الديمقراطية والاقتصادية على مدار العقود الماضية، لذا فالعودة الى التاريخ ومقارنته بالأطروحات الاقتصادية في مرحلة التحول الحالية أمر ضروري لرسم صورة أوضح لسيناريوهات المستقبل.

الباحث عن جذور فكرة «التنمية بالاستبداد»، يجد بعض لحظاتها الأبرز في التاريخ السياسي لاسماعيل صدقي، الرجل الذي شكل حكومة مصر ثلاث مرات قبل ثورة يوليو، في حقبة لم تكن فيها السياسة منفصلة عن الاقتصاد. وهو ما قد يفسر لنا لماذا جمع الرجل، لأكثر من مرة، بين تولي وزارتي الداخلية والمالية.

كان اسم صدقي يحظى بثقة كبيرة في الاوساط السياسية لعدة اسباب، من ضمنها خبرته الاقتصادية، وكان يأخذ على حزب الوفد، الحزب الأكثر جماهيرية آنذاك، عدم تمتعه ببرنامج اقتصادي يشتمل على رؤية واضحة. وفي أولى تجاربه كرئيس وزراء، خاض صدقي تجربة صعبة مع اقتصاد اوشك على الانهيار بسبب تأثيرات ازمة الكساد الكبير العالمية آنذاك على مزارعي القطن المصري وباقي القطاعات التجارية والصناعية. وأثبت صدقي كفاءته بتطبيق حزمة من سياسات التشغيل من خلال المشروعات العامة، كإنشاء كورنيش الاسكندرية،

والسيطرة على ارتفاع الاسعار في الاسواق التجارية وأسعار ايجارات المحالّ والمساكن. كما اكمل المشروع الذي بدأه سلفه، محمد محمود، بإنشاء بنك الائتمان الزراعي الذي وفر تمويلاً للمزارعين الذين عانوا من ضغوط كبيرة في هذا الوقت.

إلا أنه في المقابل، كان صدقي يؤمن بضرورة وضع كوابح للعملية الديمقراطية في مصر. وفي مجال الحديث عن علاقة صدقي بالديمقراطية، يذكر المؤرخون قصة تجربته السياسية بعد ثورة ١٩١٩، عندما ترشح للبرلمان في الدائرة التي نشأ فيها، وله علاقة حميمة بأهلها، وفوجئ بفوز المرشح الوفدي فيها، الامر الذي عزاه الى شعبية سعد زغلول. وقد افقده ذلك الثقة في الجماهير وقدرتها على اختيار قادتها من وجهة نظره.

سعى صدقي أثناء توليه رئاسة الوزراء إلى وضع قيود على حرية النخب في اختيار نواب البرلمان، وتقنينها وتقييدها من خلال تغيير قانون الانتخابات ووضع دستور جديد سنة ١٩٣٣

وسعى صدقي أثناء توليه رئاسة الوزراء إلى وضع قيود على حرية النخب في اختيار نواب البرلمان، وتقنينها من خلال تغيير قانون الانتخابات ووضع دستور جديد سنة ١٩٣٣. ودأب أيضاً على وضع كوابح للحركة الاجتماعية من خلال التعامل مع الاحتجاجات العمالية بعقلية أمنية. واتسمت «سنوات صدقي بالقمع وانخفاض مستويات النشاط العمالي»، وفق المؤرخين جويل بنين وزاكاري لوكمان، في كتاب «عمال على ضفاف النيل».

ويقول الكتاب إن مصالح اتحاد الصناعات، الذي كان صدقي أحد قادته «كانت دائماً قريبة من قلبه». إلا أن كوايح صدقي خلقت حالة من الغليان بين قطاعات من المتظاهرين السياسيين، وشارك العمال في الاحتجاج على منظومة صدقي الاستبدادية. «كان لدى الفقراء والعمال سبب وجيه لمعارضة تلك الاجراءات؛ فقانون الانتخابات ألغى الانتخاب المباشر ورفع سن الانتخاب ووضع مواصفات (للناخبين) تتعلق بمستوى التعليم والملكية»، كما يوضح بنين ولوكان. ولم يسفر تحدي صدقي للجماهير المتطلعة للديمقراطية، بوضع دستور جديد يقلل من السلطات الشعبية، عن استقرار الاوضاع السياسية التي ارادها، اذ تبعتها اضطرابات دفعت السلطة في النهاية الى التراجع عن الدستور وسقوط هذا النموذج السلطوي، وان كان الرجل قد عاد الى السلطة بعد إلغاء دستوره في سياقات سياسية مختلفة.

دولة يوليو: مع العمال وضدهم

تعد ثورة يوليو إنتصاراً على النخبة الراقصة للإصلاح الاجتماعي، إذ أنت قياداتها بتوجهات واضحة لإعادة توزيع الثروة وإطلاق عملية التنمية التي لم تنجح في تحقيقها الاحزاب المتصارعة قبل عام ١٩٥٢ على النحو المرجو. وفي هذا السياق، استدعي رجل آخر الى المشهد الاقتصادي يحمل للمصادفة الاسم نفسه، أي صدقي، أقصد هنا عزيز صدقي، وهو اول وزير صناعة

قدراتهم التنظيمية. وكان تأميم الحركة العمالية جزءاً من عملية تجميد كامل للحياة الديمقراطية، وهو الوضع الذي لم يدم، إذ تفاقمت الازمة الاقتصادية لأسباب عدة كان من ابرزها غياب الديمقراطية الذي أدى إلى سوء الادارة وتفشي الفساد. وفيما اتجه النظام الى سحب امتيازاته الاجتماعية من خلال سياسات الانفتاح، شكلت كل من الحركة الطلابية الديمقراطية وعمال القطاع العام طليعة الاحتجاجات في انتفاضة ١٩٧٧، وموجة التظاهرات التي تلتها خلال حقبة الثمانينات.

الاقتصاديون الجدد

في عام ٢٠٠٧، اعتبر يوسف بطرس غالي، احد ابرز اقتصاديي دولة مبارك، في حوار مع صحيفة «الدائلي نيوز» أن «الوزير الذي يقوم بواجبه لا يحظى بالشعبية». كان ذلك في احد اعوام النمو الاقتصادي القوي لآخر حكومات مبارك التي لم تمنع السخط الشعبي بسبب غياب العدالة في توزيع ثمار هذا النمو والامتيازات القوية التي منحت للمستثمرين كقانون الضرائب على الدخل الذي وضعه غالي عام ٢٠٠٥ وخفض شرائح ضرائب تصاعدية الى ٢٠٪.

وواجه غالي، الذي خدم اطول مدة كوزير مالية في عهد الرئيس المخلوع، اضراباً قوياً من موظفي مصلحة الضرائب العقارية انتهى بنجاح العمال في تأسيس نقابة مستقلة عن الاتحاد «الكوربوراتي» الناصري. وشكل

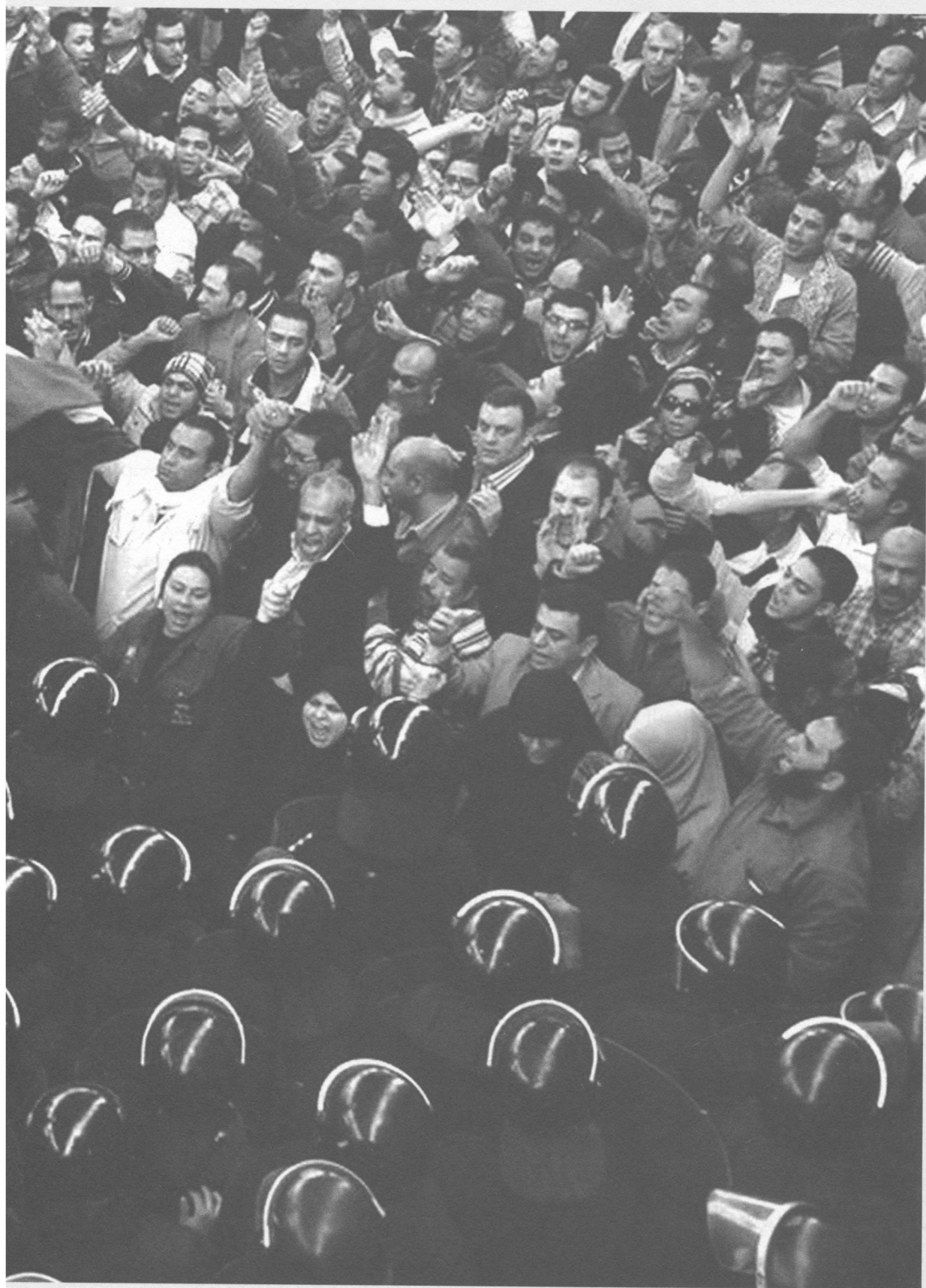
بعد ثورة يوليو كان تأميم الحركة العمالية جزءاً من عملية تجميد كامل للحياة الديمقراطية، وهو الوضع الذي لم يدم، إذ تفاقمت الازمة الاقتصادية لأسباب عدة كان من ابرزها غياب الديمقراطية الذي أدى إلى سوء الادارة وتفشي الفساد

ذلك البداية لحركة استقلال نقابي انتشرت كالعدوى في القطاعين العام والخاص. ولكن غالي والحكومة النيوليبرالية بقوا بمعزل عن هذا الحراك الشعبي. وسعى وزير الداخلية القوي في الحكومة، حبيب العادلي، الى محاصرة تظاهرات الشباب المطالبة بالتغيير السياسي. هذا الجو المتوتر جعل جهود غالي في «القيام بواجبه» لتمهيد بيئة الاستثمار لجذب رؤوس الاموال غير كافية، إذ كان العديد من المستثمرين الأجانب يعبرون عن مخاوفهم من المخاطر السياسية في حال نقل السلطة من مبارك الأب الى نجله جمال.

في العهد الناصري. لكن رجل الدولة الاقتصادي هذه المرة لم يأت من قلب السياسة، اذ دُعي الى العمل مع النظام بسبب رسالة دكتوراه عن حتمية التصنيع، ففي دولة يوليو بدأ الفصل بين السياسة والاقتصاد.

وبينما كان عزيز صدقي يطبق احدث سياسات التنمية من خلال التصنيع في تلك الحقبة، كان وزير الصناعة الشاب جزءاً من مشروع سياسي استبدادي ايضاً. فقد أسس للحركة العمالية قطاعاً عاماً قوياً، ولكنه وضع حركتها النقابية تحت سلطة اتحاد غير ديمقراطي، تأسس عام ١٩٥٧ ولا يزال قائماً، وهو ما افقد العمال الكثير من

خلال الاشتباكات في القاهرة بين المحتجين المعارضين للحكومة والشرطة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١.





هل تغير الخطاب بعد الثورة؟

مع قيام الثورة، اعتبر العديد من رجال الاعمال والاقتصاديين، أن للثورة وجهاً ايجابياً يتمثل في انهاء مشكلة التوريث بشكل سلمي، ما يقلل من مخاوف المستثمرين، وتركز خطابهم على ضرورة وقف الاشكال الاحتجاجية فوراً لتمهيد بيئة الاستثمار لجذب الاموال. وانتشر تعبير «الاضرابات الفتوية» ليصور احتجاجات العمال على انها اعمال انانية منفصلة عن الثورة. والواقع ان هذا الخطاب لم يركز، كالمعتاد، على التأثير السلبي للاستبداد السياسي في فشل الاقتصاد، إذ إن تقارير التصنيف الائتماني للوكالات الدولية منذ عام ٢٠١١،

لا يزال نموذج «المستبد المستبد» يتبدد...
يغازل مشاعر البع...
بالرغم من ان الدرس التاريخي...
من كل س...
الفشل الاقتصادي الماضي...
هو ان الاس...
لا يحقق الاس...

فضح اوجه الفساد، فحذر البعض من أن محاسبة نخب الاعمال القديمة نوع من تخويف الاستثمار؛ إذ تلقى الكثير من الاقتصاديين بامتناع الأحكام القضائية الصادرة ببطان صفقات الخصخصة الفاسدة في عهد مبارك، بالرغم من حديثهم الدائم عن انه لا اقتصاد صحيحاً دون سيادة للقانون.

باختصار، لا تزال الديمقراطية لا تلقى الحماسة الكافية بين العديد من الاقتصاديين بالرغم من كل التطورات التي حدثت منذ يناير ٢٠١١، ولا يزال نموذج «المستبد المستنير» يغازل مشاعرهم، بالرغم من ان الدرس التاريخي من كل سنوات الفشل الاقتصادي الماضي هو ان الاستبداد لا يحقق الاستقرار. إذ سرعان ما سيثور عليه الشعب، ويسبب بيئة متوترة لا تجذب الاستثمارات طويلة الاجل؛ إذ إن حريات العمال في التنظيم والاحتجاج هي افضل السبل لتحقيق توزيع عادل للمداخيل في المنشآت الاقتصادية ومن ثم للثروة داخل المجتمع بأكمله، بما ينشط الاستهلاك المحلي ويدفع النمو الاقتصادي. كذلك إن الدرس الاكبر هو ان فشل الديمقراطية يؤدي الى فساد المؤسسات القائمة على التنمية.

لقطات من مذكرات إسماعيل صدقي:

♦ ولكن موسوليني... لم يكن قد قدر استعداد أهل بلاده للرقى الاخلاقي... وهذا هو سر الانقلاب وسر الفشل الذريع في مشاريعه السياسية والحزبية.

♦ ان الصحافة قوة تستطيع أن تبني، وتستطيع أن تهدم، واستطاعتها في الهدم أشد منها في البناء.

♦ لا أراني مسرفاً اذا قلت ان فريق الديمقراطية كان قد جرّب عدة مرات في الحكم فأبدى عجزاً، وأوشك ان يلحق في كل مرة بالبلاد وسمعتها ضرراً بليغاً... ذلك أنه لم يسلك في الحكم السبيل المستقيم، فقد شغل باستدامة اسباب النفوذ والسلطان لنفسه، وبتوفيره وجوه المنافع لأنصاره والثأر من خصومه، عمّا يقتضيه الحكم من توافر على النظر في حاجات البلاد وضروب الإصلاح، وتضحية في سبيل إسعاد البلاد ورقبتها.

كانت ترصد كيف أثرت أعمال العنف ضد التظاهرات الديمقراطية سلباً على رؤية تلك المؤسسات للوضع المصري، فتراجع التصنيف الائتماني لمصر مرات عدة بسبب أحداث كموقعة الجمل ومذبحة ماسبيرو، وضبابية الرؤية بشأن خطة المجلس العسكري لنقل السلطة وعجز محمد مرسي، اول رئيس منتخب، عن خلق بيئة من التوافق السياسي.

كذلك عانى العمال من تأخر السلطة في اصدار قانون ينظم الحريات العمالية، ومن اشكال مختلفة للقمع، من الهجوم على اعتصاماتهم بالبلطجية واشكال العنف المختلفة واستهداف مؤسسي النقابات الديمقراطية بالفصل التعسفي وعدم تعديل قانون العمل الذي صدر في عهد مبارك (٢٠٠٣)، والذي يسهل على صاحب العمل فصل العامل؛ اذ قد تصل مدة التقاضي في هذه القضايا لعدة سنوات، واذا صدر الحكم لمصلحة العامل فلا يوجد ما يلزم صاحب العمل بإعادته الى شركته، ويستطيع الاكتفاء بتعويضه. وبالرغم من كل ادوات الاستبداد التي ظلت متاحة في يد الرأسمالية، تمكنت الحركة العمالية من تأسيس أكثر من ألف نقابة مستقلة. والى جانب ملف العمال، سببت حرية التعبير والتظاهر

معارك التغيير المتوازية

ابراهيم الهضيبي

ناشط وجامعي
ومدوّن مصري.

لم تزل معارك التغيير في مصر مستمرة، ولم تزل كل الخيارات مطروحة وجميع البدائل ممكنة، رغم مرور أكثر من سنتين على خلع الرئيس مبارك، والمعارك الدائرة من التنوع والتعقيد بحيث تستحق بعض التأمل لفك تشابكاتها، وهو ما تهدف إليه هذه الورقة، التي تنظر إلى المعارك كتجليات لأزمة الشرعية التي تعانيها الدولة، بعدما أعادت الثورة الجماهير فاعلاً رئيسياً قادراً على مواجهتها، وإصابتها -ي- بمؤسسات الهيمنة والقيادة^١ فيها - بشروح عميقة جعلت تحديها ممكناً، ويتجلى هذا التحدي في تآكل شرعية الأنماط المفروضة في إدارة المجتمع بأبعاده المختلفة.

وتذهب الورقة إلى أنّ الدولة المصرية الحديثة، منذ نشأتها إبان حكم محمد علي، قد سلكت مسارات التمسير والتحديث والدولنة، وأنّ هذه المسارات ظلت حاكمة حتى اندلاع الثورة، التي هددت أنماط الشرعية القائمة على نحو يتجلى في ثلاث قضايا رئيسية، هي علاقة الدولة بالمجتمع، وتعريفها للدين وتنظيمها لعلاقتها به، وتعريفها للاقتصاد وتنظيمها إياه، وأنّ المتغيرات في هذه القضايا هي المرايا الأكثر صدقاً في عكس مسارات التغيير في مصر.

فـ«الدولة المصرية»، التي بدأت في التشكل مع وصول محمد علي إلى الحكم في ١٨٠٥، كانت أسبق في الوجود من «الأمة المصرية»، كما هي الحال في العديد من دول العالم الثالث، بل كان لها الفضل في صناعة الهوية المصرية، وذلك بوسائل عدة، منها «الوظائف الاقتصادية الضريبية للدولة وتخصيصها للموارد وتوظيف الناس في صفوفها المتضخمة، ويستكمل ذلك بنظام تعليم قومي ينتج كفاءات للتوظيف، وحقل ثقافي من وسائل الإعلام يعمل بلغة قومية معيارية»^٢، وكانت عملية إعادة صناعة

الهوية والأمة سبباً في تهميش الوجود الذاتي لأشكال التنظيم الاجتماعي المتداخل السابق على الدولة، وصعود الانتماء إلى تلك الدولة - تدريجياً - كهوية مطلقة، وصناعة جماعة وطنية على هذا الأساس، نخبها تشكل من خليط من المنتمين إلى الجماعات الفرعية التقليدية المختلفة (الجغرافية والوظيفية والطبقية وغيرها)، بعد أن يعاد تصنيعهم في مؤسساتها.

وصناعة الدولة بهذه الطريقة قوبلت بمقاومة مجتمعية، تحاول الحفاظ على الهويات والأنماط الاجتماعية والثقافية المتوارثة (وإن كان وجود تمثيل متخيل للفئات المختلفة على رأس الدولة يخفف منها)، غير أنها استبطنت - عبر الزمن - أساليب الدولة ومنطقها، إذ «بمجرد أن تؤسس الدولة أشكالاً للحكم من خلال تكنولوجيات الكتابة، تكون قد أسست في الوقت نفسه إمكانية أشكال التزوير والتقليد والمحاكاة لأداء قوتها»^٣، أي إنها تضع الأنماط والأسس الحاكمة لمعارضتها والخروج عليها، التي تأتي في طبقات متعددة، إذا نُزِع أحدها وجد الذي يليه، وتصير جل أشكال المعارضة بذلك إشارة إلى الوقوع تحت سلطان الدولة، ومن ثم تساهم في إضفاء المزيد من الشرعية عليها. غير أن التآكل الكبير للدولة وقت الثورة فتح أفاقاً واسعة لإعادة تعريف الشرعية وفق معايير غير قانونية (مستمدة من تصورات لقيم دينية أو إنسانية متجاوزة)، فأسس ذلك لشرعية الخروج على الشرعية، ويبقى الصراع محتدماً بين شرعية القانون والشرعية غير القانونية لحين الوصول إلى نقطة توازن.

من المجتمع إلى الدولة

كان تنظيم شؤون الأفراد قبل وصول محمد علي إلى الحكم يتم بالأساس من خلال المؤسسات الأهلية، أهمها

١ المقصود بالهيمنة هنا ما عبّر عنه أنطونيو غرامشي بـ domination، وبالقيادة ما عبّر عنه بـ hegemony.

٢ سامي زبيدة، الشظايا تتخيل أمة: حالة العراق، في كيف نقرأ العالم العربي اليوم؟ رؤى بديلة في العلوم الاجتماعية، تحرير إيمان حمدي، حنان سبع، ريم سعد، ملك رشدي، ترجمة شريف يونس، دار العين للنشر - القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٠٦.

٣ فينا داس، «توقيع الدولة، مفارقة الغموض، في كيف نقرأ العالم العربي اليوم؟» رؤى بديلة في العلوم الاجتماعية، ص ٣٢٥.

4 Egypt's Nineteenth-Century Armaments Industry. Dunn, John. 2, s.l.: Society for Military History, 1997, Vol. 61, p. 233.

5 المستشار طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة- مصر ٢٠٠٤، ص ١٦-١٧.

6 Affi, Muhammad. «The State and the Church in Nineteenth Century Egypt». 3 November 1999, Die Welt des Islams, Vol. 39, pp. 273-288, p. 282.

7 Farah, Egypt's Political Economy, p. 100.

8 المستشار طارق البشري، المسلمون والأقباط، ص ٣٦.

9 المستشار طارق البشري، المسلمون والأقباط، ص ٣٥.

10 المستشار طارق البشري، المسلمون والأقباط، ص ٣٧.

11 للمستشار طارق البشري، شخصيات تاريخية، الشرق- القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢.

12 Farah, Egypt's Political Economy, p. 29.

13 محمد حسني، الحركة العمالية المصرية.

الطرق الصوفية، وعلماء الأزهر، وشيوخ الحرفيين، والأوقاف، والكنيسة الأرثوذكسية، ونظم العمد والمشايخ، والمساجد، وكانت العلاقات بين هذه المؤسسات متشابكة؛ إذ كان الأزهر «مؤسسة صوفية» بسبب انتماء طلابه وشيوخه إلى الطرق، واستندت كلتا المؤسستين، الأزهرية والصوفية، إلى مؤسسة الوقف لتمويل أنشطتهما، وتعاضمت الروابط بين الطرق الصوفية والنقابات، فأنشئت - على سبيل المثال - طرق صوفية للجزائريين والنحاسين، وتقاطعت هذه المؤسسات جميعاً في مواقعها الجغرافية بالمؤسسات المحلية، كالعمد والمساجد، فتدخلت بوظائفها المختلفة «لتحقيق غايات الجماعة في شؤونها المتعددة والمتنوعة والمتداخلة»، وكانت حركة المجتمع ناتجة من مجمل هذه التداخلات، بمعنى أن تأثير الدولة كان محدوداً، وكانت المؤسسات الأهلية هي الفاعل الرئيسي في حركة المجتمع.

وشغل علي - إبان وصوله إلى السلطة - بتأمين حكمه من طريق إنشاء دولة قوية، فأتم الأراضي الزراعية من الممالك، وأدخل العديد من الصناعات المملوكة للدولة، وأنشأ نظاماً للتعليم الحديث لتوفير الكوادر المطلوبة لإدارة البيروقراطية، وأنشأ جيشاً محترفاً، بلغ نصيبه ما يراوح بين ٣٣٪ و ٦٠٪ من الإنفاق السنوي في الفترة بين ١٨٠٥ و ١٨٤٧، وكانت بيروقراطية علي وجيشه نواة الدولة المصرية الحديثة، وفيهما تشكلت الهوية، ومن خلالهما أعيد تشكيل نمط العلاقات والإدارة كنتيجة للمسارات التي سلكها علي ومن جاء بعده.

سلك محمد علي وخلفاؤه ثلاثة مسارات متوازية، أولها مسار التمصير، الذي بدأ سنة ١٨٢٢ بانضمام أربعة آلاف من المصريين المسلمين إلى الجيش، قبل أن يجتد خلفه سعيد الأقباط، ثم إلغاء الجزية واستبدال التجنيد الإجباري للمصريين - بقطع النظر عن الدين - بها سنة ١٨٥٥، و«تصير القضاء الشرعي» بتعيين القضاة من قبل الوالي بدل الخليفة العثماني في نفس السنة، وتعريب رفاة الطهطاوي صحيفة «الوقائع المصرية» عند توليه إدارتها، بعدما كانت التركية لغتها الرئيسية، وإنشاء أول مجلس نيابي مصري - وإن بغير سلطات تشريعية جادة - سنة ١٨٦٦، وتحول اللغة العربية للغة الرسمية للمخاطبات الحكومية سنة ١٨٦٩، وتعيين قضاة من الأقباط في المحاكم خلال حكم الخديوي إسماعيل، بالتزامن مع إنشاء المحاكم الحديثة، بحيث «صار قضاءً مصرياً يخضع له المصريون

عامة على أساس الجامعة الوطنية»^{١٠}، وإنشاء الحزب الوطني الأهلي في ١٨٧٩ على أرضية مصرية، داعياً «من يحرق أرض مصر ويتكلم لغتها (أن) ينضم لهذا الحزب فإنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات»^{١١}، وتجلى ذلك بشكل أكثر وضوحاً في أعقاب ثورة ١٩١٩، بقانون منع تملك الأجانب للأراضي^{١٢}، وكذا إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ (لتمويل الأنشطة الصناعية)، واتحاد الصناعات بالقطر المصري، الذي ضم ٩٠ عضواً برؤوس أموال بلغت ٤٠ مليون جنيه، يستخدمون ١٥٠ ألف عامل ٩٧٪ منهم مصريون^{١٣}.

ثاني المسارات المشكلة لمصر القرنين السابقين كان التحديث، أي الإدارة الحديثة للمجتمع والاقتصاد، والقائمة على أن تقتحم الدولة «المجتمع وتنظم العلاقات الاجتماعية وتستخرج الموارد وتستخدمها بطريقة محددة سلفاً»^{١٤}، وقد ظهر ذلك في سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية، وتأمين الأراضي الزراعية (إلا ما كان مملوكاً لأسرة علي)، وإنشائها مشروعات للري ضاعفت مساحة الأراضي الزراعية، وفرضها محاصيل بعينها على المزارعين، اشتريتها منهم بأسعار منخفضة، ثم أعادت بيعها في السوق المحلي أو الخارجي^{١٥}، ثم اهتمامها بـ«تشجيع التصدير وبناء البنية التحتية اللازمة لتعظيم إنتاج القطن»^{١٦}، واستقدام العبيد للمشاركة في الأنشطة الزراعية^{١٧}، واستخدام عوائد التصدير في البنية التحتية، على نحو أدى إلى تزايد الوجود الأجنبي والربط بالاقتصاد العالمي؛ إذ نجحت بريطانيا في الحصول على مشروع السكة الحديد بين الإسكندرية والسويس بمباركة الوالي عباس حلمي^{١٨}، ثم استخدم الخديوي إسماعيل عوائد التصدير في مشروع تحديث القاهرة على النمط الفرنسي، في إطار ما يذهب بعض الكتاب إلى كونه محاولة أعم لتغيير «نمط حياة الإنسان المصري... غير التقويم من الهجري إلى الميلادي، وغير الساعة من العربي إلى الإفريقي، وغير الأزياء، وغير نمط المعيشة»^{١٩}، وقد تجلى التحديث كذلك في «قوانين الفلاح» التي صدرت وقت محمد علي، والتي أحالت الفلاحين إلى وسائل إنتاج، ومنعتهم من التصرف في إنتاج الأراضي الزراعي على النحو الذي يرغبون.

أما ثالث المسارات فكان الدولة، أي سطو الدولة على المؤسسات الأهلية التي مكنت المجتمع من التنظيم الذاتي لشؤونه، إذ رأت فيها الدولة تهديداً لسيادتها، فأخذت في بسط نفوذها التدريجي عليها، حتى صارت

كانت ثورة يوليو تجلياً لهذه المسارات الثلاثة؛ قادها أبناء الدولة من العسكريين، وتشابكت فيها مسارات التمصير والدولنة والتحديث في إجراءات مثل إلغاء المحاكم الشرعية ١٩٥٥، وإلغاء الأحزاب السياسية، ووضع الأوقاف الخيرية تحت سيطرة وزارة الأوقاف، وتوكيد إخضاع الأزهر لسلطان الدولة. أما أهم التجليات، فكانت في البنية الاقتصادية والاجتماعية، إذ فرضت الدولة قيوداً على تملك الأراضي الزراعية، وفرضت ضرائب على القطاع الزراعي بغرض استثمارها في أنشطة صناعية^{٢٢}، وبدأت بإسهام متواضع للقطاع العام في الناتج القومي لم يتجاوز ١٣٪^{٢٣}، قبل موجة التأميمات التي بدأت سنة ١٩٥٦ (مدفوعة بالصراع السياسي لتمويل بناء السد العالي، وشملت جل الأصول الفرنسية والبريطانية في أعقاب العدوان الثلاثي) وتنامت لتوجد قطاعاً عاماً ضخماً في الستينيات^{٢٤}، وحاولت الدولة تعميق الاستقلال الاقتصادي عن الخارج بالاستثمار في صناعات كالنسيج لتقليل الاستيراد وربط ذلك بزراعة القطن وتطوير صناعات الحديد^{٢٥}، وأوجد ذلك حاجة لتضخم الجهاز الإداري المسؤول عن إدارة القطاع العام، فصارت أكثر من نصف القوى العاملة في غير الزراعة موظفة حكومياً^{٢٦}، ولجأت مصر للاقتصاد المخطط مركزياً، وضعت أولى خططه سنة ١٩٥٧ ورفعت الاستثمار في ثلاث سنوات من مليوني جنيه إلى ٤٩,٣ مليوناً سنة ١٩٦٠، وتضخمت في الفترة ذاتها القوى العاملة بنسبة ٨,٥٪ سنوياً، وتضاعف الاستثمار في الصناعة بنسبة ٨٢٪ خلال عشر سنوات، كان التركيز خلالها على الصناعات الثقيلة كالحديد والأسمت والأسمدة^{٢٧}.

كانت الثمرة الأهم للحقبة الناصرية الحراك الاجتماعي؛ إذ اتسع نطاق التعليم بزيادة عدد الطلبة المقيدون بالمدارس بمعدل ١٤٪ سنوياً بين ١٩٥٢ و١٩٧٦^{٢٨}، وارتفعت نسبة القيد في الجامعات بمعدل ٣٢٪ سنوياً في الفترة ذاتها، وانخفضت نسبة فقراء الريف من ٣٥٪ في ١٩٥٨ إلى ٢٧٪ في ١٩٦٤، وانخفضت نسبة فقراء الحضر من ٣٠٪ إلى ٢٧,٨٪ في الفترة ذاتها، وزادت نسبة الأجور إلى إجمالي الدخل من ٣٨٪ في ١٩٥٠ إلى ٥٠٪ سنة ١٩٦٧^{٢٩}.

من حكم الدولة الى لتحكم السوق وصلت الدولة المصرية الى أوج سلطانها في الحقبة الناصرية، ثم بدأت في التراجع، لا لمصلحة المجتمع الذي

تبعاً لها، كما حدث مع الأوقاف (بإنشاء ديوان عمومي للأوقاف سنة ١٨٣٥م، ثم منع إنشاء الأوقاف الجديدة سنة ١٨٤٦م، وإلغاء الديوان ثم إعادته سنة ١٨٥١، وتحويله الى نظارة سنة ١٨٧٨، وعودته ديواناً سنة ١٨٨٤، ثم وزارة سنة ١٩١٣، ثم تحول التدخل لـ«مصارف» الأوقاف، بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الذي سمح بإلغاء الأوقاف القائمة، ثم القانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي قصر النظارة على الدولة وانتزعها من باقي النظار إلا لو كان الواقف هو نفس الناظر، ثم القانون ٣٠ لسنة ١٩٥٧)، والطرق الصوفية (بإصدار فرمانات اعتماد شيخ مشايخ الطرق، ثم تدخل الدولة لـ«تحديد مجالات السلطة لكل من شيخ السجادة البكرية وشيخ الأزهر»، ثم إصدار لائحة الطرق الصوفية في ١٨٩٥م، فلائحة ١٩٠٣م، وتعديلاتها ١٩٠٥م، وصولاً للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦)^{٣٠}، والأزهر الشريف (بتعيين شيخه بعد وفاة الشيخ إبراهيم الباجوري سنة ١٨٦٠م، فالتنظيم القانوني لطريقة الحصول على العالمية وموادها في ١٨٧٢، فالتحديد القانوني لمؤهلات المدرس الأزهر في ١٨٨٥، فتأليف مجلس عال لإدارة الأزهر ١٩٠٨، فتحديد اختصاص شيخ الأزهر في ١٩١١، فتحديد نظم التعليم في الأزهر سنة ١٩٣٠، وإعطاء الملك حق تعيين وعزل القادة الدينيين في دستوري ١٩٢٣ و ١٩٣٠، ووصولاً لقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي أحال الأزهر جامعة حكومية وشيخه موظفاً تابعاً للدولة، ونقابات الحرفيين (احتكار الدولة للخدمات والتسويق، ثم جمع الحرفيين للعمل بالجبر في المصانع الحرفية، ثم إلغاء صلاحيات شيوخ الحرف في جمع الضرائب والقضاء والتأديب رسمياً في عهد سعيد)، ولم يكن الوضع مغايراً في ما يتعلق بنظام العمد وغيره من التنظيمات الاجتماعية، فكانت المحصلة النهائية أن قامت الدولة بتصفية «مؤسسات المجتمع التقليدية، ليس لإحلال المؤسسات الأهلية الشعبية الجديدة محلها، ولكن لإحلال السيطرة المركزية للدولة الحديثة محلها، وهي التي قضت تباعاً على التكوينات الأهلية التقليدية، لا لتفسيح لتكوينات شعبية أهلية أحدث وأكفأ من حيث الإدارة اللامركزية واتخاذ القرارات الذاتية، ولكنها قضت على القديم لتنهى الوجود الذاتي لمؤسسات تعتمد على فكر وأعراف وصلات اجتماعية راسخة، ولتنشئ واجهات مؤسسات حديثة تنشأ وتعمل تحت الهيمنة السيادية لجهاز الدولة القابض»^{٣١}.

١٤ Owen, Roger. «Egyptian Political Economy», MERIP www.merip.org/mer/mer169/egyptian-political-economy.

١٥ Farah, Egypt's Political Economy, p. 26.

١٦ Farah, Egypt's Political Economy, p. 27.

١٧ Cuno, Kenneth M. «African Slaves in 19th-Century Rural Egypt», International Journal of Middle East Studies, v 41, 2009, pp. 186-188.

١٨ الدكتورة لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية في الثورة العربية، ص ١٣.

١٩ الدكتور علي جمعة، التجربة المصرية، نهضة مصر - القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٩.

٢٠ الدكتور عمار علي حسن، التنشئة السياسية للطرق الصوفية.

٢١ المستشار طارق البشري، تقديم كتاب الأوقاف والسياسة في مصر، إبراهيم البيومي غانم، ص ٩.

٢٢ Richards and Waterbury, A Political Economy, p. 18.

٢٣ «From national bourgeois development to Infitah: Egypt 1952-1992». Aoude, Ibrahim G. 1, SI. Arab Studies Quarterly, 1994, Vol. 16.

والخدمات الاجتماعية، وكان من آثار ذلك على سبيل المثال بقاء ٤٤% من المصريين أميين^{٢٧}، رغم مرور أكثر من ٦٠ سنة على سياسات عبد الناصر الرامية إلى ديمقراطية التعليم، وبقي ١٣% من المصريين محرومين مياه الشرب الصحية في ١٩٩٨، و١٢% منهم محرومين خدمات الصرف الصحي^{٢٨}، وكذا كان الحال في ما يتعلق بالغذاء (الذي انخفض دعمه خلال سنوات حكم مبارك بنسبة ٥٠%) والإسكان وغيرها من الوظائف الاجتماعية للدولة، أي إن المواطن لم يعد هدف عملية التنمية، بل وقودها إنتاجاً واستهلاكاً، وكان الإنجاز في ما يتعلق بالتنمية الإنسانية «فقيراً»؛ إذ تراجع إجمالي الاستثمار في التنمية الإنسانية (خلافًا لباقي المنطقة) ليصل إلى ١,٤% من إجمالي الميزانية في ١٩٩١/١٩٩٢^{٢٩}.

بدا تمكن السوق الخيار الأوحى المقبول من السلطة في سنوات مبارك، فكانت الاستجابة للأزمة الاقتصادية الطاحنة مطلع التسعينيات تسليم السوق زمام الأمور بالكلية، وفق برنامج دولي يقوم على «زيادة استقلال شركات القطاع العام، وإغلاق بعض الشركات الخاسرة منها، وخصخصة الشركات الأخرى» مع رأس المال وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص^{٣٠}، وتوازي ذلك مع تقييد قدرة البيروقراطية على المقاومة بحزمة من القوانين مكنت من تطويع البيروقراطية، كالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي حول «المؤسسات المشرفة على (شركات القطاع العام) الإنتاجية إلى شركات قابضة، ومنحها شكل الشركة، ثم جمع كل هذه الشركات من جميع أنواعها وتخصصاتها... تحت إمرة وزير واحد»، والقوانين ٢٣ لسنة ١٩٩٤ و٢٠ لسنة ١٩٩٨ التي انتقصت من مهنية جهاز الشرطة وجعلت استمرار الشرطي في وظيفته معتمداً على رضا القيادة السياسية عنه، والقانون ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ الذي «جعل اختيار العمداء بالتعيين لا الانتخاب»، فرسخ تبعية الجهاز الإداري في الجامعات للسلطة السياسية، وغيرها من القوانين التي زادت من أهمية الولاء السياسي في الجهاز البيروقراطي^{٣١}، فانتقصت من قدر المهنية فيه، ومن قدرة صغار موظفيه على الاحتكام للوائح والقوانين مقابل انصياعهم لتعليمات كبار الموظفين، وتم استثناء الأنشطة الاقتصادية التابعة للمؤسسة العسكرية من الخصخصة، التي اقتصرت على مجموعة من المحاسيب، بنيت بينهم وبين رجال الحكم والعسكر شبكة من المصالح استمرت حتى السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

سقط عليه، بل لصالح السوق الذي فككت المؤسسات المقاومة له (سواء التنظيمات النقابية أو المؤسسات الأهلية الحادة من أثره المجتمعي)، فلم يحتج الرئيس السادات بعد وصوله إلى الحكم إلا لأشهر ليعيد توجيه الاقتصاد بعيداً عن سياسات الاكتفاء الذاتي، محاولاً إعادة ربط مصر بالنظام العالمي من خلال سياسات الانفتاح، فحفز الاستثمار الأجنبي وعظم من شأن القطاع الخاص في إدارة المشروعات التنموية، وأمنه ضد التأميم، وأعطاه من قوانين العمل الناصية على وجوب تثبيت العمال وتمثيلهم في الإدارة ومشاركتهم الأرباح^{٣٢}، واتجه الاقتصاد في مجمله للنشاط الربحي لا الإنتاجي، معتمداً على الطفرة في أسعار البترول التي أدت إلى زيادة العوائد (من ١٨٧ مليون دولار سنة ١٩٧٤ إلى ٣٣٢٩ مليوناً في ١٩٨١)، وتحويلات العاملين بالخارج (من ١٨٩ مليون دولار في ١٩٧٤ إلى ٢٨٥٥ في ١٩٨٠)، وعلى انتهاء أجواء الحرب، التي أدت إلى زيادة عوائد قناة السويس (من ٨٥ مليون دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٩٠٩ ملايين سنة ١٩٨١) والسياحة (من ٢٦٥ مليون دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٦١١ مليوناً سنة ١٩٨١)، وقد ترجمت هذه الزيادات في الدخل لمؤشرات إيجابية في النمو السنوي للاقتصاد (راوحت بين ٨% و٢١,٥% بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨١)^{٣٣}. إلا أن تحكم السوق أدى إلى أدواء اقتصادية واجتماعية جسيمة، فتركزت استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة غير الإنتاجية، كالإسكان المتميز، والمضاربة في الأراضي، واستيراد سلع الرفاهية على نحو غير مسبوق^{٣٤}، وأدى إغفال الأنشطة التشغيلية لزيادة معدلات هدم فرص العمل عن معدلات صناعتها^{٣٥}، ومن ثم زيادة معدلات البطالة من ٤,٣% في ١٩٧٦ إلى ١١% في ١٩٨٦^{٣٦}، وتراجع متوسط الأجر الأسبوعي الحقيقي للعامل من ٧٠ دولاراً سنة ١٩٨٠ إلى ١١ دولاراً سنة ١٩٩١^{٣٧}.

سلمت الدولة المجتمع للسوق، فبدأت في التخلي عن مسؤولياتها الاجتماعية (أولاً برفع الدعم، من طريق الصدمة التي ولدت أحداث يناير ١٩٧٧، ثم من طريق استراتيجية بديلة تقوم على الانسحاب التدريجي)، مع استمرار فرض قيود على التنظيمات العمالية (كالنقابات) واستعمال القانون لإيجاد الظرف الممكن لرأس المال، وتمت «معاملة العمالة والبيئة (التشريعية والاقتصادية) كمحض سلع»^{٣٨} يتم توظيفها لمصلحة تلك المنظومة، وانسحبت الدولة من قطاعات الصحة، والتعليم،

٢٤ Farah, Egypt's Political Economy, p. 33.

٢٥ Richards and Waterbury, A Political Economy, p. 24.

٢٦ Richards and Waterbury, A Political Economy, p. 179.

٢٧ Farah, Egypt's Political Economy, p. 34.

٢٨ Richards and Waterbury, A Political Economy, p. 120.

٢٩ Farah, Nadia Ramsis, «Political Regimes and Social Performance: The Case of Egypt», in Ibrahim, Keyder and Oncu eds Developmentalism and Beyond, p. 144.

٣٠ Farah, Nadia, Egypt's Political Economy, p. 38.

٣١ Farah, Nadia, Egypt's Political Economy, p. 39-40.

٣٢ Farah, Nadia, Egypt's Political Economy, p. 39.

٣٣ Elehway, Naglaa and Nassar, Heba. «Poverty, Employment and Policy Making in Egypt: A country profile». Cairo, ILO, Area Office, 2001.

٣٤ Farah, Nadia, Egypt's Political Economy, p. 41.

٣٥ Farah, Nadia, Egypt's Political Economy, p. 41.

صراع الدولة والمجتمع

كانت الدولة - كما سبق - هي المُشكِّل الرئيسي لهوية الأمة المصرية، ولم يكن غريباً بالتالي أن تكون مؤسساتها مفرخة إنتاج النخب السياسية وقيادات «الحركة الوطنية» (من عرابي لمبارك مروراً بزغلول وناصر والسادات، وكل روساء الوزارات)، وأن يكون المعيار الأهم لكفاءة الساسة هو انتمائهم إليها، ومع تزايد «دولة» مؤسسات المجتمع، ومن ثم غياب المؤسسات القادرة على إفراز القيادات، تحولت هيمنة الدولة - بحلول نظام ناصر - إلى الاحتكار، إذ تزايد الاعتماد على رجال الجيش والبيروقراطية في سائر المناصب السياسية كالوزارات والمحافظات، بل ودعمت الدولة ترشيح الكثير منهم للبرلمان بغرفته، وصارت الدولة هي المعرِّفة لمصلحة الأمة، ولماهية الأمن القومي، ولحقيقة الهوية المصرية بتجلياتها الدينية والثقافية والاجتماعية، وظهرت قيادة الدولة - في العهد الناصري - في أكثر صورها صرامة وجموداً، بسبب تزايد ميل الكفة لمصلحة العسكريين بدلاً من البيروقراطيين في الإدارة، وخاصة في المناصب العليا.

أدى صعود السوق في عصر السادات وما بعده إلى تنامي الأنشطة الاقتصادية غير العسكرية للجيش، كإنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي أقام مشروعات غير عسكرية، ومروراً بممارسة النشاط الاقتصادي في مجالات كثيرة، فدخل المؤسسة في «شراكات استراتيجية» مع رجال الأعمال خلال سنوات حكم مبارك^{٤٢}، وتنامي المصالح المشتركة بين كبار البيروقراطيين ورجال الأعمال بفعل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد، وصولاً إلى عودة جمال مبارك وإنشاء لجنة السياسات في الحزب الوطني، وكان من ثمار هذه التغييرات أن انضم طرف ثالث إلى معادلة الحكم في مصر، مشاركاً البيروقراطية والجيش، وهو رجال الأعمال؛ إذ كانت من الثمار الطبيعية للمسار النيوليبرالي «التحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحكومة (تحالف أوسع من الدولة والعناصر الأهم في المجتمع؛ تحديدًا رجال الأعمال)»^{٤٣}. وأخذ صعود رجال الأعمال شكلاً تدريجياً، بدأ باقتربهم من رجال الحكم في غياب أوعية رسمية تضمهم، ثم ظهر هذا الوعاء في ٢٠٠٣ في مؤتمر الحزب الوطني، ثم شارك رجل الأعمال محمد رشيد في حكومة أحمد نظيف في ٢٠٠٤ في «خطوة جديدة لم تشهد مثلها منذ ثورة ١٩٥٢»^{٤٤}، تبعها تعيين ستة رجال أعمال في الحكومة التالية، وتراجع دور العسكريين

ومع صعود نجم جمال مبارك في العقد الأخير من حكم مبارك، حل منطق الشركة بشكل (شبه) كامل محل الدولة، على نحو تجلّى في صعود وزارة رجال الأعمال في ٢٠٠٤، وتوليها عمليات خصخصة على نطاق أوسع، شملت بيع ٨٠ شركة قطاع عام في سنتين، بإجمالي ١٩,٩٤٨ مليار جنيه، مع اتخاذ تدابير خفض العمالة لتشجيع الخصخصة أسهمت في تعميق مشكلة البطالة^{٤٥}، التي وصلت في ٢٠٠٤ إلى ٢٤٪. كذلك تراجع الدور الاجتماعي للدولة، فزُفَّع الدعم جزئياً على نحو أدى - سنة ٢٠٠٦ - إلى زيادة ملحوظة في أسعار المواصلات والكهرباء والاتصال^{٤٦}، وصلت في الغذاء إلى نحو ٢٤٪، وزادت بالتالي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ نسبة الأطفال دون الخمس سنوات الذين يعانون من مشكلات التغذية، من ٥٪ إلى ٧٪، وصارت قرابة ٧٥٪ من الأسر المصرية تنفق أكثر من نصف دخلها على الطعام^{٤٧}، «وزادت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى ما يقرب من ٤٠٪، كما شهدت الفترة ذاتها الزيادة المطردة في معدل التضخم، ليعود إلى الرقم ٢٠٪ في منتصف عام ٢٠٠٨»^{٤٨}، ففرض على أغلبية المصريين الدخول في معارك يومية من أجل الاستمرار في الحياة.

عانت الفئات الأفقر في المجتمع من تمكين السوق أكثر من غيرها، فانخفض دخل الخمس الأفقر من المجتمع بنسبة ١٦,٤٪ ليصل إلى متوسط ١٠٢ جنيه شهرياً^{٤٩}، فيما كانت الفئات الأوفر دخلاً في مأمن من آثار تلك السياسات، بل إنها استفادت من السياسات الاقتصادية التي «بدأت مشروعات إسكانية وتجارية تتوجه إلى الشريحة الثرية من المجتمع، ولاقت رواجاً، ما يدل على اتساع الفجوة الطبقية»^{٥٠}، وعلى أنَّ الأزمة لم تكن في قلة الموارد فحسب، بل في سوء توزيعها، ونالت حكومات نظيف مع ذلك امتداح المؤسسات الاقتصادية الدولية، فامتدح صندوق النقد جهود الحكومة التي «تتحرك بشكل عنيف في الإصلاحات الهيكلية الرئيسة في التجارة والضرائب والدعم... ووضعت خططاً لخصخصة جل القطاع العام»^{٥١} في ٢٠٠٥، وكرم وزير المالية يوسف بطرس غالي في ٢٠٠٨، وسمى مصر ضمن أفضل عشرة اقتصادات تُصنَّح خمس سنوات متتالية^{٥٢}، آخرها كان في ٢٠١٠، أي قبل أيام قليلة من قيام الثورة، التي فتحت أبواباً واسعة لتحدي سلطان السوق، وشرعية الدولة الداعمة له.

٣٦ Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*, p. 70.

٣٧ Richards and Waterbury, A Political Economy of the Middle East, p. 120.

٣٨ UNDP Arab Human Development Report, 2002.

٣٩ Maher, Stephen. *The Political Economy of the Egyptian Uprising*.

٤٠ Lofgren, Hans. «Egypt's Program for Stabilization and Structural Adjustment: An Assessment». Cairo: *Papers In Social Science*. Cairo: The American University in Cairo Press, Fall 1993, Volume 16, Monograph 3, p. 33.

٤١ Lofgren, Hans. *Egypt's Program for Stabilization and Structural Adjustment*, p. 9.

٤٢ المستشار طارق البشري، مصر بين الصعيان والتفكك، ص ٦٨-٧٤.

٤٣ Farah, Nadia. *Egypt's Political Economy*, p. 45.

٤٤ أحمد السيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٥ Farah, Nadia. *Egypt's Political Economy*, p. 51.

٤٦ Maher, Stephen.
The Political Economy
of Egypt's Uprising.

٤٧ محمد المجاني،
الحركة الاحتجاجية
في مصر،
ص ٢٣٢.

٤٨ المصدر نفسه،
الصفحة ذاتها.

٤٩ المصدر نفسه،
ص ٢١٨.

٥٠ Arab Republic of
Egypt IMF Country
Report No. 05/177.
Washington DC:
s.n., July 2005.

٥١ Mishrif, Ashraf
«The Political
Economy of Egypt
in Post-Arab
Spring», paper
presented at
BRISMES Annual
Conference 2012:
Revolution
and Revolt:
Understanding the
Causes of Change.
26-28 March 2012,
London School of
Economics and
Political Science

٥٢ Henry and
Springborg,
Globalization
and the Politics of
Development,
p. 192-193.

٥٣ Harvey, A Brief
History of
Neoliberalism,
New York: Oxford
University Press,
2005, p. 77.

٥٤ Farah, Egypt's
Political Economy,
p.49.

مقابل رجال الأعمال في العديد من مناصب البيروقراطية، وقد انعكس هذا الأمر كذلك على القوى المعارضة، التي شهدت صعوداً كبيراً لرجال الأعمال، لا في الأحزاب الـ«ليبرالية» التي يمكن توقع ذلك فيها فحسب (تولي محمود أباطة ثم السيد البدوي رئاسة حزب الوفد)، بل لدى الأطراف الإسلامية كذلك (بالصعود الكبير لتيار رجال الأعمال في تنظيم الإخوان على سبيل المثال)، فكانت النخبة - عشية الثورة - مكونة من رجال الدولة و«المحاسب» من رجال الأعمال.

في المقابل، لم يكن المجتمع قادراً على إفراز نخب تمثل - سياسياً - تياراته المختلفة؛ إذ كان الضمور والشلل الذي أصاب مؤسساته التقليدية (الأزهر، الطرق الصوفية، نقابات الحرفيين، نظام العمد، إلخ) مع عدم إيجاد كيانات بديلة (بانسداد الحياة الحزبية، وسيطرة الدولة على النقابات والاتحادات الطلابية، والتضييق على المجتمع المدني عموماً)، مانعاً من إيجاد بيئات صحية للتنشئة السياسية خارج حضانات الدولة، واتسع بسبب ذلك البون بين سياسة الدولة وسياسة المجتمع، بحيث صار الأولون وحدهم مطلعين على دولا العمل في الدولة، عارفين بكيفية تسيير أمورهم، ملتمين بالقوانين والتفكير وكيفية استغلالها وتجنبها، وقادرين على معرفة المعلومات وتحديد سبل إدارة هذا الجهاز العملاق، وكانت عقليتهم (الأمنية بالتحديد) هي الحاكمة في التعامل مع الأمور، بسبب الرغبة في إبقاء الأمور في نطاق السيطرة، والحفاظ على الدور الرئيسي (وربما الأوحيد) في تنظيم المجتمع، فكانت المؤسسة الأمنية (مع القوانين) أهم وسائل الدولة في تفكيك التنظيم الأهلي للمجتمع السابق لوجودها، وفي الحفاظ على بنية النظام متماسكة، ما يسبب من مشكلات اقتصادية واجتماعية، وهي مؤسسة مثلت ركناً رئيسياً لدولة علي منذ وجدت، بدءاً من إنشاء ديوان الوالي سن ١٨٠٥، ومروراً برفع مستوى ثلاثة دواوين (ضمنهم الجهادية والداخلية) إلى مستوى النظارة في عهد سعيد، وتحول النظارة لوزارة مع إعلان الحماية البريطانية^{٥٥}، ووصولاً إلى ما سبق الحديث عنه من «عسكرة» و«أمننة» مؤسسات الدولة في العقود السابقة للثورة. فلما قامت الثورة، كان أول إنجازاتها إعادة المجتمع إلى واجهة المشهد (وإن بشكل غير منظم)، ودفع الدولة للخلفية بكسر تلك العصا الأمنية.

وبغياب العصا الأمنية القادرة على تنفيذ ما تلميه إرادة الدولة انفتحت جبهة صراع لم ينته بين الدولة والمجتمع؛

فرجال الدولة ببيروقراطيتها وعسكريتها يرون أنفسهم أوصياء على المجتمع، ويلخصون أزمة الثورة في تحكم السوق بالصعود الكبير لرجال الأعمال (الأمر الذي حاولت القوات المسلحة عكسه بالمسارعة إلى استرداد المواقع وإزاحة بعض رجال الأعمال غير المرتبطين بمصالح معها وحسبهم في أعقاب الثورة)، ورجال الأعمال قبلوا بالتراجع للصفوف الخلفية في الحكم مع حفظ مصالحهم وضمان بقاء تأثيرهم على سير الأمور (كما ظهر بشكل متكرر في تصريحات رجال الأعمال المصاحبين للرئيس في جولاته الخارجية)، وأما المجتمع الذي أعادته الثورة لقلب المشهد فلم يعد استبعاده خياراً مقبولاً، ولم يعد فرض الإبعاد عليه متاحاً مع تآكل عصا الدولة، وبالتالي ظلت السلطة «ملقاة في الشوارع»، ومن يحاول التقاطها تحرق يده^{٥٦}؛ لأنه لم يتقدم إليها بعد من يحظى بالشرعية اللازمة لذلك؛ فالإدارة بالسوق ضررها المباشر يدفع فئات واسعة لمقاومتها، والدولة شرعيتها تحت القصف بسبب منطقتها الفوقي، والمجتمع عاجز عن إفراز القيادات القادرة على الإدارة، وعاجز - قبل ذلك - عن تقديم قيادات تحظى بقدر مقبول من المشروعية المجتمعية (ظهر هذا مبكراً جداً، بالجدل هو الجهة التي يمكنها تسلم السلطة من مبارك، وكانت جل الخيارات المطروحة تتجه للدولة لعدم وجود البديل في المجتمع، فاقترح رئيس المحكمة الدستورية، والقوات المسلحة، وأما الاختيار من خارج الدولة فلم تنجح أي أسماء مطروحة في بناء توافق حولها، ولم يحظ أي منها - فرداً أو جماعة - بالقدر الكافي من الشرعية الذي يجعله بديلاً جاداً، واستمر هذا الأمر في استطلاعات الرأي التي تظهر تراجعاً في شعبية الرئيس لا يقابله تقدم في شرعية خصومه).

الصراع على الشرعية بين الدولة والمجتمع (مع التراجع الجزئي، والمرحلي على الأقل لفكرة سيادة السوق) يتجلى، على سبيل المثال في الجدل المحتدم حول مشروعات القوانين المنظمة للمجتمع المدني، ولحرية تداول المعلومات؛ فمنطق الدولة فيها إحكام السيطرة والرقابة في ما يتصل بالمجتمع المدني لضمان تبعيته، والتوسع في الحظر في تداول ونشر المعلومات حفاظاً على «الأمن القومي»، والمجتمع يرى أنه - في الحالتين - صاحب السيادة، وأنه ليس ثمة ما يستدعي المبالغة في إخضاع إرادة مؤسساته للدولة. ويتجلى الصراع كذلك في الأزمات المتكررة في سيناء التي تنظر الدولة المركزية للمواطنين فيها بريبة، لأنهم لا «يشبهون» المركز بالدرجة

الكافية، أي إن هوياتهم لا تتماشى مع تلك التي تصنعها الدولة وتقوم على حمايتها، ومن ثم فاللجوء للحلول الأمنية معهم متكرر، كما يظهر في اضطراب الرئيس إلى اللجوء لبعض رجال الدولة السابقة، لعجز القادمين من المجتمع عن إدارة الجهاز البيروقراطي العملاق، ويظهر - أخيراً - في المطالبات المتزايدة باللجوء للجيش (قلب الدولة) باعتباره الأقدر على إدارة المجتمع مع تنامي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الاحتقان والعنف السياسي.

وهذا الصراع بين الدولة والمجتمع مرشح للاستمرار رداً من الزمن؛ إذ العودة للإقصاء الكامل للمجتمع تبدو بعيدة في ظل تغير الأوضاع بعد الثورة، وبسبب غياب احتكار الدولة للعنف الشرعي، وضعف آلتها القمعية مقارنة باتساع دوائر الاحتجاج السياسي والاجتماعي، والمجتمع - في الجهة الأخرى - لم يزل تحركه غير منضبط بمؤسسات تعبر عنه، ولم يستعمل بعد المنصات الصالحة لإفراز القيادات والتعبير عن المجتمع بتنوعاته، ومنها المحليات وال نقابات، أو ما يقوم مقامها في الإدارة المباشرة لأمر المجتمع من خارج الدولة، والتماس معها وتمثيلهم لديها، بحيث يكون التعامل مع جهاز الدولة وفهمه من خارجه.

الصراع على الإسلام

الصراع على الإسلام - من حيث تعريفه، وتحديد شكل علاقته بالحكم - لا تخطئه عين باحث في مصر الثورة، وهو صراع يمكن قراءته في إطار الانتقال من إدارة المجتمع للسوق عبر الدولة، ويحسن تقسيمه إلى سؤالين فرعيين: أولهما يتعلق بتعريف الإسلام، وثانيهما يتعلق بالعلاقة بين المؤسسات الشرعية والسياسية ومؤسسات الحكم في مصر.

أما من حيث التعريف، فقد كان مدلول لفظة «الشرعية» حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ينصرف إلى الاعتقاد الأشعري، والفقه المذهبي (أي اتباع المذاهب السنية الأربعة المشهورة)، والسلوك الصوفي الطرقي، وكان التجلي الرئيسي لها يتمثل على المستوى العلمي في مؤسسة الأزهر، وعلى المستوى الاجتماعي في الطرق الصوفية التي انتظم فيها جل المصريين، وفي التعليم الذي كان في مجمله خاضعاً للأزهر، وكانت تلك المنظومة - في شقها العلمي - مستقلة إلى حد بعيد عن الدولة، وحملت من التنوع

٥٥ بسمة عبد العزيز،
إغراء السلطة
المطلقة: مسار
العنف في علاقة
الشرطة بالمواطن
عبر التاريخ،
صنفاة-القاهرة،
٢٠١١، ص ١٨.

٥٦ بلال علاء، السلطة
لا تزال ملقاة في
الشوارع ظلت
السلطة «ملقاة في
الشوارع، ومن
يحاول التقاطها
تخرق يده»، لأنه لم
يتقدم إليها بعد من
يحظى بالشرعية
اللازمة لذلك.

- في بعدها الفقهي والصوفي، وفي ما يتصل بهما كنقابات الحرفيين - قدراً لا بأس به، وإن ظل مقيداً. واستبدل دين الدولة بدين المجتمع من خلال دولنة المؤسسة الدينية ووظائفها، وهو ما بدأ بإنشاء التعليم الحديث الذي كسر هيمنة الأزهر على المجال العام، ثم كسر احتكار الأزهر للمجال العلمي الشرعي بإنشاء مدرسة دار العلوم سنة ١٨٧٢، ودار الافتاء سنة ١٨٩٥، ومدرسة القضاء الشرعي في ١٩٠٧، بالتوازي مع زيادة تدخل الدولة في تنظيم الأزهر (من خلال القوانين المشار إليها أعلاه)، وبالتزامن مع مسارين مهمين، أولهما نزع الأزهر من بيئته التي ضمنت استقلاله، وذلك بالسيطرة على الأوقاف والطرق، وثانيهما الاستناد إلى القوانين الجديدة في تمكين أبناء الأزهر من المطالبين بتغيير ملامح منهجه العلمي، مثل محمد عبده ومصطفى المراغي ومصطفى عبد الرازق ومحمود شلتوت، وكانت محصلة تلك التطورات أن مفهوم لفظة «الشرعية» لم يعد بالوضوح الذي كان عليه من قبل؛ إذ صارت هناك صور شديدة التباين لتعريفها، وغاب تدريجياً المعيار المستند إليه مجتمعياً مع تحول الأزهر من مدرسة ذات منهاج واضح إلى «ملتقى» لأصحاب المدارس المختلفة، كالاشاعرة بمذاهبهم الفقهية الأربعة، والوهابية بفقههم الذي غلبت عليه الظاهرية، وأصحاب الميل الاعتزالي بفقه محمد عبده، ومدرسة أكثر حداثة بفقه المراغي، وهي مدارس اتسعت وانضم إليها غيرها عند تحول تعريف الدين من المجتمع إلى السوق، وما صاحبه من نمو التيار الوهابي، ثم تيار الدعاة الجدد، أو الإسلام النيوليبرالي. ولا يزال الصراع بين تلك المدارس جميعاً محتدماً في مصر الثورة، على نحو يتجلى - على سبيل المثال - في الصراعات الدائرة داخل وزارة الأوقاف وحولها، والمتعلقة بتعيين الأئمة بها، وتعيين المفتي، وفي الأحزاب السياسية التي قام بتأسيسها بعض الدعاة، والصراع حول تعريف ماهية منهج الأزهر، وخاصة بعد اعتماده كمرجعية شرعية في الدستور الجديد.

أما تصور علاقة المؤسسات الدينية بالدولة، فتنبني تبايناته على تباينات الأفهام في ما يتصل بدور الدولة بسبب ما أحدثه مسار التحديث من تغييرات؛ فالدولة الحديثة هي - بالتعريف - محتكرة الاستخدام الشرعي للقوة، المنحصر في نطاق جغرافي محدد، وثمة تعارض بين احتكار الدولة للعنف والوضع السائد قبلها (بوجود الفتوات التابعين للطرق الصوفية من جهة، والاحتساب من جهة أخرى)، وبين الحصر النهائي في نطاق جغرافي

٥٧ الدكتور عبد
الوهاب المسيري،
العلمانية الجزئية
والعلمانية الشاملة،
المجلد الثاني:
التطبيق، الشرق -
القاهرة، ٢٠٠٥،
ص ١٨ - ٢٠.

٥٨ انظر على سبيل
المثال، Arendt,
Hannah. The
Human Condition,
Chicago University
Press, 1998, pp. 7-58.

٥٩ الدكتور يوسف
الفرضاوي، الدين
والسياسة: تأصيل
ورد شبهات،
الشرق - القاهرة،
٢٠٠٧،
ص ٧٥ - ٧٦.

٦٠ الدكتور إبراهيم
البيومي غانم،
تقنين الشريعة بين
المجتمع والدولة،
ص ٢٦.

٦١ إبراهيم البيومي
غانم، تقنين
الشريعة بين
المجتمع والدولة،
الشرق الدولية -
القاهرة، ٢٠١١،
ص ٤٦.

٦٢ الدكتور علي جمعة،
التجربة المصرية،
ص ٣٤ - ٣٥.

٦٣ الدكتور إبراهيم
البيومي غانم،
تقنين الشريعة
بين المجتمع
والدولة، ص ٣٣.

٦٤ الدكتور وليد
محمود عبد
الناصر، التيارات
الإسلامية في
مصر ومواقفها
تجاه الخارج: من
النكسة إلى
النكسة، الشرق -
القاهرة، ٢٠٠١،
ص ٧٠.

ومفهوم الأمة المتجاوز، وهذه التغييرات أدت إلى إعادة
صياغة المجتمع «باعتباره سوقاً ومصنعاً، وإعادة صياغة
الإنسان باعتباره منتجاً ومستهلكاً»^{٥٧}، وأدت إلى التآكل
التدريجي للمؤسسات الوسيطة، بحيث صارت الدولة
«مدبرة منزل» تهتم بتوزيع الأدوار فيه على المستوى
الوطني^{٥٨}، وصارت «تمسك أزمة الحياة كلها في أيديها،
من التعليم، إلى القضاء، إلى الثقافة، إلى الإعلام، إلى
المساجد، إلى الاقتصاد والاجتماع»^{٥٩}، بحيث لم يعد «يمكن
لمصلح أن يتجاوزها»^{٥٩}، فيما كانت تلك الدولة محدودة
القوة والنفوذ قبل ذلك.

وكانت أولى تجليات هذا التغير إعادة النظر في معنى
وجود الشريعة في المجتمع وسبل تطبيقها، ونشأة فكرة
«التقنين»^{٦٠}، أي صوغ أحكام الشريعة «في نصوص مرتبة،
ووضع هذه النصوص في مجموعة مبنية أو مرقمة على
غرار القوانين الحديثة من مدنية وجنائية وإدارية»^{٦١} وربط
المخالفات بالعقوبات، وهي الفكرة التي مثلت تجسيدا
لفكرتي التمصير والدولة كذلك، فجاءت أولى محاولات
التقنين كرد فعل «مصري» لمجلة «الأحكام العدلية»
الصادرة من الباب العالي سنة ١٨٧٦^{٦٢}، وتمثلت في
لجان ترأسها محمد قنديل باشا - وزير الحفانية - انتهت
إلى إصدار مجموعة من القوانين سنة ١٨٨٣، «نصت
في مادتها الأولى أنها لا تنفي أي حق مقرر في الشريعة
الإسلامية»^{٦٣}، وعبرت عن قبول بالإدارة من خلال الدولة
المركزية، القائمة على أسس شرعية قانونية مكتوبة،
والتي رأت ضرورة التقنين باعتبار القانون أساس الحكم
فيها، ولأن «تعدد الآراء الفقهية وكثرة الاختلافات في
المسألة الواحدة؛ ليس فقط بين فقهاء المذاهب المختلفة،
ولمّا أيضاً بين فقهاء المذهب الواحد... جعل من العسير
على قضاة المحاكم الاهتداء إلى الحكم الواجب التطبيق
في الحالات المتماثلة، وهو ما يعني بدوره إهداراً لمبدأ
المساواة أمام القانون (وفق منطق الدولة القومية الحديثة،
الحريص على التنميط، والمهد لحكم السوق)»^{٦٣}، وصار
تقنين الشريعة هدفاً رئيسياً للإسلاميين الذين ازداد
انشغالهم بالسياسي على حساب الاجتماعي، مع انتقال
الإدارة من المجتمع للدولة، وتراجع التصور الاجتماعي
للشريعة المتجسد بالأساس في الطرق الصوفية، وقد
صاحب انتقال الإدارة من الدولة للسوق - المحمي بها
- اتساع «سوق» المؤسسات الدينية، فاستعمل المال في
إنشاء مساجد ومعاهد مستقلة عن الدولة، كان لرأس
المال دور رئيسي في تحديد توجهاتها، وظهرت بعد ذلك

الفضائيات الإسلامية (مصحوبة بدعاية واسعة للمنتجات
«الإسلامية» في الطب والمفروشات والملابس على سبيل
المثال)، ثم حاول الأزهر ملاحقتها بقناة فضائية منتسبة
إليه، معلناً الانتصار الكامل للسوق.

وقد صاحبت هذه تغييرات أخرى في طبيعة العلاقة
بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة؛ فالانتقال إلى
حكم الدولة المصحوب بعمليات الدولة الواسعة أدى
إلى تبعية الأولى للثانية، على نحو تبدى - على سبيل
المثال - في تغير موقف الأزهر من إسرائيل مع تغير
موقف الدولة؛ ففي سنة ١٩٧٣ أكد شيخ الأزهر محمد
الفحام «حتمية الجهاد ضد إسرائيل لإنقاذ الأراضي
الإسلامية من سيطرة الأعداء عليها»^{٦٤}، ثم أعلن خلفه
الشيخ عبد الحليم محمود «تأييده زيارة الرئيس السادات
للقدس»^{٦٥}، قبل أن يفسر الأزهر تغير موقفه بالقول
إن «معارضته للسلام مع إسرائيل (وقت عبد الناصر)
كانت بسبب الاقتناع بإمكانية إلحاق الهزيمة بها»^{٦٦}، ومع
صعود السوق صارت «سوق الفتاوى» مفتوحة للجميع،
مع بقاء الاختيار للمستهلك، واستبدل القبول المجتمعي
بالتأهيل الشرعي العلمي كمييار لصحة الفتوى، ومن
ثم علت قيمة «الاعتدال» و«التسامح» (وحلنا محل
الوسطية لفظاً ومعنى) وصارت التيارات تحاول إثبات
أهليتها بالوسم بهما، وفي المعارك الدائرة بعد الثورة
يقدم الأزهر نفسه في «سوق» الدين مركزاً على
اعتداله لا أصالته، وتسوق التيارات الإسلامية لنفسها
بالاستناد إلى معايير مغايرة لتلك التي حكمت الساحة
الدينية وقت حكم المجتمع.

وفي المجمل، يبدو الصراع محتدماً في ما يتصل
بتحكيم الشريعة بين التيارات الإسلامية (المنحازة إلى
حكم الدولة، على الأقل بسبب «الفرصة»)، والتي
ينصب خطابها على التقنين على أساس التخير بين
المذاهب الأربعة، والتيارات الحديثة القائلة بالالتجاء
للمقاصد (مدرسة المراغي وعبد)، وتيارات الإسلام
النيوليبرالي المنحازة إلى إسلام السوق (البعيد تماماً
عن الحكم إلا بمعنى تحفيز حركة التنمية الرأسمالية)،
والتيارات الصوفية المتباعدة عن الصراع السياسي،
والمنشغلة بالعمل المجتمعي، وهو الصراع الذي ظهر في
تردد الأزهر (بمبولة الصوفية) من قضايا تقنين الشريعة،
مع حرصه في تعريفها على ضبط ذلك بالمذاهب الأربعة،
وفي تأخر التيارات الإسلامية المختلفة عن تقديم
تصورات لكيفية تطبيق الشريعة.

صراعات الملكية والإنتاج والتوزيع

يمثل الصراع الطبقي جزءاً رئيسياً من معارك الثورة، التي قامت - في أحد أبعادها - على نظام نيوليبرالي يتآكل فيه الدور الاجتماعي للدولة لمصلحة رجال الأعمال والسوق، فيما تبقى وظيفتها القمعية ذات أهمية مركزية في تأمين هذا السوق وضمان إيجاد الأوضاع الملائمة لرأس المال، سواء بالأساليب العنيفة كالشرطة، أو الأساليب الأقل عنفاً كالقوانين المقيدة للحركة العمالية، والتوسع في إشراك رجال الأعمال في صناعة القرار، وتمكينهم من المؤسسات الإعلامية، وغير ذلك.

كانت مصر قد مرت منذ نشأة الدولة الحديثة بعدة تحولات اقتصادية (أجملتها الفقرات السابقة من الورقة)، انتهت إلى تزايد تآكل دور الدولة في الاقتصاد ومسؤوليتها الاجتماعية - بدءاً من سياسات الانفتاح التي أسس لها الرئيس السادات، ووصولاً للسياسات النيوليبرالية التي قاد الدعوة إليها وتشجيعها جمال مبارك، وقد أدى سوء التوزيع والشعور بالظلم الاجتماعي في العقد الأخير من حكم مبارك إلى «غضب على السياسات النيوليبرالية، وخاصة بين أوساط الطبقات العاملة وشباب الطبقات الوسطى»^{٦٧}، الأمر الذي دفع أعداداً متزايدة من المواطنين للاحتجاج، فتمت حركة الاحتجاج الاجتماعي، وخاصة مع نمو حركتين موازيتين للاحتجاج، أولاهما تتعلق بقضايا الاستقلال والأمة (انطلقت مع الانتفاضة الفلسطينية في ٢٠٠٠)، وثانيتهما تتعلق بالقضايا السياسية المحلية (بدأت في الاتساع مع نشأة حركة كفاية في ٢٠٠٤)، الأمر الذي فتح آفاقاً للعمل الاحتجاجي، بدأت في القطاع الصناعي ثم امتدت لباقي القطاعات واتسعت خلال السنوات، فكان «عدد الاحتجاجات المسجلة عام ٢٠٠٥ نحو ٢٠٢ احتجاج، وارتفع عام ٢٠٠٦ ليصبح ٢٦٦، أما عام ٢٠٠٧ فقد قفز هذا الرقم ليتجاوز ٦١٤ احتجاجاً» كانت في مجملها «ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية في المقام الأول، وذات ارتباط مباشر بالحياة اليومية للمواطن العادي»^{٦٨}، كان بعضها يتمحور حول قضايا معينة (كنقص المياه أو الخبز، أو حوادث الطرق) والبعض الآخر كان فتوياً، يتعلق بالعاملين في جهة محددة بسبب مطالبات تتصل بالأجور وظروف العمل، وظهرت تنظيمات شعبية موازية لل نقابات الرسمية (المفرغة من مضامينها بالتجميد أو الدولنة) كـ«أطباء بلا حقوق»، و«معلمون بلا نقابة»، و«أخوات كفاية» من المنظمات المختلفة التي ذيلت أسماءها بكلمة «من أجل

التغيير»، وسرعان ما امتدت حركة الاحتجاج لتشمل موظفي الدولة - التي لم تعد مرتباتها مجزية لغير كبار الموظفين - فبلغت الاحتجاجات في الهيئات الحكومية ٢٦٧ احتجاجاً، وفي قطاع الأعمال العام (أو ما بقي منه) ١٠٧، مقابل ٢٣٥ احتجاجاً في القطاع الخاص في ٢٠٠٨، وفي الجملة شهدت الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ أكثر من ٣٠٠٠ احتجاج عمالي^{٦٩}، تباينت طبيعتها (بين التجمهر والاعتصام والإضراب، والإضراب عن الطعام في قليل من الأحيان) ودرجة نجاحها (كان من أكثرها نجاحاً القطاع الصحي بإضراب الصيادلة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ الذي أوصلت بعض التقديرات نسبة المشاركة فيه إلى ٩٠٪، وإغلاق العيادات الطبية احتجاجاً على تدني أجور الأطباء في أبريل ٢٠٠٩)^{٧٠}. ولم تزل الصراعات الاقتصادية بعيدة عن الحسم أو الاستقرار المحلي لمصلحة أي طرف، ويمكن تلخيصها في ثلاث معارك رئيسية، أولاهما تتعلق بتعريف حدود الملكية؛ إذ تمثل الثورة رفضاً لتسييد السوق وتوسيع نطاقه ليشمل التسليع العام (الشامل للعمال، ولكافة البضائع والخدمات والأراضي)، غير أنها ليست بالضرورة شيوعية تلغي الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج بالجملة، والمساحة بين هذين الخيارين واسعة، لم تقدم الأطراف المختلفة إلى الآن رؤاها حيالها، فلم تقدم تعريفاً لحدود السوق، وعلاقته بالمجتمع، وهو قصور يكتسب أهمية خاصة لسبب ماضٍ وآخر مستقبل. أما الماضي فهو الآثار الاجتماعية المترتبة على توسيع رقعة السوق في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، والمتمثلة - على سبيل المثال - في خصخصة المجال العام والمنافع العامة، كخصخصة الشواطئ في الساحل الشمالي (على نحو صار يمنع السكان الأصليين لمدينتي العلمين والحمام على سبيل المثال من رؤية الشاطئ، فضلاً عن التنزه)، وتآكل المتنزهات العامة في المدن، وخصخصة خدمات جمع القمامة، وخطوط الهواتف. وأما المستقبل فيتعلق بالمطروح كحل للأزمة الاقتصادية من بيع وتأجير للأصول العامة في صورة أسهم وصكوك، وصعود نفعة «تشجيع الاستثمار» كحل أوحده «إنقاذ» الاقتصاد، على نحو يؤدي، في حقيقة الأمر، إلى إعادة تمكين رجال الأعمال، وإن غابوا عن صدارة المشهد السياسي جزئياً، والآثار الاجتماعية المباشرة وشبه الفورية لبعض هذه السياسات (الناتجة في بعض الأحيان من غياب السياسة والرؤية، ومن ثم تحكم السوق، وفي

٦٥ الدكتور وليد محمود عبد الناصر، التيارات الإسلامية، ص ٧١.

٦٦ الدكتور وليد محمود عبد الناصر، التيارات الإسلامية، ص ٧٢.

٦٧ Mishrif, Ashraf
The Political
Economy of Egypt.

٦٨ محمد العجاني، الحركة الاحتجاجية في مصر، ص ٢٢٤-٢٢٥.

٦٩ محمد العجاني، الحركة الاحتجاجية في مصر، ص ٢٢٦.

٧٠ Maher, Stephen
The Political
Economy of the
Egyptian Uprising.

٧١ محمد العجاني، الحركة الاحتجاجية في مصر، ص ٢٢٨-٢٣٠.

بعضها من شبكات المصالح التي تشكلت سريعاً حول السلطة الجديدة، بمؤسسات رجال الأعمال الجامعة بين رجال أعمال الإخوان والحزب الوطني، والمتصلة - بغير استحياء، وبشكل حصري - بالرئيس) تؤدي إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي الذي يصير التحكم فيه صعباً في غياب العصا الأمنية، على نحو قد يدفع إلى إعادة التوازن في قضية الملكية وتسييد السوق.

يتصل بهذا الصراع، صراع ثانٍ متعلق بالأنشطة الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد؛ إذ كانت أحد أسباب الأزمة الاقتصادية قبل الثورة، والدافعة إلى التعجيل بالخصخصة، قلة الموارد، الناتجة - كما سبق - من تراجع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد وتزايد الاعتماد على الربح والخدمات، وهو وضع يتشابه إلى حد ما مع ما كانت عليه مصر عند وصول محمد علي للحكم، والجدل حول البدائل في ما يتعلق بـ«قاطرات التنمية» والأنشطة الرئيسية التي يمكن أن يقوم عليها الاقتصاد، وعلاقة ذلك بالأوضاع الاجتماعية والتوزيع الجغرافي للسكان، وبالعوامل الحاكمة لصراعات المستقبل كمصادر الطاقة والمياه، لم يزل غائباً عن المشهد، غير أن غيابه يسمح بتسييد السوق، استناداً إلى منطق اليد الخفية لأدم سميث، وهو ما سيضع الدولة - الراغبة في دعم الاستثمار، بأي ثمن - في مواجهة مباشرة مع التكوينات الاجتماعية والأهالي الذين تتعرض حياتهم لاقتحام من قبل السوق يهدد وجودهم، وهو ما قد ينتج صراعات واسعة - على سبيل المثال - في مدن القناة، التي تواجه بمحاولة تسييد واسع للسوق، قد تنتج - في حالة استمرارها - رد فعل شعبياً يعيد الأمور إلى المربع الأول.

أما ثالث الصراعات، فيتعلق بتعريف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمواطنين وحدود مسؤولية الدولة في توفيرها؛ إذ بينما تبدو جل الأطراف السياسية متفقة في كون التعليم والصحة والسكن والغذاء حقوقاً أساسية ينبغي توفيرها لكل المواطنين - بقطع النظر عن إمكاناتهم المالية أو مواقعهم الجغرافية - يظهر الخلاف في خمس قضايا، أولها تعريف الحقوق وأولوياتها (هل تقتصر على التعليم والصحة فقط؟ أم تمتد للأربع المذكورة؟ أم تضيف عليها)، وثانيها القدر الذي ينبغي توفيره للكافة من تلك الحقوق (هل تتوقف مسؤولية الدولة في التعليم مثلاً عند التعليم الإلزامي، أم عموم التعليم المدرسي، أم الجامعي؟)، وثالثها الجهة المسؤولة عن توفيره (هل تقوم الدولة بذلك؟ أم يقوم

القطاع الأهلي من خلال المؤسسات الخيرية؟ أم تقوم به المؤسسة الوقفية؟ أم يقوم على أسس غير ذلك؟)، ورابعها تعريف ماهية العدالة في مسؤولية الدولة في هذه القضايا (هل تكون الرعاية الصحية مجانية للجميع؟ أم لغير القادرين؟ وما الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من كلا الخيارين؟ وما الإمكانيات التي يحتاجها كل منهما؟)، وخامستها شروط البدائل وحدود المنافسة (هل يسمح بالمدارس الخاصة لمنافسة الحكومية؟ وما هي القيود على ذلك؟ وكيف تضمن استمرار كفاءة الحكومي؟)، والخلافات هنا تحسمها الصراعات على الأرض، التي تؤثر بدورها في (وتتأثر) بالصراعات المشار إليها سابقاً.

خاتمة

الصراع الجاري على أنقاض دولة محمد علي لن يحسم بسرعة، لأنه يطرح سلباً من الأسئلة على مجتمع تعرض «للدولنة» بكثافة ثم غابت الدولة عن الوجود الحسي ولم يبق لها إلا ذكريات الهيبة والقمع، فيما تفككت مؤسساته التقليدية ولم يوجد البديل. هكذا لم يعد قادراً على إيجاد آليات التفاوض التي تدير شؤون المجتمع بتقاطعاته الاجتماعية والوظيفية والجغرافية المختلفة. والانتقال للإجابة عن تلك الأسئلة يحتاج إلى تجاوز صراع الشعارات الذي يحتل الصدارة منذ الثورة، والبدء في تمكين المجتمع - الذي كانت عودته للمشهد ودائرة صنع القرار الإنجاز الرئيسي للثورة - بحيث يصير حاكماً لأمره، وينزع عودة الدولة التسلطية بتسلمه زمام أموره. والباب الرئيسي لتمكين المجتمع يكون بإعادة بناء مؤسسات وسيطة تعبر عنه، سواء كان ذلك بإحياء المؤسسات السابقة (كالطرق، والأوقاف، ونقابات الحرفيين، ونظام العمد)، أو إيجاد مؤسسات بديلة تقوم بالوظائف ذاتها أو وظائف مشابهة (كالمحليات، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، مع تغيير الأطر القانونية الحاكمة لها في مصر، التي فرغتها من مضامينها)، أو خليط منهما. وهذه المؤسسات هي التي ستقود عملية التغيير المبنية على تمكين المجتمع، والمنتجة لإرادته الحقيقية المتجنية لكل عيوب الديمقراطية التمثيلية التقليدية التي يظهر فيها الشعب في المشهد مرة كل بضع سنين، ثم يعاود الانسحاب، فتكون قدرته على فرض إرادته ضئيلة، وتأسره الهياكل الفارضة لنظم اقتصادية واجتماعية بعينها.

تلاقي الأضداد

الموقفان الإيراني والتركي من سقوط «إخوان» مصر

نجلاء مكاي

أحثة وكاتبة سياسية
مصرية. آخر مؤلفاتها
«مشروع سورية
الكبرى» و«اليسار
الجديد في اميركا
اللاتينية».

جاء عبر انتخابات ديمقراطية، وذلك في موقف تتوافر كل دوافعه لدى تركيا، الحليف الإقليمي الأكبر لجماعة الإخوان، أدانت إيران أيضاً عزل مرسي، على الرغم من أن علاقاتها مع الإخوان، عندما كانوا على رأس السلطة، اتسمت بالتقارب الحذر من قبلهم، والمحاولات الخيثة من قبل إيران لخلق أي صيغة للتعاون. ومع ذلك انتقدت الخارجية الإيرانية، على لسان المتحدث باسمها، عباس عراقجي، في ٧ يوليو/تموز، «تدخل الجيش في السياسية لإطاحة من تمّ انتخابه ديمقراطياً». لكنّ بيان الخارجية الإيرانية اعترف في الوقت نفسه «بعدم كفاءة الرئيس مرسي في إدارة البلاد، وخاصة الشؤون الخارجية»، ولا سيّما أنّ سياسته تجاه إيران ذاتها كانت أبرز دلائل انعدام رؤيته الخارجية، وعشوائية سياساته، وتخبّطها.

في مقابل استمرار حدة خطاب أردوغان تجاه ما يحدث في مصر، خفضت إيران من لهجتها بعد غضب الإدارة المصرية المؤقتة، ما اعتبرته تدخلاً في الشأن المصري من قبل إيران، ما اضطر وزير خارجيتها للتصريح بأنّ «الشعب المصري هو الذي يجب أن يحدد مصير بلاده»، وأنّ «الجيش المصري هو جيش وطني»، مع تأكيده إدانة مقتل الأبرياء. وهو ما بدا حرصاً على عدم قطع ما وصل بين البلدين أثناء حكم مرسي، وإن لم يكن على المستوى الذي تريده إيران.

جاء فضّ اعتصامي «رابطة العدوية»، و«النهضة» وما نجم عنه من ضحايا وأحداث، ليجمع الخصمين مرة أخرى، وإن لم يكن أيضاً في مستوى التصعيد، لكنه كان التقاءً على مستوى توصيف الحدث والاتفاق على إدانته، فقد اتفقت إيران مع تركيا في وصف ما حدث في فضّ اعتصامي جماعة الإخوان بـ«المجزرة»، كما جاء في بيان للخارجية الإيرانية أدانت فيه ما قامت به الحكومة

أحد أهم تناقضات المشهد الإقليمي حالياً هو تلاقي أشد الخصوم في الموقف من حدث أو أزمة أو قضية إقليمية، فيما يقفان على طرفي نقيض، وأحياناً في تواجههما في أزمة أو قضية أخرى. وقد كان موقف كل من إيران وتركيا من إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر تجسّداً حياً لمثل هذا التناقض، حيث التقى الخصمان الإقليميان في موقفهما الراض لإنهاء حكم الجماعة، وإدانة وجود الجيش المصري في المشهد السياسي، لكن اختلفت لغة الرفض وخطابه، وبالتأكيد دوافع كل طرف، التي تعبّر بالأساس عن طبيعة مصالحه، وحجم خسائره من تغيير السلطة في مصر، بعد أن كان على رأسها جماعة أقرب انتماءً (أيديولوجياً وسياسياً) إلى تركيا من إيران. فهذه الأخيرة كان العامل المشترك بينها وبين تلك الجماعة هو كونها تنظيم إسلام سياسي، وإن اختلف أيديولوجياً. لذا بدا الموقفان متقاطعين، ما يتعين معه ضرورة قراءة أسباب التلاقي، وحدوده، وطبيعته، للإجابة عن تساؤل: «هل هو تلاقٍ يمكن اعتباره اصطفاً لخصمين؟»، أم أنّ الظرف الموضوعي فرض على أحدهم (إيران) اتخاذ موقف يبدو متقاطعاً مع خصمه، فحاول بكل الطرق، وعلى مستوى الخطاب والتصريحات، التأكيد أن موقفه في محدّداته، وحدوده، يختلف عن مواقف خصومه؟

الاختلاف في درجة الرفض وطبيعة الخطاب في البداية، لم يبدُ أنّ ثمة اختلافاً كبيراً بين موقف إيران وموقف تركيا من عزل الرئيس محمد مرسي في ٣ يوليو/تموز الفائت، فكما أدان رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، عزل الرئيس مرسي، واعتبره الرئيس الشرعي لمصر، وممثل إرادة الشعب المصري، ورفض بشدة ما وصفه بالانقلاب العسكري على حاكم

حكم المجلس العسكري وجماعة الإخوان، كان من عوامل عدم تقدم العلاقات الإيرانية مع مصر، وفقاً لرغبة إيران وإرادتها، التي ارتكزت على تجنب العودة إلى سياسات نظام مبارك، واعتبار إيران خصماً لمصر.

تدرك إيران أنّ سياسة الإخوان الإقليمية لجهة العلاقات معها، كانت حذرة وبراغمية، ولم تعبر عن أي تغيير جذري في الاستراتيجية والتوجهات، وقامت على رد الفعل. لكن يبدو جلياً اليوم أمام إيران أنها أخطأت التقدير في التعويل على براغماتية جماعة الإخوان، التي لم يخف على أحد تردداتها وتذبذبها وتقدمها خطوة وتراجعها خطوتين في علاقتها مع إيران، نتيجة ضغوطات داخلية من قبل التيار السلفي، وأخرى خارجية تتعلق بالتزامات الجماعة تجاه داعميها من الغرب؛ إذ فقدت إيران بذلك كثيراً من التيار المدني الذي رحب بعد الثورة بإقامة علاقات معها من منطلق التوازن الإقليمي، وإعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية ورفض توجيهها من قبل أي طرف إقليمي أو دولي، كان يُلمي على مصر السياسات التي تتوافق ومصالحه. لكن الدعوات لتفعيل العلاقات مع إيران ما لبثت أن تجمدت إثر التدخل الإيراني في الأزمة السورية، ثم محاولات نظام مرسي التقارب من إيران، التي كانت مثار انتقاد معظم التيار المدني، باختلافاته وتبايناته الأيديولوجية، من منطلق معارضة النظام الإخواني وكل ممارساته، وانعدام الثقة في نيات الجماعة على المستويين، الداخلي والإقليمي، فضلاً عن حرص جزء من التيار المدني على العلاقات مع دول الخليج، ورفض أي محاولة من قبل الإخوان لتوتيرها، وفقدان الدعم الخليجي لمصر. وثمة سبب آخر يتعلق بطبيعة النظام الإيراني الديني الذي يجلس على قمته مرشد أعلى، وهو ما مثل فزاعة للتيار المدني من سيطرة مرشد الإخوان على النظام والحكم، وتمثيله لإرادة فوقية تعصف بمدنية الدولة ومسار تحولها إلى الديمقراطية.

لذلك، في إطار مراجعة حساباتها، حرصت إيران على عدم تصعيد موقفها، وتبني خطاب معاد بشكل واضح لحكم ما بعد الإخوان في مصر؛ من أجل الإبقاء على إمكانية التعاون مستقبلاً، فجاء اعتراضها على تدخل الجيش في السياسة، لا هجوماً مباشراً على الحكم الجديد، الذي ينفي بدوره أنّ الجيش يتدخل في المسار السياسي، وذلك حرصاً منها على: أولاً: تحسين الصورة لدى معظم التيارات المصرية بعد تأثير حكم الجماعة المرفوض من قبل هذه التيارات على تفعيل العلاقات مع

المصرية، واعتبرته يهدد بنشوب «حرب أهلية». وفي عزاء قدمه الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إلى الشعب المصري في «الفاجعة التي ألمّت به»، مبدئياً تعاطفه معه، في ١٧ أغسطس/ آب، وجه روحاني حديثه إلى الجيش المصري، مذكراً إياه بأن «الشعب المصري شعب حر وعظيم، وطريق الشعب هو طريق الديمقراطية والإسلام؛ فعلى العالم بأسره أن يحترم إرادة الشعب المصري».

على الرغم من هذا الموقف الواضح والحاد من قبل إيران، الذي أعقب أحداث فضّ الاعتصامين مباشرة، فإن التصعيد عملياً كان من ناحية تركيا، التي استدعت في اليوم التالي (١٥ أغسطس/ آب) سفيرها لدى القاهرة للتشاور، وهو ما ردت عليه الخارجية المصرية باستدعاء السفير المصري لدى تركيا، وصعدت الحكومة المصرية في اليوم التالي بإعلانها وقف التدريبات البحرية المشتركة «بحر صداقة» مع أنقرة، فضلاً عن أنّ رئيس الوزراء التركي دعا الأسرة الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي والجامعة العربية، في ١٥ أغسطس/ آب، إلى وقف ما وصفه بـ«المجزرة» في مصر فوراً.

في مقابل ارتفاع حدة أردوغان، على مستوى التصريحات، خفّت حدة الموقف الإيراني، الذي تضمن منذ البداية، وبرغم رفضه خلع مرسي، الاعتراف بأخطائه وفشل جماعة الإخوان، بينما استمر أردوغان يُثني على مرسي وحكمه، ويتهم كل معارضيه. وفي تصريح له، في ١٧ أغسطس/ آب، وصف «الذين صمتوا عن الانقلاب العسكري في مصر» بأنهم «أثبتوا ازدواجية معاييرهم؛ لأنهم يعرفون أن مرسي كان سيطور مصر، ويعطيها دفعة للأمام، وهو الأمر الذي لا يناسبهم». بل إن أردوغان ادعى أن لديه وثائق تثبت «وقوف إسرائيل وراء الانقلاب في مصر»، فيما اكتفت إيران بتمنياتها للقائمين على الحكم في مصر بأن «يتحلوا بالوعي اللازم، والانتباه إلى أنّ المنتفع الحقيقي من وراء النزاع في مصر هو الصهاينة».

إيران ومحاولة الحفاظ على مكاسب هشة

لم يكن لإيران أن تثبت وتصمم على موقف معارض حاد من الحكم الجديد في مصر مثل خصومها، إقليمياً ودولياً، تركيا والولايات المتحدة؛ فبالنسبة إلى الأخيرة ثمة مصلحة إيرانية في توتير العلاقات بينها وبين مصر، أيّاً كان السياق؛ إذ إنّ أي حسم من نفوذ الولايات المتحدة في مصر يصبّ في مصلحة إيران، وخاصة أنّ دفء العلاقات المصرية - الأميركية بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، فترتي

الدعوات لتفعيل العلاقات مع إيران ما لبثت أن تجمدت إثر التدخل الإيراني في الأزمة السورية، ثم محاولات نظام مرسي التقارب من إيران، التي كانت مثار انتقاد التيار المدني، باختلافاته وتبايناته الأيديولوجية، من منطلق معارضة النظام الإخواني وكل ممارساته

إيران، لكونها ذات نظام ديني، وبالأساس لأنها تعاونت مع الإخوان. ويأتي هذا الحرص خشية أن تخسر المكاسب الهشة التي حصلت عليها في علاقتها مع مصر، فترة حكم الإخوان. ثانياً: استغلال حالة التوتر، وإن كانت مؤقتة، بين الإدارة الأميركية والحكومة الحالية في مصر، حتى إن كانت لن تؤدي إلى تغيير استراتيجي، بما يؤثر على أمن «إسرائيل»، أو يدفع تلك الحكومة تجاه إيران، نظراً إلى عدة اعتبارات أهمها عدم وجود نظام سياسي واضح التوجهات بعد في مصر، وارتباك الوضع الداخلي، أمنياً وسياسياً، وعدم قدرة المؤسسة العسكرية المصرية خلال هذه الفترة الانتقالية على القيام بمثل بتغيير كهذا؛ إذ تشكل شبه تحالف بين الحكم الجديد ودول الخليج التي سارعت إلى دعم تحرك الجيش، وحكومة ما بعد ٣ يوليو/ تموز، في وقت يواجه فيه اصطفاً دولياً معارضاً، وتهديدات بقطع المساعدات الأميركية والأوروبية، وهو ما أجادت استغلاله بعض دول الخليج التي أسرعت بتقديم الدعم المادي للحكومة، ما جعلها الداعم الرئيسي للحكم الجديد، الذي من غير المتوقع تخليه عن بقاء قضية «أمن الخليج» على رأس أولوياته في الأجندة الخارجية.

تركيا وتهديد المشروع والنموذج

بالنسبة إلى تركيا، فخصائرها من سقوط جماعة الإخوان أكبر، ما يفسر موقفها الأكثر حدة على الإطلاق في كل المواقف الإقليمية والدولية، وليس فحسب مقارنة بالموقف الإيراني؛ إذ بخلاف الانتماء الأيديولوجي الجامع بين إخوان مصر وتركيا، فإن فشل تجربة الإخوان في مصر يعرض مشروع تركيا الإقليمي للإجهاد، ليس فحسب المشروع الذي بدأت تدشينه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، والذي حاولت بلورته في ما سمي «النموذج التركي»، وسعت لتصديره إلى المنطقة كنموذج لحكم دولة يجلس على رأس السلطة فيها حزب إسلامي «معتدل» استطاع تحقيق نجاحات على مستويات عدة، لكن أيضاً المشروع الجديد، الذي كان قيد التدشين في الفترة الأخيرة من حكم جماعة الإخوان. ويتمثل هذا المشروع في إعطاء تركيا الوكالة كالقوة الإقليمية الأكبر في المنطقة من قبل الولايات المتحدة، بعد المصالحة بينها وبين «إسرائيل» برعاية أميركية، ولرعاية مصالحها، التي يضمنها وجود تحالف استراتيجي بين حليفها الاستراتيجيين، على حد قول أوباما.

وفي هذا التحالف الذي تتقدمه تركيا وإسرائيل تحدد

أن يكون موقع مصر الإخوان فيه تحت مظلة تركيا، على الرغم من تعارض ذلك مع مشروع الإخوان الأيديولوجي، لكن التزاماتهم تجاه الولايات المتحدة، وحرصهم على استمرار دعمها، من أجل البقاء في الحكم، كان من الممكن أن يضمن تبلور هذا التحالف، ورضوخ الإخوان للدخول فيه بالشروط الأميركية وبقيادة تركية إقليمية.

وبغض الطرف عن عدم بلورة تحالف كهذا حتى الأيام الأخيرة من حكم الإخوان، فإن تركيا استفادت بعلاقاتها معهم، أكثر مما قدمت لهم، فبدأت الطرف الإقليمي الأقوى، الداعم الرئيسي لتنظيم إسلام سياسي، يحكم دولة مركزية، ويبدو في حاجة لدعمها على عدة مستويات لكسر الحصار المفروض حوله إقليمياً، وبرغم تعالیه على فكرة الانضواء تحت نموذجها، لم يستطع فرض نموذجها الخاص، بل أضحي أكثر ما يستطيع فعله هو التغني بنجاح الحليف الإقليمي الإسلامي «المعتدل»، وإثبات أن ثمة إمكانية لتحقيق نجاح مماثل.

لذلك فسقوط الجماعة في مصر، وتزامنه مع تصاعد حركة المعارضة الداخلية ضد حكم أردوغان، يهدد مشروع حزب العدالة والتنمية، ويزلزل الأرض تحت أقدام الإسلام السياسي «المعتدل» في المنطقة برمتها، ويهدد مشروعات الزعامة الإقليمية التركية. فمن الطبيعي أن يناهض الحكم في تركيا الحكم الجديد في مصر، بما يميزه عن أي موقف آخر، من حيث الدوافع والأهداف.

المرجعية الدينية أم المصالح الاستراتيجية؟

يطرح تفسير تقاطع الموقفين الإيراني والتركي من إزاحة جماعة الإخوان عن حكم مصر وتداعياته، تساؤلاً عن السبب الرئيسي في هذا التقاطع، والمتعلق بالمرجعية الدينية، وحدود تأثيرها في موقف كل طرف، أم أن الأمر يتجاوزها ويتعلق بالمصالح فحسب.

بالنسبة إلى تركيا، فقد ارتكزت نظرة الإخوان إلى النموذج التركي على «إسلاميته» وبراعماته، وكونه نموذجاً ملهماً للسيطرة على مؤسسات الدولة، وفي القلب منها المؤسسة العسكرية، فهو نموذج ناجح لحكم الإسلام السياسي، فكان هذا هو الدافع الرئيسي للاتجاه بقوة إلى تركيا، أي اعتبارات مصالح التنظيم وليس الدولة. إذ لم تكن اعتبارات المصالح الإقليمية لمصر، وهي تندفع باتجاه قوة إقليمية منافسة، ضمن حسابات الإخوان، لذا فقد استمر ذلك هو الدافع حتى بعد إعلان إخوان مصر تحفظهم على فكرة تطبيق «النموذج

أعقبه حادث عنف طائفي شبع في محافظة الجيزة، فضلاً عن هجوم مرسي شخصياً على «حزب الله».

مع ذلك، فإن البعد الأيديولوجي كان حاضراً لدى إيران، وإن كانت المصالح تتقدم كل الاعتبارات بالنسبة إليها، لكنه لم يكن مُهماً بالنسبة إلى الإخوان، بل شكل إزعاجاً لهم من قبل حلفائهم الداخليين الذين يعتبرون أن الشيعة ليسوا مسلمين بالأساس، ولا تجمعهم بهم مرجعية. بيد أن الإخوان اعتبروا العلاقات مع إيران ورقة للابتزاز الخليجي، ومناورة إقليمية، بشكل عام، إن الغلبة للمصالح على حساب الأيديولوجيا بالنسبة إلى الطرفين، الإيراني والتركي.

الإخوان اعتبروا العلاقات مع إيران
ورقة للابتزاز الخليجي
ومناورة إقليمية، وبشكل عام،
فإن الغلبة للمصالح
على حساب الأيديولوجيا
بالنسبة إلى الطرفين،
الإيراني والتركي.

إجمالاً، فإن المشهد الإقليمي تتسم تفاعلاته بالسهولة والبراغماتية، وعدم وجود تحالفات متماسكة، أو مواقف متقاطعة في المطلق من أزمات وقضايا المنطقة، لذا فإن التقاء تركيا وإيران في موقفهما مما حدث في مصر هو جزء من سياق عام، اتفقت فيه تركيا في الموقف من سورية مع من اختلفت معها في ما يتعلق بمصر، وهي دول الخليج، التي تدعم المعارضة السورية، بإخوانها، عسكرياً وسياسياً، في الوقت الذي وقفت فيه تلك الدول مع الحكم في مصر في مواجهته لجماعة الإخوان. وإيران التي كانت تفضل حكم الإخوان في مصر وأعلنت رفضها لإزاحتها، وتقاطعت في ذلك مع أشد خصومها الإقليميين (تركيا) - مع اختلاف درجة الرفض وأسبابه - تواجهه في سورية بتحالفها مع نظام بشار الأسد.

إذن، فالوقوف أمام نقاط التلاقي والاختلاف بين أي من القوى الإقليمية أثناء محاولة قراءة المواقف وتفسيرها، يرتبط بضرورة القراءة الشاملة للتفاعلات الإقليمية، وسياقها العام، وتحديد مصالح كل طرف كمحدد رئيس يحكم مواقفه، والخروج من دائرة التقسيمات الساكنة التي حكمت تفسيرات المشهد الإقليمي قبل عام ٢٠١١.

التركي»، عندما صدمتهم تصريحات رجب أردوغان، وقت وجوده في مصر في أول زيارة له بعد الثورة، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، عن هوية تركيا العلمانية. ثم جاء تطور الأحداث إبان حكم الجماعة ليفرض سبباً آخر يتعلق بالعزلة الإقليمية التي فرضت حول النظام، فلم يكن أمامه سوى تركيا كحليف إقليمي قوي، في حين أن حاكم تركيا الشديد البراغمية كانت الأولوية، في أسباب تحالفه مع إخوان مصر، هي لإنصوائها تحت القيادة الإقليمية لتركيا، وإن وقفت أمام ذلك عقبات عدة، منها موقف السلفيين الرافض للنموذج التركي، وصعوبة قبول الجماعة ذلك لأسباب تتعلق بجوهر مشروعها. ثم جاء الانتماء الأيديولوجي في الترتيب الثاني، لذا فتفسير موقف تركيا الحالي من إزاحة الإخوان عن حكم مصر لا يرتبط بهذا الانتماء فحسب، الذي بالتأكيد له تأثير قوي على وجود الإسلام السياسي في مجمله كنموذج للحكم في المنطقة، ونموذج قدم نفسه على أنه «الإسلام المعتدل»، وما لبث أن سقط في مصر، بعد عام واحد من الحكم، سقط بممارساته وبخطابه «المعتدل»، لكنه يرتبط أيضاً بتسبب هذا السقوط في إفشال مشروع إقليمي ارتكز على دور محوري لتركيا في ترتيبات ما بعد الربيع العربي.

كما تختلف جماعة الإخوان أيديولوجياً مع نموذج حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، صاحب الطبيعة الصوفية، تختلف أيضاً مع إيران الدولة الدينية، الشيعية المذهب، اختلافاً أشد، لكن إيران التي انحصرت رؤيتها للثورة المصرية على أنها «صحوة إسلامية»، الأمر الذي أثار استياء كثير من القوى المصرية المدنية، وقتذاك، فضّلت وجود قوة إسلامية المرجعية على رأس السلطة في مصر، مع الاختلاف، ودعمت وحليفها، «حزب الله»، صعود مرسي إلى الحكم، اعتقاداً منها أن الفصيل الإسلامي التوجه، وإن اختلف، فهو الوحيد الذي سيسمح بالخروج من دائرة تجرد العلاقات. لكنها ووجهت بأن الاختلاف المذهبي كان من أهمّ العقبات أمام الإخوان في سعيهم إلى إقامة علاقات مع إيران، بل كان مُحدداً رئيسياً لرفض السلفيين هذه العلاقات، وضغطهم على الجماعة من أجل تجميدها، ما اضطر الإخوان في أيام مرسي الأخيرة إلى التضحية بها تماماً، حفاظاً على تحالفهم الداخلي مع السلفيين في مواجهة التكتل المعارض، وهو ما بدأ في سماح مرسي لحلفائه من الإسلاميين بسبّ الشيعة وتكفيرهم، على مرأى ومسمع من الجميع، الأمر الذي

الفلاحون والثورة استعادة الأرض

ياسمين أحمد

باحثة مصرية،
مرشحة للدكتوراه
في الانثروبولوجيا
الاجتماعية، جامعة
كيمبريدج، انكلترا.

◆ رئيس المحكمة: علامَ تشهد؟

◆ مختار عبد العظيم، فلاح: أنا كنت في القوات المسلحة في ١٩٦٥، قعدت ٨ شهور تدريب وطلعنا اليمن، وفوجئنا بأنهم كرمونا بقطعة أرض ٢ فدان، ووالدتي استلمت الأرض شهر ١١ سنة ١٩٦٦... أنا بشتكي محمود أمين والي... دخل في الأرض وضربنا وحرمانا وعيالنا وحجب البهائم عن الأكل، وبعد ذلك جت الحكومة أخذتنا وسجنونا أسبوع وضربونا وشتموننا ووصوا ناس علينا بهدلونا... ولو حد من عيالي رح يشتغل يمنعه أو يوصوا بمنعه.

النص أعلاه مقتطف من تقرير التحقيق الذي أجرته المحكمة المدنية في مصر، في يونيو/حزيران ١٩٩٩. رفع الدعوى مستأجرون جرى إخلاؤهم من الأرض، ضد ورثة محمد أمين والي، الجد الأكبر لوزير الزراعة واستصلاح الأراضي السابق يوسف والي، وهو أيضاً رئيس سابق لـ«الحزب الوطني الديمقراطي». أمر الأخير القوات الأمنية بطرد ٢٤٥ فلاحاً من مساحة أرض تقدّر بنحو ٤٠٠ فدان، منحها للمدّعين أو أهاليهم الرئيس السابق جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٧، ضمن تطبيق بنود قانون الإصلاح الزراعي الأول الصادر بعد أسابيع قليلة من ثورة عام ١٩٥٢. وضمت لائحة المستفيدين آنذاك الفلاحين الذين شاركوا في الحرب الأهلية في اليمن الشمالي كما في حرب عام ١٩٦٧ المصرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى الفلاحين الذين يفتقرون إلى مصدر دخل آخر غير الزراعة. لثلاثين عاماً، من ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٧، دفع الفلاحون الضرائب إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وقد ظنوا أن الضريبة ستخولهم امتلاك الأرض في نهاية المطاف. في عام ١٩٨٦، دفع الفلاحون الرسوم الأولية

لاستملاك الأرض. ومع أن المستأجرين لبّوا الشروط القانونية لشراء الأرض، إلا أن سلطات الإصلاح الزراعي رفضت تلبية مطالبهم الشرعية، وأعلن بيع الأرض في مناقصة سرّية لعائلة والي في عام ١٩٩٧. بعد تحقيق قضائي استمر بضعة أعوام، لم تلق شكاوى المستأجرين أذاناً صاغية. في عام ٢٠٠٣، توفي محاميهم مخلفاً على مكتبه في وسط البلد القاهري، ملفات القضية.

في ١٢ فبراير/شباط ٢٠١١، أي بعد مرور يوم واحد على إطاحة حسني مبارك، أقدم المستأجرون الذين جرى إخلاؤهم من الأرض على خطوة جريئة، رافعين دعوى قضائية ضد يوسف والي وأفراد من عائلته. «مصلحة الخبراء» تدرس حالياً القضية. في المقابل، رفع أفراد عائلة والي أكثر من ٥٧ قضية جنائية ضد الفلاحين، متهمين إياهم بمهاجمة فيلات آل والي، زاعمين أنهم سرقوا المحاصيل التي كانت مكدّسة على الأرض قبل حلول ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني.

تناقش هذه المقالة الخطاب الذي أحاط بتحريك المستأجرين من أجل حقوقهم، وطبيعة هذا الخطاب، كما الأساليب التي اعتمدتها المجموعات المعنية في تجاهلها معه. مجموعات كثيرة احتفت بالتحرك، وفسّرتة كنتيجة لـ«كسر حاجز الخوف» الذي أرساه نظام مبارك - لازمة سادت أدبيات ٢٥ يناير الثورية. إلا أن كثيرين أيضاً عارضوا، على أرضيات مختلفة، الدعاوى القانونية التي رفعها المستأجرون الذين جرى إخلاؤهم من الأرض. القراءات التي قدمها المحامون الخبراء في حقوق الإنسان والحقوق المدنية للحقوق العقارية، تعكس إيماناً عميقاً بحكم القانون. في المقابل، هناك انعدام ثقة متزايد وواسع الانتشار بين المستأجرين، يفيد بأن المظلة القانونية لن تأتيهم بالعدالة: «القانون زي الغربال»، حسبما قال لي

يوماً الحاج حسن بينما كنا نحتسي الشاي. فهو مليء بالثغر، بحيث يسهل اختراقه، والتلاعب فيه، واعتراض تطبيقه. وأضاف: «القانون معمول عشان القوي. محتاجين إرادة سياسية، عاززين حدّ زي جمال عبد الناصر». إلى ذلك، يجادل مستأجرون كثر بأن النظام القضائي مشكوك بإذعانه لسطوة والي السياسية، التي يمارسها حتى من السجن. أما البديل الذي يحتاجونه لتحقيق العدالة فيمكن بالنسبة إليهم في تأمين الإرادة السياسية. أقدم في هذه المقالة عدداً من القراءات التحليلية الأولية لتحرك الفلاحين في مصر ضمن السياق الثوري، وتجاوب العديد من الخبراء القانونيين معه. فأعالج النقاش حول صراعات الاستملاك التي انفجرت خلال العشرين سنة الماضية في ريف مصر، في محاولة معاينة الأساليب التي استخدمها المستأجرون لمواجهة السلطات القانونية والدينية التي تدير معايير التفاهم حول آليات التملك، وهو تفاهم تسيطر عليه الإيديولوجيات النيوليبرالية. بذلك، أتحدّى القناعة الشعبية التي تفيد بأن الريف المصري هو «الحصن، أو الخزان الاستراتيجي للثورة المضادة». فمن خلال مطالبتهم بحقوقهم في الأرض، ينخرط المستأجرون في الأحداث الثورية، حتى ولو من كواليسها.

تستند هذه المقالة إلى الملاحظات التفاعلية، والبحث الأرشيفي، والمقابلات التي أجريتها على مدى ١٢ شهراً في خمس قرى في محافظة الفيوم (الأبعادية، الخلطة، أحمد أفندي، قوته، وقارون)، بدءاً من أيلول / سبتمبر ٢٠١١ حتى نيسان / أبريل ٢٠١٢، وثم من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ وحتى نيسان / أبريل ٢٠١٣.

وجّهات نظر الخبراء

يقدم المحامون المختصون بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان القضية كقصة باتت كلاسيكية، يطالب فيه الفلاحون باستعادة منفذ إلى أرض حُرّموها خلال فترة حكم سلطوية وفاسدة. البيانات الصادرة عن المجموعات الناشطة في مجال حقوق الإنسان دعماً للمستأجرين، توطّر المشكلة في خطاب يعتبر فئة «الفلاح البسيط» بحدّ ذاتها ضحيةً لسياسات تحرير الزراعة، ولفساد يوسف والي متجسداً في استغلال السلطة السياسية لأغراض الربح الخاص. إلى ذلك، تعتبر أنه يجب تطهير الجهاز القضائي من الموظفين الفاسدين بحيث يتمكن المستأجرون من المطالبة بحقوقهم كمستأجرين. يتكرّر ذلك في البيان التالي الصادر عن منظمة غير

حكومية اسمها «نواة» في ١٧ آذار / مارس ٢٠١٣، إثر سجن خمسة مستأجرين بتهمة سرقة محاصيل أراضي والي: «ماذا يفعل الفلاحون البسطاء أمام سيل المحاضر الملفقة التي قامت بها عائلة والي (الوزير السابق للزراعة والمتهم في قضايا فساد وأحد أهم عناصر النظام البائد)، بدعم من أجهزة الدولة ضد فلاحين قرية قوته والخلطة وعزبة زكي والأبعادية؟ أين الرئيس والمرشد والوزير والمحافظ ليحمي حقوق صغار المزارعين في حيازة آمنة لأراضيهم الزراعية، أم أنهم يحمون المعايينات المزورة والكاذبة كي يدعموا نفوذ عصابات مبارك ونظامه الفاسد ضد فلاحين كل أملهم أن يزرعوا الأرض وينتجوا الخير للمصريين؟».

أظهرت المقابلات مع المحامين أنهم بدورهم يؤيدون النظرية التي تفيد بأنه حتى الفلاحون، وهم أكثر شرائح المجتمع تهيمشاً، كسروا حاجز الخوف الذي ساد عصر مبارك، وهم اليوم يقدمون رؤوس الفساد للعدالة. مع ذلك، هناك نقاط خلاف كثيرة ما بين المستأجرين ومحاميهم. فيجادل المحامون بأن المستأجرين يستندون في ادعاءاتهم إلى وثائق عتيقة لم تعد تعتبر قانونية. الأستاذ حسين سيّد محام بالحق المدني في قضية الأبعادية، وكادر قوّي في جماعة «الإخوان المسلمين»، وهو اليوم يتبوأ مركزاً قيادياً في حزبها «الحرية والعدالة». طلب منه المستأجرون رفع دعوى قضائية ضد والي. وافق أولاً، لكنه، بعد مراجعة الوثائق، قرّر رفض توكل القضية لاقتناعه بأن أغلبية المستأجرين لا تستحق الأرض، من وجهتي النظر القانونية والإسلامية. وبلغت إلى أن المستأجرين أسأوا تفسير العقد الذي منحهم إياه عبد الناصر: «كانوا مستأجرين، لا ملاكين. فلما تم تعديل قانون الإصلاح، باتت الأرض خاضعة لقوانين السوق». ويدعم الأستاذ حسين رأيه القائل بأن المستأجرين لا يستحقون الأرض، مستنداً إلى أحكام الشريعة التي تفيد بأن قيمة الأرض تخضع للسوق. امتلك آل والي القدرة على دفع ثمنها، وبالتالي استحقوا ملكيتها. ينظر إلى المحامين المعنيين بالقضية كلصوص يطيلون أمد القضية ليتقاضوا المزيد من المال بدل أتعابهم، لكنهم يعرفون جيداً أن لا جدوى منها. في قراءته، يحضر الأستاذ حسين الشريعة بالنظم الرسمية التي تعترف بها الدولة، بما يعكس شكلاً خاصاً من (انعدام) العدالة روج له مع تطبيق قوانين التراجع عن الإصلاح الزراعي، التي دعمها «الإخوان المسلمون» لأسباب دينية.

هناك نقاط خلاف كثيرة بين المستأجرين ومحاميهم فيجادل المحامون بأن المستأجرين يستندون في ادعاءاتهم إلى وثائق عتيقة لم تعد تعتبر قانونية

لا يجد المحامون الناشطون في مجال حقوق الإنسان جدوى قانونية في المطالبة باستعادة الحقول. كثيرون منهم غضبوا من الفلاحين، على اعتبار أن الأخيرين لا يأخذون بنصائحهم القانونية. بعضهم امتنع عن منح الفلاحين الدعم القانوني، بينما رفض آخرون تقديم المساعدة منذ البدء. على فنجان شاي بعد ظهر ذاك اليوم، التقيت بأشرف، وهو مدير «نواة» - منظمة غير حكومية بارزة تنشط في مجال الحقوق الاجتماعية والسياسية، مع تركيز خاص على قضايا الفلاحين. قال لي أشرف بشجاعة إنها معركة خاسرة، وليس السبب في ذلك افتقار الفلاحين إلى الوثائق المناسبة فحسب، بل أيضاً لأنها قضية قديمة. طبق قانون الاستئجار الصادر في عام ١٩٩٧ كاملاً، بحيث تستحيل اليوم إمكانية إزالة مفاعيله. ومع أنهم حصلوا على الأرض مقابل مشاركتهم في الحرب، ولكن عند أخذها منهم، عادت إلى عائلة والي، وأضحوا في الموقع ذاته الذي وجد مستأجرون آخرون أنفسهم فيه لما جرى إخلاؤهم بموجب قانون الاستئجار الصادر في عام ١٩٩٧. أشرف، والعديد من المحامين الذين حاورتهم، ينظرون إلى «الحق» بمعاني التعويض، قطعة أرض في مكان آخر، أو مبلغ من المال.

من جهة أخرى، يبدو وكأن الفلاحين يطالبون بأن تعترف الدولة بهم، أكثر مما يشقون طريقهم في دعوى قضائية. مطلب كهذا لا يقوم على حقوق الملكية المجردة، بل على تلك التي تعترف لهم بالتاريخ الفردي والجماعي كمواطنين مكتملي المواطنة: جنود الأمة، حارثو الأرض، مواطنون جديرون بثقة الدولة.

جنود الأمة

يزعم المدعون أن دستور ١٩٧١ المصري يخولهم الحصول على معاملة مميزة بصفتهم جنوداً محاربين. ويستندون في ذلك إلى المادة ١٥ التي تقول: «للمحاربين القدماء والمصابين في الحرب ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية في فرص العمل وفقاً للقانون».

لدعم مطالبهم، ركز المستأجرون على شهادات الجندي الخاصة بهم، وهي تضم صوراً لهم بملابس الجيش تعود بالزمن خمسين عاماً إلى الوراء مرفقة بسنة التجنيد وموقعه - ١٩٦٤، اليمن. وبذلك، هم يشيرون بالتحديد إلى مشاركتهم في الحرب الأهلية اليمنية، التي حاربت مصر فيها إلى جانب الجمهوريين ضد الملكيين من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠، ويطلقون على أنفسهم

تعبير «بتوع حرب اليمن»، كذلك تحضر إشارات عابرة إلى حروب أخرى، وتحديداً حربي العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣. يستخدمون تلك الصفة ليميزوا أنفسهم عن «المنتفعين» الذين حصلوا على قطع أرض بواسطة القانون (قانون الإصلاح). فقد عُدَّ حدث تسليم الأرض لعائلاتهم نقطة تحوّل في نظرهم إلى الدولة - من كيان يهددهم إلى كيان يكافئهم. ويتجلى ذلك في استعادة الحاج حسن لقصة تسلم زوجته قطعة الأرض: «في الفترة اللي أنا كنت فيها في اليمن، جه الإصلاح الزراعي طلب صحتنا (زوجتنا) دي، قالت لهم إنتو عايزين مني إيه؟ كان زمان اللي بيتطلب بيروح عند بيت العمدة، صوّت وقالت يبقى الراجل مات ما دام إنتو جايين لي الغفر هنا، يبقى الراجل عليه العوض مات... قعدت تصوّت، راحوا جابولها المرحوم أبوي، قالوا له: هي بتصوت ليه؟ ده إحناح نديها فدانين، تاكل وتشرب فيهم من الإصلاح الزراعي هي وعيالها عشان جوزها في اليمن... فمضت على الفدانين واستلمتهم، وأنا قعدت في الجيش، هي بتزرع فيهم ويتاكل ويتشرب فيهم».

ويضيف المدعون أنه بموجب المادة ٤٠ من الدستور المصري، فإن «المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة».

أدرجت ثلاث حالات من التعويض على الشهداء والمقاتلين في الحرب. أولاً، الفلاحون في مناطق أخرى مُنحوا أراضي في ظروف متطابقة، بعد دفعهم الضريبة المفروضة، وتمكنوا من التمتع بملكية الأرض. ثانياً، الجنود الذين وُظفوا في القطاع العام في مقابل مشاركتهم في الحروب ذاتها، وهم اليوم يتمتعون بخطة كل منهم التقاعدية. ثالثاً، «شهداء الثورة» (شهداء ثورة ٢٥ يناير و/أو عائلاتهم) الذين ماتوا أو تعرّضوا لإصابات خطيرة في أحداث ثورية، وهم اليوم ماضون في آلية تلقي التعويض.

حارثو الأرض

ينظر المستأجرون إلى قطع الأرض الخاصة بهم كالمنتج الماديّ لعملهم - «الأغراض المادية التي تربطهم بالدولة كمواطنين» (هيديرنغتن ٢٠٠٩: ٢٢٥). إذ بواسطة الإصلاح، اكتمل كيان المستأجرين. ومثلما أظهر عمل أميتاي غوش في محافظة البحيرة والإثنوغرافيا التي نفذتها ريم سعد عن الفيوم، رأى الفلاح في الإصلاح نقطة تحوّل تصيب علاقته بالدولة، بما يشبه علاقة الجاهلية (جهل بالإرشاد الإلهي) والإسلام (غوش ٢٠٠٢).

ولكن، لاكتساب هذا المقام، وجب عليهم الكدح، وفي ظروف صعبة. ونظراً إلى غياب الرجال في الخدمة العسكرية، لجأ الفلاحون إلى سرديّة جندرية تسلط الضوء على دور النساء في الحفاظ على الأرض حيّة حتى عودتهم إليها. قصة أم خالد المذكورة أدناه توضح الفكرة: «كنت بزرع وحدياً من ٦٧ لـ ٧٤ ما هو كان غائب، وأنا بقي ربنا يخلي بقت معايا أربع عيال: خالد وجمال ونصر وهدى. أروح أشتغل أجيب واحد يحرق بجوز بهائم ونحبلوا تقاوى ذرة، تقاوى قطن وتقاوى قمح، واحد يبدرها لي ويلفها ويزرعها، أي حاجة، وأروح أسقى، أحطلها كيماوي وأسقيها، أتحمز وأسقيها. كان إبنني على صدري كده مولود وأروح برده، وييجي وقت الحصاد نحصد ونروح القمح البيت، ما هو غائب مش هنا، ولادي يموتوا من الجوع. إخوته مساعدونيش، كانوا عايزين يخذوها، وكانوا يسرقوني، لما يلاقوا الزرعة حلوة يروحوا يقلعوها ويخذوها، إخواني أنا مش فلاحين، ده إخواني نجارين مش فلاحين ملهمش دعوة... وأنا اللي أعمل كل حاجة، لحد ما ربنا كرمنا جه، جه لقي عندنا بهائم. رحت بعت الكردان وجبت به عجل بـ ٩ جنيه... وربنا كرمني جه لقاني شارية بيت... وبينناه في العشر سنين بقي، بنيت به بالطوب وعششت فيه أنا وعيالي والبهائم، وعندى زرعة وعندى محصول في البيت، وبقيت راجل أضرب الرجالة، عليّ النعمة بقيت أنزل على الراجل أقفله الميّه، وأضربه وأخنقه أقول له تاخذوا ميّتي كيف؟ ده قوت ولادي.. طب ما هي الزرعة تفوتها الميّه موت، طب ما ولادي ح يموتوا وأبوهم غائب في الجش، يا أنا يا أنت! والله العظيم حق».

توظف القرابة الشخصية والتعابير الدينية لوصف فعل منح الحياة للأرض - استعارة غنيّة بالمعاني الشائعة الاستخدام للدلالة على قيمة الأرض. في زيارة حديثة العهد للقرية موضوع الدراسة، سألت الحاج سيّد: «لماذا، رغم كل هذه المشقات، تصرّ على امتلاك هذه الأرض؟». ابني المولود حديثاً كان معي. أشار الحاج عليّ نحوه بالأصبع وقال لي: «أديك إنتي ربنا أطعمك وبقيتي أم، دقتي الأمومة يعني والضنا غالي... لو جم أقولك ياخذوا صباغ ابنك ده ويدولك الفيوم دي كلها، تقولي إيه؟». أجبته بـ «لا». تلك الاستعارة القائمة على الأمومة والأبوة ظهرت في دراسات تعالج الصراعات على الأراضي. مثلاً، في نقاش حول السبب الذي يبقي الأرض ضماناً لاستمرار النضال الشعبي، كتب راي بوش أن «الناس

ينظرون إلى الأرض مثلما ينظرون إلى أطفالهم: عزيزة وقيمة» (فتحي ٢٠٠٥، ذكرت في بوش ٢٠٠٩: ٦٧). أما الشيخ حامد، وهو أحد المستأجرين، فيكرّر استخدام حديثين نبويين يشدّدان على تملك المرء لما عمل فيه: «ما إحنا عندنا الشرع يقول: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»، و«من حفر بئراً، فله حريمها»، يعني اللي حوليها». عند مراجعة هذين الحديثين، وجدت أنهما يطبقان على الأرض الشاغرة. فعدت إلى الشيخ حامد وسألته عن هذا التناقض، إذ إن الأرض موضع الخصام امتلكتها في وقت سابق عائلة والي. وتبعاً للتاريخ المحلي، كانت عائلة والي من زرع الحياة في الأرض أولاً. بثقة أجاب الشيخ حامد، معتبراً أن الفلاحين كانوا حرّاث الأرض، حتى وهي مملوكة رسمياً من قبل والي، في ظل الإدارة العثمانية للعقارات.

مواطنون جديرون بثقة الدولة

ثالثة الحجج التي يسوقها المستأجرون تقوم على الترابط ما بين الملكية والمسؤولية. سرديات المستأجرين تشكل من التفاعل ما بين صراعاتهم المحلي «القضايا القومية» الأوسع. وتنمو «القضايا القومية» حول إساءة والي استخدام السلطة السياسية ليعتد مشاريع الاستثمار الزراعي وعقد الصفقات السريّة مع المستوردين الأجانب. يصوغون حجّتهم في إطار الأدبيات القومية التي تنظر إلى الفلاح كمنتج الغذاء الأساسي للأمة، في مقابل يوسف والي الذي استنزف موارد البلاد وسبّم الأثمة ليراكم الثروات.

مصطلحات اجتماعية عديدة استثمرت في معرض توصيف لامتسؤولية والي ولأخلاقيته. ويجادل المستأجرون معتبرين أن الجوع ناتج من فساد والي. هنا، يحضر الجوع كدلالة محوريّة على الكفر؛ إذ يستدعي استخداماً شعبياً للكلمة المتجذّرة في التعاليم القرآنية والسرديات الفلكلورية، التي تعالج حرمان الفقير الغذاء وسبل الحياة (أبو زهرة ١٩٨٧). وكان السياق كهذا عندما استخدم حسن المثل الشعبي «الجوع كافر» للقول بأن الجوع يقود إلى الكفر، وبأن أولئك الذين يسببون الجوع يُعتبرون من الكفار.

تتخذ لامتسؤولية والي ولأخلاقيته مساحة أوسع وأكثر جدية عندما تلقى الضوء على أدوار نخبة رجال الأعمال، والإمبريالية الأميركية، وإسرائيل، في إعادة التشكيل الجذرية التي خضعت لها السياسات الزراعية

من الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الغذائية والخبز على مرّ السنين، ورثوا يومياً ضياع الكرامة المصرية. كذلك فإنها تغذي شعوراً ثورياً عميقاً يهدف إلى تحقيق شكل من إثبات البراءة من خلال تقديم أحد رجال نظام مبارك الأقوياء للمحاكمة. بالنسبة إلى المستأجرين، توازي محاكمة والي محاكمة مبارك أهمية، إن لم تزد عنها. ولذلك، ابتاع الحاج حسن نظارات جديدة وابتاع كرسيّاً من جاره النجار، بهدف متابعة المحاكمات، وخاصة تلك المخصصة ليوسف والي.

من خلال التذكير بعلاقات والي بإسرائيل والولايات المتحدة، ينقل المسـ... تأجرون الحركة إلى الجبهة الوطنية، مضخمين مصلحة النـ... في محاسبة والي؛ لأنه عرّض الشعب للجوع والمواد السامة والإهانة

الخاتمة

من خلال قضية الصراع على ملكية أرض، ألقينا الضوء على الحدة والتوتر بين وجهات نظر المستأجرين من جهة وبين تلك الخاصة بالخبراء القانونيين، ومن ضمنهم أقرب داعميهم - محامو حقوق الإنسان، من الجهة الأخرى. وعلى الرغم من أن المحامين، عموماً، يحتفون بإقدام المستأجرين على نقل قضيتهم إلى المحكمة، كدليل تسوقه القاعدة الشعبية على كسرها حاجز الخوف الذي ميّز نظام مبارك، إلا أنهم يلتزمون بتقديم حلول اقتصادية للمشكلة، بينما يستندون إلى أسس قانونية. بذلك، هم لا يأخذون في الاعتبار الحساسيات السياسية التي يبني عليها المزارعون دعواهم القانونية. كذلك فإنهم يتغاضون عن دينامية العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المزارعين والأرض والدولة. في حصر النقاش بالساحة القانونية - الاقتصادية، يضع الخبراء القانونيون، بمن فيهم الناشطون، النضال من أجل الأرض في منزلة ثانوية ضمن السياق الثوري - منزلة خاصة بـ«المطالب الفئوية». بالاستناد إلى عمل روزا لوكسمبورغ، لفتت مهى عبد الرحمن (٢٠١٢: ٦١٤) إلى انشغاق وقع ما بين «الاقتصادي» و«السياسي» لعرقلة سياق مصر الثوري، يُقدّم فيه الأول كغريب عن آلية الثورة، بما يمسّ سلباً بالنضال من أجل المطالب الاقتصادية كفعلٍ سياسي بحدّ ذاته.

في مصر، البلد الذي ذكرت موارده في القرآن، فإذا به يستورد أكثر من ٥٠ في المئة من موارده الأولية، بما في ذلك القمح، ويصدر العنب لإسرائيل، العدو الأكبر للمنطقة. يظهر ذلك جلياً في أقوال الحاج حسن هذه: «مفيش قمع خالص عند حاجة اسمها والي ولا أباطة، ولا الجماعة دول، بيعملوا عنب ويهرمنوه وبيبعوا الكيلو بعشرين جنيه، وبيطلع يتصدر لإسرائيل وبيشتري أيمنات البلد ويحطوا في الخزنة تبعه... مفيش حاجة بترجع للبلد خالص، هو فيه أحسن من أيام عبد الناصر اللي قال له: من أين لك هذا؟ ده إحنا عيطنا على عبد الناصر دم، الله يرحمه والله، الله يرحمه».

العلاقات التجارية الحميمة بين والي ورجال/سيدات الأعمال الإسرائيليين فازت بتغطية مكثفة في جريدة «الشعب». تفاصيل الدعوى صنعت عناوين عديدة في «الشعب». في عدد يوم الثلاثاء الصادر في ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٩، خصّصت مانشيت الجريدة لكشف تفاصيل «شبكة والي - إسرائيل». وتشرح التغطية الصحافية، متسلحةً بالوثائق، كيف تعاون والي و«شبكة التطبيع» التابعة له مع رجل الأعمال «الصهيوني» عسّاف ياغوري ليعرقل توصيل شحنة حملتها ٣٦٠٦ أطنان من بذور البطاطا إلى الشعب العراقي، بالتزامن مع الحرب التي اعتبرت منذ ذلك الحين كحرب أميركا على العراق. جرى اعتراض الشحنة في ميناء الإسكندرية ضمن اتفاقية سرّية بين يوسف والي، ورجل/سيدة أعمال أردنية، وعسّاف ياغوري. وركز التحقيق الصحافي على أن ياغوري هو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي، وقد قبض عليه كأسير حرب في مصر عام ١٩٧٣، ليعود شريكاً ليوسف والي ضد الأخوة العراقيين. لهذا التفصيل الأخير تحديداً أهمية قصوى في حبل المؤامرة. ففي تعامله مع صهيوني وقع يوماً تحت رحمة القوات العسكرية المصرية، ضحى والي بموارد المنطقة وكرامتها السياسية لتحقيق الربح الخاص.

كثيرون من بين المستأجرين الذين قابلتهم استعادوا هذه القصة. فمن خلال التذكير بعلاقات والي بإسرائيل والولايات المتحدة، ينقل المستأجرون الحركة إلى الجبهة الوطنية، مضخمين مصلحة الناس في محاسبة والي (ورفاقه) لكونه عرّض الشعب للجوع والمواد السامة والإهانة، بينما يحصل منافع الاستغلال الذي يمارسه على نطاق واسع. فهدفت قصتهم إلى حشد التأييد والدعم الاجتماعيين بين المواطنين العاديين الذين عانوا

الحريات النقابية القانون الكاشف

فاطمة رمضان

عضو المكتب
التنفيذي للاتحاد
المصري للنقابات
المستقلة، عضو
الامانة العامة لحزب
التحالف الشعبي
الاشتراكي.

خرج الملايين في ٣٠ حزيران/يونيو إلى الشارع، مطالبين بإنهاء حكم الإخوان المسلمين الذي زادهم فقراً، وازدادت معه معاناتهم، حتى وصل الأمر إلى انقطاع دائم للمياه والكهرباء، والانتظار في طوابير للحصول على البنزين والسولار، ما كاد يوقف الحياة تماماً، ومع استمرارهم في السير بسياسات حسني مبارك نفسها التي ثار الشعب المصري عليها. ومع تدخل قيادة الجيش في المشهد وإزاحة محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين عن سدة الحكم، والإتيان بحكومة تفصيل، التركيبة الغالبة عليها وزراء معروفون بانتمائهم إلى الليبرالية الجديدة، وعلى رأسهم حازم الببلاوي، أتى ببعض الوزراء من الوجوه الثورية لكي يقال لنا كذباً إنها حكومة الثورة. وكان ضمن هذه الوجوه وزير القوى العاملة كمال أبو عيطة، المناضل العمالي ورمز الاستقلال النقابي في مصر، ورئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة.

منذ انتشار الأخبار عن ترشيح أبو عيطة للوزارة، ارتفعت آمال العمال وطموحاتهم في تحقيق مطالبهم التي طال انتظار تحقيقها، والتي طالما أضربوا واعتصموا وتظاهروا للمطالبة بها. فقد أتى واحد منهم، يعرف همومهم ومشاكلهم جيداً، وعليه الآن تنفيذ هذه المطالب، وحل هذه المشكلات.

وارتفع سقف المطالب والآمال أكثر وأكثر، وخصوصاً عندما قال أبو عيطة إنه اشترط لقبول الوزارة إصدار قانون الحريات النقابية، وعودة المفصولين، وإصدار قانون بالحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، وتشغيل المصانع المغلقة وغيرها من المطالب التي طالما طالب بها العمال، وطالما طالب بها أبو عيطة نفسه عندما كان أحد الوجوه المعبرة عن العمال.

وهناك بعض المحللين، سواء في الحركة السياسية أو العمالية، الذين رأوا أن أبو عيطة لن يستطيع في حكومة بهذا الشكل أن يحقق ما وعد به، وأنه لو استطاع إصدار قانون الحريات النقابية فسيكون ذلك إنجازاً يحسب له، وخصوصاً أن هذا القانون لا يحتاج إلى أموال لإصداره.

أبو عيطة لن يستطيع في حكومة بهذا الشكل أن يحقق ما وعد به، وإن استطاع إصدار قانون الحريات النقابية فسيكون ذلك إنجازاً يحسب له، وخصوصاً أن هذا القانون لا يحتاج إلى أموال لإصداره.

ما هي أهمية قانون النقابات العمالية؟

«القانون كخيطة العنكبوت يقع فيه الضعفاء، ويعصف به الأقوياء». كانت هذه مقولة الراحل طه سعد عثمان - النقابي المعروف في شبرا الخيمة في الأربعينيات والخمسينيات، وهي الفترة التي شهدت تأسيس نقابات قوية، والتي أتت حركة الضباط في ١٩٥٢ وأمتتها. قال عثمان جملته تلك لعدد من العمال الذين كانوا يجتمعون في اللجان التي يؤسسونها عوضاً عن النقابات التي كانت مؤممة لمصلحة النظام، وخصوصاً مع بداية الألفية، ومن هذه اللجان: اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، ولجنة التضامن مع عمال شبرا الخيمة، وغيرها. وكان عم طه - كما يسمى - يردد هذه المقولة عندما كان العمال يطرحون مسألة ما هو قانوني وما هو غير قانوني، سواء من مطالبهم، أو من الطرق التي يلجأون إليها من أجل الحصول على مطالبهم تلك.

انطلاقاً من مقولة عم طه، ومن إيماننا الكامل بأن القانون لا يصنع واقعاً، وأن القوانين تصدر معبرة عن مصالح الطبقة المسيطرة، نناقش قانون النقابات العمالية، الذي بدأ الحديث عنه عقب إزاحة مبارك عن سدة الحكم، بتسميته قانون الحريات النقابية، ثم عدنا الآن إلى الاسم القديم ما قبل الثورة، أي قانون النقابات العمالية. فهل حقاً سيستطيع كمال أبو عيطة إصدار قانون يعبر عن طموحات العمال ويساعدهم في بناء نقابات حقيقية تعبر عنهم وتدافع عن حقوقهم، ويستطيعون عزلها إن لم تقم بدورها تجاه مطالبهم، أم لا؟ ولماذا يكتسب هذا القانون هذه الأهمية؟

لما كان التنظيم هو المسألة الفارقة في ثورة الشعب المصري التي مرت بمرحلة المخاض لأكثر من عشرة سنوات، وبدأت أولى مراحلها في ٢٥ يناير ٢٠١١، وما

بدأ الحديث عن قانون النقابات العمالية
عقب إزاحة مبارك عن سدة الحكم،
بتسميته قانون الحريات النقابية،
ثم عدنا الآن إلى الاسم
القديم ما قبل الثورة

زالت مستمرة، فإنّ الشعب المصري الذي خرج بالملايين واعتصم لمدة ثمانية عشر يوماً حتى إزاحة مبارك، جمعه هدف واحد هو إزاحة الرئيس، ولكنه بسبب عدم وجود تنظيمات، سواء في شكل أحزاب أو نقابات أو أي أشكال تنظيمية أخرى تسمح بالاتفاق على البديل والصمود من أجل فرضه، اضطر إلى قبول المجلس العسكري في سدة الحكم بديلاً من مبارك. هكذا استكمل المجلس سياسات مبارك نفسها دون تغيير، وحاول بكل الطرق إجهاض وكتم أي مبادرة أو أي صوت يطالب باستكمال الثورة حتى تحقيق شعارها «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية».

في ٣٠ يونيو/حزيران خرجت الملايين التي قدرت بما بين ١٧ مليوناً و ٣٠ مليوناً، إلى شوارع القاهرة، وفي ميادين الثورة في المحافظات. خرج الناس من القرى هذه المرة ليقولوا لا لحكم الإخوان، ولكن بسبب عدم تنظيمهم أتت القوى اليمينية، ومنها القوى المعادية للثورة والتي تحارب من أجل إيقاف مسيرتها من الجيش والشرطة وفلول النظام السابق، ومن الليبراليين، ليتصدروا هم المشهد، وليستولوا على سدة الحكم، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

ولما كان التنظيم مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الشعب المصري، وشرطاً ضرورياً من أجل استكمال ثورته ونجاحها في تحقيق أهدافها، فإن تنظيم العمال يعتبر في القلب من هذه العملية. وكانت مسألة النقابات المستقلة التي بدأت إرهاباتها قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، قد ظهرت من خلال إعلان العمال عبر إضراباتهم واعتصاماتهم رفضهم للتنظيم النقابي الأصفر التابع للنظام والممثل في اتحاد عمال مصر، وذلك من خلال الإدانة الواضحة له؛ لأنه لا يقف بجوار العمال ومطالبهم. ففي المعارك الكبرى، كان دائماً يختار خندق النظام الحاكم ضد العمال ومصلحتهم، ومن المعارك الفاضحة للاتحاد اشتراكه في التخطيط لموقعة الجمل ضد المعتصمين (ضمنهم العمال) في التحرير والعازمين على إزاحة مبارك ونظامه وتنفيذها. وكان العمال في معظم معاركهم يرفضون أن يتفاوض نفايو الاتحاد الأصفر باسمهم، ويصرون على أن يختاروا هم المتحدثين والمفاوضين باسمهم بعيداً عن الاتحاد ورجاله. وقد خطا العمال خطوة أخرى في شأن التنظيم، فقد تأسست أربع نقابات قبل ٢٥ يناير، ورفضت وزارة القوى العاملة وقتها قبول أوراق إيداعها. وقد أخذت مسألة حق التنظيم دفعة قوية بعد إزاحة مبارك عندما فتح الباب للعمال لتنظيم أنفسهم بحرية والسماح بوضع أوراق التأسيس لنقاباتهم المستقلة في مديريات القوى العاملة والهجرة.

إلا أنّ من يحكم اليوم يشنّ حرباً شرسة على العمال وقياداتهم الطبيعية، ونقاباتهم المستقلة، وبالذات المناضلة منها، تارة من خلال حملة التشويه الإعلامي التي تحدثت عن فتوى مطالب العمال، وتارة أخرى من خلال تجريم الاعتصامات والإضرابات بإصدار قوانين جديدة لذلك، وأخيراً استكمال حملات التعسف ضد العمال التي كانت أيام مبارك، واستمرت بعد إزاحته. فقد ازداد الفصل التعسفي، وكذلك القبض على العمال ومحاكمتهم بتهمة الإضراب، التي أصبحت مسألة تستعمل كثيراً لكسر إرادة العمال. هذا بالإضافة إلى أشكال التعسف الأخرى مثل الإيقاف عن العمل أو الحسم من الراتب أو النقل التعسفي، أو حرمان الحقوق في الترقية.

وقد استمر المجلس العسكري ومحمد مرسي في السير في سياسات مبارك نفسها التي ثار الشعب المصري عليها، فلم نصل إلى وضع حدين أدنى وأقصى حقيقيين للأجور، ولم يُعدّل قانون العمل، ولم تُثبت كل العمالة المؤقتة، إلا من استمر منها في الاحتجاج، فأجبر الحكومة

على تعيينه. كذلك لم يصدر قانون الحريات النقابية، بل صدرت قوانين لتجريم الاعتصام والإضراب والتظاهر. ولما كان العمال في مرحلة انتقالية بين الدفاع، من طريق الاعتصام والإضراب والوقفات الاحتجاجية، وبين الهجوم من أجل مكتسبات جديدة، بقوا يطالبون بالحد الأدنى والأقصى، ولكنهم لا يستطيعون فرضه بحركتهم معاً. كذلك طالبوا بقانون لتقنين وضع نقاباتهم، وللتخفيف من التعسف الذي يقع عليهم، وخصوصاً أنهم لا يستطيعون إجبار الحكومات المتتابعة على إصداره.

أكثر من ذلك، بقيت الحركة العمالية رهينة قوة قوى الثورة أو ضعفها، وأصبح انتصار الثورة المضادة في احتلال مواقع جديدة على حساب قوى الثورة يؤثر مباشرة على العمال والطبقة العاملة المصرية، وهذا ما سيوضح من خلال عرض المحطات التي مرّ بها قانون الحريات النقابية.

بقيت الحركة العمالية رهينة قوة أو ضعف قوى الثورة، وأصبح انتصار الثورة المضادة في احتلال مواقع جديدة على حساب قوى الثورة يؤثر مباشرة على الطبقة العاملة المصرية

قانون الحريات النقابية: محطات ومواقف

كانت المحطة الأولى في آذار / مارس ٢٠١١ عندما قررت منظمة العمل الدولية - في تحية للثورة المصرية - رفع اسم مصر عملاً يسمى القائمة السوداء. لكن في الحقيقة، إن التعهد الذي تقدمت به الحكومة المصرية وقتها، أي حكومة عصام شرف، كان هزلاً. فقد اقتصر على قرار من وزير القوى العاملة والهجرة وقتها د. أحمد حسن البرعي، بما سمي إعلان الحريات النقابية، الذي سمح بإيداع أوراق النقابات، مع وعد من الحكومة المصرية بإنجاز قانون الحريات النقابية ولكن من خلال حوار اجتماعي تشارك فيه كل الأطراف. وجرى التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع القانون نتيجة التوافق بين هذه الأطراف، ونشر في الأهرام بتاريخ ١ أيلول / سبتمبر ٢٠١١، وهو المشروع الذي وافق عليه مجلس الوزراء وقتها، ورفض إصداره المجلس العسكري.

وعلى الرغم من أن هذا القانون كان قاصراً في بعض جوانبه، مثل العقوبات على أصحاب الأعمال، ويفرض شروطاً تعجيزية على تكوين الاتحادات، أو في عدم

احتواء الإعفاءات والمميزات التي تقدم للنقابات، إلا أنه كان متوازناً يرسى دعائم الحق في التنظيم على أرض الواقع، لأنه كان يسمح للعمال بتشكيل نقاباتهم بحرية دون تدخل من أحد، سواء أصحاب الأعمال أو الحكومة، أو حتى الأحزاب والمؤسسات. ويمكن أيضاً اعتبار القانون اللبنة الأولى في بناء نقابات قاعدية، ترتبط بقواعدها العمالية وتدافع عن حقوقها، وتعمل على تنفيذ مطالبها، وعلى تحسين أوضاع العمال على كل المستويات، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. كانت ستنشأ نقابات ديمقراطية يدخلها العمال بإرادتهم الكاملة، وينتخبون مجالس إدارتها من دون تدخل من أحد ويستطيعون عزلها عندما تنحرف عن أهداف النقابة التي وضعتها جمعيتها العمومية. وبالتالي كان من المفترض أن تكون نقابات قوية، تستمد قوتها من ثقة عمالها فيها، والعمل معاً بداخلها من أجل تحقيق المطالب وانتزاع الحقوق. نقابات تعمل من أجل أن يكون العمال جزءاً من صناعة القرار في مصر، وليس فقط العمل على رفع مطالب العمال لدى مؤسسات اتخاذ القرار في البلاد.

المحطة الثانية كانت عندما أصبح الإخوان المسلمون أغلبية في مجلس الشعب، فأقرت اللجنة التشريعية في مجلس الشعب، قبل حله، مشروع قانون للنقابات (مشروع قانون حزب الحرية العدالة)، ولم تأخذ شيئاً من ثلاثة مشاريع أخرى تقدم بها النواب في المجلس وقتها، كمال أبو عيطة، أبو العز الحريري وعمرو حمزاوي، وكانت هذه المشاريع عبارة عن مشروع قانون الحريات النقابية الذي جرى التوصل إليه في عهد البرعي.

وبالنظر في المشروع الذي أقرته اللجنة، يظهر وكأنه قد أقر مبدأ الحرية النقابية وحق التنظيم، الذي انتزعه العمال المصريون بعد ثورة ٢٥ يناير على أرض الواقع. فقد تعدى وقتها عدد النقابات التي أسسها العمال خلال عام واحد أكثر من ٦٠٠ نقابة، أغلبيتها نقابات مناضلة وقاعدية، عملت كي ينال أعضاؤها حقوقهم المنهوبة منذ سنوات. لكن بقراءته بتأن، تكتشف أن جوهر هذا المشروع كان تفريغاً لعمل النقابات من كل ما يجعلها تدخل في مرحلة جديدة. فقد حرم هذا المشروع العديد من الفئات العمالية، كالعاملين المدنيين في الشرطة والجيش والمناطق الاستثمارية وغيرهم، حق تأسيس النقابات، وأعادنا إلى الشكل الهرمي الذي تتركز فيه الصلاحيات في رأس الهرم، وتتزع من النقابات القاعدية المرتبطة بالعمال كل الصلاحيات. لقد عمل المشروع على فصل العمال عن السياسة وغيرها.

المرحلة الرابعة بدأت منذ تولي كمال أبو عيطة وزارة القوى العاملة، الذي سارع إلى عقد اجتماع لمناقشة قانون النقابات، لكن للأسف الشديد كانت أول القصيدة كفراً، فبدلاً من أن يعمل على إصدار قانون الحريات الذي طالما نادى به، وتقدم به لمجلس الشعب عندما كان عضواً فيه، وجدناه يكمل طريق خالد الأزهرى من حيث طرحه لآخر نسخة من قانون هذا الأخير، وبطريقة التضيق نفسها في الدعوة للمناقشة بعيداً عن أعين العمال والنقابات إلا عدداً قليلاً من المختارين من الاتحادات المختلفة. وقانون أبو عيطة يحوي تدخلاً في شؤون النقابات وفرض شروط تعجيزية على الوحدة، واستبعاد ممثلي العمال الحقيقيين من الحماية، وعزل العمال عن السياسة، ومحاولة شراء البيروقراطية النقابية، سواء القديمة أو الجديدة. هذه كلها إشكاليات تفرغ مسألة النقابات من مضمونها، تماماً كما كان يفعل الإخوان المسلمون بأشكال مختلفة.

وتستمر حتى الآن عملية التعسف وتكسير العظام في ظل الفراغ القانوني بالنسبة إلى النقابات المستقلة. كذلك إن عمال مصر مستمرون رغم كل شيء في احتجاجاتهم المتفرقة التي ما زالت لا تصب في مسار يؤدي إلى تغيير وضعها ليكون مؤثراً في موازين القوى بين الثورة والثورة المضادة، وخصوصاً مع عدم اهتمام معظم الأحزاب والقوى السياسية بمعركة العمال وحقوقهم في التنظيم كحق ديمقراطي أصيل، يجري تصديرها كقضية أساسية تستوجب النضال من أجل إصدار قانون الحريات النقابية ووقف نزف الفصل والحبس الذي يتعرض له العمال. وما سيحدث في موضوع قانون الحريات النقابية

ثم تأتي المرحلة الثالثة منذ انتخاب محمد مرسي رئيساً للجمهورية وحتى ٣٠ يونيو، وهي المرحلة التي حاول فيها نظام الحكم السير في اتجاهين بخصوص العمال والنقابات. فمن ناحية، حاول إيقاف النقابات المستقلة التي تتأسس يومياً من خلال وضع معوقات من قبل وزارة القوى العاملة (بعد تعيين الإخواني خالد الأزهرى على رأس هذه الوزارة)، ووضع شروط لتسلم الأوراق لم تكن موجودة من قبل. وفي الوقت نفسه، استمر مسار تكسير عظام النقابات والنقائين والقيادات الطبيعية للعمال في المواقع التي ليس فيها نقابات، وهي السياسة التي بدأت في عهد المجلس العسكري، وسبقه إليها، وإن بدرجة أقل، نظام مبارك.

وكان الاتجاه الثاني هو العمل على تقوية وجود اتحاد عمال مصر، وحمايته من السقوط، وخصوصاً في كل مرة يقترب فيها موعد انتهاء ولايته المدة، وأيضاً السيطرة على هذا الاتحاد وجعله تابعاً للنظام بقيادة محمد مرسي كما كان تابعاً لسابقه. وفي هذا الإطار يمكن فهم إصدار مرسي القانون ٩٧ لعام ٢٠١٢ عقب الإعلان الدستوري الذي سبب أزمة كبرى داخل المجتمع، التي أعقبها إصدار الدستور بالشكل الهزلي الذي حدث. أخيراً، مع اقتراب انتهاء التمديد الأخير لاتحاد العمال، ومع اقتراب موعد انعقاد الاجتماع السنوي لمنظمة العمل الدولية في حزيران / يونيو ٢٠١٣، وجدنا وزير القوى العاملة يخرج علينا بجولة جديدة من الحوار حول قانون النقابات. ولكنه هذه المرة قدم مقترحاً من الوزارة حول قانون للنقابات، أسوأ بكثير

تستمر حتى الآن عملية التعسف وتكسير العظام في ظل الفراغ القانوني بالنسبة إلى النقابات المستقلة. كذلك إن عمال مصر مستمرون رغم كل شيء في احتجاجاتهم المتفرقة التي ما زالت لا تصب في مسار يؤدي إلى تغيير وضعها ليكون مؤثراً في موازين القوى بين الثورة والثورة المضادة

سيكون المرأة التي يمكننا أن نعرف من خلالها إذا كنا نسير في طريق الديمقراطية القاعدية، من خلال قوانين تسمح بشكل حقيقي بالتنظيم بعيداً عن تدخل الدولة وأجهزتها المختلفة، أو سنكتشف أننا نسير في طريق محاربة الأشكال القاعدية للتنظيم، وفرض المزيد من الشروط التي تشوّه النقابات التي ناضل العمال من أجل تأسيسها، وتجعلها جزءاً من البيروقراطية النقابية الفاسدة التي سبق أن رفضها العمال.

من كل المشاريع السابق ذكرها؛ إذ بالإضافة إلى زيادة القيود والتدخلات في شؤون النقابات، سواء من قبل وزارة القوى العاملة والهجرة أو من قبل المستويات الأعلى في الاتحادات، تضمن مادة لها علاقة بحل النقابة التي تدعو أو تحبذ على أو تشجع الإضراب، وكأنه بهذا الشكل يحكم على كل النقابات لكي تستمر بالخضوع التام، وعدم ممارسة الإضراب، وبالتالي عدم الدفاع عن أي حق من حقوق العمال.

المجموعات الشبابية

بعد «٢٥ يناير»

كريمة خليل

طبيبة في
مجال الصحة العامة
وباحثة في شؤون
المجموعات الشبابية،
آخر مؤلفاتها:

Messages from
Tahrir, American
University of Cairo
Press, June, 2011

يعتبر وافياً، لكن اختيرت المجموعات المذكورة في البحث لتعرض عينة معبرة تستند إلى عدد من المعايير، منها نوعية المجموعة وتخصص عملها، درجة نشاطها، مدى ظهورها، الجمهور الذي تستهدفه، انتشارها، رؤاها، استراتيجياتها المعتمدة، أثرها وتفرّد مقاربتها.

اعتمدت المجموعات على مقاربات
تتمايز بدرجة عالية
من الإبداع والابتكار والمرونة،
فاستخدمت الفن والموسيقى
على نحو مكثف وفَعَّال،
والتشبيك الاجتماعي لنش
توثيقها وإنتاجاتها
المكتوبة والمسموعة والمرئية والميدانية

نظرة عامة

ركزت مجموعات شبابية كثيرة من تلك التي تفوز بمتابعة عامة عالية، عملها على مواضيع سياسية واسعة، واشتغلت على المستويين الفردي والجماعي كحركات ضغط مركزية (بمعنى تركز معظمها في القاهرة)، مع تركيز خاص على فعلي الاعتصام والتظاهر. عدد قليل من المجموعات الشبابية الأكثر استدامة وانتشاراً ركز على الحملات ذات المطلب الواحد، مثل رفض إخضاع المدنيين للمحاكمات العسكرية، «عسكر كاذبون»، و«مصريين»، وأخيراً «تمرد». كافة المجموعات، بلا استثناء، امتلكت فطنة إعلامية وحضوراً قوياً على مواقع التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص «تويتر»، و«يوتيوب»، و«بامبوزر»، و«فايسبوك». واعتمدت هذه المجموعات على مقاربات تتمايز بدرجة عالية من الإبداع

ظهر على الساحة المصرية ما بعد ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ما يزيد على مئة مجموعة شبابية ناشطة سياسياً، تضمّ عدّة آلاف من الشباب المصريين. اليوم، في أواسط عام ٢٠١٣، اختفى الكثير من هذه المجموعات أو ضمرت، بينما استمر سواها.

هذه المقالة الموجزة هي جزء من محاولة مستمرة قيد الاكتمال لتوثيق عدد من أنماط المجموعات السياسية التي نشطت بشكل خاص خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. ويهدف البحث إلى توضيح نسق المبادرات التي ظهرت بعد ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ومدى انتشارها، ويهدف إلى رسم خريطة الاستراتيجيات الناجحة، وتحديد أنماط المآزق والتحديات التي واجهتها. وفي مرحلة تالية من المقال، نعرض القراءات الخاصة بالأعضاء الناشطين في المجموعات الشباب لتجاربيهم، وتقويمهم للأثر الذي خلفه عملهم.

عدد المجموعات كبير جداً، كذلك إنّ تعدّد أشكال المقاربات وأنماطها لافَتْ إلى حدّ بعيد. لضرورات المساحة، يجب اعتبار المقال محاولة موجزة لإلقاء نظرة عامة على مختارات قليلة من المجموعات الشبابية، ورصد عدد بسيط من الاستراتيجيات التي اعتمدتها، فضلاً عن استعراض لمكان القوة والتحديات التي عكستها تلك الحركات كنموذج مبتكر للفعل السياسي.

يحدّد البحث إطاراً لعمل المجموعات الشبابية التي تشكلت ما بعد شباط / فبراير ٢٠١١ («باستثناء كل من «٦ أبريل»، «كلنا خالد سعيد»، وغيرهما من حركات أدت دوراً ريادياً في حراك كانون الثاني / يناير ٢٠١١)، أكثرية المنتسبين إليها شباب، تقوم على رؤى واستراتيجيات ونشاطات نظر لها شباب، وطورها وطبقها شباب أيضاً. مجدداً، لا هذه المقالة الموجزة ولا الجهد التوثيقي الإجمالي

قلّة من المنظمات غير الحكومية وقّرت فرصاً لإشراك الشباب، فأُتاحت جمعيات مثل «مركز هشام مبارك للقانون»، و«مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب» و«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» التزاماً سياسياً إلى حدّ ما أمام عدد قليل من الشباب ذوي النهج المدني.

وقد شهد مطلع الألفية بزوغ ردود أفعال شبابية على أحداث جيوسياسية، كاللجان الشبابية التي تشكّلت في عام ٢٠٠٠ دعماً للانتفاضة الفلسطينية، كما في عام ٢٠٠٣ إثر غزو العراق. كذلك، بدأت الساحة السياسية تشهد بدايات حراك شبابي أكثر تنظيماً، أظهره وعكسه بقوة تعاون الشباب مع «حركة كفاية» («شباب من أجل التغيير»). وقد مثلت تلك الحركة الجينية دوراً حاسماً في بعث ثقافة الاحتجاج؛ إذ بدا إضراب القضاة في عام ٢٠٠٥ وإضرابات عمّال المحلّة في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، كأحداث محفّزة شديدة الأهمية ساهمت في جمع مروحة عريضة ومتنوعة من الناشطين الشباب للمرة الأولى معاً، وعرفت تلك المرحلة أيضاً بروز التدوين السياسي للمرة الأولى أيضاً (في المجال العام في ٢٠٠٥). أنتج ذلك مهارات جديدة من التشبيك والخبرة الناتجة من المشاركة بهذه الإضرابات، وقد كان لنشر المدونين لمعلومات الخاصة بالإضرابات وتجاوزات الأمن، أثر أساسي في تكوين الزخم الذي قاد إلى كانون الثاني / يناير ٢٠١١. فقبل عام ٢٠١١، كان الناشطون السياسيون الشباب يعملون إما على نحو فردي أو ضمن مجموعات صغيرة تنظمت حول عناوين معيّنة. ولكن بعد كانون الثاني / يناير ٢٠١١، تبدّل تماماً معنى الإرادة الشبابية، من حيث قدراتها ومدى تأثيرها.

مجموعات الضغط ما قبل ٢٠١١

ولدت «حركة شباب ٦ أبريل» «حركة شباب ٦ أبريل» مباشرة إثر إضراب المحلّة، وأطلقت رسمياً في نيسان / أبريل ٢٠٠٨. ومع الدور الفعّال الذي أدّته في الدعوة إلى التظاهر في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، امتلكت الحركة قوة جذب للكثيرين، نظراً إلى عدم وجود إيديولوجية في موقفها. وهدفها البسيط غير القابل للتفاوض: إسقاط النظام. نظمت «٦ أبريل» نشاطات دورية على مستوى القاعدة نفذتها بأساليب مبتكرة: مسرح الشارع والنقاشات

والابتكار والمرونة، فاستخدمت الفن والموسيقى على نحو مكثّف وفعال، والتشبيك الاجتماعي لنشر توثيقها وإنتاجاتها المكتوبة والمسموعة والمرئية والميدانية. بالتوازي، انتشر في مختلف أنحاء البلد، وعلى مستوى أكثر محلّيّة، نشاط سياسي شبابي أقلّ جذباً للانتباه، لكنه معبّر جداً عن روح المبادرة والتوق إلى المشاركة، إذ تشكّل عفويّاً في أول أشكاله في «اللجان الشعبية»، وراوح عدد مؤيدي كل منها ما بين الآلاف وبضع عشرات. وهناك مساحة واسعة من التداخل في ما بينها على مستوى الاهتمامات والأهداف، وحتى التكتيك. وهي بتنوعها تغطّي كافة ألوان الطيف السياسي، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. وتشارك المجموعات الشبابية الناشطة سياسياً في عده نقاط قوة وضعف، وتواجه العديد من التحديات المشتركة، سيتم إيجازها في ختام هذه المقالة. وعموماً، فقد ناضلت هذه المجموعات في جو من التهديد والتجريم، وذلك بالإضافة إلى ضعف التنظيم ونقص الموارد والخبرة، فضلاً عن الإنهاك الشعبي والانخفاض الملموس في التأيد العام حتى حلول أحداث ٣٠ حزيران / يونيو (حملة «تمرد»)، وإسقاط الرئيس محمد مرسي. إلا أنّ عملية التعلّم من التجارب ظلت في تصاعد، واستُخلصت دروس قيّمة كثيرة اكتسبها الشباب - وخاصة في ما يتعلق بالاهتمام بالتواصل مع القاعدة الشعبية، ما يمكن ملاحظته بوضوح في مبادرات مثل «تمرد»، و«أحياء بالاسم فقط».

المشاركة الشبابية في الحياة السياسية قبل ٢٠١١ العقود الخمسة التي فصلت ما بين الانقلاب العسكري الذي عرفته مصر في عام ١٩٥٢ ومطلع الألفية الجديدة، شهدت ما يشبه الشلل في النشاط السياسي المدني المؤثر عموماً، وعلى مستوى نشاط الشباب السياسي خصوصاً. الأحزاب السياسية الرمزية القليلة التي سُمح لها بالعمل ضمن خطوط صارمة رسمها حولها النظام، سادها الجيل الأكبر سنّاً، تاركاً مساحة ضيقة إن لم تكن معدومة للمشاركة الواقعية والمتساوية مع أعضائها الشباب. فباستثناء التظاهرات الطلابية في السبعينيات، اقترن أداء أجهزة الدولة القمعية بالقواعد الاجتماعية التي لم تخضع لمساءلة، ليساهما في تقييد المشاركة السياسية الشبابية المحدودة أصلاً، فتشكل التزامهم ومستواهم ومداه، في إطار من وصاية السياسيين الأكبر سنّاً.

حركة شباب ٦ أبريل



«حزب التحالف الشعبي الاشتراكي»، «حركة بداية»، «حركة الوعي»، «لجنة التنسيق لتحالف الوعي الشعبي»، «البرادعي رئيساً» المستقل (تم حله)، «حركة شباب العدالة والحرية»، «تيار التجديد الاشتراكي»، «اتحاد شباب الثورة»، «حزب الجبهة الديمقراطية»، «الثوريون الاشتراكيون» (منذ ما قبل ٢٠١١)، و«اتحاد شباب ماسبيرو». تستحق كل من هذه المجموعات التوقف عندها في هذا السياق، وهذا ما لا تتيحه المساحة للأسف.

— شباب الأحزاب السياسية ومنطق التحالفات —

واحد من التحالفات السياسية الرسمية الذي كانت الغلبة فيه للأعضاء الشباب، تشكل خلال الإعداد لانتخابات ٢٠١١-٢٠١٢ النيابية. وقد ضم «تحالف الثورة مستمرة» إسلاميين واشتراكيين وأعضاء سابقين في «الإخوان المسلمين»، وذلك للتمايز عن العديد من الأحزاب المنضوية ضمن تحالف «الكتلة المصرية». وقد تكون أعضاء «تحالف الثورة مستمرة» من «حزب التحالف الشعبي الاشتراكي»، «الحزب الاشتراكي المصري»، «حزب التيار المصري»، «حزب الحرية المصري»، «حزب الحرية والتنمية»، «تحالف شباب الثورة»، و«حزب التحالف المصري». وارتكز برنامج عمل «تحالف الثورة مستمرة» الذي مال إلى يسار العدالة الاجتماعية، إلغاء الهوة الناتجة من تفاوت الدخل، إنهاء الفساد، وإعادة ترسيخ القانون والنظام. وقد سجل مئة مرشح تحت سن الأربعين، من أصل ٢٨٠ مرشحاً للتحالف في الانتخابات. وفاز التحالف بثمانية مقاعد في برلمان عام ٢٠١٢ المنحل راهناً.

— مجموعات عمل على قضية واحدة —

تشكلت مجموعات عديدة، إثر الانتخابات النيابية التي أجريت في ٢٠١١-٢٠١٢، وركزت عملها على رفع مستوى الوعي السياسي والتوعية إلى اللوجستيات الانتخابية والإشراف على عملية الاقتراع على مساحة الجمهورية. وكان من ضمنها: مجموعة «صوتي» (أنتجت مواد سمعية بصرية تتناول العملية الانتخابية)، مجموعة «الصحو» (لإدارة نقاشات في مواضيع انتخابية معينة)، ومجموعة «أوتوبيس الحرية» و«ميكروباس» (مجموعتان يستقل أعضاؤهما الباصات إلى الأماكن الشعبية لإثارة نقاشات سياسية جماعية مع سكان المناطق المهمشة)،

السياسية حول النقل العام والغرافيتي هي أمثلة عنها. وعلى الرغم من مساهمة مجموعات أخرى كثيرة لصدقية الحركة السياسية لأسباب كثيرة من ضمنها دعمها لمحمد مرسي مرشحاً للرئاسة في حملة عام ٢٠١٢ الانتخابية، إلا أنها حافظت على موقع متقدم في الشأن العام. وقد رافقت العضوية الكثيفة التي تمتعت بها الحركة تحديات معقدة على مستوى لامركزية آلية صناعة القرار، وضمان آلية تشارك المعلومات بالاتجاهين: من القيادة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القيادة. كذلك شكل نقص الموارد بدوره تحدياً سلبياً. هكذا انفصلت مجموعة عن الحركة نتيجة لصراعات داخلية ارتبطت بمصادر التمويل الأجنبية ومشروعية قبولها، لتشكل «حركة شباب ٦ أبريل - الجبهة الديمقراطية». وقد شملت التحديات الأخرى استهداف النظام وأجهزته الأمنية لها، وانعكس الصراع المركزي الحركة على الأطراف، أي المجموعات المحلية في المحافظات.

www.facebook.com/shabab6april

«كلنا خالد سعيد» مجموعة افتراضية نشأت على «فايسبوك» في حزيران / يونيو ٢٠١٠ ردّاً على عملية القتل الوحشية التي قضى فيها الشاب خالد سعيد في الإسكندرية، فحرّكت المجموعة الرأي العام ضدها، وأطلقت حملة إلكترونية ضد وحشية رجال الشرطة، تُرجمت في وقفات شعبية في مختلف أنحاء البلاد. على هذه الصفحة، أطلقت الدعوة الأولى للتظاهر في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ بعدد أعضاء فاق في أوجه مليوناً وثمانمائة ألف، وما زالت الصفحة اليوم تؤدي دوراً أقل تأثيراً في نشر المعلومات، وذلك ناتج بشكل أساسي من اتساع رقعة المبادرات الثورية وعدد صفحاتها.

www.facebook.com/EIShaheed

— مجموعات ضغط أخرى —

تطول لائحة الأمثلة عن مجموعات الضغط الأخرى التي تبقى بسوادها الأعظم متمركزة الطابع من حيث الهياكل: «رابطة الشباب التقدمي»، «تحالف الشباب الثوري» (تم حله)، «الجبهة الوطنية للعدالة والديمقراطية»، «المصري الحر»، «اللونس»، «اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة»، «حزب العمال الديمقراطيون»، «حزب الاشتراكيين الديمقراطيين المصري»، «حركة المشاركة»،



ومجموعة «الصوت الواعي» (الإطلاق نقاشات في اللوجيستيات الانتخابية وخطورة تزوير الأصوات)، وكذلك مجموعة «أحم صوتك» (لحث المرشحين على توضيح مواقفهم)، وحركات «صوتك يفرق»، «مراقبة» (مواطنون يشرفون على عملية الاقتراع)، و«تحالف حركات توعية مصر» الذي ضمّ خمسين مجموعة تعمل على نشر التوعية، بحيث تتجمع الموارد والطاقة البشرية. وقد أوقفت معظم هذه المجموعات نشاطاتها بعد انتهاء الانتخابات.

مجموعات عمل لقضية مطلبية واحدة

تعكس المجموعات التالية استمرار الحشد الشبابي في أشكال تعبوية وفي حصد اهتمام واسع وأداء دور فعال، وتعتبر أمثلة بارزة للأداء الشبابي في عمليتي التنسيق والتعبئة.

«لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين» هي مجموعة ضغط واسعة الانتشار وبارزة، تركّز عملها على عنوان واحد - وضع حدّ لمحاكمة المدنيين وتوقيفهم عسكرياً - وقد أثبتت على مدار أكثر من عام ونصف أنها مستدامة وفاعلة. ففي العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢، احتجز أكثر من ١٢ ألف مدني مصري لدى القضاء العسكري، ولا يزال عدد منهم ينفذ عقوبته في السجون العسكرية المجهولة. وقد كانت «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين» هي المجموعة الوحيدة التي توثق تلك الحالات منهجياً. وبالإضافة إلى حملتها المطالبة بوقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، عملت المجموعة على توفير المساعدة القانونية للمدنيين خلال جلسات التحقيق، ومتابعة القضايا المرفوعة، وتحديد مواقع المعتقلين. وكانت إحدى أبرز نقاط قوة عملها هي التوثيق المنهجي، ونشر قصص (وأرشيف) للحالات التي استدعي فيها المدنيون إلى المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى توثيق سمعي بصري لأفراد أو عائلات أفراد خضعوا للمحاكمات أو الحجز العسكريين، يحكون عنهم. وقد وثقت المجموعة بالصوت والصورة شهادات لمعتقلين أو أهاليهم، يصفون فيها ظروف توقيفهم، الحكم في قضاياهم، أو الاعتقال (يمكن مشاهدتها عبر الرابط www.nomiltrials.com). وقد اشتهر شعار مجموعة «لا للمحاكمات العسكرية» على نطاق واسع في البلاد، وتمتعت المجموعة بحضور بارز في الصحافة المطبوعة كما في الإعلام الشبكي، افتراضياً وعلى الأرض.

«عسكر كاذبون» و«إخوان كاذبون» تأسست أولاً «عسكر كاذبون»، وهي حملة إعلامية على مستوى القاعدة عالية الفاعلية لتنفيذ السردية الرسمية لما يجري في البلاد، فلجأت إلى الأماكن العامة والميادين لتعرض فيها موادّ بصرية وسمعية متاحة للجميع، ويمكن تحميلها عن الإنترنت، وتصوّر انتهاكات القوات العسكرية لحقوق المتظاهرين. واعتمدت الحملة على مقاربة بسيطة جداً: نشر أفلام يسهل تحميلها عن الإنترنت، وتنفيذ عروض عامة لها في كافة أنحاء البلاد. وقد كانت تعرض الأفلام على شاشات تنصب مؤقتاً للغرض، أو على جدران المباني. وفي ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، عُرضت المشاهد والصور على جدار المحكمة العليا في وسط القاهرة، ونُفذت أيضاً عروض على مبنى الإذاعة والتلفزيون الرسمي (ماسبيرو). وقد استوحت المجموعة اسمها وآلية عملها من الصورة التي باتت مشهورة اليوم لامرأة تتعرض للضرب والتعريّة على أيدي الشرطة العسكرية خلال فضّ اعتصام مجلس الشعب في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١. تحوّلت المبادرة اليوم لتحمل اسم «إخوان كاذبون».

www.youtube.com/user/3askarKazeboon

برزت مجموعة «مصريين» بصفتها المخزن الرئيسي لصحافة المواطن في ثورة مصر. وأسست مركزاً إعلامياً لا يبتغي الربح، يقع في وسط القاهرة، أدارته مجموعة صغيرة من العاملين في صناعة السينما، والمواطنين الصحفيين، والناشطين، لتوفير مساحة عمل جماعي مخصص لدعم المادة الصحافية التي ينتجها المواطنون. وقد أدت مجموعة «مصريين» عن حق، دور مخزن الصحافة المستقلة، من حيث نشر مشاهد خام أو ممنتجة التقطها مواطنون في أحداث ثورية، وكذلك المشاهد التي التقطها أعضاء «مصريين». وقد كان لهذه المادة التي أنتجها المستخدمون من عامة النشطاء قوة قصوى في الإفلات من الرقابة والخروج عن الرواية الرسمية المتحيزة التي تبناها الإعلام الرسمي في أغلب الأحداث، وهي أسهمت في تمكين صوت الشارع عبر ديمقراطية المادة المنتجة وغير المنتجة وتوفيرها على قناة «مصريين» على «يوتيوب»، وإرفاقها بنسخ يمكن تحميلها على الهواتف الخلوية، بحيث يمكن نشرها بين الهواتف وسواها من الألواح الإلكترونية بواسطة «بلوتوث». وقد وفرت مجموعة «مصريين» أيضاً التدريب، والدعم

وظهرت أدلة على وجود حملات تحرّش جنسيّ تنظّمها أجهزة الدولة ضد المتظاهرات لثنيهن عن المشاركة في التظاهر. وقد اهتمت منظمات مترسّخة مثل «نظرة للدراسات النسوية»، بالتصدي بفاعلية لمسألتي مشاركة النساء بالسياسة والتحرّش الجنسي (ضمن نشاطات أخرى كثيرة). وظهرت مجموعات أخرى كثيرة، أقل ترسّخاً، وابتكرت على مستوى مكافحة التحرش الجنسي أساليب عمل ميدانية وتعبوية مختلفة.

«بهية يا مصر» هي مجموعة تأسست في عام ٢٠١٢ لمراقبة عمل المجالس التمثيلية والتشريعية في ما يخص النساء. وقد أطلقت لهذا الغرض مشروع غرافيتي وأنتجت أفلاماً توعوية، بالإضافة إلى حملة بعنوان «حقّي» وأخرى بعنوان «ما تصنّفنيش».

www.facebook.com/BaheyaYaMasr

أما «خريطة التحرش»، فقد جمعت المعلومات من القاعدة الشعبية عن حالات التحرش في مصر، وتلقت البلاغات عن حالات التحرش عبر الإنترنت أو الرسائل الخلوية، وحافظت على السريّة الشخصية للمتصلات. وقد زاد تأثير المجموعة التي تأسست في عام ٢٠١٠، مع ازدياد التحرش الجنسي في العامين ٢٠١١-٢٠١٢... وبالإضافة إلى كشفها لحالات التحرش وما رافقها من معلومات مفيدة أمام الرأي العام، وقرت «خريطة التحرش» مجموعة من الخدمات (كيفية تسجيل بلاغ لدى الشرطة، المساعدة القانونية والنفسية، الدفاع عن النفس، إلخ) التي تعتبر ضرورية في التعامل مع كل حالة تحرّش.

harassmap.org

تأسست «كتائب الموناليزا» في شباط / فبراير ٢٠١٢، وهي مجموعة فضفاضة مكوّنة من فنّانين ومن راسمي الغرافيتي يستهدف عملها الأحياء غير الشرعية (العشوائيات). وحدّدت من ضمن أهدافها توعية السكان على المسائل السياسية بواسطة الفن. في صيف عام ٢٠١٢، أنتجت المجموعة سلسلة صور من فنّ الشارع تعالج مسألتي التحرش الجنسي ومشاركة النساء في الحياة السياسية. وعملت مثل المجموعات الأخرى التي تهدف إلى نشر التوعية بواسطة الفن، على التقاط الصور الفوتوغرافية ونشرها على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

www.facebook.com/kta2eb.monalisa?sk=info

«قوة ضد التحرش/الاعتداء الجنسي الجماعي» هي واحدة من المجموعات العديدة («بنات مصر خط أحمر»، «التحرير بودي غارد»)، تأسست لتنظيم آلية مكافحة

التقني، والمعدّات، ومكتبة. وسجّلت المجموعة شهادات ضحايا التعذيب، ضحايا المحاكمات العسكرية، عائلات الشهداء، وشهادات أخرى ذات صلة بالثورة.

وكانت مجموعة «مصريين» وراء المبادرة السينمائية في «ميدان التحرير» التي لاقت نجاحاً واسعاً؛ إذ عُرضت خلالها مشاهد من الثورة لم يسبق عرضها التقطها مواطنون، على شاشة مؤقتة استحدثت خصيصاً فوق رصيف في الميدان. وعند اندلاع العنف إثر فضّ اعتصام البرلمان في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ (معركة مجلس الشعب)، قفز عدد المشاهدات على قناة «مصريين» على موقع «يوتيوب» من مئة ألف إلى مليونين وأربعمئة وستين ألفاً، ما يدل على الإقبال المتزايد على منتجات المجموعة كمصدر بديل ومستقل للمعلومات.

«مصريين» على «فايسبوك» و«يوتيوب»:

www.facebook.com/pages/Tahrir-Cinema-

www.youtube.com/user/Mosireen/featured

«أحياء بالاسم فقط» مجموعة ناشطة جداً تشكّلت من بنات أفكار لجنة الطلاب في «حزب التحالف الشعبي الاشتراكي» وتركز عملها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وهي مثال جيّد عن نجاح مجموعة شبابية في العمل على المطالب الشعبية، وعلى مستوى القاعدة. وقد سجّلت المجموعة نشاطاً لافتاً في منطقة «رملة بولاق» وهي عشوائية في قلب القاهرة، تتاخم الأبراج المترفة على كورنيش النيل؛ إذ شهدت «رملة بولاق» مواجهات عنيفة في مطلع آب / أغسطس ٢٠١٢، تلتها حملة تهديد وخطف واعتقال ليليّ للسكان من منازلهم، لا تزال مستمرة حتى اليوم. وقد عمل فريق «أحياء بالاسم فقط» على الأرض في «رملة بولاق» منذ ما قبل أحداث آب / أغسطس ٢٠١٢، واكتسب صدقية عالية بين السكان، وامتدّ نشاطه رهناءً إلى مناطق فقيرة حضرية أخرى أيضاً.

www.facebook.com/AhyaBelesmFqt/info

المجموعات المعنية بقضايا النساء

شهدت البلاد في المرحلة التي تلت ٢٥ يناير ارتفاعاً حاداً في نسبة التحرش الجنسي بالنساء في المجال العام. وقد ساهم استمرار غياب الشرطة في الأحداث الوطنية والمحلية بشكل يوضح في ازدياد التحرش الجنسي،



انخراط ودعم قوى خارجية في حركة «تمرد» غير واضح. وقد رُوج أن فاعلين وافدين من مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير قد تلاعبوا بالحركة، من أجهزة أمنية حكومية، وأنصار مبارك والجيش ومروحة من الأحزاب السياسية ورجال أعمال بارزين. غير أن المتحدث باسم الحركة يستنكر جميع الأنباء التي تشير إلى أنه هو شخصياً أو حركة «تمرد» تم تحريكهم على يد قوى سرية. وبحسب بدر، «قد تكون بعض المجموعات قد قفزت إلى قطار حركته، غير أن تمرد ظلت وحدها صاحبة القيادة». لدى الحركة خطاب ناصري واضح وصريح في انتقاد ما ترى أنه تدخل أميركي في الشؤون المصرية الداخلية.

مجموعات الأحياء والعمل على مستوى القاعدة: اللجان الشعبية

في أحد أكثر التطورات انتشاراً وثيراً في مرحلة ما بعد يناير ٢٠١١ في مصر، أتى التشكل العفوي للجان (الشعبية) في الأحياء، على امتداد البلاد. تلك المجموعات التي تعرّف بها الجغرافيا أو الموقع، انبثقت من المجالس المحلية، أو مجموعات الحراسة التي شكلها المواطنون عفواً عندما انسحبت الشرطة من كافة شوارع مصر في ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١. مع مرور الوقت، ومع غياب الإدارة المحلية، نما عمل مجموعات المواطنين هذه من تلبية الحاجات الأمنية الملحة إلى إدارة الخدمات من جمع القمامة مثلاً إلى إثارة مواضيع محلية علقتها الدولة منذ زمن في الانتظار. تشمل الأمثلة عن اللجان الشعبية مناطق الفيوم، العمرانية، بولاق أبو العلا، حلوان، والإسكندرية. ومن الأمثلة على المبادرات المبتكرة التي سجلتها بعض اللجان، يُذكر تسجيل نقاشات توعوية سياسية وبثها إلى منازل في الأحياء عبر مفاتيح التشفير الفضائي المحلي («تلفزيون الحارة» في العمرانية)، ومبادرة حلت مبكراً لجذب انتباه الإدارة المحلية على جمع القمامة؛ إذ دعت السكان إلى إلقاء أكياس قماماتهم المنزلية أمام بيت المحافظ (في الإسكندرية)، ما دفع السلطات المحلية إلى توفير حل سريع للمشكلة. وفي مبادرة إسكندرية أخرى، وُفرت الحماية لعائلات المتظاهرين الذين قُتلوا أو جرحوا؛ إذ تعرّضت العائلات لضغوط القوات الأمنية الهادفة إلى ثنيها عن الإدلاء بالشهادة ضدها، وذلك من خلال تسجيل تقنيات التهريب بالصوت والصورة وعرضها جماهيرياً على

التحرّش الجنسي. وقد أنشئت في «التحرير» في مطلع عام ٢٠١٢ ردّاً على الاعتداءات الجنسية الجماعية والهجمات المنظمة على المتظاهرات، وتكونت من مجموعة متطوعة من النساء والرجال، وأمنت دوريات تتدخل لوقف الاعتداءات الجماعية على النساء خلال التظاهرات، وتوفّر الحماية والدعم الطبي والقانوني والنفسي الفوري في مواقع التظاهر، كذلك تنقل طلبات المساعدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للمتطوعين المدربين على التعامل مع هذه المواقف على الأرض. وتقوم كذلك بالتوعية على التحرش، وقد أطلقت في هذا الإطار خطاً ساخناً لخدماتها.

الغرافيتي
اجتاح الغرافيتي الاحتجاجي أرجاء مصر منذ يناير ٢٠١١، كوسيلة للتعبير الفني اعتمدها الشباب المستيس للتعبير عن أفكاره. وهي ليست مجموعة منظمة، إلا أن الظاهرة تستحق الإشارة إليها نتيجة الانتشار الواسع لاستخدام الغرافيتي السياسي في البلاد، ولما أنتجته من تعاون غير مألوف سابقاً بينها وبين العالم الافتراضي. فقد نشر فنانون غرافيتي الشباب رسوماً من تصميمهم، نقدوها بالرصاص لكي يسهل تحميلها، تعلق مباشرة على الأحداث الراهنة، مع روابط لها على صفحات التواصل الاجتماعي («تويتر» و«فايسبوك» مثلاً) مرفقة بفيديوات توضّح كيفية طباعتها وقصّها ورشّها على الجدران. وكحال مبادرة «عسكر كاذبون»، جمع الشباب المواد ونشروها في مختلف أنحاء مصر (من دون سابق تجربة مع الغرافيتي)، بحيث يظهر الفن الاعتراضي في كل مكان.

www.scribd.com/doc/77577801/Zeftawi-Stencils-Booklet

«تمرد»
نشأت حركة «تمرد» أساساً على يد خمسة ناشطين مسلّحين بحواسيبهم المحمولة وهواتفهم الخلوية فحسب، نجحوا في إطلاق عريضة شعبية ضدّ محمد مرسي انتشرت في مختلف أنحاء البلاد، ويزعم أنها جمعت نحو ٢٢ مليون توقيع في غضون شهرين. يُعرف الكثير عن المتحدث الرسمي باسم الحركة؛ محمد بدر، البالغ من العمر ٢٨ عاماً. بدر هو صاحب مسيرة في الصحافة والإنتاج الإعلامي، وكان منسّقاً لحركة «كفاية» المعارضة لحكم مبارك التي كانت صاحبة شعبية كبيرة في الشارع المصري. وكان بدر أيضاً عضواً في «الجمعية الوطنية للتغيير» التي يرأسها محمد البرادعي. وحتى كتابة هذه السطور، كان حجم ومدى



تمرد
لنحب النظم من نظام الإخوان
REBEL...

اللوحات الإعلانية في وسط البلد في الإسكندرية، بالإضافة إلى توفير الحماية الجسدية للعائلات. ولأن اللجان الشعبية متجذرة كل في حيثها، امتلكت نشاطاتها ورسائلها صدقية وشرعية عاليتين. الزخم، في آن واحد، محفزٌ شبابياً ومُدارٌ شبابياً. ومعظم اللجان الشعبية لا ينضوي تحت أي لواء سياسي. وقد حارب «الإخوان المسلمون» لجناً شعبية كثيرة؛ لأن «الجماعة» حتى الساعة تسيطر على الخدمات الاجتماعية على مستوى القاعدة. من المفيد هنا ذكر دراسة تستحق المراجعة أجرتها آسيا محيي عن التحديات التي واجهت مجموعة مختارة من أربع لجان.

مجموعات أخرى

«سلفيو الكوستا» (سلفيو الكوستا) هي مجموعة صغيرة نسبياً تدعو للتعايش، أسسها سلفيتون شباب، وهي تستخدم مقاربات مبتكرة لخلق مساحة تتيح الحوار. تشكلت «سلفيو الكوستا» من إسلاميين وليبراليين، ومن بعض الأقباط، يلتقون على دعم التعايش ونبذ المنظور المتشدد، وقد أطلقت المجموعة صفحة على «فايسبوك» جمعت في وقت من الأوقات عشرين ألف منتسب افتراضي. تعتمد المجموعة أساساً على الفكاهة في نشر رسالتها. وقد تصدر اسمها الأخبار يوم أنتجت فيلماً قصيراً على «يوتيوب» اسمه «أين أذني؟» في إشارة إلى جريمة الكراهية التي شهدتها قنا في الصعيد المصري عام ٢٠١١، حيث خطف سلفيون رجلاً مسيحياً وقطعوا أذنه. فيلمان فكهائيان آخران فازا بمشاهدة كثيفة على «يوتيوب» هما: «أين محلي؟» و«أين بطيخي؟»، وهما أيضاً يركزان على التعاون والتشابه ما بين الجماعات. «ده مش طبيعي» هي مبادرة أخرى أطلقتها المجموعة تظهر المشاكل الاجتماعية التي يعانيها الشعب في الحياة اليومية، وقد بات يُنظر إليها على أنها «طبيعية». وعلى الرغم من صغر حجمها، إلا أن المجموعة أدت دوراً بناءً في اعتصام تموز / يوليو ٢٠١١.

الألتراس (جمهور كرة القدم) هذه الكوكبة من جمهور كرة القدم الملتمز بتشجيع فريقه أدت دوراً بارزاً في معارك الشوارع في ٢٥ كانون الثاني / يناير، وباتت منذ ذلك الحين معنية بعمق في سياسة

الشارع المحلية، وقد شاركت بانتظام في التظاهرات والمواجهات مع قوات الأمن في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣. في شباط / فبراير ٢٠١٢، تعرّض «الألتراس» فريق «الأهلي» لهجوم في مباراة في بورسعيد سبب مقتل ٧٤ شخصاً (طعنًا، خنقًا، شنقًا ودوساً بالأقدام)، وجرح المئات في ما بات يعرف باسم «مجزرة بورسعيد». المحاكمة التي خضع لها عناصر الأمن التابعون لوزارة الداخلية والموكلة إليهم مهمة حماية المباراة، انتهت (في مطلع أيلول / سبتمبر ٢٠١٢) بتبرئة جميع الرسميين من جميع التهم الموجهة إليهم. ضغط جمهور «الألتراس» لمقاضاة المسؤولين عن كارثة بورسعيد، وهو مطلب التفت حوله مجموعات سياسية عديدة. ولـ«الألتراس» حضورٌ يلفت الأنظار في الشارع، وهو يكون بارزاً في التظاهرات والاعتصامات، تتابعه وسائل الإعلام بانتظام. ولا تزال إمكانية اهتمامهم بمواضيع سياسية أخرى موضع جدل.

نقاط القوة والتحديات

بشكل عام، بعد ٢٥ يناير، امتازت المجموعات الشبابية بمستوى رفيع من الإبداع، المرونة، الكفاءات والموهبة، الشجاعة، الالتزام والعزم العميقين، ومهارة عالية في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (وأدوات أخرى كثيرة) بطرق مبتكرة. إلى نقاط القوة هذه، تُضاف الصديقة وغياب الانتماء الحزبي. أما التحديات التي واجهها الشباب، فتتضمن ضعف التنظيم، نقص الرؤية وقلة الموارد، ضعف التنسيق ما بين المجموعات (كان ذلك تحدياً واقعياً جداً في مرحلة مبكرة)، والانشقاق لأسباب إيديولوجية. كذلك إن مجموعات كثيرة تتمركز في المدينة. وشكل استمرار النظام القديم تحدياً صعباً لا يزال حاضراً حتى وقت كتابة هذه السطور، وكذلك حال التهديد والاعتقال (مع أن نسبتهما انخفضت في زمن كتابة هذه السطور)، والبروباغندا المعادية للناشطين، والعمل التطوعي، والجزرية، والخطاب غير الديمقراطي الذي ساد الحياة السياسية، جميعها عوامل أدت إلى إنهاك هذه المجموعات و/أو خسارتها للصدقية الشعبية. وسبب غياب القيادة السياسية الملائمة عن المعارضة والمشهد السياسي، إحباطاً عميقاً ولد إحساساً بين كثيرين بتضييع الفرص.

نقاط أخرى

ردّ الفعل في مقابل الفعل على مستوى الأولويات الإجراءات التي اتخذها الطاقم السياسي بأكمله، بما في ذلك المجموعات الشبابية كما «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، ما بين العامين ٢٠١١-٢٠١٢ وما تلاها من تشكيل للحكومة «الإخوان المسلمين» (يوليو/ تموز ٢٠١٢ - تموز / يوليو ٢٠١٣)، وُسِّمت بطابع شديد الانفعالية؛ إذ تفوقت الأحداث المتتالية على الرؤى والاستراتيجيات المخطط لها. لأسباب يمكن فهمها، تشوَّش انتباه المجموعات الشبابية. مشاركاتهم في الاعتصامات والتظاهرات، وما تلاها من إصابات تعرّض الناشطون لها ورعايتهم لسواهم من جرحى المتظاهرين، وكذلك تنسيقهم للبيانات وردود الفعل على الأحداث، عوامل أدّت إلى تقديم ردّ الفعل في سياق أولويات محدّدة سابقاً. مجدداً، لا بد من التذكير بأنّ تلك كانت حال جميع اللاعبين على كافة مستويات الساحة السياسية.

الإنهاك والجذرية ساهمت طبيعة الأحداث القاسية وتواترها في تشكيل إنهاك وطني جماعي، فأدّت الحرب الإعلامية التي شنتها الدولة، والاعتقالات، والمحاكمات العسكرية، وتجريم المتظاهرين، دوراً في إحلال هذا الإنهاك قبل الحركة التي أطلقها «تقرّد»؛ إذ شهدت تلك المرحلة انخفاضاً ملموساً في الدعم الشعبي للتظاهرات. من المهمّ جداً التوقف عند التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي تلقاها العديد من الناشطين الشباب، بالإضافة إلى عمليات الخطف المتكرّرة المؤثّقة - والأسوأ منها - التي تعرّض لها الناشطون والمتطوعون من أفراد الجسم الطبي، وكذلك التهديدات والتوقيفات التي تعرّض لها الجرحى من المتظاهرين عند تسريحهم من المستشفيات. حملات تشويه الصورة والتحريض على «البلطجية» عموماً (بعدما سُمّي المشاركون في الاعتصامات «بلطجية»)، هي من التكتيكات التي اعتمدها الإعلام التقليدي ضدهم، بالتزامن مع حملات إلكترونية شبيهة شهدتها موقعا «فايسبوك» و«تويتر».

خسارة الزخم خلال عام ٢٠١٢ انحسار الخيارات الرئاسية في المرشح الإسلامي من جهة وتحليف مبارك من الجهة الأخرى، وانتخاب مرشح

«الإخوان المسلمين» بالنتيجة، ساهما بنشر إحساس بخيبة الأمل وانعدام الجدوى بين ناشطي المجتمع المدني. وأدّى توسّع المجموعات الإسلامية على اختلاف مشاربها في الحياة المدنية والسياسية إلى استقطاب وجهات النظر وإرساء إحساس بالفشل بين المجموعات العلمانية. انتخاب مجلس شعب بأكثرية إسلامية، كتابة الدستور الجديد في هيئة تأسيسية يسودها الإسلاميون، ورئاسة مرسي، هي عوامل أدّت إلى حدّ كبير في ترويع نوع من اليأس بين مروحة كبيرة من الناشطين الشباب.

الانبعاث في ٣٠ حزيران / يونيو، بعثت حركة «تقرّد» حركة الاعتراض الشعبي في الشارع من جديد وعلى نطاق هائل الاتساع، مجدّدة تفاؤل كثيرين من ناحية، ومثيرة قلق آخرين تجاه النيات العسكرية من ناحية أخرى. بعد عزل الرئيس مرسي، غدت المجموعات أشد استقطاباً وجذرية، وبات اختلاف وجهات النظر الاستراتيجية المعتمدة أشد تطرّفاً. ستكون لنقطة التحوّل المحورية هذه تبعات كبرى على الاتجاه الذي سيسلكه البلد والثورة خلال الشهور والسنوات المقبلة.

الخاتمة

يشهد العدد الهائل من المجموعات التي ظهرت على الساحة بعد ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ على إرادة صلبة يبيدها عدد كبير من الشباب المصريين لأن يكونوا شركاء في إحداث التغييرات السياسية في البلاد، بواسطة مروحة واسعة من الاستراتيجيات والمقاربات. استخدم الكثير من هذه المجموعات تكتيكات عمل إبداعية، وابدوا روحاً مرنة وابتكاراً إلى أقصى حدّ في استخدامهم لمختلف المقاربات، وأسسوا لدرجات عالية من الانتشار والتفاعلية. هناك دروسٌ عملية كثيرة جرى تعلمها وتطبيقها خلال هاتين السنتين ونصف السنة التي تلت خلع مبارك، لا يمكنها أن تضيع هباءً، وستستمر كمورد للفعل والزخم بين الأجيال الشابة لعقود.

شكر

أشكر كل من قابلته لإنجاز هذا البحث - عددهم أكبر من أن أذكرهم بالاسم هنا - وأخصّ بالشكر دينا الخواجة، ومنى فتح الباب، وحنين حنفي على آرائهم القيّمة التي منحوني إياها بكل كرم.

■ نكت الوجود: حكام مصر العسكريون يقوّضون حقوق الإنسان. منظمة العفو الدولية

■ www.amnesty.org/en/library/info/x

■ شحاتة، دينا. عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠.

■ شحاتة، دينا. الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١.

إلى المتاريس! مقاومة «حديقة الغازي» والفضاء العام

باشاك إرتور

باحثة ومحاضرة في
قسم الحقوق بكلية
بيريك، بلندن.
آخر أعمالها تحرير
كتاب «في انتظار
البرابرة: تحية
لداوارد سعيد»
(لندن ٢٠٠٨).

على مدى عشرة أيام خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣، رسم عدد لا يُحصى من المتاريس حدوداً لساحة كبيرة خالية من الوجود الحكومي الرسمي في قلب إسطنبول. كانت تلك المتاريس عبارة عن منشآت متحركة رائعة تتغير يومياً. تبدو مؤقتة، لكنها في الوقت نفسه صلبة، وهي رغم هشاشتها منشآت مضادة مذهلة. كانت تقام المتاريس ويجري تفكيكها وإعادة تركيبها يومياً بشكل جماعي، ما يعكس دينامية رئيسية تكشف في الفضاء العام الذي طوّقته تلك الحواجز، دينامية تحرير السياسة من الأنصاب التاريخية.

تقدم هذه المقالة تأملات مبكرة حول المعنى المفاهيمي والجمالي والسياسي للمطالبة الشعبية العامة باستعادة وسط مدينة إسطنبول خلال مقاومة حديقة الغازي. ذات صباح مبكر من الثامن والعشرين من أيار/مايو ٢٠١٣، استيقظت خيم «حديقة الغازي» على الأغنية المحببة على قلوب الشيوعيين الأناكرين في إسطنبول، وهي أغنية من صنف الريغي، تُعتبر نسخة صاخبة من نشيد أناركري يعود إلى الحرب الأهلية الإسبانية، تُدعى «A Las Barricadas»، أي «إلى المتاريس»:

..... إلى المتاريس ◆ إلى المتاريس
..... من أجل الخير والحرية والعدالة
بين الذين قضوا أيامهم ولياليهم نياماً في الخيم، عضو ساخط من هذه الفرقة، أعرب لاحقاً عن تملله إزاء نداء اليقظة الذي أطلقته الفرقة قائلاً: «حسنًا، التشبيه معيب باعتراف الجميع، لكن فلنتخيل ضرب رأس مايكل أنجلو بتمثال دافيد من أجل إيقاظه؟». لم تكن هناك متاريس لاجتيازها من أجل الوصول إلى الخبز والحرية أو العدالة في تلك المرحلة. كان مخيم «حديقة الغازي» يعيش صباحه الأول، والنضال من أجل الحفاظ على الحديقة

العامة وأشجارها بدا كمعركة خاسرة جديدة في إطار الهجمة الليبرالية التي لا هوادة فيها، بتسهيل من سلطة حكومية جاهزة لإطلاق العنان لأدواتها العنيفة ضد أي معارضة، مهما كانت صغيرة. عند هذه المرحلة، لم يمكن أحد يتخيل إقامة متاريس في غضون بضعة أيام، والحديث هنا ليس عن الحواجز التي تقيمها الشرطة، بل عن متاريس يدوية من صنع حركة المقاومة. في الواقع، وُجدت الكثير من الحواجز التي صنعت حدوداً لمنطقة هائلة متغلطة من سلطة الدولة في قلب المدينة.

بات الأمر أشبه بمثال يجري التمثيل به: في منتصف ليل ٢٧ أيار/مايو، بدأت الجرافات بتحطيم جزء من «حديقة الغازي» في خرق فاضح لأذونات التخطيط. هرع المعينون إلى المكان، وقد بات بضع عشرات ليلتهم هناك. وفي اليوم التالي، لم يصل عدد الذين اعتصموا في الحديقة يراقبون الأشغال إلى مئة شخص، لكنهم صمدوا أمام هجمات عناصر الشرطة الذين أرسلوا لـ «توفير الأمن» لأعمال التدمير المخالفة للقانون، بالقنابل المسيلة للغاز والقوة المفرطة. حصل ذلك حين التقت الصورة الشهيرة للمرأة ذات الفستان الأحمر، وهي باتت اليوم الصورة الأيقونة التي تجسّد عبثية عنف الشرطة اليومي المفرط ضد المواطن العادي. بعد ظهر ذلك اليوم، أدى وصول النائب سيري ثريا أوندر إلى الحديقة، ومطالبته برؤية أذونات التدمير، إلى تعليق مؤقت للأعمال. في تلك الليلة، وصل عدد الخيم إلى نحو ٤٠ خيمة. وفي اليوم الذي تلاه، أي في ٢٩ أيار/مايو، توجه رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان إلى المعتصمين قائلاً: «افعلوا ما شئتم. لقد اتخذنا قرارنا وسنطبقه»، في إشارة إلى خطط إزالة الحديقة العامة لإحلال مكانها مركز تسوق مع واجهة ثكنة عسكرية من طراز عثماني

■ نشرت هذه المقالة
باللغة الانكليزية
بتكليف من مجلة
«إبراز» ibraz ونعيد
نشرها هنا مترجمة
إلى العربية بالتعاون
مع المجلة المذكورة.
www.ibraz.com.

وعندما كان الأشخاص المتمركزون في مقدمة المسيرة يُدفعون بالقوة إلى الخلف، كان الأشخاص الواقفون في الخلف يأخذون أمكنتهم في المقدمة. في الواقع، تمت استعادة «ساحة تقسيم» في اليوم التالي، بعد ظهر الأول من حزيران/يونيو، حين أرغم الناس الشرطة على الانسحاب من المكان ومغادرة الساحة، فأصبحت «حديقة الغازي» ومنطقة واسعة محيطة بها خالية تماماً من أي حضور رسمي لعشرة أيام.

«أمي، هل أنا بشري أم بربري؟» تحولت المنطقة إلى ساحة من فوران غير مسبوق للنقاشات، ولعدوى من الضحك ونوبات من النكات. وبدأ الحديث عن ضرورة إلغاء النسخة الثالثة عشرة من «بينالي إسطنبول» المقرر في أيلول ٢٠١٣، بما أنه قد حصل عملياً في «حديقة الغازي». كان الأمر ذا صلة استثنائية بالمعرض؛ لأن موضوع البينالي الذي أعلن باكراً هذا العام، حُدّد بـ «فكرة الفضاء العام كمنتدى سياسي»^٢. وتحت عنوان «أمي، هل أنا بربري؟»، المأخوذ عن الشاعر التركي المحبوب لالي مولدور، كان مقرراً للبرنامج التنظيمي للبينالي أن يطرح السجال حول الأشكال المعاصرة للتمثيل الديمقراطي، وتحدي السلوكيات الإقصائية للتحوّل الحضري، والخوض في أثر صناعة الفن في تلك السلوكيات. ويبدو أنّ المستوى النقدي للإطار المفاهيمي للبينالي، إما أنه اعتُبر غير كافٍ، أو مخادعاً، أو طبّقت عليه استراتيجية للتطعيم

يعود إلى القرن الثامن عشر، كانت موجودة في المكان نفسه. وغداة خطاب أردوغان المليء بالتحدي، بات نحو ١٥٠ شخصاً ليلتهم في الحديقة العامة. وفي الصباح، عند الخامسة فجراً من الثلاثين من أيار/مايو، هاجمت الشرطة المخيم بالغازات المسيلة للدموع، وأحرقت خيمهم، وفتحت الطريق للجرافات لكي تواصل تدمير الحديقة العامة لبضع ساعات، إلى حين وصول النائب أوندور عند الساعة الثامنة إلا عشر دقائق صباحاً، مانعاً الشاحنات من مواصلة تدميرها مجدداً.

في تلك الليلة، توافد الآلاف إلى الحديقة العامة، وبات المئات ليلتهم فيها، قبل أن تهاجمهم مجدداً عند الخامسة من فجر ٣١ أيار/مايو شرطة مكافحة الشغب، لكن هذه المرة بواسطة مدافع رش المياه، فضلاً عن الغازات المسيلة للدموع. وعلى وقع استمرار حرب الشوارع خلال ذلك اليوم، قررت محكمة إدارية تعليق أشغال إزالة الحديقة، متخذةً بذلك موقفاً مؤيداً للمعتضين. وبعد صدور دعوة للتظاهر المسائي في حديقة الغازي، حاول عشرات آلاف الأشخاص الوصول إلى المكان، لكن الشرطة كانت مصممة على منع نجاح التجمع، فخنقت «ساحة تقسيم» والأحياء المجاورة لها بقيمة من الغازات المسيلة للدموع استمرت في الجوّ طوال ذلك المساء حتى الليل. وتضاعف الشعور بالسخط على عنف الشرطة وهذه الطريقة الاستبدادية في الحكم بفعل الانقسام الكامل بين ما كانت تورده وسائل التواصل الاجتماعي من جهة، والغياب التام لأي

تضاعف الشعور بالسخط بفعل الانقسام الكامل بين ما كانت تورده وسائل التواصل الاجتماعي، وغياب أي إشارة إلى عنف الشرطة تجاه المعتضين في جميع التلفزيونات التركية تقريباً، المرغمة على إطاعة الحكومة أو التي جرت رشوتها من قبلها

الذاتي من قبل منتقدي البينالي، الذين كانوا ينظمون سلسلة من الاعتراضات تسبق العروض، لفضح ارتباطات إدارة البينالي بالمجموعات الرأسمالية التي تقود عملية التحوّل المدني لإسطنبول. وقد كتب على إحدى اللافتات: «أمي، هل أنا بشري؟»، وقد انتشرت هذه اللافتة لاحقاً في «حديقة الغازي» أثناء احتلالها. يمكن القول إن التأثير المفاهيمي والجمالي للاستعادة الملموسة لوسط المدينة تجاوز تأثير أي حدث ثقافي

إشارة إلى العنف الذي تمارسه الشرطة بحق المعتضين في جميع محطات التلفزيون التركية تقريباً، والغالبية العظمى منها قنوات خاصة أرغمت على الطاعة أو رشتها الحكومة طوال السنوات الماضية. لم يعد بإمكان الناس، الناس العاديين، من كل أنحاء المدينة، ولا عاد بإمكان مواطني تركيا كلها، أن يحتملوا أكثر من ذلك. خرجوا إلى الشوارع. نهر لا ينتهي من البشر ظلوا يتوافدون نحو للشرطة بأياديهم العارية وبأناشيدهم^١.

١ بحسب الأرقام الرسمية التي أعلنتها وزارة الداخلية التركية في ٢٢ حزيران/يونيو، شارك ٢,٥ مليون شخص في تظاهرات حديقة الغازي في ٧٩ مدينة من أصل ٨١. اقرأ 2.5

١ Milyon insan 79 lde Sokaga ndi', Milliyet, 23rd June 2013, «gundem. milliyet.com .tr/2-5-milyon-insan-79-ilde-sokaga/gundem/detay/1726600/default.htm» (١٥ تموز/يوليو ٢٠١٣).

٢ «أعلن عن البرنامج المفاهيمي للمهرجان» «binal.ksv. org/en/archive/newsarchive/p/1/622».

أو فني سبق أن استضافته إسطنبول. أصبح حطام حافلات النقل العام، وسيارات الشرطة والنقل التلفزيوني، وبعضها مقلوبة رأساً على عقب، كأثار لما استحال تخيّل حصوله قبلاً. كذلك إن رسوم الغرافيتي التي ملأت الجدران أثّرت على المازة بالفكاهة والنفس الشعري. باتت العروض الأدائية أمراً عادياً. أصبح يمكن مشاهدة الناس يقرأون الكتب أمام دروع الشرطة، ومعاينة درويش صوفي يؤدي دورانه في وسط «ساحة تقسيم»، وهو يرتدي القناع الواقعي من الغاز. وأمكن أيضاً أن يشاهد لاحقاً هؤلاء الذين اشتهروا بوقوفهم في وسط الشارع صامتين. كانت المتاريس بذاتها منشآت متنقلة مذهلة تتغير بوتيرة يومية، يُعاد صنعها وتعزيزها وتسميتها وتجميلها بشكل جماعي.

◆ إقامة المنشآت المضـادة
هي تعبير مناسب
لوصف ما كان يحصل في تلك المسـاحة
المسوّرة بالمتاريس: إعـادة
استملاك وكسر لهالة المكـان،
بالمعنيين الجمالي والسـياسي

وذا صباح، استيقظ مخيم احتلال الساحة على متاريس مصنوعة من أحجار فخّارية رُسمت عليها وجوه مبتسمة. وفي صباح آخر، أعيد تركيب أحجار متراس آخر ليصبح من ستّة أقواس بمقاسات متر ونصف متر مكعب للقوس. وكان أحد المتاريس عبارة عن إطار لوحة إعلانات صودرت وتحوّلت الى باب لدخول المشاة. وضمّ متراس آخر بطريقة تمكّنه من استضافة عازفي طبول لإحياء موسيقى تصويرية لفيلم عن احتلال الساحة. كانت مشاهدة هذه المتاريس تثير الحيرة: هي صلبة للغاية وهشة بشكل واضح في آن واحد.

مع المتاريس أو ضدها

منذ اليوم الأول للاحتلال، كانت المتاريس نقطة مركزية في نقاشات اجتماعات التنسيق التي كانت تعقد تحت إطار المنظمة الأم «تنسيقية» «احتلوا تقسيم». شعر البعض بأنّ شلّ الحياة اليومية بواسطة المتاريس في ساحة أكبر بعشر مرات من «حديقة الغازي» نفسها، قد نزع الشرعية عن احتلال الحديقة وعن مطالب

◆ المتاريس قرب
ساحة تقسيم في
إسطنبول صباح
١٠ حزيران ٢٠١٣.



بشروط إزالة المتاريس، أتى أحد شبّان المتاريس المفوّهين إلى اجتماع «تنسيقية» «احتلوا تقسيم» ليقول: «إن كنتم تريدون منا إزالة المتاريس، يمكننا فعل ذلك، وسيحتاج بنا الأمر إلى نصف يوم فقط لإعادتها إن لزم الأمر». هذه القدرة اللامتناهية على فعل الأمر وعكسه، شكّلت بالضبط روحية تلك المتاريس. كانت عابرة، هشة، قابلة للتدمير، ولإعادة نصبها، فكانت بذلك منشآت مضادة يستحيل التخلص منها.

كسر المحظورات

إن إقامة المنشآت المضادة تعبير مناسب لوصف ما كان يحصل في تلك المساحة المسوّرة بالمتاريس خلال تلك الأيام العشرة التي عاشتها المنطقة المتحررة من أي وجود حكومي رسمي: كان هناك إعادة استملاك وكسر لهالة المكان، بالمعنيين الجمالي والسياسي. فالوزن الرمزي لمساحة تقسيم، وهي «الموقع الرمزي في الوجدان المدني العام لكل ما يتعلق بسنّ الحيز السياسي وإنتاجه وإعادة إحيائه»^٣، كان مدعماً بعدد من المنشآت والأنصاب التذكارية، أشهرها «نصب الجمهورية» الذي يتوسط الساحة، ومبنى «مركز أتاتورك الثقافي» التاريخي الشهير. غطى كلا المعلمين باللافتات والأعلام خلال احتلال الساحة، وهو المشهد الذي كان يعيد طرح التساؤل نفسه: هل ما يحصل حقيقي؟

المكان التاريخي بحسب تعريف هنري لوفيفر: يُحدّد بما يمكن أن يحصل في ذلك المكان، وبالتالي بما لم يحصل (المحلل/المحرّم؛ المرئي/المخفي)^٤. كان ثمة تحوّل ما في النموذج النظري عند رؤية الناس على سطح مركز أتاتورك الثقافي، ومن ثم عند مشاهدة الناس جالسين أو ممدّدين أو ينصبون خيمهم على المساحات الخضراء المحيطة بنصب الجمهورية، وهو الأمر الذي كان يستحيل تصوّر حصوله على هذه البقعة التي كان محظوراً دوسها حتى دون حاجة لوضع اللافتات المعتادة التي تمنع الجري على العشب الأخضر لإبقاء الناس خارجها. ثم إن «حديقة الغازي» نفسها هي حديقة تاريخية. إنها حديقة بُنيت على مستوى مرتفع من الساحة، حتى إن الداخل إليها من جميع المداخل عليه أن يتسلق السلالم، وللوصول إليها من «ساحة تقسيم»، على الزائر تسلق ١٩ درجة. ربما بسبب تصميمها غير الرحب الذي يجعلها أقرب إلى المعبد، لم تُستخدم «حديقة الغازي» كفاية بالمقارنة مع الحدائق العامة الأخرى، مثل «حديقة

المحتلين». وقد أعرب آخرون عن اعتقادهم بأن هذه المتاريس تشكّل خطراً على حركة الاحتلال، وتوفّر للسلطات العذر لكي تتدخل وتستخدم القوة، وكأنّها كانت تنتظر توافر العذر لكي تفعل ذلك. أكثر من ذلك، شعر آخرون بالقلق إزاء النشاط الخفي الذي تقوم به الشرطة عند المتاريس، مستفزةً شباباً إلى العراك مع عناصر الشرطة المرتدين زيهم الرسمي، ومن ثم اعتقالهم. ولم تجعل المتاريس الحياة في الحديقة المحتلة أسهل؛ ففي الليالي الأولى التي أعقبت خروج الشرطة من «تقسيم»، تعرّضت الحديقة مجدداً لهجمات من الغاز المسيل للدموع الوافدة من فوق المتاريس، حيث دارت اشتباكات كان يمكن تفاديها، ما جعل الحديقة مكاناً غير آمن للأطفال ولل كبار في السن. وأثيرت اعتراضات تقنية أيضاً. فبحسب البعض، كان يجدر إزالة بعض المتاريس لأنها تعرقل الوصول إلى المستشفيات. (خلال أيام الاشتباكات الحامية التي شهدتها المقاومة، استخدمت الشرطة سيارات الإسعاف لنقل أسطوانات الغاز).

لكن طوال فترة احتلال الحديقة، وخلال أوقات الاستراحة، وعندما كانت أعداد الأشخاص تصل إلى أدنى مستوياتها وفي عزّ فترات الإرهاق، كان الشعور العام في الحديقة تجاه المتاريس مليئاً بعرفان الجميل، على اعتبار أنها هي من حمتهم. ذلك أنّ إدراك الناشطين أنّ المتاريس موجودة، وقرّ لهم شعوراً ضعيفاً بالأمان، لكنه كان ذا معنى، بعدما كان عشرات الآلاف من الأشخاص الذين زاروا الحديقة وساحة تقسيم يذهبون إلى منازلهم في الساعات المتأخرة من الليل، ليعودوا مجدداً إليهما في اليوم التالي. لقد خففت هذه المنشآت جزئياً من رعب ساعات الفجر الأولى، لتشكل تلك المتاريس ما يشبه المنازل للمعتصمين.

كان الأشخاص الذين بنوا هذه المتاريس وحرسوها بغالبيتهم شبّاناً مراهقين لم يبلغوا العشرين من عمرهم، أو بالكاد دخلوا العقد الثاني من حياتهم، بعضهم أعضاء في منظمات يسارية راديكالية، لكنّ غالبيتهم لم تكن ذات انتماء سياسي واضح. كانوا مزيجاً غريباً من محرومي الأحياء المجاورة، وأفراداً من الطبقتين الوسطى والعليا. لقد وقرت المتاريس لهؤلاء مجالاً للمشاركة في المقاومة، ومساحة للتمفصل على عتية صناعة السياسة، وكان ذلك اتحاداً هامشياً من دون شك، لكنه يملك كرامته الخاصة. عندما حاولت السلطات التفاوض مع المقاومة، واقترحته عليها السماح لها بمواصلة احتلال الحديقة

٣ Yael Navaro-Yashin, *Faces of The State: Secularism and Public Life in Turkey*, Princeton University Press, 2002, p. 1.

٤ Henri Lefebvre, *The Production of Space*, trans. Donald Nicholson-Smith, Oxford, Blackwell, 1991, p. 224.

الخالية من أي وجود حكومي رسمي إلى ساحة للتواصل السياسي بين مجموعات ومنظمات كان يستحيل تخيل تلاقيها سابقاً. قانون هذه المساحة المنتظمة ذاتياً كان السلوك الحضاري والتضامن والفكاهة المتفجرة التي تحطم التصنيفات المتخشبة التي تفصل بين أعضاء الجسم السياسي وتنظم وظائفه. وقد شكّل ذلك بدايات لتفكك الأحكام المسبقة المتجذرة والعداوات البالية، وإعادة تمفصل لقوة تأسيسية بجميع تنويعاتها، ولصعود ذاتيات جديدة ظاهرة وقابلة للحياة بعيداً عن الأيديولوجيا الرسمية المتحجرة للدولة - الأمة. وبالإمكان وصف هذه العملية بأنها تحطيم أصنام الميخيلات السياسية.

يمكن بناء المتاريس وتدميرها وإعادة بنائها وتدميرها مجدداً. لكن ما لا يمكن تفكيكه هو تحطيم الأصنام في الحيز السياسي نفسه

أزيلت معظم المتاريس في الحادي عشر من حزيران/يونيو. واستعادت الدولة ساحة تقسيم والطرق المؤدية إليها. وبعد بضعة أيام، في الخامس عشر من حزيران/يونيو، طرد محتلو «حديقة الغازي» بالقوة أيضاً. واستبدلت بلافات حركة المقاومة وشعاراتها على مبنى «مركز أتاتورك الثقافي» أعلام تركية كبيرة بشكل استفزازي وبصورة عملاقة لأتاتورك، وعاد نصب الجمهورية إلى حالته العقيمة السابقة.

بجميع الأحوال، تفرقت حركة المقاومة ولم تتبدد، بدليل أن أحداث عامة محلية على امتداد إسطنبول تواصل استضافة جمعيات عمومية ليلية، وأصبحت طرقات وسط المدينة محطة لتظاهرات ونشاطات خلّاقة مرات عدة في الأسبوع. مع أنه لا يزال من المبكر جداً تقويم الانتصارات السياسية الملموسة لمقاومة الغازي؛ فقد أطلق العنان لدينامية خاصة في المجال العام تعد بتحويله إلى الأبد. يمكن تعريف ذلك بأنه المعادل «السياسي» لما حصل عملياً في المنطقة الخالية من أي حضور رسمي خلال الأيام العشرة تلك: تخريب النصب التاريخية، والبناء المتواصل لأنصاب مضادة. نعم، يمكن بناء المتاريس وتدميرها وإعادة بنائها وتدميرها مجدداً. لكن ما لا يمكن تفادي فعله هو إلغاء تحطيم الأصنام في الحيز السياسي نفسه.

عباس آغا» المحببة على قلوب أبناء إسطنبول في حيّ بيشيكتاش، و«حديقة يوغورتشو» في كاديكوي (وكلتاهما أصبحتا اليوم عنواناً لتسعين منتدى عاماً منذ إنهاء احتلال حديقة الغازي بالقوة).

ليست المعالم التاريخية مجرد رموز للقوة، بحسب ما تذكّرنا به عالمة الاجتماع والمفكرة النقدية ملتم أحيسكا. إنها تنتج أيضاً جماعة متخيّلة من خلال تخليد الذاكرة الأسطورية لجذور الأمة، فإرضاء نقطة نهاية لتاريخ تكوين هذه الأمة، حيث لا تتوافر مثل نقطة النهاية تلك، وتحنيط الأحياء في تماثيل من حجر. ووفق أحيسكا، إنّ المعالم التاريخية «تأيد الحاضر بما هو استكمال للحظة للوصول»^٥. والدولة - الأمة التي فرضتها المعالم التاريخية في «ساحة تقسيم» هي دولة إقصائية، بطريكية وقمعية، بما يتوافق مع الإيديولوجيا الرسمية للدولة التركية، وإنّ الرمزية السياسية لـ«ساحة تقسيم» حولتها، خصوصاً منذ سبعينيات القرن الماضي، إلى عنوان رئيسي للنشاط السياسي والمعارضة. إن أردنا فهم الدينامية المكانية لحركة الاعتراض من نواحي «إعادة الاستحواذ على الفضاء الوطني والمحلي والجماعي وعلى مميزاته الرمزية»^٦، فإنّ معظم حركات الاعتراض التي نظمت حول الساحة في العقود الماضية، وخصوصاً منذ تظاهرة الأول من أيار/مايو ١٩٧٧ الدموية، قادتها رغبة مركزية، ألا وهي «استعادة ساحة تقسيم»، وكانّ تلك الساحة كانت في يوم من الأيام ملكاً للشعب. ولقد قُوبلت الرغبة بالاستعادة الرمزية لـ«ساحة تقسيم» بحضور كثيف للشرطة في المكان طوال العقود الماضية، وقد بلغ ذروته مع الإعلان الضمني لتطبيق الأحكام العرفية لمناسبة تظاهرة الأول من أيار/مايو للعام الجاري^٧ وما تلاه من حظر لتظاهرات جميع الأحزاب السياسية في الساحة ومحيطها.

في العديد من تجسيدات، جرت فانتازيا استعادة «ساحة تقسيم» بقيادة ميخيلات سياسية أغرتها أيضاً فكرة الأنصاب الضخمة. أحد أشكال ترجمة ذلك خلال احتلال الساحة في حزيران/يونيو الماضي، عبّر عنها الإصرار الشديد للأحزاب اليسارية التقليدية على إبقاء أعلامهم في الساحة، على الرغم من الطلبات العديدة بـ«إنزال الأعلام لنتمكن من رؤية وجوه بعضنا البعض». لكن ما حدّد روحية حركة الاحتلال كان تحديداً حركة أبعد من السياسة التقليدية. ومثلما ورد في العديد من المقالات حول مقاومة «حديقة الغازي»، تحوّلت المنطقة

Meltem Ahiska, ٥
'Monsters that Remember: Tracing the Story of the Workers' Monument in Tophane, Istanbul', Red Thread 3, 2011, pp. 1-23.

Aysegül Baykan ٦
and Tali Hatuka, 'Politics and culture in the making of public space: Taksim Square, 1st May 1977, Istanbul', Planning Perspectives 25:1, 2010, p. 55.

'May Day in ٧
Istanbul: 72 Detained, Scores Injured', Bianet, 2nd May 2013. www.bianet.org/english/lab or/146303-may-day-in-istanbul-72-detained-scores-injured. www.bianet.org/english/labor/146303-may-day-in-istanbul-72-detained-scores-injured. (١٥ تموز/يوليو ٢٠١٣)

ثورة جيل ضد التعقيم الإيديولوجي

إيجيه تملكوران

صحافية وروائية
وناشطة تركية.

له، هما حسين اينان ويوسف أصلان، كتب الشاب رسالة إلى والده: «أريد أن أدفن إلى جانب تايلان أوزغور»، قال. وتايلان هو طالب يساري قتلته الشرطة قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ خلال تظاهرة سلمية. لحق دنيز بتايلان، كما لحق تايلان بمن سبقه. ومنذ ذلك الوقت، وحتى قبله، استمرت الأمهات بتسمية أبنائهن تيمناً بالثوار، في اعتراض صامت على الدولة الظالمة. لهذا، إن أسماء الشبان في ساحة تقسيم هي استمرار لتقليد قديم. اعتبر كل هؤلاء الثوار في أيامهم «أعداء للدولة»، مثل ثوار ساحة تقسيم. ورغم أن تاريخ «الدولة الظالمة» يبدأ قبل ١٩٧١، فإنه بالنسبة إلى العديد من الناس في تقسيم وفي مدن أخرى تشارك في الانتفاضة، كان وجه دنيز الطفولي رمزاً لكل الأبرياء الذين قتلوا عبر التاريخ. كذلك، يذكرنا وجهه بأن الكثير من الذكريات لم تَح كما كان مخططاً لها.

جيل معقم

«سنقوم بخلق جيل من دون إيديولوجيا»، في الثمانينيات، أعلن الجنرال كينان إيفرين، زعيم النظام العسكري، أنه سيقوم بـ«تعقيم» الجيل الجديد. في تلك اللحظة، أصبح التعليم الديني إجبارياً في المدارس، وانتهت حرية التعبير. رغم أن الصحف لم تصدر لمدة ٣٠٠ يوم، فإن تجاوزات الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠ معروفة اليوم أكثر من تلك الخاصة بانقلاب ١٩٧١، التي أزال جيلاً بأسره من المثقفين واليساريين. في أعقاب انقلاب ١٩٨٠، عُذب مليون شخص على الأقل، لأكثر من تسعين يوماً. حكمت المحكمة العسكرية على ٥١٧ شخصاً بالإعدام، ونُفذ الحكم بخمسين منهم. اتهم ٩٨٤٠٤ أشخاص بالإرهاب، وطرده ٣٠ ألفاً من

«هذه ليست بلادنا، إنها تخص من يريدون قتلنا». هذا ما قالته تزار أوزلو، «أميرة الأدب التركي الحزينة». ماتت أوزلو في مصحّ للأمراض النفسية في ألمانيا، بعد ست سنوات على الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠. في الأشهر الماضية، كان الشباب يتذكرون كلمات أوزلو ويغردونها على موقع تويتر بعد كل اعتداء من قبل الشرطة على ساحة تقسيم. وفي كل مرة، تشجع هذه الجملة الدعوات إلى المقاومة للحفاظ على المعنويات العالية. لكن حين اجتاحت الطرقات عشرات الشبان في لباس مدني مسلحين بالسكاكين والعصي، وطاردوا المتظاهرين السلميين في شوارع المدينة، بدت كلمات أوزلو وكأنها تتحقق على الأرض. هل هذه فعلاً بلادنا؟ أم هي تخص من يريدون قتلنا؟ في ما يأتي القصة باختصار، كي تقررروا أنتم.

أسمائنا

«باريش، دنيز، أوزغور... هل كل شاب موجود في ساحة تقسيم يحمل الاسم نفسه؟»، سألت شابة على تويتر، حين كانت الأوضاع هادئة. الأسماء الثلاثة هذه تعني سلام، بحر وخُرّ... (نعم نحن نشبه شعب أميركا الأصلي، أسمائنا كلها لها معنى!)، لكن لا يكفي أن نفهم الكلمات. علينا أن نعود إلى عام ١٩٧١، لنفهم القصة المؤلمة وراء هذه الأسماء.

من بين اللافتات العملاقة المعلقة على مركز أتاتورك الثقافي في ساحة تقسيم، كانت هناك صورة لشاب تعرفه تركيا كلها، لكن للأسف لا تعرفه أي من وسائل الإعلام العالمية التي تبحث عن إشارات «ربيع عفوي» في تركيا. تعود الصورة لدنيز غزميس، الذي كان في الخامسة والعشرين من العمر حين أعدمه النظام العسكري في ١٩٧٢. قبل أن يُعدم دنيز مع صديقين

وظائفهم، وسحبت الجنسية التركية من ١٤ ألف شخص، وتحول ٣٠ ألفاً إلى لاجئين سياسيين. اللانحة تطول، مع أعداد كبيرة من الناس الذين ماتوا في ظروف مشبوهة. لم يعرف عدد المختفين حتى اليوم. كان ذلك من أكثر الأوقات ظلاماً في التاريخ التركي. أما الجنرال إيفرين، فهو اليوم متقاعد، ويمضي وقته في الرسم وإعطاء المقابلات التي تتحدث عن خطأ رسم العراة.

الجيل الذي خلقه إيفرين هو اليوم فوق الثلاثين من العمر. وفق جامعة بيلغي التي استفتت ٣٠٠٠ متظاهر، يشكل هذا الجيل ربع المتظاهرين. الثلاثون في المئة الآخرون ولدوا خلال التسعينيات. نعم، يحمل هؤلاء أسماء مثل باريش، أوموت، وأوزغور... وهي تعني سلام، أمل، حُرّ... نعم نحن مثل سكان أميركا الأصليين، نعطي أولادنا أسماء تعطي الأمل بالمستقبل.

العذاب الدموي للتسعينيات

«إذا، هذه هي وسائل الإعلام التي كانت تفسّر القضية الكردية للناس كل هذه السنوات!». كانت تلك أكثر التفريعات شهرة في ساحة تقسيم بعدما فشلت وسائل إعلامنا في تغطية عنف الشرطة الذي استمر أسبوعين. وكان ردّ الأكراد للمتظاهرين الأتراك: «أهلاً بكم إلى حياتنا اليومية».

بلغت الحرب غير المعلنة ضد حزب العمال الكردستاني ومناصريه من المثقفين ذروتها في التسعينيات. نحن أولاً التسعينيات اعتدنا أن نرى جثث «الإرهابيين» الذين كان يُقضى عليهم في «كهوف»، أو يُقبض عليهم «ميتين». كانت نشرات الأخبار تبث هذه الصور في وقت الذروة، لذا فقد اعتدنا أن نرى الجثث المشوهة ونحن نأكل. شكلت حالات الاختفاء جزءاً من الحياة اليومية، وكان الشعار لا يزال «التنظيف الإيديولوجي». لهذا السبب، كان معظم الأتراك الذين ولدوا بعد الثمانينيات يرون أنّ الكلمات «تنظيم، أكراد، إيديولوجية، سياسة»، هي كلمات خطيرة وغير شرعية. كان من المتوقع إلقاء «القبض عليك ميتاً» إذا كنت «إرهابياً». تنوعت أعمال العنف من الاختفاء إلى إجبار الفلاحين الأكراد على أكل بذارهم، ولم يقتصر ذلك على القسم الكردي من تركيا. لقد تعرض غرب البلاد إلى القمع أيضاً. ورغم وجود لائحة طويلة بانتهاكات حقوق الإنسان لهذا العقد، لكنّ مثلاً واحداً قد يكون أكثر من كافٍ لإعطاء فكرة عن حجم الشر.

«لا تأخذوا ابنتي، هي صغيرة جداً»، صرخت والدّة فتاة في الرابعة عشرة من العمر وهي تركض خلف السيارة التي حملت ابنتها إلى السجن. كانت الفتاة واحدة من «أولاد مانيسا». كانوا ستة عشر مراهقاً ومراهقة، بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة من العمر، عُذبوا لأيام وحُكم عليهم بالسجن لشهور وسنوات في ١٩٩٥. عولج أغليبتهم من الاكتئاب لعشر سنوات، وبعد ١٦ سنة اعترف وزير الداخلية بما مروا به. كل ما فعلوه كان كتابة «تعليم حراً» على عربة قطار. اختيروا ليشكلوا مثلاً للآخرين، وهذا ما حصل. كانت التسعينيات مظلمة كالسنوات التي تلت انقلاب ١٩٨٠ بالنسبة إلى كل من آمن بالفكر الحر والديمقراطية. لكن المجزرة الحقيقية التي ميّزت هذا العقد كانت في سيفاس في ١٩٩٣. احترق ٣٧ شخصاً حتى الموت في فندق

تسمي الأمهات أبناءهن تيمناً بالثوار، في اعتراض صامت على الدولة الظالمة. لهذا، إنّ أسماء الشبان في ساحة تقسيم هي استمرار لتقليد قديم. اعتبر كل هؤلاء الثوار في أيامهم «أعداء للدولة»، مثل ثوار ساحة تقسيم

خلال احتفال بمهرجان علوي. حرق محافظون إسلاميون مثقفين وطلاباً وكتاباً. لا أزال أذكر والدّة فتاتين ممن قتلوا حينها وهي تحاول شم رائحتهما في سريرهما وتبحث عنها لسنوات. كانت تلك أول مقابلة صحافية لي حين أصبحت، في عمر العشرين.

الاحتفال بالألفية!

ثم أتت الألفية الجديدة، التي احتفل بها في تركيا عبر «عملية العودة إلى الحياة». كان هذا الاسم الذي أطلق على عمليات كبيرة حصلت في ٢٠ سجناً أدت إلى احتراق ٣٠ سجيناً وهم على قيد الحياة أو موتهم اختناقاً. كانت الشرطة تغني «الحياة حلوة» للمساجين الـ ٣٥٧ الذين كانوا يأكلون وجبتهم الأخيرة قبل الإعدام، والـ ١٦٥٦ الذين كانوا في إضراب عن الطعام لأكثر من ٩٠ يوماً. ورغم أنّ وسائل الإعلام التقليدية كانت صامتة حيال انتهاكات حقوق الإنسان الجارية، كان ممنوعاً عليها أيضاً ذكر العملية بعد المجزرة.

كان الكلام على الحادثة غير قانوني. أُغلق ١٨ مركزاً ثقافياً، ومؤسسة، وحزب اعترضوا على العملية. في ٢٠٠١، أتى حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وكان حديثه كله يتمحور حول الديمقراطية، وكفّ يد الجيش عن السياسة والحقوق المدنية. كان كالفينو تركيا كما سمّوا أنفسهم يتهمون من وسط أنطاليا المحافظة، ويصفون أنفسهم بـ«المحافظين الديمقراطيين». انتظر رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان سبع سنوات ليقول بصراحة إنّ «الديمقراطية ليست هدفاً لنا بل وسيلة». في هذا الوقت، اغتيل الصحفي الأرمني هرانت دينك في وضع النهار في إسطنبول وأعطت الحكومة ترقية للمسؤولين عن إخفاء الأدلة على الاغتيال. فجأة، تغيرت سياسة الحزب التي كان شعارها «الانفتاح على الجميع». ردّ الحزب على الآلاف الذين صرخوا «كلنا أرمن» اعتراضاً على الاغتيال، بشعار البروباغندا «علم واحد، أمة واحدة»، في الفترة الممهدة للانتخابات حينها. قال رئيس الوزراء في خطاب النصر وهو يبدأ فترته الثانية في الحكم إنّ «الذين لم يصوتوا لحزب العدالة والحرية هم الألوان الأخرى في البلاد». كان المعنى واضحاً: سيتم «تحمل» كل «الآخرين» بوصفهم «اللون الآخر» في «علم واحد».

ضحايا النموذج التركي

كانت وظيفة المعارضين داخل البلاد وخارجها صعبة للغاية. لقد صُنّف منتقدو الحكومة على أنهم «أعداء الديمقراطية» في الخطاب السياسي المهيمن، بما أنّ حزب العدالة والتنمية كان يُعدّ تجسيدا للديمقراطية. بعد فترة، أصبحوا إرهابيين. لقد ورث حزب العدالة والتنمية سياسات نظام الثمانينيات العسكري، واستخدمها بشكل عنيف، حتى أنّه في فترته الثالثة في الحكم، وجد استفتاء أجرته وكالة «أسوشيتد برس» أنّ ثلث إرهابيين العالم يعيشون في تركيا. بُنيت سجون ضخمة جديدة، واختُرعت منظمات إرهابية سرية للملئها بهم. أصبحت تركيا أخيراً على لائحة الدولة الأكثر اعتقالاً للصحافيين. لذلك على وسائل الإعلام العالمية التي فاجتتها اليوم الانتفاضة أن تبحث جيداً في أرشيفها لترى أين خدعها سحرة حزب العدالة والتنمية. أذكر بعضهم في جامعة أوكسفورد وهم يرفعون كأس النبيذ ليبرهنوا للغرب أنهم متسامحون وأنّ كل منتقديهم هم متمردون مناهضون للديمقراطية. في تلك الأيام، كان صعباً إقناع الصحافة



هذه ليست «ثقافات»
حرب ثقافات
أو صدام علمانيين
علمانيين وغير علمانيين
وليس انتفاضة
كما يصفها
«من العدم» وسائل
العديد من وسائل
الإعلام العرب بين
هي حرب بين
من يريدون من تركيا
أن تكون سنية،
محافظة،
ومطبعة،
وأخيراً يقولون فقط:
«مستحيل»

العالمية بأن منتقدي الحكومة كانوا يتعرضون لخطاب تحريضي من قبل رئيس الوزراء.

هناك قصة، من بين قصص عدة، لم يجر الحديث عنها في حينها، وقد يكون اليوم الوقت مناسباً لذكرها لتوضيح السبب وراء انتفاضة الناس. الأطفال في هذه القصة يطلق عليهم اسم «رماة الحجارة». كان ذلك في عام ٢٠٠٦، في ديار بكر في القسم الكردي من تركيا. خلال تشييع أحد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، بدأ الأطفال بإلقاء الحجارة على الشرطة. وبما أن المنطقة هي من أشد المناطق الأمنية في البلاد بسبب سنوات من القمع، زاد عدد الأطفال بسرعة. من أشهر ما قاله رئيس الوزراء، كان في اليوم التالي للحادثة: «لا يهم إذا كانوا أولاداً أو نساءً، فيجب أن نفعل ما يلزم».

عُذّب مئات الأطفال في الأيام التالية. أذكر مقابلة طفل في السادسة انكسرت يده. بما أنهم كانوا أصغر من أن يُعتقلوا، ضُرب الصغار في سيارات الشرطة، وأعيد رميهم في الشارع. بعد عدة أشهر، غيّر حزب العدالة والتنمية قانون مكافحة الإرهاب الفظيع أصلاً، بما يسمح بالحكم على الأولاد الذين يبلغون السادسة عشرة من العمر بوصفهم إرهابيين بالغين. كان هذا ما ترمّ به البلاد حين وصفت مجلة «تايم» السيد أردوغان بأنه «قائد عالمي»، وحين كانت العديد من وسائل الإعلام تحتفل بتركيا بوصفها «منارة الشرق الأوسط» أو تمثل «الزواج المثالي بين الإسلام والديمقراطية».

الغضب المشروع

من هم هؤلاء الأشخاص؟! «كان الناس يسألون على تويتر، وهم يتشاركون صور البلطجية الذين يحملون السكاكين والعصي. كان هؤلاء المجرمون يصرخون «الله أكبر» وهم يطاردون الناس في شوارع إسطنبول وأنقرة الضيقة، وغيرها من المدن، بعد اعتداءات الشرطة بالغازات المسيلة للدموع. بعد خطابات رئيس الوزراء المستفزة أمام مناصريه، اندفع «الشباب» ليقوموا بعمله القذر. هؤلاء الشباب الذين قبل عام من الآن دعاهم رئيس الوزراء كي «يتمسكوا بغضبهم ودينهم» هم حرفياً على أعتاب بيوت المتظاهرين في «شيهانكير» في إسطنبول ويدعون الناس إلى الخروج من بيوتهم. في اليوم نفسه الذي طلب فيه رئيس الوزراء من جمهوره أن «يحترم الإرادة الشعبية» ويظهر صورة «تركيا الحقيقية» للعالم، قال أيضاً: «من يقاوم فسيعاقب».

خلال الاحتفال، منحت المحطة الوطنية الكلام لسيدة في منتصف العمر كانت غاضبة جداً من «المؤامرة الدولية على رئيس الوزراء». قالت له: «أريد أن أكون شعرة في مؤخرتك!». في هذا الوقت كان بعض شباب الحرية والعدالة يتشاركون شعاراً آخر: «نريد أن نكون الخراف إذا كنت أنت الراعي». كان مكان الاحتفال مليئاً بصور عملاقة للسيد أردوغان، وكتبت إحدى الفتيات شعاراً على يدها يقول: «لا أريد زوجاً سكيراً وسارقاً، أريد زوجاً مؤمناً».

في الوقت الذي بثت فيه ١٢ محطة محلية المهرجان مباشرة، كانت الشرطة ترمي قنابل الغاز على المستشفيات والفنادق التي لجأ إليها المتظاهرون في وسط إسطنبول. لم نر هذه الصور إلا على فايسبوك وتويتر للأسف، فيما كان رئيس الوزراء يحتفل بسلطته التي لم تمس. كان وسط إسطنبول يشبه يوم القيامة، والناس مذهولة وهي ترى الغضب على وجوه الشباب في الثياب المدنية وهم يطاردون المتظاهرين في الشوارع الخلفية. سألوا بعضهم على تويتر: «هل كنا نعيش جنباً إلى جنب مع هؤلاء الأشخاص؟ ماذا سيحصل بعد انتهاء ذلك؟ هل سنتمكن من أن نعيش معاً مرة أخرى؟».

كان الناس يتشاركون نتائج تشريح جثة ايشم ساريسولوك، وهو أول متظاهر يُقتل. كانت هناك رصاصة في دماغه. كان الشباب، أي الجيل الذي يُعدّ «معقماً إيديولوجياً» يرى الحقيقة. كان شباب حزب العدالة والتنمية المنظم على مواقع التواصل الاجتماعي يثبت معلومات خاطئة وتهديدات. لم يكن المتظاهرون الشباب يعرفون الماضي الدموي للدولة الظالمة؛ إذ بسبب الذاكرة المفقودة للبلاد، لم يكن لديهم أي معلومات عن سيقهم. ومن جديد كانت الجملة الشهيرة مكتوبة تحت صورة لأيشم: «هذه ليست بلادنا، إنها تخص من يريدون قتلنا». هل هذا صحيح؟ سنرى ذلك في الأيام القادمة. لكن هناك أمر واحد أكيد، هذه ليست «حرب ثقافات» أو صدام بين «علمانيين وغير علمانيين». كذلك هي ليست انتفاضة «من العدم» كما يصفها العديد من وسائل الإعلام العالمية. هي حرب بين من يريدون من تركيا أن تكون سنية، تركية، محافظة، ومطبعة، وآخرين يقولون فقط «مستحيل!»، كما فعل العديدين قبلهم، في تاريخ هذه الدولة التي لا ترحم. الفرق هذه المرة أنهم أكثر عدداً من أي وقت مضى. وعندما أقول أكثر من أي وقت مضى، أعني «أكثر من أي وقت مضى».

تحالف سيريزا اليساري ظاهرة سياسية واعدة في اليونان

تيناستريكو

جامعية ومناضلة
في تحالف سيريزا.

أطياف اليسار كلها. وتشير الأرقام بوضوح إلى التقدم الكبير الذي حققه «سيريزا» بين ١٦,٧٨ في المئة في انتخابات أيار ٢٠١٢، و ٢٦,٨٩ في المئة في حزيران ٢٠١٢، محققاً المركز الثاني في المرتين، ومتفوقاً على الاشتراكيين، والحزب الشيوعي الرسمي الذي يتخذ موقفاً عدائياً من تسييراس وحزبه؛ إذ رفضت الأمانة العامة للحزب اليكا باباريغا حتى اللقاء بتسييراس حين كلفه الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس بمحاولة تشكيل الحكومة في أيار ٢٠١٢، وفكر بجمع اليسار كله في حكومة تناهض المساعدات الأوروبية.

إزاحة الحزب الشيوعي عن عرشه استطاع «سيريزا» أن يتفوق على الحزب الشيوعي اليوناني في معركة الحصول على أصوات اليسار (وغير اليسار، وخصوصاً بين الشباب والمترددين والمتضررين من الأزمة ومن حزم الإنقاذ والتقصيف) بسبب قيادته الشابة وعدم انحصار نظريته بالداخل اليوناني فقط، وذلك رغم أن الاثنين يعارضان حزمة التقشف والسياسات المفروضة أوروبياً. وفيما يحافظ الحزب الشيوعي على قاعدته الانتخابية نسبياً، يخترق «سيريزا» صفوف مجموعات سكانية وشعبية جديدة في كل استحقاق انتخابي. وناخبو «سيريزا» هم من الشباب بأغلبهم، وهذا كان واضحاً في انتخابات ١٧ حزيران ٢٠١٢؛ إذ أظهرت الأرقام أن نسبة المقترعين للأحزاب التي تؤيد خطة الإنقاذ الأوروبية كانت مؤلفة بشكل ساحق من الكبار في السن، والمتقاعدين، وأصحاب الأعمال، الذين يأملون أن تأتي حكومة تنفذ الإملاءات الأوروبية وتنقذهم، فيما صوّتت أغلبية شبابية لـ«سيريزا».

قد يكون تكتل «سيريزا» اليساري اليوناني المجموعة السياسية الأبرز اليوم على الساحة، في هذا البلد المثقل بالديون والمشاكل. رأى «سيريزا» الضوء في ٢٠٠٤، كجبهة للأحزاب والمنظمات اليسارية، وبحلول انتخابات ٢٠١٢ التشريعية كان قد أصبح يضم ١٢ منظمة. هو يضم في صفوفه ناشطين لم يعودوا يتماهون مع اليسار التقليدي. و«سيريزا» هو اختصار لـ«تعاون اليسار الراديكالي». مرّ الائتلاف بأزمات عدة بعد الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٤، وعانى بضعة انشقاقات. لم يكن أحد يتوقع بعد ذلك أن يكون مفاجأة انتخابات ٢٠٠٧ حين نال ٥,٠٤ في المئة من الأصوات. وفي أول انتخابات داخل الائتلاف بعد ذلك، انتخب اليكسيس تسييراس الذي كان مستشاراً في بلدية أثينا، رئيساً. ربما كان ذلك نقطة التغيير الكبيرة؛ إذ استطاع تسييراس أن يبني شعبية كبيرة له بين الناخبين؛ لأنه لم يكن نائباً حتى في ذلك الوقت، ما جعله نظيفاً بنظر الناس، في زمن الفضائح المالية المتكررة. هكذا استطاع أن يصل بسهولة إلى البرلمان في انتخابات ٢٠٠٩ المبكرة، رغم تراجع حصة الائتلاف إلى ٤,٧ في المئة من الأصوات على المستوى الوطني. «سيريزا» أصبح اليوم حزباً، أكثر من كونه ائتلاف أحزاب يضم ١٣ فصيلاً شيعياً مختلفاً، وتقدم إلى انتخابات أيار وحزيران ٢٠١٢ وفق هذا التوصيف (على أمل الحصول على «منحة» الخمسين نائباً إضافياً التي يمنحها القانون للرابح الأول في الانتخابات إن حصل على ثلث الأصوات). وهو يعتبر عن هذه الأحزاب التي يتألف منها، وتشمل أطياف اليسار كلها؛ من الحضر وأنصار البيئة، إلى الماويين، والتروتسكيين، واليسار الأوروبي، واليسار الراديكالي، ويتكلم باسم

هذه النتائج والإحصاءات الانتخابية قد تكون مؤشراً على دور كبير قد يؤديه الحزب، بوصفه ممثلاً للشبيوعيين واليسار الراديكالي في مستقبل اليونان، وخصوصاً أنّ تسبيراس وحزبه أصبحا اليوم يتزعمان المعارضة رسمياً؛ فالأزمات المالية المتلاحقة والسياسات النيوليبرالية التي تريد الترويكاً الأوروبية فرضها على أثينا وإجبارها على تطبيقها، قد تدفع المزيد من الناخبين إلى حضن «سيريزا».

ومنذ بداياته، بدا أنّ التكتل يعبر عن رغبة جزء كبير من المجتمع اليوناني في نضال مشترك لليسار. وفيما يميل الجزء الأكبر من منظمات التكتل إلى الشيوعية الأوروبية، تميل بعض أحزابه إلى الشيوعية اليونانية وتيار المقاومة الوطنية. وتتميز التكتل منذ بداياته بتركيزه على قضايا الديمقراطية، والحقوق المدنية، وكان القوة السياسية الوحيدة التي ساندت التحركات الاجتماعية، لدرجة اتهامه بالترويج للفوضى. كان ذلك في السنوات الثلاث الأخيرة، وكذلك في انتفاضة الشباب في ٢٠٠٨.

بعد مؤتمر ٢٠١٣، أصبح «سيريزا» حزباً موحداً، وهو في طور بناء بنية موحدة. ذلك أن الهدف الأبرز الذي وضعه «سيريزا» نصب عينيه هو «قلب ميزان

القاعدة الاجتماعية لسيريزا

استطاع التكتل اليساري في انتخابات ٢٠١٢ أن ينال أعلى نسبة أصوات في منطقة كوكينا الفقيرة التي كانت لعقود معقل الحزب الشيوعي اليوناني. لقد أدى إغلاق مصانع بناء السفن في هذه المنطقة إلى على نسبة بطالة. وخلال خطاب ألقاه قائد التكتل الكسيس تسبيراس في المنطقة في حزيران ٢٠١٣، كان الحشد هائلاً. لكن القسم الأكبر من القاعدة الشعبية للتكتل هو الشباب المتعلم (وفي بعض المدن تصل نسبة التأيد بين الفئة العمرية ١٨ - ٤٠ إلى ٩٥ في المئة)، وهي الطبقة الوسطى الشابة التي لا ترى أي مستقبل لها في ظل الأوضاع السائدة. لكن رغم هذا التأيد، فإن هاتين الطبقتين، أي الفقراء والطبقة الوسطى الشابة، تترددان في الانخراط في صفوف التكتل والعمل في لجانه المحلية. الفاعلون داخل التكتل كان أغلبهم ناشطين سابقين في أحزاب أخرى وفي الفئة العمرية بين أربعين وستين عاماً. الشباب الذين انتفضوا وأصبح لديهم وعي سياسي متقدم، يزورون أن سيريزا هو الأمل، لكنهم لا ينتسبون إليه. يشكل ذلك تحدياً لمقاربة سيريزا الذي لا يزال دون التوقعات. ولا يمكن القدرة الخطابية الهائلة التي يتمتع بها قائد التكتل وفاعليته أن تغطي على

استطاع «سيريزا» أن يتفوق على الحزب الشيوعي اليوناني في معركة الحصول على أصوات اليسار بسبب قيادته الشابة وعدم انحصار نظرته بالداخل اليوناني فقط، وذلك رغم أنّ الاثنين يعارضان حزمة التقشف والسياسات المفروضة أوروبياً

هذا النقص. كذلك إن الابتعاد عن الاتحادات العمالية لا يساعد، حتى لو كانت الثقة ببعض هذه الاتحادات منعمة داخل الأحزاب، ومن ضمنها سيريزا. في أيام الإفكار السريع لليونانيين، يؤدي أعضاء سيريزا دوراً مهماً في شبكات التعاضد والحفاظ على استقلالية هذه الشبكات في الوقت نفسه. وهذه الشبكات هي بنى تشاركية تساعد بشكل أساسي في توفير الطعام والدواء لعدد متزايد من المحرومين. وإلى جانب هذه الشبكات، هناك العديد من المبادرات مثل «من دون وسطاء» التي تربط بين منتجي السلع الزراعية والمستهلكين، وتدعم بالتالي الطرفين. وثمة حركات أخرى تعيد وصل الكهرباء بعد أن تقطعها الشركة لعدم دفع العائلات الفقيرة الفاتورة. هنا يجب التشديد على الموقف

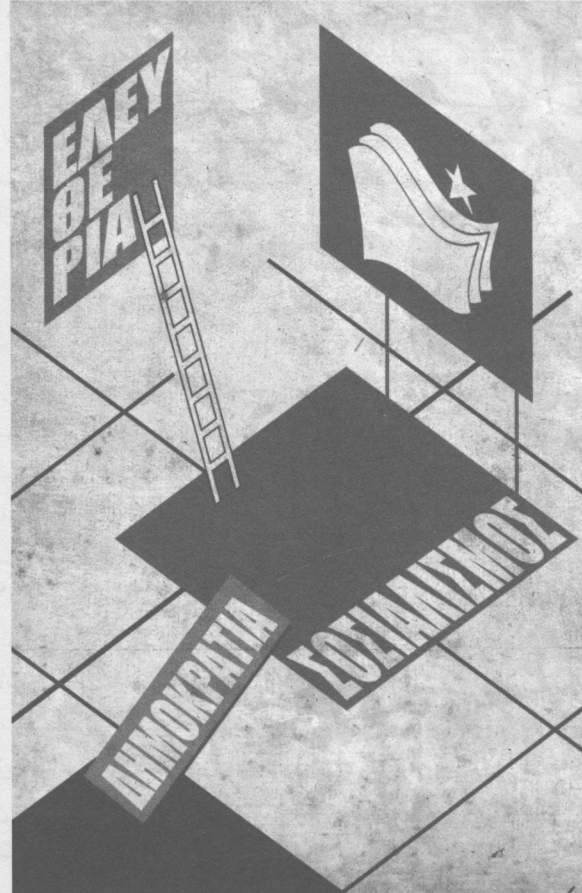
القوى النيوليبرالية وتشكيل حكومة تعاون يساري وتحالف اجتماعي واسع، وعودة الديمقراطية، ومساعدة الناس الذين تأثروا بالأزمة والإجراءات القاسية، ووضع خطة إعادة بناء». وإعادة البناء هي لما أطاحت الإجراءات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي بمساعدة الحكومات اليونانية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تدمير الاقتصاد والناس، وهي تضمنت إغلاق المستشفيات العامة والمدارس، وفرض ضرائب جديدة، وخفض المعاشات التقاعدية، وصرف موظفين من القطاع العام وبيع مؤسسات الدولة. في الوقت نفسه، تم تحقيق ذلك بطرق غير ديمقراطية، ليس من خلال قمع الناس فقط، ولكن أيضاً من خلال تخطي البرلمان في تنفيذ هذه الإجراءات.

من حزب «الفجر الذهبي» الذي يعبر عن أيديولوجية النازية الجديدة. ففيما يحاول سيريزا الإشارة إلى دور الحزب النازي في مساندة النظام القائم وإعادة إنتاجه، إلا أنه لا يحاول تركيز جهوده على معاداته، لكنه يشدد على العامل الجيوسياسي، إضعاف اليونان، دقة التطورات في المنطقة، كلها عوامل لا يجري التطرق إليها كثيراً في التكتل. لكن ربما في موقف مهم، استضاف التكتل زعيم «الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة في تونس» حمة الهمامي في تموز الماضي، في مهرجان المقاومة في أثينا الذي تحدث خلاله تسييراس عن الحاجة لقيام جبهة لشعوب المتوسط، وهي فكرة تبدو يوماً بعد يوم ضرورية وممكنة التحقيق.

الشباب الذين انتفضوا وأصبحت لديهم وعي سياسي متقدم، يرون أن سيريزا هو الأمل، لكنهم لا ينتسبون إليه

هاجم تسييراس الطبقة اليونانية الحاكمة، والترويكاء الأوروبية التي تتحكم بمصير اليونان. في خطاب ألقاه في مؤتمر الحزب في ربيع ٢٠١٣، وقال إن الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها بداية العام أتت لتكمل الكارثة على الشعب. كيف لا وهي تنفذ أوامر من تدين لهم اليونان بالمال وانجيلا ميركل، على حد تعبيره. لكنه أضاف أن الوقت ليس مناسباً للبكاء على الأطلال، بل للتحرك والمقاومة قبل أن تدمر البلاد بأكملها. واستغل المناسبة لتوجيه نداء للأمة جمعاء باسم سيريزا، قال فيه إن الوقت حان لتحقيق الديمقراطية للتخلص «ممن يدعون حمايتنا» والتأسيس لرؤية توحد أغلبية الشعب كي تصبح اليونان حرة وديمقراطية وتحافظ على أولادها. وأضاف: «نحن في كفاح لا هوادة فيه ضد الاستبداد، والقمع، والانتهاكات الدستورية، ونريد تحقيق الخلاص وإعادة بناء اليونان من دون مصالح النيوليبرالية وخططها وفسادها وزبائنتها ووحشيتها».

يبقى «سيريزا» ظاهرة متناقضة، ليس بسبب التيارات المختلفة التي يضمها تحت عباؤه، بل بسبب مواقفه وإصراره على تحقيق التغيير الاجتماعي، وهي مواقف متداخلة مع الخوف من القدرة على إدارة الديمقراطية الاشتراكية، والدعوات إلى الاشتراكية.



ملصق لحزب سيريزا للانتخابات العامة في ٢٠١٢: «رسائل النصر من كل مكان! سيريزا».



«ديمقراطية - اشتراكية - حرية».

الحرب العظمى في فلسطين خليل رعد يصوّر الحداثة العثمانية

سليم قماري

مؤرخ وعالم اجتماع،
جامعة بيرزيت،
فلسطين، مدير
مؤسسة الدراسات
الفلسطينية. آخر
مؤلفاته «عام الجراد:
مذكرات جندي
مقدسي في الحرب
العظمى»، ٢٠٠٧.

فلسطين، وخصوصاً في مناطق النبي صموئيل والبقعة في القدس^١. وكانت الغاية من فعالية ٣١ آذار ١٩١٥ المخصصة للتعينة الجماهيرية لقوارب تابعة للبحرية العثمانية في البحر الميت، توفير مؤن القمح عبر الأردن إلى أرض المعركة في بئر السبع - سيناء في جبهة سيناء. اختيار رعد لتلك الفعالية الخاصة لالتقاط صور ساكنة - بينما كُلف السويدي لارس لارسون الذي كان رئيس القسم الفوتوغرافي في البعثة الاميركية في القدس تصوير أفلام سينمائية. التقط رعد صورة تاريخية لقائد مفوضية المنزل العسكري وطاقمه بينما كانوا يُحْمَلُونَ القارب على العوامة الخشبية المتحركة التي تنقل المعدات إلى أريحا والبحر الميت. ومنذ ذلك الحين، بدأ رعد رحلة طويلة من التعاون مع جمال باشا والجيش العثماني، ذهب خلالها إلى بئر السبع وغزة والعريش وحافر وجبهة سيناء والسويس.

انخرط رعد في التصوير الفوتوغرافي في الحيز العام سنة ١٩١٣ بعد أن كان متخصصاً في التصوير الداخلي (استوديو)، والمشاهد التوراتية عندما تزوجت ابنة أخته نجلا جون ابن معلمه، ولاحقاً منافسه في شارع يافا، المصور كراييد كريكوريان. عقد هذا الزواج شراكة أنهت منافسة شرسة لسنوات طويلة بين رعد وكريكوريان. تضمنت الصفقة تقسيم العمل، بحيث يتخصص استوديو كريكوريان في التصوير الشخصي، بينما يكرّس رعد عمله في مجال تصوير الفعاليات العامة وأحداث القدس وفلسطين^٢ وكانت أولى أعماله في تلك الفترة عدداً من اللقطات أخذها رعد لعملية تنفيذ أحكام شنق نفذها الجيش الرابع في جنود متهمين بالتعاون مع البريطانيين. التقط رعد هذه الصور عند باب العمود في منتصف عام ١٩١٥ قبل الإعدامات المشهورة لقيادات

يعتبر التصوير الحربي عند خليل رعد محطة مفصلية لأسباب عدة: فهو يلقي ضوءاً جديداً على ناحية من عمله لا نعرف عنها إلا القليل، وتتعارض مع اعتباره مصوراً للمشاهد الطبيعية والصور الشخصية في المقام الأول، إضافة إلى تغير المفهوم السائد بشأنه بأنه مصور توراتي تبنى واستبطن الصورة الاستشراقية للأراضي المقدسة. على سبيل المثال، تشير أناليس مورز إلى أن «رعد استخدم معظم الأحيان في تقديمه للفلسطينيين العرب الدلالات التوراتية التي اختزلت حياتهم في لحظة واحدة من الزمن». وفي صورته لمشاهد الحرب والقتال، التي سأناقشها هنا، كان رعد موضوعياً و«واقعيّاً» وكثير الانغماس بالأجندة السياسية للدولة العثمانية في سورية وفلسطين. ولكن في الملخص الشامل لأعمال رعد الذي نشرته رونا سيلاع، لا تتوافر صورة واحدة عن التصوير الحربي. وفي مؤلفين آخرين يستخدمان أعمال رعد التصويرية - «قبل الشتات» لوليد الخالدي و«الفلسطينيون: صورة أرض وشعب» لالياس صنبر - توجد مراجع قليلة لصور احتجاجات جماهيرية وصور قادة عسكريين أتراك مثل أنور وجمال باشا، ولكن هذه الصور مهمشة بسبب التركيز على رعد كمصور مشاهد طبيعية وفنان استوديو.

من التصوير السياحي إلى الحربي

مساء الاثنين ٢٩ آذار ١٩١٥، استدعي خليل رعد من قبل نائب قائد حامية القدس، نهاد بيك، إلى «المنزل»، أي مفوضية الجيش السلطاني الرابع في بناية نوتردام المنعزلة قرب باب الجديد، حيث نظم الأميرالاي علي روشن بيك، رئيس المنزل، بأمر من جمال باشا جلسة تصوير سينمائية دعائية لتحضيرات الجيش العثماني في

■ ظهرت هذه المقالة في شكل سابق في «معرض منوية خليل رعد» الذي نظّمته قبرا قماري لصالح مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله وبيروت.

وطنية عربية في بيروت ودمشق. ولكن رعد استمر في العمل في مجال التصوير الخاص داخل الاستوديو خلال الحرب، وكان قد طوّر نفسه في هذا المجال أثناء عمله مع كريكوريان. وبإمكان المشاهد التأمل في المزايا الاستثنائية للصور الشخصية التي نفّذها في البورتريه الشهير لخليل السكاكيني (رعد ١٩٠٦)، وهي صورة التقطها رعد للكاتب كتذكار لخطيبته سلطنة عبدو، قبل رحلته المشؤومة إلى أميركا. نرى في هذه الصورة دراسة نفسية متأملة للسكاكيني في مطلع شبابه أصبحت لاحقاً أيقونة لمجموعة الصعاليك الأدبية التي تزعمها.

خلال الحرب، أصبح شائعاً بين المجندين من الطبقة الوسطى في بلاد الشام أن يلتقطوا صوراً لهم في زيهم العسكري وهم يحملون البنادق والسيوف ومعدات عسكرية أخرى متوافرة لدى الاستوديو في وضع متناقض مع الخلفية الطبيعية الرعوية (غالباً الأوروبية). ولأسباب عديدة، شكلت الطرقات الريفية المحاطة بالأشجار على الجانبين والغابات المجاورة خلفية لمعظم الصور. وكانت غالبية هذه الصور تتضمن وضعيات بطولية معيارية، والقصد منها أن تكون صوراً تذكارية للعائلة أو الخطيبة أو الأصدقاء قبل نقل هؤلاء الأشخاص إلى الجبهة أو مواقع عسكرية أخرى. نرى صوراً عديدة شبيهة في أعمال كريكوريان وسافيديس وصابونجي وصوايني ومصورين آخرين محليين، أغلبهم من الأرمن. وعلى أية حال، وخلال الحرب، وربما بسبب انخراطه المباشر في العسكرية، بدأ رعد بالتقاط صور للجنود في وضعيات أكثر حراكاً وحيوية اختلفت عن صور الجنود التقليدية. نشاهد هذا التنوع في صور أخوين من عائلة الخالدي، وهما طيبان شابان من مدينة القدس تم تجنيدهما في أوائل عام ١٩١٥ بعيد تخرجهما من كلية الطب في بيروت. التقط رعد صورة حسن شكري وحسين فخري الخالدي وجهاً لوجه ينظران إلى ما وراء الكاميرا، مع إدراك وخوف مرتقب للأحداث التي ستحدث لهما؛ إذ سرعان ما نقل حسن إلى «جناق قلعة» (غاليبولي)، حيث أصيب بجروح خطيرة، بينما استطاع حسين البقاء قريباً من مدينته وأصبح في ما بعد رئيس بلدية القدس.

شباب الطبقة الوسطى في الزي العسكري

في بداية الحرب، استطاع رعد الوصول إلى الدوائر الرسمية والمنشآت العسكرية العثمانية - وتعززت هذه الإمكانية من خلال صداقة شخصية بين والده

وجمال باشا^٢. وفقاً لبدر الحاج، كلف جمال باشا خليل رعد التقاط مجموعة من الصور لتكون بمثابة دعاية لمنشآت الجيش العثماني وأنشطته، والتي «كان واضحاً استخدامهما كدعاية للقوات العثمانية». كما تتذكر روث رعد، ابنة خليل، أن أحمد جمال باشا أعطى والدها حرية كاملة بالوصول إلى جبهة مهضر وفلسطين ليقوم بهذه المهمة^٣. وباستثناء المجموعة المحفوظة في أرشيف كلية سانت أنتوني في أوكسفورد، فقد اختفت كل المراجع المتعلقة بهذه المجموعة. ومن المحتمل جداً أن رعد أخفى هذه الصور خوفاً من معرفة سلطات الاحتلال البريطاني بها مما كان سيعرضه لاتهامات التعاون مع العدو. ومن المؤكد أيضاً أن هذه الصور لا تظهر ضمن موجودات كتالوغ رعد لعام ١٩٣٣؛ إذ إن البريطانيين كانوا قد عاقبوا عدداً من الشخصيات الفلسطينية العامة من ضمنها عبد القادر المصغر والشيخ أسعد الشقيري، مفتي الجيش الرابع، لتورطهما في إدارة جمال باشا لسورية.

- يمكن تصنيف صور رعد الحربية ضمن خمس فئات:
- ◆ صور شخصية لقادة عسكريين عثمانيين (وألمان) التقطت في الفترة بين ١٩١٥ - ١٩١٨، إضافة إلى عدد هائل من الصور النمطية لمجندين إلزاميين وضباط جيش في الفترة ذاتها.
- ◆ منشآت عسكرية وتحضيرات معارك ومشاهد معارك من الجبهة العثمانية (١٩١٥-١٩١٨)، ومعظم هذه الصور التقطها رعد بتكليف من أحمد جمال باشا كصور دعائية.
- ◆ دخول الجيش البريطاني إلى فلسطين واحتلال القسم الجنوبي في كانون الأول ١٩١٧.
- ◆ مشاهد من تظاهرات جرت في الفترة ١٩٢٨-١٩٢٩ وثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، تظهر منع التجوال ونقاط تفتيش الجيش ومطاردة سكان مدنيين ومشاهد شوارع من إضرابات المدن. والملاحظ هنا هو الغياب الكلي للثوار ضمن صور رعد. (باستثناء الصورة المفترضة للقسم المنشورة هنا).
- ◆ الوجود العسكري البريطاني في أربعينيات القرن الماضي.

تراوح الأعمال التي كُلف رعد القيام بها من قبل القوات العثمانية بين صور شخصية رسمية للقادة العسكريين (علي فؤاد باشا، أنور، أحمد فؤاد، الجنرال فالنهاین، علي روشن بيك)، ومنشآت عسكرية (مدافع مضادة

١ هذا الحدث مشتق من مذكرات احسان حسن الترجمان، الذي كان شاهداً على التصوير السينمائي. أنظر سليم قماري، عام الجراد: الحرب العظمى ومحو الماضي العثماني من فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ٢٠٠٨.

٢ بدر الحاج، «خليل رعد، مصور القدس»، جي كيو، ٣٧: ١١-٣٨.

٣ الحاج، جي كيو، ١١: ٣٨.

٤ منقولة عن الحاج.





کنعان بعدسة
کریکوریان-۱۹۱۵
المصدر: کریکوریان.



الجنرال فردريك
کرس فون
کرسنتاين.

٥ خليل رعد،
مجموعة ساوندروز
الفوتوغرافية.
أرشيفات سانت
أنثوني، جامعة
أوكسفورد.

٦ لمجموعة يلدرز،
أنظر بالسي
كريم، ٢٠٠٩.
القدس في
الصور التاريخية،
اسطنبول: IRCICA،
لمجموعة مكتبة
الكونغرس، أنظر
www.loc.
gov/pictures/
item/2005676184/

لا يظهر اسم
رعد في المجموعة
السابقة وهو مذكور
في ثلاث أرباع
صور في مجموعة
مكتبة الكونغرس.

٧ مجموعة ساوندروز،
رقم إيتام
١٠/١/٥
رعد في مجموعة
سانت أنثوني،
جامعة أوكسفورد.

٨ مجموعة ساوندروز،
رقم إيتام
٧/١/٥
اليوم رعد في
مجموعة سانت
أنثوني، جامعة
أوكسفورد.

٩ يمكن الحصول
على مرجعية
هذه الصورة
ومؤلفها رعد في
«منتدى المحور»
forumaxishistory.
com/viewtopic.
php?f=80&start=30
جرى الدخول
على هذا الموقع في
تشرين الأول ٢٠١٢.

١٠ المرجع هنا وفي أي
مكان آخر لرقم
كتالوج رعد في
IPS مجموعة رعد
الفوتوغرافية في
بيروت.

للطيران، وحدات إشارة، خنادق، ورش عمل هندسية، مستشفيات للجيش، ومطابخ ميدانية)، ومناورات في القدس وبئر السبع وسيناء، وخطوط تلغراف وسكك حديد، وفعاليات سياسية (احتفالات عيد ميلاد السلطان في المنزل العسكري واستعراض الجيش قبل الذهاب إلى المعركة)، والوفود البرلمانية من إسطنبول تزور الجبهة (أعيان القدس يستضيفون ضباطاً ألمانين، إلخ)٥.

يمكن إيجاد الكثير من هذه الصور في المجموعات الفوتوغرافية العثمانية (مثل مجموعات ماتسن ويلدرز)٦، وخصوصاً تلك التي تضمنت شخصيات رفيعة المقام. ولكن قلة من الصور كانت ذات صفة عسكرية مأخوذة في مناطق محصورة أو في جبهة المعركة. وبما أن هذه الصور كانت مطبوعة كبطاقات بريدية وأحرزت تداولاً واسعاً، لا بد أن القصد من ذلك كان نيل إعجاب الجمهور الأوروبي (ومن المحتمل أيضاً زرع الإيهام في استخبارات العدو) أو رفع معنويات الجماهير في جبهة الوطن. وتعتبر صور المدافع المضادة للطائرات التي التقطت عندما كان سلاح طيران العدو يهدد مواقع عثمانية متقدمة في السويس وبئر السبع ذات أهمية خاصة٧. وتبين صورة أخرى (مجموعة ساوندروز ١٠/١/٥) الجنود من وحدة الإشارة في النبي صموئيل. وفي معظم تلك الصور يقف الجنود في وضعيات معينة أو في خلال تمارين تدريبية منظمة، والقصد منها إظهار الانضباط والاستعداد والقيادة الحديثة في التقنيات العسكرية (خطوط التلغراف، الهواتف الميدانية، البنادق المضادة للطائرات ذات القوة العالية وما إلى ذلك). إحدى أكثر الصور اللافتة للانتباه بين تلك التي التقطها، صورة تظهر مخبأً سرياً في النقب للمنشآت العسكرية، وتقنين سريين لإصدار «جريدة جول»، لسان حال الجيش العثماني في بئر السبع٨. (انظر الصور المرافقة للمقالة).

تظهر صور أحمد جمال باشا (الحاكم العسكري لسورية وفلسطين)، وجمال باشا المرسيني (قائد فيلق الجيش الخامس في فلسطين)، وفردريك كرس فون كرسنشتاين (١٨٧٠-١٩٤٨ قائد فيلق الجيش الثامن في الدفاع عن غزة) والأميرالاي علي فؤاد باشا (قائد فيلق الجيش العشرين وآخر من دافع عن القدس) وغيرهم كثيرون، درجة من الود والحميمية والألفة مع الأشخاص، وذلك في حالة تعارض مع صور رسمية أخرى لأشخاص رسميين التقطها خليل رعد٩. وهذا ما نلاحظه بشيكل خاص في مجموعة الصور التي التقطها

رعد لجمال باشا المرسيني على ظهر حصان في مجمع سانت جورج وصور أخرى مع مساعده وطفلين يلعبان مع المصور. وثمة صورة مأخوذة من مسافة قريبة لأحمد جمال باشا، وكان آنذاك وزير البحرية المعروف بسفاح سورية وفلسطين، وصورة ثانية له أيضاً وهو يتناول الشاي مع أطفال وسيدات «الأميركان كولوني» (تُنسب إلى رعد) توحيان بأن خليل رعد كان يتقصد إظهار «وجه إنساني» للقيادة العثمانية، التي بدأت تظهر عداءً واضحاً للسكان المدنيين.

كان جمال باشا على إدراك تام لضرورة تحسين سمعته والحاجة لتعميم الإنجازات العسكرية في فلسطين. وقد كلف خليل رعد التقاط مجموعة من ٤٠ صورة لمناورات الجيش ومشاهد من معارك الجبهة. سرعان ما تحولت هذه المهمة لمشروع تصوير سينمائي للقوات العثمانية في أريحا والبحر الميت (المشار إليها أعلاه) ثم انتقلت إلى غزة وبئر السبع وسيناء وجبهة السويس. كما رافق رعد القيادة العسكرية أثناء مهامها والتقط لها عدداً من الصور المشهدة، أشهرها صورة السيارة العسكرية وعلى متنها الجنرال كرس فون كرسنشتاين ومعه الجنرال فلكنهاين والأمير هوهنلوك التي التقطها رعد لهم في شارع يافا قبيل حملة السويس١٠.

من الخطأ افتراض أن عمل رعد مع الجيش العثماني كان محصوراً في الدعاية للنظام؛ فقد استطاع رعد ببراعة وذكاء أن يظهر في عدة مناسبات في صورته في صورته الطابع الهمجي للحرب

من الخطأ افتراض أن عمل رعد مع الجيش العثماني كان محصوراً في الدعاية للنظام. فقد استطاع رعد ببراعة وذكاء، أن يظهر في عدة مناسبات في صورة الطابع الهمجي للحرب، وهنالك حالتان على الأقل يمكن أن تستخدمهما كدليل دامغ على سلوك جمال باشا القامع تجاه السكان المدنيين. الصورة الأولى «إعدام خائن في بوابة دمشق» (R-٥٥) تظهر شكلاً مروعاً لرجل مشنوق مع لافتة بالتركية والعربية تشير إلى جريمته المفترضة (التعاون مع العدو). الصورة الثانية لكتائب العمل التطوعي العثماني (طواير الشغيلة) وهي تظهر عدداً

البريطانية تتحرك إلى المدن (R-١٢٨٩، ١٢٩١)، ١٢٩٦، ١٢٩٠). وتوجد صور عديدة تظهر الجنود ورجال الشرطة الهنود والبريطانيين يفتشون المدنيين في الشوارع (R-١٣١٨-١٣٣٧). وهذه الصور تتضمن عرباً ويهوداً والعديد من الشخصيات الدينية والمسيحية، وهذه هي الصور الوحيدة التي تظهر فيها النساء في محيط الصورة كمتفرجات أو مشاهدات أو رفيقات الرجال الذين يجري تفتيشهم، ولولا هذه الصور لكانت صور الحرب عند رعد محصورة بالرجال. في أعمال رعد، ثمة خصوصية تميز الشخصيات العسكرية العثمانية (أتراك وألبان وعرب) عن الشخصيات البريطانية، ألا وهي درجة الحميمة والألفة التي أعطاها رعد للمجموعة الأولى والبعدها والجفاء الذي أظهره تجاه الثانية. وبما لا شك فيه، أن ذلك كان نتيجة العلاقة العائلية والمهنية التي أنشأها مع القادة العسكريين العثمانيين في القدس حتى في زمن توتر العلاقات بين الإدارة العثمانية وقيادة الجيش الرابع مع المواطنين العرب. وفي ما يتعلق بالبريطانيين، ثمة انطباع بأن رعد كان يتعامل مع جيش احتلال يعمل على السيطرة على السكان وقمع ثورتهم. ومن الصعب معرفة إذا ما كان هذا التمييز يفضح وجهات النظر السياسية للمصور تجاه الحكم التركي والبريطاني، ولكن ما نستطيع قوله هو أن خليل رعد، كفنان مصور وحرفي، بقي نتاجاً للعهد العثماني. فقد نشأ وتبلور مهنيًا خلال الحكم العثماني لفلسطين ثم طور علاقات عمل وزمالات مع رجالات الإدارة العثمانية ومن ضمنهم روش بيك ونهاد بيك والجمالان - جمال باشا القائد العام، وجمال باشا الصغير قائد الجيش الخامس. ومن الواضح أيضاً أن تطوره الفكري تأثر بالمدينة والبلد كنتاج للمعتقدات التوراتية - التي حكمت عمله كمصور تجاري للسائحين والحجاج. لقد تشكل فن التصوير عنده من خلال تدريبه ضمن التقاليد العثمانية - الأرمنية للتصوير الفوتوغرافي (كريكوريان وعبدالله إخوان)، ولكن الحرب العظمى خلقت انسلاخاً عن هذه التقاليد وأجبرت رعد على التفكير بحدثة فلسطين بمصطلحات جديدة تملئها الآليات العسكرية والطائرات وسكك الحديد والتلغراف وآلاف الرجال الذين عملوا في هذه التكنولوجيا. في السنوات العصيبة من سنوات الحرب، قدم لنا رعد سجلاً لهذه الأحداث بعيداً عن نظرة المستشرق والرؤية التوراتية.

من الرجال الكبار السن والضعفاء المغلوب على أمرهم يقومون بأعمال شاقة تكسر الظهر وهم يحملون الصخر بأيديهم لتشييد الطريق العسكري الجنوبي إلى بئر السبع (R-١٥١٦، ١٥). لقد كان الإعدام وعمل السخرة القسري قضيتي خلاف بين السكان المدنيين مثلما كانت قضية نفي وإبعاد المجموعات «المشكوك» في أمرها. لا شك أن اختيار رعد التقاط هاتين الصورتين وعرضهما في ما بعد، خفف من دوره كأداة دعاية للسلطات.

حضور القمع البريطاني وغياب الثوار

وعلى نقيض الفترة العثمانية، كان عمل رعد خلال فترة الانتداب أكثر تجاوباً مع نظرة الناس تجاه وجود جيش احتلال. وباستثناء الفترة الأولى للحكم العسكري البريطاني (١٩١٨-١٩٢٠) التي أظهرت الدخول المنتصر للجنرال اللنبي وجنود الحلفاء إلى القدس، فإن فترة العشرينيات والثلاثينيات تحتوي على صور كثيرة لظروف فرض منع التجوال وأعمال الشرطة ضد التظاهرات وتفتيش الجنود الهنود والبريطانيين للمدنيين بحثاً عن السلاح ووجود السيارات العسكرية والجنود المسلحين في الشوارع.

كذلك تخلو أعمال رعد بشكل ملحوظ من صور الثوار والأنشطة الثورية، على الرغم من أن بدر الحاج يدعي أن رعد هو الذي التقط الصورة الوحيدة المعروفة للمقاوم عز الدين القسام. إلا أن من غير المحتمل أن يكون رعد هو الذي التقط هذه الصورة ولا يوجد دليل على ذلك. لا تظهر صور رعد خلال فترة أواخر العشرينيات والثلاثينيات الصدمات المدنية مع الشرطة في التظاهرات أية نزعة أو حالات بطولة مثل التي شاهدها للجنود العثمانيين ولا تظهر كذلك الحميمية التي شاهدها في صور رعد للقادة العثمانيين من أمثال جمال باشا وعلي فؤاد ومرسينلي وروشن بيك والجنرال كرس فون كرسشتاين.

استمر خليل رعد في رصد الأحداث العامة خلال الانتداب. وتتضمن صورته الرئيسية ذات العلاقة بالحرب: دخول الجنرال اللنبي إلى المدينة من شارع يافا؛ قمع الشرطة للتظاهرات المعادية لبلفور في نوفمبر ١٩٢٩؛ منشآت الجيش البريطاني خارج مدينة القدس؛ الجنود الهنود والبريطانيون يقومون بأعمال الحراسة في الأماكن العامة؛ شرطة مكافحة الشغب أثناء قمع التظاهرات (لا يوجد تواريخ)؛ منع التجوال والإضرابات خلال ثورة ١٩٣٦ في يافا والقدس؛ الوحدات الآلية

«طوابير العمالة»
العثمانية أثناء بناء
طريق عسكرية
في بئر السبع.

الجنرال كرس
فون كرسشتاين
والجنرال فالكنهاين
والأمير هوهنلوك.

قارب أثناء تحميله
من القدس إلى
البحر الميت.





فلسطين بالعدسة الاميركية غياب الحرب الحقيقية

عصام نصّار

باحث ومؤرخ في تاريخ
التصوير في الشرق
الاطلس، استاذ في
جامعة الينوي.
آخر مؤلفاته
«لقطات مغايرة
١٨٥٠-١٩٤٨:
التصوير المحلي
المبكر في فلسطين»
(٢٠٠٥)

تصوير الحروب فن قديم قدم التصوير الفوتوغرافي بحد ذاته. ولعل الصور الأولى التي تملكها تعود إلى حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦)، التي نشبت بعد أقل من عقدين على الاختراع «الرسمي» للتصوير الفوتوغرافي في ١٨٣٩. كذلك، استعملت الصور الفوتوغرافية لتوثيق الحرب الأهلية الأميركية (١٨٦١ - ١٨٦٥) والحرب العظمى (أو الحرب العالمية الأولى) عام ١٩١٤. وعلى الرغم من أن بعض الصور التي تملكها عن هاتين الحربين الأخيرتين كانت مركبة في الواقع، تبقى جميعها وثائق تاريخية مهمة؛ فهي تقدم لنا معلومات ملموسة عن اللوازم اللوجستية للحرب، مع التلميح في الوقت عينه إلى دوافع و/أو نيات محتملة لدى المصور (المصورين). في ما يأتي، سأعطين عدداً من الصور التي تظهر الجبهة الفلسطينية خلال الحرب العالمية الأولى، وهي صور محفوظة حالياً في أرشيف مكتبة الكونغرس.

بالنظر إلى أهمية الصور كمرجع رئيسي لدراسة تاريخ الحروب، من المستغرب أن قلة قليلة من المؤرخين يستعملونها في أبحاثهم. تحفظ الصور لحظة مضت، وتبقى جامدة لنتمكن من رؤيتها كما بدت للكاميرا عندما أصدر غطاء العدسة صوته (طقطقة). من هذا المنطلق، تخبر الصور ما نراه فيها وما لا نراه على حد سواء. فهي تعرض عناصر مهمة بالنسبة إلى المؤرخين، مثل أسلوب اللباس، الأدوات والأسلحة، وتغني خيالنا التاريخي. ولعل الأهم من ذلك كله أنها تحفظ ما يمكننا أن نسميه «هالة التاريخ». غني عن الذكر أن الحرب العظمى، أو «الحرب الشاملة» الأولى، شنت على جبهات عدة. وعلى الرغم من مساحة الأراضي الواسعة التي غطتها، تسلطت عليها عدسات الكاميرات بشدة. لكن مسارح الحروب لم تحظ جميعها بالقدرة نفسها من الاهتمام. بعد مضي قرابة قرن على سكوت

المدافع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، لا تزال صور الجنود في خنادقهم والجثث المتفحمة على الجبهة الغربية، إلى جانب صور القادة في لباسهم العسكري الكامل، متوافرة على نطاق واسع حتى في يومنا هذا. وعلى الجبهة الشرقية، استعمل البريطانيون والفرنسيون التصوير، أكثر من العثمانيين ربما، على الرغم من أن هؤلاء أيضاً استعملوه.

صور بتكليف من «الهلال الأحمر» يشكّل ألبوما صور جون وايتينغ المحفوظان في مكتبة الكونغرس مثلاً على التوثيق بالصور من الجانب العثماني ثم من الجانب البريطاني. هذان الألبومان، اللذان أهديا إلى وايتينغ وزوجته غرايس، مكرسان بالكامل لفلسطين وسيناء في الفترة الممتدة من عام ١٩١٥ حتى عام ١٩١٧. كان وايتينغ نفسه مصوراً في قسم التصوير في البعثة الأميركية في القدس، ولربما هو الذي صور معظم، إن لم يكن كافة، الصور التي يتضمنها الألبومان^٢.

عام ١٩١٥، إثر إقامة فرع القدس في جمعية الهلال الأحمر العثمانية برئاسة حسين الحسيني، رئيس البلدية المطرود آنذاك، فوضت الجمعية إلى وايتينغ توثيق نشاطاتها. وبهذه الصفة، استطاع توثيق حياة الجنود على جبهتي فلسطين وسيناء. الألبوم الأول مكرّس بالكامل لمسرح الحرب العثمانية، أما الثاني فيغطي الحرب بعد أن احتل البريطانيون القدس^٣.

يحتوي الألبوم الأول في طياته ٢٤٣ صورة، الكثير منها مرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاطات العسكرية؛ إذ إن بعضاً منها يجسّد مواقع بالقرب من ساحات المعركة. توثق صور الأساطيل في البحر الميت، على سبيل المثال، التي تظهر نقل الحبوب من السواحل الشرقية، نشاطاً حاسماً بالنسبة إلى القوات في زمن المجاعة الكبرى. أما الأسباب

١. يحتمل أن الصور المركبة كانت تستعمل أيضاً خلال حرب القرم. بيد أنني لست على علم بأي دراسات تشير إلى ذلك.

في خطر شديد. يبدو الجنود منظمين في الصفوف، وواقع أنهم يبدوون جميعهم في وضعيات لا تحجب جنوداً آخرين إشارة أخرى إلى أن الصور قد أخذت بعد قضاء متسع من الوقت في تنظيم من يظهر فيها وخلال أوقات توقف القتال. كذلك، تشير وجوه بعض الجنود الضاحكة أو وقفاتهم المسترخية إلى غياب ذلك النوع من التوتر الذي يرافق عادة القتال.

رغم ذلك، إن التخطيط الدقيق للصور لا يجعلها بالضرورة مزيفة أو غير جديرة باهتمامنا. فبدأي ذي بدء، إنها صور التقطت في الموقع نفسه، والأشخاص الذين يظهرهم فيها هم جنود أصليون تركزوا في الأماكن نفسها التي جرى تصويرها. الأسلحة التي يسكونها هي نفسها الأسلحة التي استعملت في القتال؛ والخنادق قد حُفرت استعداداً للمعركة.

الأمر نفسه ينطبق على الصور حيث يتخذ الطاقم الطبي الوضعية المناسبة أمام الكاميرا، أو تلك التي تظهره منكباً على معالجة مريض في مستشفى في القدس أو في مستشفى ميداني. يوحى نقص الجثث المتداخلة والقسوة في التقاط الصورة بأنها صور مركبة. بيد أن صوراً أخرى تظهر الجيوش في تشكيلات عسكرية أو في مسيرات في القدس أو في أماكن أخرى، لا توحى بأي نوع من التركيب يتعدى اختيار الموقع الأمثل والتوقيت المناسب للتقاط الصورة.

بروباغندا أو تغطية مصورة؟

يجسد عدد من الصور زعماء وضباطاً خلال زياراتهم لفلسطين أو للجهة. صور زيارة أنور باشا للقدس برفقة جمال باشا، أو الصور التي التقطت لأطباء مشهورين (مثال د. توفيق كنعان)، وضباط آخرين (مثال جمال الثاني)، والحاكم زكي نيك أو نشأت بيك، صور إخبارية تتعلق بمساعي الحرب، وقد كانت ذات فائدة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يظهرهم فيها في إطار عملهم.

على الرغم من صور قليلة يعرض فيها جنود مصابون جروحهم أمام الكاميرا، ينم جوهر المجموعة التي في الألبوم عن تنظيم كبير واستعداد للحرب. وبالعودة إلى موضوع القصة التي يرويها الألبوم، يرى المرء فيه نموذجاً عن البروباغندا المرئية أكثر منه تغطية فعلية للحرب وتكلفتها الباهظة. الألبوم بحد ذاته منظم بأسلوب «وطني» يعرض نوعاً ما سرداً بطولياً للأحداث. من البديهي أن مهمة المصور تمثلت في توثيق عمل جمعية

الرئيسية للمجاعة، فتمثلت في الحصار البحري البريطاني وهجمات الجراد عام ١٩١٥ واقتصاد الحرب. من المنطوق نفسه، إن الصور القليلة التي تظهر إقفال مكاتب البريد الأجنبية في القدس هي صور حرب. جاء إقفال مكاتب البريد نتيجة لقرار الحكومة إلغاء اتفاقيات الاستسلام التي أتاحت إقامة هذه المكاتب في البلاد. رغم ذلك، جوهر المجموعة التي في الألبوم مكرس للنشاطات الميدانية مع الجنود، الطاقم الطبي والضباط الذين يتصدرون الواجهة. يبدو أن الألبوم منظم بحسب التسلسل الزمني ومُعدّ بدقة. بدءاً بصورة لجمال باشا، قائد الجيش العثماني الرابع، مروراً بـ «الاحتفالات» التي نظمت دعماً للمجهود الحربي، يعرض هذا الألبوم بحسب التسلسل الزمني نشاطات الجنود في الخنادق وهم يصوبون بنادقهم، ويظهر الطاقم الطبي واقفاً أمام عدسات الكاميرا. مجمعة، تروي الصور في الألبوم قصة في إطار ما يبدو سرداً رسمياً يظهر الزعيم، والشعب المبتهج، والجنود في مسيرة والطاقم الطبي على الجبهة، وكأنها قصة نجاح.

صور حربية مركبة

في هذا المقال القصير، لا أستطيع مناقشة الألبوم بكامله. على هذه المهمة أن تبقى على الرف بانتظار مقال أكثر إسهاباً وتفصيلاً أمل كتابته في المستقبل القريب. مع ذلك، ثمة خصائص معينة مميزة في هذا الألبوم بشكل عام أود أن أسترعي الانتباه إليها. أولها كثرة الصور المركبة ضمن هذه المجموعة. أعتقد أن معظم الصور التي تشمل الجنود مركبة. فهي تظهر الجنود في ما يبدو أنه اشتباك عسكري، كالاصطفاف في الخنادق على بطونهم مصوبين بنادقهم نحو ما يبدو أنه مواقع العدو. وتظهر صور أخرى الجنود والضباط واقفين في صور فردية أو جماعية أمام مبان حكومية أو أمام معسكراتهم. يظهر التركيب بشكل واضح في الصور الجماعية من خلال طريقة اصطفاف الجنود والاختيار الدقيق لإطار الصورة، فيما يبدو التركيب أقل وضوحاً في الصور الفردية. مع ذلك، يكشف تفحص صور مماثلة عن درجة من التركيب. فيما يبقى الجنود منخفضين في خنادقهم، للإيحاء ربما بأنهم كانوا يحاولون تفادي نيران العدو، تشير الزوايا من حيث التقطت الصورة إلى أن الكاميرا كانت موضوعة على مستوى أعلى، والمصور يقف على مرأى ومسمع من كل شيء. لو كانت نيران العدو مصدر قلق، لكان المصور يقف على مرأى واضح من العدو خارج الخنادق

٢ وايتنغ هوابن
أميريين انتقلا
إلى القدس ليكونا
جزءاً من مجموعة
مؤسسي المستعمرة
الأصليين. ولد
وايتنغ في المدينة
عام ١٨٨٢. وقد
افتتحت المستعمرة
الأميرية في عام
١٨٩٨ قسم
التصوير فيها بإدارة
إيليا ماير، أحد أبرز
أعضائه. مارس
ماير التصوير قبل
تأسيس القسم.
وفي النهاية ظهر
السويدي لارس
(لويس) لارسن
بصفته المسؤول
عن إدارة القسم
مع وايتنغ، إلى
جانب آخرين بما
في ذلك إيريك
ماتسون، كان أحد
أفضل المصورين.
المعلومات عن تاريخ
المستعمرة الأميركية
وقسم التصوير
فيها متوفرة على
الموقع الإلكتروني
لمكتبة الكونغرس
على العنوان الآتي:
www.loc.gov/pictures/
collection/matpc/
background.html.

٣ لمزيد من المعلومات،
انظر الموقع السابق
ذكره، فضلاً عن
الموقع الآتي:
www.loc.gov/rr/mss/
acquisitions-adds.
html#whiting.

٤ بالإمكان تقييم
الألبوم عبر
الإنترنت على الموقع
الإلكتروني
hdl.loc.gov/loc.
pnp/pmsca13709.
كافة الصور التي
تظهر هنا من الألبوم
وحقوق طبعها
ونشرها محفوظة
لمكتبة الكونغرس.

أي شيء يرتبط مباشرة بمعاناة الجنود أو بالقتال الحقيقي. عوضاً عن ذلك، ابتكر المصورون واقعاً بديلاً يهدف إلى تغذية رؤية المشاهد التي تنضوي ضمن إطار عقائدي. بمعنى آخر، إن ما نراه لم يعكس تماماً الظروف المادية التي كانت سائدة في معسكرات الجيش أو في ساحة المعركة. أما النقطة الثانية، فتتمثل في أن غياب تجربة حرب «حقيقية» في الصور لا يجعلها غير جديرة بالاهتمام. على العكس تماماً، باعتبارها صور جنود وزعماء ومواقع حقيقية، هي تتيح لنا رؤية هالة تلك الفترة الزمنية كما تعكسها تفاصيل الصور والنية الأيديولوجية التصويرية التي تكمن وراءها في آن واحد. تظهر لنا هذه الهالة أشخاصاً حقيقيين سيشاركون في نهاية المطاف في الحرب ومحيطهم. في الوقت عينه، هي تعكس الصورة التي أراد قادتهم أن يقدموها لنا على الأرجح: صورة مجموعة من الأبطال على وشك أن تأخذ على عاتقها المهمة الكبرى المتمثلة في استعادة مصر.

الهِلال الأحمر، وذلك ربما لتبيين أهمية مساهمتها في جهود الحرب. بيد أن السرد القصصي بحد ذاته، على ما يبدو، يصب في مصلحة الجيش والضباط المسؤولين أكثر منه في مصلحة وكالة إغاثة كالهلال الأحمر.

هل أنتج هذا الألبوم بناءً على طلب جمال باشا أو أحد قادته البارزين في القدس؟ هذا ممكن حتماً، وخصوصاً في ضوء ادعاء أحد أعضاء قسم التصوير في المستعمرة أنهم كانوا المصورين الرسميين لجمال باشا. لكن هذا الادعاء لم يثبت تماماً. فضلاً عن ذلك، لدينا صور كثيرة أخرى التقطها مصورون آخرون اتخذوا من القدس مقراً لهم مثل خليل رعد^٦.

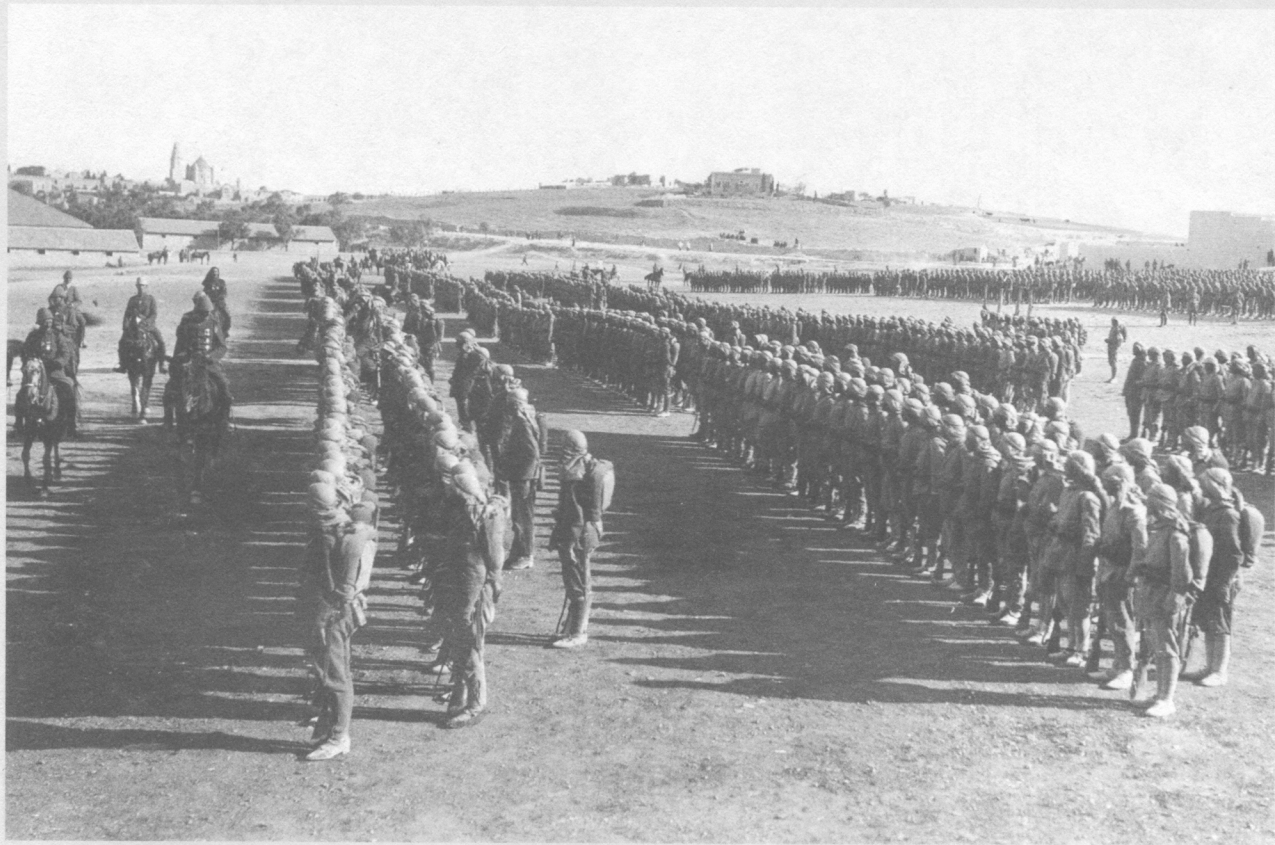
في المحصلة، أودّ أن أوضح نقطتين مهمتين في ما يتعلق بالصور بحد ذاتها وليس بالألبوم كقصة. ترتبط الأولى بواقع أن صور الحرب تمثل نطاقاً آخر استعمل فيه أسلوب التلاعب بالصور. جرى التحضير مسبقاً وبدقة لكل ما نراه في الصور، وذلك لمصلحتنا. لم يُقدّم

٥ يظهر ذلك في النص الذي كتبه لارسن.

٦ يظهر عدد من الصور المتوافرة في مكتبة معهد الدراسات الفلسطينية في بيروت والتي التقطها رعد صور مشابهة لتلك الوارد وصفها اعلاه فضلاً عن صور لجمال باشا واقفا امام الكاميرا.



Removing French Post Box, at the Time of the abrogation of foreign Capitulations.



الاستعراض الأخير
الذي قام به جمال
باشا وكريس
فون كرسنشتاين
في القدس عام
١٩١٧.



تظهر الصورة
الأولى في الألبوم
البيك (العظيم)
جمال باشا، على
شاطئ البحر الميت،
في ٣ أيار (مايو)،
١٩١٥.



ازالة صندوق
بريد فرنسي
تزامنا مع التخلص
من اتفاقيات
الاستسلام الاجنبية.





❖
عاكف بيك، جراح
يعمل في الهلال
الأحمر وممرضات،
عام ١٩١٧.

❖
نشأت بيك وطاقم
العاملين في
الهلال الأحمر
في المستشفى
الإنكليزي في
القدس عام ١٩١٧.



إيلان هاليفي يكتشف دير ياسين

الظروف التي وُلد فيها تقول الكثير عنه وعن مساره اللاحق. وُلد ذلك الذي سُمّي إيلان هاليفي في مدينة ليون الفرنسية عام ١٩٤٣ في مركز للبريد كان مخبأً للمقاومة الفرنسية، لوالدين شيوعيين مشاركين في المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي الألماني. ولدت أمه دون مساعدة من قابلة أو طبيب، وُسجّل باسم مستعار «جورج آلان البير». يصف أسرته بأنها «يهودية، شيوعية، علمانية، مقاومة، أمية، معادية للصهيونية».

اكتشف القضية الفلسطينية في الجزائر مطلع استقلالها. وعندما غادر إلى فلسطين المحتلة، عام ١٩٦٣، ليتعرّف إلى الحياة فيها، كان الشاب إيلان موسيقياً (جاز) وروائياً وكتاباً لافتاً بمواهبه، ينشر في «الأزمنة الحديثة» لجان بول سارتر. تقلّب في عدة مهن، عمل في المرفأ ثم منضد حروف في مطبعة ومراسلاً لجريدة «ليبراسيون» الباريسية. وفي القدس، أسهم في تأسيس مجموعة أقصى اليسار المناهضة للصهيونية «ماتسن» (البوصلة)، ولاحقاً «التحالف الشيوعي الثوري» الذي تعرّض لقمع شديد ما لبث أن تفرّق معظم أعضائه أو هاجروا.

عاد إلى باريس وأسهم في تنظيم اللقاءات الأولى بين فلسطينيين وإسرائيليين. في أول زيارة لبيروت بعد ١٩٦٧، تعرّف إلى ياسر عرفات. تبنى أبو عمار هذا الفلسطيني اليهودي وعيّنه مستشاراً له. وإيلان تعاظم مع «الختيار» بولاء الابن لأبيه. انضم إلى حركة «فتح»، حاملاً خبرته في العمل الحزبي ونشاطه الذي لا يكل، وشغل منصب ممثل لمنظمة التحرير لدى لجنة الأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان ولدى الدولية الاشتراكية.

أسهم إيلان في مؤتمر مدريد وواشنطن. وعند انتقال منظمة التحرير إلى رام الله، سكن المدينة حيث أسهم في تأسيس جهاز وزارة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة وشغل فيها منصب نائب وزير. وما لبث أن عاد مجدداً إلى باريس عام ١٩٨١، حيث انضم إلى أسرة تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية» باللغة الفرنسية، إلى جانب إلياس صنبر وفاروق مردم بك، وأمضى السنوات الأخيرة متنقلاً بين باريس وبرلين، حيث زوجته كيرستين ماس وابنه سليم.

من مؤلفاته عشرات المقالات والمداخلات والدراسات، وعدد من الكتب منها: «إسرائيل من الإرهاب إلى مجازر الدولة» (١٩٨٤)، «تحت إسرائيل: فلسطين!» (١٩٨٧) الذي كشف فيه عن أكثر من ٤٠٠ قرية عربية دُمّرها الاحتلال الصهيوني، «رسالة من رام الله» (٢٠٠٣)، وشبه سيرة ذاتية روائية بعنوان «ذهابات وإيابات» (٢٠٠٥) التي تقتطف منها هذه الصفحات.

توفي إيلان هاليفي في باريس في ١٠ تموز ٢٠١٣، مختتماً حياة كرسها للنضال على حساب أسرته وصحته ومواهبه الأدبية والموسيقية. رفض تلخيص الإنسان بحتم القبيلة التي ولد فيها (ينتمي والده إلى أسرة يهودية يمنية عريقة).

كان يحب أن يقول عن نفسه إنه ليس إسرائيلياً، بل هو فلسطيني ويهودي، ١٠٠٪ يهودي و١٠٠٪ فلسطيني. في ما يلي مقطع من سيرة ذاتية شبه روائية لإيلان هاليفي بعنوان «ذهاب وإياب» (٢٠٠٥). يروي بطل الرواية كيف أنّ حادث عمل وقع لعامل عربي في مطبعة قاده إلى موقع اشتهر بالاسم والرمز كأنه لم يكن له وجود حقيقي على الأرض

...كان المستشفى مؤسسة عتيقة عبارة عن مبنى كبير متداع ومظلم، يقع في قلب المدينة القديمة، عند منعطف «قبا دولوروسا». كان الوقت عشية أعياد الفصح، حيث الحجاج، من المسيحيين الغربيين بغالبيتهم، يكتظون في الطرقات المجاورة.

منذ مغادرتها المصنع، لم يكسر أيُّ من مصطفى وجعفر صمتها قط، إلا من أجل تبادل الحديث بصوت خافت، في ثمرات لم يكن نعيم يسمعهما. فقد سبق له أن شرح لهما، عند كل مرحلة، ما الذي كان يفعله ولماذا، ولم يطرحا أي سؤال عليه. كان نعيم يبدو كأنه النقيض الطبيعي لإصابتهما، وهما كانا يتعاطيان مع الأمور على طبيعتها. في الحقيقة، لم يكن مصطفى يعاني إلا من جرح في قدمه، وكانت الإسعافات الأولية التي تلقاها في «روميما» شمال غرب القدس، كافية لمعالجته. وبعدما أزيل الالتهاب من جرح مصطفى وضُمد، كان قادراً على العودة إلى المصنع أو إلى منزله. غير أن نعيم كان مصتماً على الاستمرار حتى النهاية في الموضوع. لم يكن الأمر بالنسبة إليه مجرد مسألة طبية. طلب من مصطفى مرافقته إلى المستشفى، ليس فقط بهدف معالجة جعفر الذي كان يعاني من جرح كبير في الجبين، بل أيضاً لمحاولة توثيق ما حصل معه على أنه حادث عمل.

لطالما كان نعيم يكره المستشفيات وروائحها والصمت الذي يسود فيها وطابعها السجني. لكن حال المستشفى كانت مختلفة. لم تكن جدرانها بيضاء، وكانت اللوحات معروضة على الجدران. أناس لا يتوقفون عن التجول بين الحشود

والضجيج. كان هناك حشد حقيقي في الممرات وفي الغرف. والفوضى المطلقة مهيمنة على المكان. هكذا كانت حال الطب في ظل الاحتلال.

استقبلهم طبيب فلسطيني على رأس السلال المركزية للمستشفى. كان الطبيب شاباً، وقد لاحظ نعيم فوراً إلى أي درجة كان الطبيب ممزقاً بين طبعه المحب من جهة، ورفضه التطبيع مع المحتل من جهة ثانية. قال لنعيم بنبرة حادة: «لا نتكلم العبرية هنا»، فما كان من نعيم، الشاعر بالحنج من لغته العربية الرديئة، إلا أن عرض عليه الحديث بالإنكليزية.

هكذا أخبره تفاصيل الحادث. ثم توجه الطبيب إلى نعيم سائلاً إياه: «وأنت، من تكون؟». شرح له نعيم أنه منتدب من قبل موظفي المؤسسة، علماً بأن ذلك لم يقض قط على العداء الشديد البادر من الطبيب الشاب. تفحص الطبيب ضمادات مصطفى، وأعاد تضميده من جديد، وأكد له أن جرحه حميد. ثم بدأ بنفسه بخياطة الغرز الخمس في جبهة جعفر العجوز، الذي كان جالساً على كرسي بسيط. وضع نعيم يده في يد الجريح، وقال له بالعبرية: «إن كان ذلك يسبب لك الألم، فما عليك إلا أن تشدّ على يدي». وما كان من العجوز إلا أن شدّ على يده. دامت العملية الجراحية بضع دقائق. ظل جعفر رزيناً، لكن نعيم كان يستشعر الضغط القوي ليد. لمرات متتالية، تجوّلت أنظار الطبيب حول البيدين المتشابكتين. لكنه لم يقل شيئاً.

بعد خياطة الجرح وتضميده على جبين جعفر، جلس نعيم في مواجهة الطبيب، وخاطبه قائلاً: «أريد منك الآن أن تملأ لكليهما الشهادات

والإفادات التي تسمح لهما بالاستفادة من إجازة مرضية، وأن تكتبها بطريقة يكون فيها التوقف عن العمل لأطول فترة ممكنة...». عندها، طلب الطبيب، الذي بدت الحيرة على وجهه، من نعيم أن يكرر طلبه، وهو ما فعله نعيم. «لا أريد بتاتاً شهادة استرحامية. إنني أصّر على أن يتمتع هذان الموظفان بالراحة الكاملة وبجميع التعويضات التي يحق لهما بها بموجب الحادث الذي تعرّضا له». وبعدما تأكد الطبيب من أنه فهم ما الذي يريده نعيم منه، انكبّ على ملء الوثائق الضرورية، من دون أن يتوقف عن رمق نعيم بنظرات الريبة. وفيما كان الأشخاص الثلاثة يغادرون، قال نعيم لجعفر إن بإمكانه المغادرة إلى منزله، ثم عاد إلى المصنع برفقة مصطفى، وأعطيا الأوراق لموريس، وأصرّا على ضرورة نيّله كافة حقوقه. أصرّ الطبيب على مرافقتهم. ولدى وصولهم إلى الباب، أمسك بيد نعيم بحرارة وقال له بالإنكليزية، وبصوت تشويه الرجفة: «أنت رجل طيب للغاية».

فجأة، انتاب نعيم شعور بالاستياء. ما كانت صحوه الضمير تلك، التي كانت نظرات الطبيب مفعمة بها؟ ألا تضفي وجهاً إنسانياً على هذا النظام الذي كان يعتبره هو نفسه غير قابل للإصلاح؟

كانوا قد غادروا «جفعات شاؤول» قبل الظهر، وقد باتت الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر. انتهى يوم العمل. فكر في أنه كان يوماً جيداً. شمس الربيع تلفحهم بينما يسيرون نحو «بوابة دمشق» التي يسميها العرب «باب العمود»، بينما يطلق عليها اليهود تسمية «باب شيشم»، أي باب

نابلس. افترق جعفر عنهما وقال مصطفى: «إن كنا سنذهب إلى الحانة بالتاكسي، فلنستقل تاكسي قريبي إلى باب العمود».

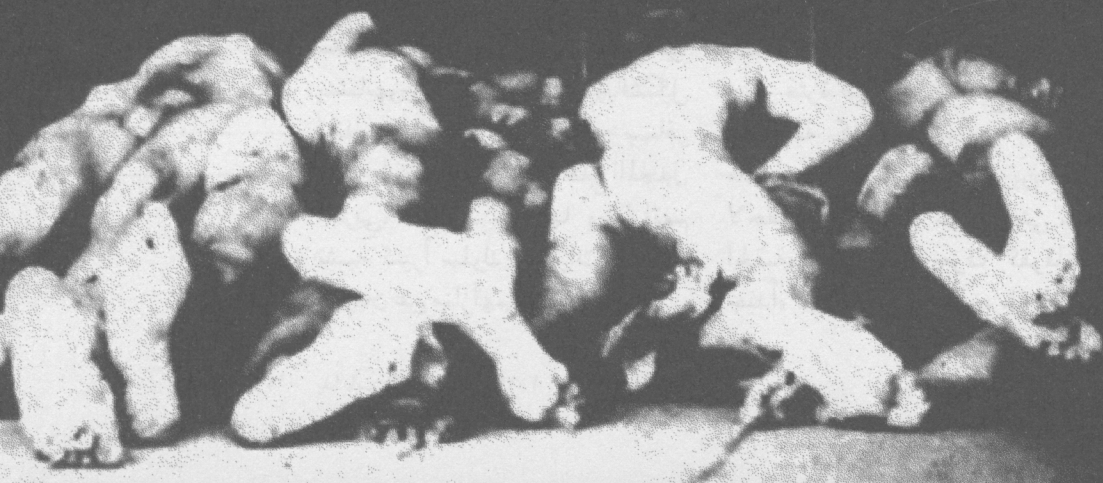
مرّا أمام المحالّ التي لطالما أحبّها مصطفى، أمام المقهى حيث يلعب الرجال النرد وهم يدخّنون النرجيلة، إلى جانب «صيدلية سنيورة». عند «سور الصليبيين»، الذي أضاف إليه العثمانيون طابقاً إضافياً. الجنود الإسرائيليون ينقذون دورية وأصابعهم على الزناد. والصرافون يشترون من السياح عملاتهم بأسعار صرف لا تُنافس. وباعة الأسطوانات الموسيقية يعرضون نسخاً لآخر أعمال فيروز.

وصل سائق التاكسي، قريب مصطفى، فهماً إليه مستعجلين، وطلب مصطفى من السائق أن يتوجّه بهما «إلى دير ياسين!».

دير ياسين... قالها مصطفى بنبرة عابرة تُستخدم عادةً للإحالة إلى عنوان لا قيمة كبيرة له. ارتعش نعيم، ذلك أنّ الاسم يعرفه جيداً، فهو يشير إلى المدنيين الـ ٢٥٠ الذين ارتكبت بحقهم مجزرة عام ١٩٤٨؛ كانت الكلمة تحيل إلى موكب الأسرى الناجين في شوارع القدس. وكانت دير ياسين هي «اورادور سور غلان»، البلدة الفرنسية التي تعرّض المئات من سكانها للإبادة على أيدي القوات النازية في عام ١٩٤٤. وخلال الحرب العالمية الثانية. وخلال الأحاديث الساخنة التي لطالما خاضها نعيم ورفاقه مع محاورين شديدي التنوع، كان يستحضر بشكل متكرر طيف دير ياسين. لكنه على الرغم من ذلك، كان يصعب عليه تحديد موقع القرية الشهيدة



جثث ضحايا
مجزرة دير ياسين.



جلّ ما يعرفه أنها لا بد أن تقع في جوار القدس. كانت دير ياسين بالنسبة إلى نعيم حدثاً أكثر مما كانت تعني له مكاناً جغرافياً.

غير أن نعيم كان يدرك التواصل الخفي بين التاريخ مع عالم الحاضر الحسّي. أحياناً، تبرز تشققات في ذاك التواصل، وأحياناً أخرى تناقضات فاضحة. في عام ١٩٥٠، طرد سكان قرية مجدل الآمنون. حتى إنّ نعيم بنفسه جمع شهادات حول هذا الموضوع. ولم يُفاجأ الرجل عندما كان مسافراً في أحد الأيام باتجاه «أشكلون» العبرية، التي أعيد بناؤها على أنقاض عسقلان العربية، فوق نظره على بلدة مجدل، التي كانت قد استعادت لتوها اسمها فوق أشجار البرتقال والمساحات الفارغة. بدا وكأنّ كل شيء لا يزال في مكانه. لبرهة، كادت رؤية النساء الحافيات تكنسن الأرض الترابية بمكانسهن، تجعله يشك في واقع طرد السكان الذي ظلّ يندّد بحصوله منذ أعوام. لكن بالطبع، سرعان ما زال الوهم؛ إذ إنّ هؤلاء الذين رأهم في ذلك اليوم كانوا يهوداً عراقيين ومغاربة جُلبوا ليقيموا في البلدة وفق نظام صارم، بعدما تمّ إفراغها من سكانها بالقوة. منذ عشرين سنة، وهؤلاء المهاجرون يعيشون في تلك المنازل التي لا يزال يمكن استشعار حيوات الأشخاص الذين كانت تحتضنهم حتى عشية «تبادل السكان»، بحسب التعبير الرسمي. لكن هل كان هؤلاء مختلفين عن السكان الأصليين؟ كانوا يتشابهون بالمظهر الجسدي وبالشكل الخارجي. وكان بإمكان أي مسافر ضلّ طريقه أن يلاحظ طابع المجدل العربي. فسلوك سكانها وعباراتهم تشبه كثيراً سلوك وعبارات السكان المغيّبين عن منازلهم.

كان الوضع مشابهاً في دير ياسين وفي كفرقاسم، حيث ارتكب حرس الحدود الإسرائيليون، مجزرة بحق ٤٢ قروياً فلسطينياً عشية حرب السويس، وكان هؤلاء يُعتبرون رسمياً مواطنين إسرائيليين، «ذنبهم» أنهم عادوا من أعمالهم منتهكين حظر تجوال كانوا يجهلون أنه مفروض. لقد أثارت المسألة ضجة كبيرة في حينها، حتى أنه صدرت أحكام مخففة بالسجن بحق ضباط إسرائيليين أدبوا بالمسؤولية عن المجزرة، قبل أن يُعفى عنهم لاحقاً. وشأنها شأن دير ياسين، ظلّت كفرقاسم ذات وقع سيئ في أعماق الوعي الجماعي الإسرائيلي. خلعت عن نفسها قشور حديثتها. وصار اسم القرية بالنسبة إلى غالبية الإسرائيليين مرتبطاً بمصدر إزعاج غير محدّد: يحيل إلى قصة غير سارة، مظلمة، شبه منسيّة، من النوع الذي لا يتم تذكره إلا على سبيل قلة الانتباه. حتى أنّ كثيراً تخيلوا أنّ اليهود أدّوا في تلك المجزرة، جرياً على عاداتهم، دور الضحية وكبش الفداء.

ظلّت كفرقاسم على قيد الحياة، وكانت في حينها لا تزال صامدة، ولم يكن أي متحف يتذكّر الحدث المرعب. لاحقاً، راح سكان القرية يشيّدون على نفقتهم الخاصة، بدعم من بعض اليهود الديموقراطيين، نصباً تذكاريّاً لضحايا المجزرة. ثمّ راحت القرية تتميّز في نضالها ضدّ مصادرة الأراضي. وفي النهاية، بعد مرور فترة طويلة، برز شيخ صاحب شخصية كاريزماتية، هو إسلامي معتدل ميّز نفسه عن الآخرين، أدّى لاحقاً دوراً سياسياً مهماً. حتى تلك الحقبة، كان نعيم يعرف كفرقاسم جيداً، لا المجزرة فحسب، بل القرية

أيضاً؛ كان له رفاق من كفرقاسم، وخليّة حزبية ناشطة فيها، وحتى أصدقاء متحدرون منها. لكنه لم يكن يعرف أين تقع دير ياسين.

ثمّ تذكر نعيم دانيال، الجميلة دانيال التي قالت له يوماً إنّ دير ياسين تقع في ضاحية قريبة من القدس، في مكان أعيد بناؤه على أنقاض القرية وسمّيت «كريات شاؤول»، حيث كانت تعمل دانيال معالجة نفسانية. الواقع أنّ منازل دير ياسين، التي هجرها الناجون من مجزرة عام ١٩٤٨، باتت تحتضن مصحّاً عقلياً ومأوى للمجانين، تماماً مثل السجن البريطاني القديم في عكا، بدا لهما عبثاً وأخلاقياً في آن واحد. وكان مصير بعد الموت من شأنه إنقاذ المباني من الإهانة الكبرى - من الدمار المادي، على شاكلة ما حصل لأكثر من ٣٠٠ قرية أفرغت من ساكنيها، ثمّ شوّيت بالأرض في عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - أو من المصادرة الكاملة لمصلحة الوافدين الجدد.

كان نعيم يعرف أيضاً أنّ «كريات شاؤول» بالكاد يفصلها كيلومتر واحد عن «جفعات شاؤول»، حيث يقع مصنعه. على الرغم من ذلك، لم يكن من طريق يربط بين التجمّعين السكّنيين، ولم يدفعه دافع يوماً إلى المغامرة بالتوجه إلى الجهة الأخرى من أسفل التلة.

كان على نعيم ان يتلفّظ بالكلمة - دير ياسين - خلال دخوله إلى سيارة التاكسي الخاصة بقريب مصطفى، عند «بوابة دمشق» في ذلك اليوم الربيعي الجميل، ليفهم أنه كان يعمل نحو خمسين ساعة في الأسبوع، وأنه كان يعيش ويعمل في دير ياسين، فوق أنقاض المجزرة.



شيركو بيكه سي عندما يتدفق الشعر كالينبوع

في مطلع آب/أغسطس المنصرم، توفي في ستوكهولم كبير شعراء كردستان شيركو بيكه سي بعد معاناة طويلة مع مرض السرطان. عاش شيركو القسم الأكبر من حياته مترحلاً: في جبال كردستان مع أبيه الشاعر المقاوم والمطارد، حيث نشأت حساسيته المرفهة للطبيعة والارض، ثم متنقلاً بين المنافي عندما انضم هو نفسه الى المقاومة الكوردية. عاد الى السليمانية العام ١٩٩١ وانتخب نائباً في اول برلمان لاقليم كردستان وعين بعده وزيراً للثقافة. باكراً، دعا شيركو الى تحرير اللغة الكوردية من القوالب الجامدة والتفخيم والتزيين والتكلف، على ان داعية الحداثة في الشعر هذا ظل شعره موسوماً بشطحات لامعة من الرعوية والرومنطيقية المطبوعة بنزعة انسانية شغوفة. من شعره الملتزم قصيدة شهيرة من وحي مجزرة حلبجا التي قصفها جيش صدام حسين بالسلاح الكيماوي في العام ١٩٨٨ بعنوان «رسالة الى الرب». لشيركو بيكه س اكثر من عشرين ديوان شعر. ترجم شعره الى اكثر من عشر لغات، بما فيها العربية. وكان شيركو يشرف شخصياً على ترجمة قصائده الى العربية. وله، الى الشعر، مسرحيات وسيرة ذاتية بعنوان «ثقل الرماد» صدرت العام ١٩٩١. دفن شيركو حسب وصيته في «باركي آزادي»/ «حديقة الحرية» في السليمانية. مساهمة في استحضار غياخ، نشر في ما يلي قصائد من مجموعته «نعمة حَجَرِيَّة» (الاهالي، دمشق ١٩٩٩).

◆ صورة

رسمتُ طائراً
وجعلت من «كلمة» رأساً له
وجعلت من «نبلة القلم» منقاره
ومن «حفنة تراب» جسده
ومن «وتر» رقبته
ومن «حبة زيتون» قلبه
ومن «العُشب» ذيله
ولكنه لم يطر
حتى جعلت من فرشة فان غوخ
جناحاً له

◆ ضابط عادي

عندما منحوه كوكبة أخرى
كان قد قتل كوكبا
وعندما صارت كوكبتين
صارت يدها جبال مشانق
وعندما صارت ثلاثة كواكب
ثم تاجاً وما فوق
إستيقظ التاريخ
ذات صباح
فوجد البلاد
مملكة أرامل!

اكتب بورقة عشب
وأقرأ غابة
أرى قطرة مطر
وأسمع زمجرة بحر
على كفي حبة قمح
وفي روحي بيادر
أحمل شعرة من ضفيرة حبيبي
وجنين محبة
أنا عندي الآن
بيت واحد من شعر «نالي»
ومعي كردستان كلها

◆ قصائد كردية

٢.

تعب النهز من الركض
وراء البحر
وتعبت الكلمة من الجري
وراء القصيدة
لكن ألمي لم يتعب مطلقاً
من حمل الزلازل

٤.

الرماد في أصله كردي
لماذا؟
الله وحده يعرف الجواب.

٨.

عندما وقعت في حب الينبوع
بدأت قصائدي
تتدفق

٩.

الكهف فم الجبل
فم للصرخة فقط



قراءة غرامشي في زمن الثورات العربية

هذه المختارات مستلّة من مؤلف لغرامشي غير معروف كثيراً، هو «ملاحظات حول النهضة القومية الإيطالية» (١٩٣٣)، وخصوصاً من الفصول الثاني والخامس والسادس. تتعلّق المختارات بمحاولة تنظير لتجارب الوحدة الإيطالية والألمانية والثورات الجمهورية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يقوم بها الذهن النقدي الإستثنائي لأنطونيو غرامشي، المفكر والقائد الشيوعي الإيطالي الكبير. القراءة مناسبة للتفكير بالثورات العربية. ونقصد بالتفكير الاستلهام لا التطبيق الآلي. فكل نص نظري - تاريخي نقطة انطلاق لا نهاية مطاف. المهم في تناول غرامشي لهذه التجارب، مقياسه المنهجي الأساس عن السيطرة والقيادة في ممارسة السلطة، وعدد من مفاهيمه المفتاحية مثل مفهوم «الثورات السلبية» ومفهومه عن حرب المواقع وحرب المناورة، واستخدامه الخلاق للتحليل الطبقي، ومقارنته المبتكرة لمسألة التمثيل السياسي للطبقات في الثورات كما في عملية التوحيد القومي، والعلاقة بين العسكري والسياسي في الثورات، وأخيراً ليس آخر، إضاءاته الدائمة على أدوار المثقفين.

وإخضاعهم، في نهاية المطاف، فيؤسسون بالتالي نظاماً من التضامن يضم جميع المثقفين، تشدّه روابط ذات طابع نفساني (الاعتداد بالنفس، إلخ...)، وغالباً ما تشدّه عصبية المرتبة المغلقة (ذات الطابع الثقافي - الحقوقي أو التعاضدي، إلخ...).

وتتجلى هذه الظاهرة «عفوياً» إبان تلك الفترات التاريخية التي تؤدي فيها الطبقة المعنية دوراً تقدماً فعلياً، أي عندما تدفع المجتمع ككل إلى أمام، فلا تكتفي بتلبية حاجاتها المعاشية، بل تعمل باستمرار على مضاعفة عدد كوادرها من أجل غزو مجالات متجددة أبداً من النشاط الاقتصادي والإنتاجي. ولكن، ما إن تستنفد الطبقة الاجتماعية المسيطرة وظيفتها، حتى تنحو هذه الكتلة الأيديولوجية

ولن تحقق الفئة المعنية سيطرتها إلا عندما تباشر ممارسة السلطة. لكن مهما كانت سيطرتها مكيّنة على مقاليد السلطة، تبقى مضطرة إلى الاستمرار في ممارسة «القيادة» إلى جانب ممارستها «السيطرة».

المثقفون والطبقات

... هنا نكتشف الثبات المنهجي لمقياس من مقاييس البحث التاريخي - السياسي القائل بأنه لا توجد طبقة مستقلة من المثقفين، بل إن لكل طبقة شريحته الخاصة من المثقفين، أو إنها تتجه نحو تشكيل مثل تلك الشريحة. إلا أنّ مثقفي الطبقة التقدمية تاريخياً (وعملياً) قد ينجحون في ظروف معينة في اجتذاب مثقفي الطبقات الاجتماعية الأخرى

الفصل الثاني

القيادة والسيطرة

إن المقياس المنهجي الذي يتعين على دراستنا أن تعتمد هو الآتي: إن تفوّق فئة اجتماعية معينة يتجلى بطريقتين، بما هو «سيطرة» أو بما هو «قيادة فكرية وأخلاقية». إنّ فئة اجتماعية معينة تسيطر على الفئات المعادية، فتسعى إلى «تصفيتها» أو إلى إخضاعها، ما قد يضطرها إلى اللجوء إلى القوة المسلحة. إلا أنها تقود فئات مناصرة أو حليفة. وفي مقدور الفئة المعنية أن تمارس «القيادة» حتى قبل استيلائها على سلطة الدولة، لا بل يجب عليها ذلك؛ (لأن هذه القيادة شرط أساسي من شروط الاستيلاء على السلطة).



صورة لغرامشي
بعد اعتقاله.

منحى التفكك والانهيبار، إذذاك تحلّ «العفوية» محلّ «الإرغام» الذي يزداد سفوراً وانكشافاً ليتّوجّ بالإجراءات البوليسية المباشرة وبالانقلابات العسكرية.

اليقوبية والبرجوازية

(...) ينبغي إلقاء الأضواء الكاشفة على حقيقة أنّ اليقابة قد تسنّمو دور الحزب القائد باللجوء إلى الصراع الدموي وأنهم فرضوا أنفسهم فرضاً على البرجوازية الفرنسية بالمعنى الحرفي للكلمة وقادوها إلى موقع أكثر تقدماً بكثير من ذلك الذي كانت ترغب في احتلاله أصلب النوى البرجوازية لو أنها تركت خيارها العفوي. بل إنهم قادوها إلى موقع أكثر تقدماً من ذلك الذي كانت تسمح به المعطيات التاريخية. وقد أدى هذا إلى استثارة الرّدات المضادة للثورة، على تنوّع أشكالها، ومهّد

يمكن توصيف ذلك على النحو الآتي: كانت «المرتبة الثالثة» أقلّ الطبقات الاجتماعية تمّتعاً بالتماسك الداخلي، فنخبته المثقفة شديدة التنوع والبعثرة، وهي على وجه الإجمال طبقة متقدمة جداً في الميدان الاقتصادي، لكنها ميّالة إلى الاعتدال سياسياً. غير أنّ تطور الأوضاع سيتخذ منحى شديد الإثارة. في البدء، اكتفى ممثلو «المرتبة الثالثة» بطرح المسائل التي تهّم الأفراد الذين تتكوّن منهم الطبقة فقط، أي المطالب التي تعبّر عن مصالحهم «الفئوية» فحسب (ونستخدم «فئوية» بالمعنى التقليدي، أي بمعنى المصالح الأناثية الضيقة والمباشرة لفئة معينة). والواقع أنّ رواد الثورة كانوا إصلاحيين معتدلين، أصواتهم مرتفعة، لكنّ مطالبهم متواضعة. تدريجياً، نمت نخبة جديدة لا تقصر اهتمامها على الإصلاحات

لولا دأب اليقابة على معارضة أية «هدنة» في العملية الثورية، فأرسلوا إلى المقصلة ممثلي المجتمع القديم، ثم ألحقوهم بثوريي الأمس وقد باتوا رجعيين بمقاييس الحاضر. وهكذا كان اليقابة الحزب الوحيد للثورة الجارية، بالقدر الذي لم يكتفوا فيه بتمثيل الأفراد الحقيقيين الذين تتكون منهم البرجوازية الفرنسية، وإنما مثّلوا الحركة الثورية بعامة، بما هي سيرة تاريخية متكاملة. وكانوا الحزب الوحيد للثورة الجارية أيضاً لأنهم مثّلوا أيضاً الحاجات المستقبلية، ليس فقط حاجات هؤلاء الأفراد الفعليين وحسب، بل أيضاً حاجات كافة المجموعات القومية التي كان يتعيّن استيعابها في إطار الطبقة الأساسية القائمة: البرجوازية.

ولا بد من أن نشدّد، في وجه تيار فكري منحاز ولا تاريخي، على أنّ اليقابة كانوا واقعيين على طريقة ماكيافللي، ولم يكونوا حاملين

السمة المميزة لليقوبية... وبالتالي السمة المميزة لمجمل الثورة الفرنسية... هي أنها قامت على دفع الوضع عنوة إلى الأمام... وعلى مبادرة قبضة من الرجال البالغين النشطاء والحزم يسوقون البرجوازية إلى أمام بركلها على قفاه

الطريق أمام الدور الذي أذاه نابليون بونابارت. إن السمة المميزة لليقوبية (وقبلها أيضاً لكرومويل وجنوده الملقين بـ«مستديري الرؤوس») - وبالتالي السمة المميزة لمجمل الثورة الفرنسية - هو أنها قامت على دفع الوضع عنوة إلى الأمام، ظاهرياً على الأقل، وعلى فرض الأمر الواقع، وعلى مبادرة قبضة من الرجال البالغين النشاط والحزم يسوقون البرجوازية إلى أمام بركلها على قفاه.

«الفئوية»، بل تنزع نحو فهم البرجوازية بصفته الطبقة المهيمنة على سائر القوى الشعبية. وقد تمّ هذا الاصطفاء بفعل عاملين اثنين: مقاومة القوى الاجتماعية القديمة من جهة، والأخطار الخارجية من جهة ثانية. فقد رفضت قوى العهد القديم تقديم التنازلات. وحيث ارتضت التنازل عن التنازلات، تمّ ذلك من أجل كسب الوقت والتهيئة للهجمات المعاكسة. وكان مقدراً لـ«المرتبة الثالثة» أن تسقط في هذه «المنزلقات» المتتالية

مجّريين. كانوا مقتنعين كل الاقتناع بالحقيقة المطلقة التي تنطوي عليها شعاراتهم عن المساواة والأخوة والحرية، والأهم من ذلك أنّ الجماهير الشعبية العريضة التي عبّأها اليقابة وزجّوها في الصراع كانت مقتنعة هي أيضاً بتلك الحقيقة. ولقد عبّر اليقابة في لغتهم وأيديولوجيتهم وأساليب عملهم تعبيراً أصيلاً عن متطلبات حقبتهم التاريخية، وإن كانوا يبدون «تجريديين» و«مهورسين» بمقاييس

«الزمن الحاضر»، أي في وضع مختلف، وبعد انقضاء أكثر من قرن من التطور الثقافي.

بالطبع، عبّر اليعاقبة عن تلك المتطلبات وفقاً للتقليد الثقافي الفرنسي. وأحد الأمثلة على ذلك هو تحليل الخطاب اليعقوبي كما تلقاه في «العائلة المقدسة». ومثال آخر هو اعتراف هيغل نفسه بأن الخطاب الحقوقي - السياسي اليعقوبي ومفاهيم الفلسفة الكلاسيكية الألمانية - المعترف بها اليوم بأنها تحوي الحد الأقصى من التحديد، والتي شكلت منبع التاريخانية الحديثة - متوازنان موازنة تامة وقابل واحدهما لأن يترجم إلى لغة الآخر.

كانت الضرورة الأولى (التي استشعرتها اليعقوبية) هي ضرورة إبادة القوى المعادية أو شل حركتها إلى درجة تنعدم معها إمكانية قيام ردة مضادة للثورة. أما الضرورة الثانية، فهي توسيع الإطارات التي تتكون منها البرجوازية بحد ذاتها ووضعها في الموقع القيادي لسائر قوى الأمة.

استقطاب الفلاحين

وكان هذا يعني استنباط المصالح والمتطلبات المشتركة بين كافة تلك القوى لتحريكها وقيادتها في الصراع بما يحقق نتيجتين اثنتين: أولاً مجبه الضربات التي يكيلها العدو بواسطة أوسع هدف ممكن، أي إيجاد توازن قوى سياسي - عسكري لمصلحة الثورة. وثانيتهما، حرمان ذاك العدو أية منطقة آمنة يستطيع فيها تجنيد الجيوش من غط جيش «الفاندييه».

ولولا السياسة الزراعية التي اعتمدها اليعاقبة، لكانت «الفاندييه» قد وصلت إلى أبواب باريس.

والواقع أن مقاومة منطقة «الفاندييه» بحد ذاتها وثيقة الصلة بالمسألة القومية التي احتدمت بين شعوب منطقة «بريتانيا» وبشكل عام بين جميع المناوئين لشعار «الجمهورية الواحدة التامة غير القابلة للتجزئة» وبين السياسة المركزية الإدارية - العسكرية، وهما شعاراً ونهج سياسي لم يكن لليعاقبة أن يتخلوا عنهما دون أن يسوقهم ذلك إلى الانتحار السياسي.

حاول «الجيرونديون» استغلال شعار الفيدرالية لكي يسحقوا باريس اليعقوبية، غير أن الجيوش الريفية التي احتشدت للزحف على العاصمة ما لبثت أن انضمت إلى صفوف الثوار. وخلا بعض المناطق الهامشية - حيث التمايزات القومية واللغوية الفاقعة - تبين أن المسألة الزراعية أقوى من نزعات الاستقلال الذاتي. فارتضت فرنسا الريفية هيمنة باريس، أي إنها أدركت أن التصفية النهائية للعهد القديم كانت تقتضي التحالف مع العناصر الأكثر تقدماً من «المرتبة الثالثة» لا التحالف مع «الجيرونديين». صحيح أن اليعاقبة أرغموها على ذلك إرغاماً، لكن الصحيح أيضاً أن عملية الإرغام هذه كانت تحصل دوماً في اتجاه منسجم واتجاه التطور التاريخي الحقيقي.

ولم يكتف اليعاقبة بتنظيم حكومة برجوازية، أي تحويل البرجوازية إلى طبقة مهيمنة. فعملوا أكثر من ذلك: أسسوا الدولة البرجوازية وجعلوا البرجوازية الطبقة القائدة والمهيمنة في الأمة. بعبارة أخرى، أرسوا الدولة الجديدة على قاعدة راسخة وبنوا الأمة الفرنسية الحديثة المرصوفة البنيان.

وعلى الرغم من هذا كله، نقول إن اليعاقبة لم يغادروا أرض البرجوازية قط، كما يتبين من الأحداث التي أعلنت نهايتهم كحزب مقولب في قالب جامد وضيق إلى ابعاد حدود الضيق، كما يتبين من حالهم بعد مصرع روبسبير. فقد تمسكوا بقانون «ل شابليني» ورفضوا تقديم أي تنازل للعمال حول حق التنظيم. فاضطروا بالتالي إلى إصدار القانون المعروف بـ«قانون الحد الأقصى»، فقسموا بذلك الجبهة الباريسية. وإذا بقواهم الهجومية، المجمعة في «عامة باريس» تتفرق خائبة الأمل وينتصر «الثرميدور».

بذلك كانت الثورة قد بلغت حدها الطبيعي الأقصى. وأفضت سياسة التحالفات والثورة المستمرة إلى طرح قضايا جديدة لم تكن قادرة على حلها آنذاك، وهي التي أطلقت العنان لقوى بدائية لا يمكن احتواؤها إلا بواسطة دكتاتورية عسكرية.

في اختلاف طرائق

تسلم البرجوازية للسلطة

في فرنسا كان المسار هو الأغنى من حيث التطورات، ومن حيث احتواؤه على العناصر السياسية الحية والإيجابية. أما في ألمانيا، فقد أخذ منحى يشبه، في بعض جوانبه، ما حصل في إيطاليا، مثلما يشبه ما حصل في إنكلترا في جوانبه الأخرى. لقد فشلت حركة ١٨٤٨ في ألمانيا نتيجة ضعف التمرکز البرجوازي (حيث كان أقصى اليسار الديمقراطي هو الذي طرح شعاراً من الطراز اليعقوبي: الثورة المستمرة) ولأن مسألة تجديد الدولة كانت متشابكة مع المسألة القومية. والواقع أن حروب

١٨٦٤ و ١٨٦٦ و ١٨٧٠ قد حلت المسألة القومية كما حلت المسألة الطبقية انتقالياً. ففازت البرجوازية بالسلطة الاقتصادية الصناعية، غير أن الطبقات الإقطاعية القديمة ظلت هي الفئة السياسية الحاكمة في الدولة تحظى بامتيازات فئوية واسعة النطاق في الجيش والإدارة والملكية العقارية. وإذا كانت هذه الطبقات القديمة قد حافظت على ذلك القدر من الأهمية في ألمانيا وتمتعت بمثل تلك الامتيازات، فلأنها مارست وظيفة قومية، لأن أفرادها أدوا دور «مثقفي» البرجوازية الذين يملكون مزاجاً خاصاً بهم تمحضهم إياه أصولهم الفئوية والتقاليد. في إنكلترا، التي سبقت فرنسا في ثورتها البرجوازية، تلقى ظاهرة شبيهة بالظاهرة الألمانية، هي ظاهرة الاندماج بين القديم والجديد، على الرغم من النشاط الكثيف الذي بذله «اليعاقبة» البريطانيون - أي كرومويل و«مستديرو الرؤوس». فقد ظلت الأرستقراطية القديمة تؤدي

في حكم ألمانيا على الرغم من التطور الرأسمالي الكبير الذي عرفته، فتفسير يجانب التفسير الصحيح: أن العلاقات الطبقية التي ولدها التطور الصناعي، ضمن حدود الهيمنة التي بلغتها البرجوازية ونظراً إلى الانقلاب في موقف الطبقات التقدمية، حذت البرجوازية إلى عدم الإلقاء بكل ثقلها في النضال ضد النظام القديم. فحافظت على جزء من واجهة ذلك النظام كي تستطيع أن تتوارى خلفه وتخفي بواسطته سيطرتها الفعلية. وحقيقة الأمر أنه ليس يكفي أن نربط تجلي عملية تاريخية واحدة في بلدان مختلفة باختلاف تركيبات العلاقات الداخلية للأمم المختلفة وحسب، بل ينبغي ربطها أيضاً بالاختلاف في العلاقات الدولية (وهي غالباً ما يجري التقليل من أهميتها في مثل هذه الأبحاث). يوجد بالتأكيد رابط بين الروح اليعقوبية، المقدامة والجريئة، وبين الهيمنة التي مارستها فرنسا لفترة

هائل للطاقت البشرية التي كانت تضم أكثر الرجال جرأة ونشاطاً.

القيادة العسكرية

والقيادة السياسية

ثم إن الجيش هو أيضاً «أداة» لتحقيق هدف معين. غير أنه يتألف من بشر فاكرون لا من آلات يجري استخدامها إلى حد انهيار تماسكها الآلي والجسدي. وحتى لو استطعنا، بل وجب علينا، الحديث هنا عما هو ملائم للهدف ومستعجل في تحقيقه، فلا بد من أن نشترط تلك الشروط جميعاً بما يتوافق وطبيعة الأداة ذاتها. إن الضرب على مسمار بواسطة مطرقة خشبية بالقوة ذاتها التي يضرب فيها عليه بواسطة مطرقة فولاذية يؤدي إلى انغراز المسمار في المطرقة الخشبية بدل أن ينغرز في الجدار. إن القيادة العسكرية الصائبة ضرورية حتى بالنسبة إلى جيش من المرتزقة (حتى أفواج المرتزقة تتطلب حداً أدنى من القيادة السياسية إضافة

ظلّت الأرستقراطية القديمة تؤدي دورها كفئة حاكم، وتتمتع بعدد من الامتيازات، فتحوّلت هي أيضاً إلى الشريحة المثقفة للبرجوازية الإنكليزية

دورها كفئة حاكم، وتتمتع بعدد من الامتيازات، فتحوّلت هي أيضاً إلى الشريحة المثقفة للبرجوازية الإنكليزية (لا بد من أن نضيف هنا أن للأرستقراطية الإنكليزية بُنية مفتوحة وأنها كانت تتجدد باستمرار بولوج عناصر إليها وفدت من أوساط المثقفين والبرجوازية). أما التفسير الذي يعطيه أنطونيو لاريو لا عن كون «اليونكرز» والقيصرية قد استمروا

طويلة على سائر بلدان أوروبا، مثلما يوجد رابط بين تلك النزعة اليعقوبية وبين وجود مركز مدني مثل باريس والدرجة العالية من المركزية التي بلغتها فرنسا بفضل النظام الملكي. ومن جهة ثانية، إن الحروب التي أدت دوراً فكرياً مخصباً بالنسبة إلى نهضة أوروبا، أدت على عكس ذلك، إلى استنزاف الحيوية السياسية النضالية لفرنسا كما لسائر الأمم، لما سببته من تدمير

إلى القيادة الفنية - العسكرية) فكيف بنا إذا كان الأمر يتعلق بجيش قومي من المجندين؟ وتزداد المسألة تعقيداً وصعوبة في حروب المواقع التي تخوضها جماهير عريضة ليست تقوى على احتمال المجهودات العضلية والعصبية والنفسانية الجبارة إلا إذا توافر لها مخزون وافر من القوة المعنوية. وحدها القيادة السياسية الحاذقة، القادرة على تمثيل أعماق

المشاعر والتطلعات الجماهيرية قادرة على الحيلولة دون التفكك والهزيمة. ينبغي إخضاع القيادة العسكرية للقيادة السياسية على الدوام. بعبارة أخرى، ينبغي أن تكون الخطة الاستراتيجية هي الترجمة العسكرية لسياسة شاملة معينة. بالطبع، قد يكون السياسيون عديمي الكفاءة، في حالة معينة، فيما يملك الجيش قادة يجمعون الكفاءة العسكرية إلى الجدارة السياسية. هكذا كان الأمر بالنسبة إلى يوليوس قيصر ونابليون. غير أننا رأينا كيف أن تغيير النهج السياسي، في حالة نابليون، والافتراض أنه يملك أداة عسكرية (لم تكن عسكرية إلا بالمعنى المجرد) أديا إلى انهيار الرجل.

وحتى في الحالات التي تندمج فيها القيادة العسكرية والسياسية في شخص واحد، ينبغي أن تكون الغلبة للنصاب السياسي على النصاب العسكري. إن [كتاب] «ملاحظات وشروح» ليويلوس قيصر مثال كلاسيكي على الدمج الذكي بين الفن السياسي والفن العسكري. لم يكن الجنود يكتفون بالنظر إلى القيصر على أنه مجرد قائد عسكري عظيم، بل نظروا إليه أيضاً، وبنوع خاص، على أنه زعيمهم السياسي، زعيم الديمقراطية. كذلك ينبغي أن نستحضر هنا كيف حافظ بسمارك، مستلهماً كلاوزفوس، على غلبة اللحظة السياسية على اللحظة العسكرية، في حين أن غليوم الثاني - حسب رواية لودفيغ - كان يكتفي بتدوين الملاحظات الغاضبة على هوامش الصحيفة التي كانت تنقل تصريحات بسمارك. وهكذا كسب الألمان كل المعارك ببراعة، غير أنهم خسروا الحروب.

الفصل الخامس

في النهضة القومية الإيطالية، أدت [مملكة] بييمونت دور «الطبقة الحاكمة». فالواقع أن إيطاليا لم تشهد ظاهرة نشوء أنوية لطبقة حاكمة على امتداد شبه الجزيرة تحكمت نزعتها الوحدوية الكاسحة بتكون الدولة القومية الإيطالية الجديدة. بالتأكيد كانت تلك الأنوية موجودة. إلا أن نزعتها الوحدوية كان يلقها إشكال كبير. والأهم من ذلك أن أيأ منها لم يضطلع بأداء الدور «القيادي» في نطاقه الخاص. ولما كان وجود «القائد» يفترض وجود «المقود»، فمن هم الذين «قادتهم» تلك النوى؟ الواقع أنها لم تكن ترغب في قيادة أحد، أي إنها لم تكن ترغب في ربط مصالحها وتطلعاتها بمصالح وتطلعات أي من الفئات الأخرى. كانت ترغب في ممارسة «الاستتباع» لا «القيادة». ثم إن هذه الأنوية كانت ترغب في تغليب مصالحها لا أشخاصها، أي إنها كانت تطمح إلى قيام قوة جديدة منزهة عن كل مساومة أو شرط، لتؤدي دور الحكم بالنسبة إلى الأمة بأسرها. وكانت بييمونت تلك القوة، ومن هنا استمد النظام الملكي وظيفته.

هكذا أدت بييمونت دوراً يمكن تشبيهه، من بعض جوانبه على الأقل، بدور الحزب، أي بالدور الذي يؤديه الجهاز القيادي بالنسبة إلى فئة اجتماعية معينة. بالفعل، كان الناس يتكلمون دوماً على «حزب بييمونت». وكان لبييمونت ميزة إضافية، هي أنها دولة تملك جيشها وجهازها الدبلوماسي، إلخ. إن لهذه الواقعة أهمية بالغة بالنسبة إلى مفهوم «الثورة

السلبية»؛ فنحن لم نكن في إزاء فئة اجتماعية «تقود» فئات اجتماعية أخرى، بل أمام دولة، على الرغم من القيود التي تكبل سلطتها، «تقود» الطبقة التي كانت تمارس «القيادة» وتضع في تصرفها جيشاً وإمكانات سياسية - دبلوماسية.

الفصل السادس

مفهوم الثورة السلبية

يجب استخلاص مفهوم «الثورة السلبية» استخلاصاً صارماً من مبادئ أساسيين من مبادئ علم السياسة: [يقول] المبدأ الأول: إن ما من تشكيلة اجتماعية تختفي ما دامت قوى الإنتاج التي تمت داخلها تجد متسعاً للنمو. [ويقول] المبدأ الثاني: إن المجتمع لا يطرح على نفسه من المهمات إلا تلك التي نضجت الظروف الضرورية لحلها. غني عن القول أن هذه المبادئ لا بد من بلورتها نقدياً بكل مترباتها، ولا بد من تطهيرها من كل ترسب من ترسبات النزعتين الآلية والقدرية. من هنا يجب إرجاعها إلى وصف اللحظات الثلاث الأساسية التي تميز «وضعاً» من الأوضاع أو توازن قوى معينة، مع التشديد الكبير على اللحظة الثانية (توازن القوى السياسي) وخصوصاً على اللحظة الثالثة (التوازن السياسي - العسكري).

حرب المواقع، حرب المناورة

هل يمكن إقامة الصلة بين مفهوم «الثورة السلبية» - بالمعنى الذي يعطيه فينسنزو كوكو للمرحلة الأولى من النهضة القومية الإيطالية - وبين مفهوم «حرب المواقع»

بالمقارنة مع «حرب المناورة»؟ بعبارة أخرى، هل بقي لهادين المفهومين من معنى بعد قيام الثورة الفرنسية، وهل يمكن تفسير/فهم شخصيتي پرودون وجيوبرتي التوأمين بناءً على الذعر الذي أثاره «عهد الإرهاب» سنة ١٧٩٣ مثلما نفسر/ نفهم «السوريلية» بناءً على الذعر الذي أعقب مجازر باريس سنة ١٨٧١؟ أعني: هل يوجد تطابق تام بين «حرب المواقع» وبين «الثورة السلبية»؟ أم هل يوجد، أقله، حقبة تاريخية كاملة، فعلية كانت أو محتملة، يتطابق فيها المفهومان، إلى أن تتحول حرب المواقع مجدداً إلى حرب مناورة؟

يجب الحكم على فترات «الردة» حكماً «دينامياً» بما هي «مراوغة القدر» كما يسميها فيكو. إلا أن المسألة هنا هي: في النزاع بين كافور وماتزيني - حيث كان كافور يدعو للثورة السلبية/حرب المواقع، فيما ماتزيني داعية المبادرة الشعبية/حرب المناورة - ألم يكن كلاهما واجب الوجود لا يستغنى عنه بنفس القدر من الأهمية؟ ولكن يجب الأخذ في الحسبان أنه فيما كان كافور واعياً لدوره (إلى حد ما، أقله) بمقدار ما كان واعياً لدور ماتزيني، لا يبدو أن هذا الأخير كان واعياً لدوره هو أو لدور كافور. ولو أن ماتزيني، على عكس ذلك، امتلك مثل هذا الوعي - بعبارة أخرى، لو أنه كان سياسياً واقعياً لا رسولاً رؤيويًا (أي، لو أن ماتزيني لم يكن ماتزيني) - لاختلف التوازن الحاصل عن نشاط الرجلين، ولرجح رجحاناً يتيماً لمصلحة ماتزيني وتياره. بعبارة أخرى، لكانت الدولة الإيطالية قد انبنت على قاعدة أقل تخلفاً وأكثر حداثة.

دور التعبئة الشعبية

ولا بد هنا من وقفة للنظر في مسألة تحوّل الصراع السياسي من «حرب مناورة» إلى «حرب مواقع». حدث مثل هذا التحوّل في أوروبا بعد ١٨٤٨، وهذا ما لم يستوعبه ماتزيني وأتباعه، على عكس ما فعله آخرون، وقد تكرر التحوّل نفسه بعد ١٨٧١، إلخ. إذ ذاك صُعِبَ على أمثال ماتزيني استيعاب المسألة، نظراً إلى أن الحروب العسكرية لم تكن قد وفّرت النموذج لذلك - والحال أن النظرية العسكرية كانت تنحو منحى حرب المناورة. وعلينا هنا أن نبحث عما إذا كان من تلميحات دالة لهذا الموضوع عند بيساكاني الذي كان المنظر العسكري لماتزيني.

ويمكن دراسة أوجه أخرى للعلاقة بين «الثورة السلبية» و«حرب المواقع» في النهضة القومية الإيطالية. وأهمها الوجه المتعلق بـ«العنصر البشري» و«التعبئة الثورية». يمكن مقارنة الوجه المتعلق بـ«العنصر البشري» بدقة مع ما جرى في الحرب العالمية الأولى من حيث العلاقة بين الضباط المحترفين وبين ضباط الاحتياط من جهة والعلاقة بين المجندين والمتطوعين/الفدائيين من جهة أخرى. إن المعادل للضباط المحترفين في النهضة القومية الإيطالية هو الأحزاب السياسية النظامية، العضوية، التقليدية، إلخ... التي ما إن دقت ساعة الفعل (سنة ١٨٤٨) حتى تكشف عن عجزها، أو ما يشبه العجز، فجرفت أمواج المد الشعبي - الماتزيني - الديمقراطي العاتي. كانت تلك الأمواج فوضوية، هلامية، إذا جاز التعبير، ومهما يكن،

فقد حققت، في ظل قيادة مرتجلة... نجاحات كانت دون أدنى شك أعظم من تلك التي حققها المعتدلون: إذ أظهرت الجمهورية الرومانية والبندقية طاقة مقاومة عظيمة، وفي فترة ما بعد ١٨٤٨، انتظمت العلاقة بين القوتين، القوة النظامية والقوة «الكارزمية»، حول شخصي كافور وغاريبالدي وأنتجت أعظم النتائج (على الرغم من أن كافور هو الذي صادر النتائج).

ومسألة «العنصر البشري» هذه وثيقة الصلة بمسألة «التعبئة». وتجدد الإشارة إلى أن الصعوبة التقنية التي أحبطت مبادرات ماتزيني على الدوام كانت «التعبئة الثورية». وإنه لمثير في هذا المنظار أن ندرس محاولة رامورينو احتلال ساقوا، جنباً إلى جنب مع محاولات الإخوة بانديرا وبيساكاني، إلخ. وإجراء المقارنة في ما بينها وبين الوضع الذي واجهه ماتزيني في ميلانو عام ١٨٤٨ وفي روما عام ١٨٤٩، وهي أوضاع لم يملك ماتزيني القدرة على ضبطها، وكان محكوماً على تلك المحاولات التي اقتضت على قبضة من الأفراد أن يقضى عليها في المهد. إن معجزة كانت مطلوبة للحيلولة دون أن تتولى القوى الرجعية، الممرزة والمالكة لحرية الحركة (لأنها لم تكن تواجه أية حركة شعبية عريضة) سحق مبادرات من نمط تلك التي قام بها رامورينو وبيساكاني وبانديرا، حتى لو حظيت تلك المحاولات بإعداد أفضل مما حصل. أما في الفترة الثانية (١٨٦٠-١٨٥٩)، فقد أمكن تحقيق «تعبئة ثورية» (وهذا ما كانه «جيش الألف» الذي قاده

غاريبالدي) أولاً؛ لأن غاريبالدي نجح في أن يتم فصل على القوى القومية الليبدمونتية، وثانياً لأن البحرية البريطانية وفرت حماية فعلية للإنزال في مارسالا واحتلال بالرمو وشملت قدرات بحرية آل بوربون. والواقع أن الفرصة سنحت لمانزيني - في ميلانو بعد «انتفاضة الأيام الخمسة»، كما في روما الجمهورية - لكي يقيم مراكز تطوع من أجل تعبئة قتالية عضوية، لكنه لم تكن لديه أية نية للقيام بذلك. وكان هذا مصدر نزاعه مع غاريبالدي في روما وسبب عدم فاعلية مساعيه في ميلانو بالمقارنة مع كاتانيو والمجموعة الديمقراطية الميلانية.

دور الحركات الشعبية «العفوية» ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من أن أحداث النهضة القومية أظهرت الأهمية الكبرى للحركات الشعبية «الغوغائية» التي يقودها قادة ارتجاليون رمت بهم الأقدار على رأسها، إلا أن حقيقة الأمر أن القوى التقليدية العضوية هي التي سيطرت على تلك الحركات، بعبارة أخرى، سيطرت عليها الأحزاب العريقة، ذات القادة المتكونين على نحو عقلاني. والحال أن أحداثاً سياسية مماثلة قد ولدت نتائج متطابقة. (ومن الأمثلة على ذلك، غلبة الأورليانيين على القوى الشعبية الديمقراطية الجذرية في فرنسا عام ١٨٣٠، بل إن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ هي مثال على ذلك أيضاً، حيث مثل نابليون، في نهاية المطاف، انتصار القوى البرجوازية العضوية على القوى البرجوازية الصغيرة اليعقوبية).

والأمر ذاته يتكرر مع انتصار قدامى الضباط المحترفين على ضباط الاحتياط في الحرب العالمية الأولى، إلخ. وفي أي حال، إن غياب أي إدراك لدور الطرف الآخر لدى القوى الشعبية الراديكالية منعها من أن تدرك دورها هي، الإدراك الكامل، وحرمتها بالتالي أن يكون لها وزنها في ميزان القوى النهائي بنسبة قوة تدخلها الفعلية [فيه]، وبالتالي من أن تفرض نتيجة أكثر تقدماً ترتكز على أسس أكثر تقدمية وأكثر حداثة.

الظروف الموضوعية والذاتية

وأيضاً بصدد مفهوم «الثورة السلبية» أو «الثورة/الردة» في النهضة القومية الإيطالية، تجدر الملاحظة أنه يجب طرح عظيم الدقة للمسألة التي تسميها بعض مدارس كتابة التاريخ مسألة العلاقة بين الظروف الموضوعية والظروف الذاتية في صنع الحدث التاريخي. ويبدو بديهياً أن ما يسمى الظروف الذاتية لا يمكن أن تكون مفقودة عندما تتوافر الظروف الموضوعية، إلا بمقدار ما يكون التمييز مجرد تمييز ذي طابع تعليمي. وبالتالي، إن النقاش إنما يطاول حجم القوى الذاتية ودرجة مركزها، وبالتالي العلاقة الجدلية في ما بين قوى ذاتية متصارعة.

يجب الكف عن طرح المسألة على أسس «مشفافية» بدلاً من طرحها على أسس تاريخية - سياسية. لا أحد يجادل في أن «البصيرة» الفكرية لظروف الصراع أمر لا غنى عنه. إلا أن هذه البصيرة تصير قيمة سياسية بمقدار ما تصير هوى موزعاً وبمقدار ما تشكل ركيزة لإرادة صلبة.

psicologia dell'ufficio fatto fare da Dante a Farinata. — Quel'è la posizione
al'è il suo tormento? Cavalcante vede nel passato e vede nell'avvenire, ma
in una zona determinata del passato e dell'avvenire in cui è compreso il presente
& vivo, nell'avvenire Guido è morto, ora nel presente? È morto o vivo? D
Cavalcante, il suo affetto, il suo unico pensiero dominante. Quando parla, domand
do solo « ebbe », il verbo al passato, egli insiste e lottando da risposte, egli in
Guido è morto; egli scompare nell'arca irrevocabile. — Come Dante rappresenta qu
suggerisce al lettore, non lo rappresenta; egli dà al lettore gli elementi per tratti di un'analisi critica dell'inespresso. — Se osservazioni
ricostruito e questi elementi sono stati dalla struttura. Tuttavia una parte di questi elementi non è disciolta concreta forma, ma
de la disaffezione. Tre battute: Cavalcante appare, non detto e virile come Farinata. Dunque come la posizione che spetta
abbattuto, forse vigliaccato e dominato dubbiosamente dal figlio. Dante riprende, dopo aver errato alla ricerca dell'idea
e adoperare il verbo che si ripete a fondo al passato. Cavalcante coglie subito questi contemplando l'immagine di Lucia: non ci fu
vinto. E' il dubbio in lui, non la certezza; domandando alla spiegazione con le parole: se lo figuri o. Si potrebbe anche qui trarre
una spiegazione di stato d'animo. Come dicesti egli, ebbe? — Non vive egli ancora? — E l'ufficio ha una presenza
i suoi lo dolor bene? Nella terza domanda c'è tutta la tensione futura d'
viva « vita » umana è visto in una condizione concreta, nel godimento della
i morti hanno parlato. Dante indugia a rispondere e allora il dubbio cessa
mato invece non si risolve. Guido è il marito di sua figlia, ma questa sua
stare in quel momento. Dante sottolinea questa sua pena d'animo. Cavalcante
Farinata non muta aspetto (non piega costà, non muove collo). Cavalcante
non ha nessun gesto di abbattimento; Dante amplifica negativamente Farinata

posizione i [f]inimenti di Cavalcante, la stru
Battuta c'è qualcosa di molto av
la prima sua apparizione. Dante non
che è rimasto colpito dalla scomparsa di Cavalc
rispondere a Cavalcante; egli si sente in colpa di
« dunque », è anche forse, è un elemento espression
Critica dell'inespresso. — Se osservazioni
di un'analisi critica dell'inespresso, di
una parte di questi elementi non è disciolta concreta forma, ma
de la disaffezione. Tre battute: Cavalcante appare, non detto e virile come Farinata. Dunque come la posizione che spetta
abbattuto, forse vigliaccato e dominato dubbiosamente dal figlio. Dante riprende, dopo aver errato alla ricerca dell'idea
e adoperare il verbo che si ripete a fondo al passato. Cavalcante coglie subito questi contemplando l'immagine di Lucia: non ci fu
vinto. E' il dubbio in lui, non la certezza; domandando alla spiegazione con le parole: se lo figuri o. Si potrebbe anche qui trarre
una spiegazione di stato d'animo. Come dicesti egli, ebbe? — Non vive egli ancora? — E l'ufficio ha una presenza
i suoi lo dolor bene? Nella terza domanda c'è tutta la tensione futura d'
viva « vita » umana è visto in una condizione concreta, nel godimento della
i morti hanno parlato. Dante indugia a rispondere e allora il dubbio cessa
mato invece non si risolve. Guido è il marito di sua figlia, ma questa sua
stare in quel momento. Dante sottolinea questa sua pena d'animo. Cavalcante
Farinata non muta aspetto (non piega costà, non muove collo). Cavalcante
non ha nessun gesto di abbattimento; Dante amplifica negativamente Farinata

العلوم الاجتماعية العربية بين تقليدين نقديين

غسان الحاج

استاذ الانثروبولوجيا
والنظرية الاجتماعية
في جامعة ملبورن،
استراليا.

جديداً، شيئاً يُحرج السياسيين ويجعلهم يترددون عن الترويج لنمط الحقائق التي يروجون، أكانوا من سياسيي اليمين أم اليسار، محترفين أم ناشطين. هنا ينفصل النقدي عن الجذري. ذلك أن عالم اجتماع نقدياً يمكنه أن يوفر أدوات وتبريرات لسياسات جذرية دون أن يفرض على تلك السياسات أن تتردد وأن تتفكر في نفسها. أريد في ما يأتي أن أستكشف تقليدين فكريين وقرأ أدوات فعالة/مهمة للتفكير بمثل هذا الموقف السوسيولوجي النقدي. سأسميهما التقليد السوسيولوجي والتقليد الأنثروبولوجي. ولكن غرضي ليس التمييز بين المذاهب بقدر ما هو التمييز بين مراحل تحليلية نقدية. وبالتأكيد، فالمفكران اللذان ارتبطا مع اللحظة الأنثروبولوجية واللحظة السوسيولوجية، برونو لاتور وبيير بورديو، معروف كل منهما على أنه سوسيولوجي وأنثروبولوجي في آن واحد.

بورديو والعنف الرمزي

تعدّ سوسيولوجيا بورديو في أيامنا هذه حجر الزاوية لتقليد نقدي مهم موضوعه علاقات السلطة والهيمنة في المجتمع. إن أنماط الهيمنة عند بورديو تهدف دوماً إلى الوصول إلى حالة يسميها «العنف الرمزي». وهذه هي النقطة حيث أولياء السلطة يتدبرون فيها لجعل مصلحتهم تبدو على أنها مصلحة الجميع. وحين تتحول هذه المصلحة بما هي عقيدة، أي عندما تصير بديهية وليس فيها ما يقال، بما يشبه ما يسميه غرامشي «الحس العام»، ومثال على ذلك عندما يقول الناس إن من الطبيعي أن يكون المرء تنافسياً وساعياً إلى أغراضه الخاصة، أو أن من الطبيعي للرجال أن يسيطروا على النساء، أو أن المغايرة الجنسية هي الأمر الطبيعي بالمقارنة مع المثلية، أو أن «العرب

ماذا يعني أن تكون عالم اجتماع في العالم العربي اليوم؟ بصياغة مختلفة: كيف يمكن علماء الاجتماع أن يفكروا في المجتمع العربي نقدياً وسط انتفاضات السنوات الماضية؟ إن أسئلة كهذه لا تستلزم أجوبة علاجية، علماً بأن مثل هذه الأجوبة ليست ممكنة أصلاً. الأخرى أن تخدم الأسئلة في فتح حقل للتأمل يسمح لعلماء اجتماع متنوعين بأن يكونوا نقديين، كلاً على طريقته، إزاء الحالات العينية التي يحللون. وإني أريد أن أسهم في حقل التأمل هذا في مساهمتي الحالية.

النقدي ليس هو الجذري

لعل من المفيد أن أبدأ بتوضيح. إن «النقدي» لا يعادل «الجذري». النقد ميزة فكرية، فيما الجذرية/الراдикаلية ميزة سياسية. يمكن أن يوجد، وقد وجد تاريخياً، تقارب حميم بين الفكر النقدي والسياسات الجذرية. ومع ذلك، لا يجوز الخلط بين الاثنين. يهّم التشديد على هذا في البيئة العالية التسييس التي أطلقتها الانتفاضات العربية حيث المسألة لم تعد مسألة هذا الوجه من السياسة أو ذاك، بل هي مسألة «السياسة بعامة»، السياسة التي تشتغل بما هي آلة استحواذ جبارة كلية الحضور. أن تكون عالم اجتماع نقدياً لا يعني أن تكون لامبالياً في السياسة، لكنه يعني أن تكون قادراً على إنتاج سياسات أكاديمية مميزة. أي أن تكون قادراً على حفر مجال متحرر مما يسميه الفرنسيون «السياسة السياسية»، سياسة السياسيين المحترفين. ليست سياسة علماء الاجتماع «معادية» لهذا النوع من السياسة، لكنها ترفض أن تستعبد لها، ترفض مثلاً أن تطيع منطق الصديق/العدو الذي تفرضه تلك السياسة. يجب على عالم الاجتماع النقدي أن يتساءل: بأي طريقة يتميز علم الاجتماع؟ وكيف له أن يقدم شيئاً

استخدام مقولة «السيطرة» إلى الحديث عن «حقل القوة» داخل المجتمعات المخصوصة. إن حقل القوة هو وصف، لكنه أيضاً دعوة لمشاهدة الذين في السلطة بناءً على انقسامهم وفق كمية ونوعية رأس المال الذي يملكونه (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، إلخ...) وانخراطهم، بناءً عليه، في نزاعات في ما بينهم لاحتلال موقع السيطرة في حقل القوة. إن النظر إلى السيطرة من هذا المنظار يتحاشى المفاهيم السهلة أو الفارضة للتجانس التي يجري اللجوء إليها كبديل من الأبحاث التجريبية. ولا

يحبون أن يسيطر عليهم دكتاتوريون أقوياء». تدخل السوسيولوجيا النقدية إلى الميدان لتظهر أن ما يبدو أنه «طبيعي» أو «قذري» يولد من ضمن مسار الهيمنة. هذا ما يسميه بورديو وظيفة «التحرر من الطبيعية» و«التحرر من القدرية» في مجال العلوم الاجتماعية.

لأن جعل مصلحتهم تبدو «طبيعية» هو جزء من الطريقة التي بها يسيطر المسيطرون، فإن السوسيولوجيا النقدية، التي تكشف تلك المسارات، هي بطبيعتها إلى جانب ضحايا السيطرة. ومع ذلك، فالمجتمع ليس مكوناً

ونظراً إلى اتكال العلوم الاجتماعية على التمويل من مصادر حكومية أو من القطاع الخاص، فهذا يستلزم النضال لتأمين احترام مصادر لتمويل هذه الاستقلالية الذاتية للعلوم الاجتماعية

ولكي يستطيع أن يكون هذه «الألة النقدية» اللامتناهية، من الحيوي لعلماء الاجتماع تأسيس استقلالهم ليس فقط تجاه سياسات جماعة مسيطرة واحدة، بل استقلالهم عن السياسة برمتها

بد من أن نلاحظ هنا أن «النيوليبرالية» تستخدم بهذه الطريقة في أيامنا وتخدم بما هي مبدأ تفسيري تبسّطي للعديد من الظواهر.

يقين بورديو للأكاديميين، ولعلماء الاجتماع تحديداً، موقعهم في صف ضحايا السيطرة داخل حقل القوة. فبفضل امتلاكهم رأسمال اجتماعياً وثقافياً كبيراً، فهم يشكلون جزءاً من حقل القوة في معظم المجتمعات. ولكن بسبب امتلاكهم رأسمال اقتصادياً زهيداً، ونظراً إلى أن رأس المال الاقتصادي هو صاحب القيمة الأكبر في حقل القوة، ينتهي الأمر بهم إلى موقع ضحايا السيطرة في هذا الحقل. ويحتاج بورديو بأنه فيما يستطيع علماء الاجتماع إنتاج المعرفة على نحو غير ارتكاسي يشارك في مسارات السيطرة الاجتماعية، فإن علماء الاجتماع النقديين قادرون أيضاً على تنمية غير ارتكاسية للتعاطف مع الفئات المخضعة من خلال عملية تماثل بنيوي معها، أي تحويل موقعهم المسيطر في حقل القوة إلى تعاطف مع ضحايا السيطرة في ذاك الحقل. بيد أن المشكلة بالنسبة إلى بورديو ليست هي التعاطف بقدر ما هو الاعتقاد السائد بين من يسميهم نقلاً عن ماكس فيبر «المثقفين شبه البروليتاريين» بأن التعاطف هو مقياس من مقاييس الاحترافية في علم الاجتماع. وكما يردد بورديو في غير مناسبة، السياسة

من فئة واحدة من الميسّرين، ولا هو مكون من فئة واحدة من ضحايا السيطرة. بين الميسّرين والميسّرين عليهم، في علاقة مخصوصة، يوجد أيضاً ميسّرون ومسيطر عليهم. يوجد ميسّرون ومسيطر عليهم إلى ما لا نهاية، إذا جاز التعبير، ويجب أن يكون علماء الاجتماع جاهزين للاستمرار في اكتشاف مسارات السيطرة، إلى ما لا نهاية أيضاً. وخلافاً للذين يريدون إنهاء السيطرة باسم جماعة أو أخرى فيسقطون نقدهم للسيطرة عندما يتعلق الأمر بسيطرة جماعتهم ذاتها، فإن عالم الاجتماع النقدي ليس يعلق نقده للسيطرة عموماً. ولكي يستطيع أن يكونوا هذه «الألة النقدية» اللامتناهية، من الحيوي لعلماء الاجتماع تأسيس استقلالهم، ليس فقط تجاه سياسات جماعة مسيطرة واحدة، بل استقلالهم عن السياسة برمتها، عن الإعلام وعن الدولة، وبالتأكيد عن مختلف المصالح الاقتصادية أيضاً. لهذا يرى بورديو، أن مثل هذه السوسيولوجيا النقدية هي ذاتها معتمدة على السوسيولوجيا الارتدادية لعلماء الاجتماع أنفسهم، بما هم فئة اجتماعية، وعلى موقعهم في البنى السلطوية.

«حقل القوة»

لكي يتحاشى بورديو فرض التماثل على القوى الاجتماعية المسيطرة في المجتمع، انتقل تدريجاً من

يتضمن طريقة معينة في «ممارسة الجدّة» تنتمي إلى الحقل الديني الطهراني أكثر من انتمائها إلى الحقل الأكاديمي. وإن نقد تيري يغلطن لهذا الشكل من أشكال الجدّة في كتابه «بعد النظرية» مفيد بنوع خاص هنا، إذ يقول: «إن الطهراني يخلط بين المتعة والطيش، لأنه يخلط بين الجدّة والوقار».

مساحات خارج حقول القوة
أسمح لنفسي بالانتقال الآن إلى التقليد النقدي الثاني الذي أودّ التشديد عليه، وأبرز وآخر مظاهر هذا التقليد هو كتاب برونو لاتور عن تعددية أنماط العيش. وقد جرى تطوير هذا التقليد أيضاً في العمل المهمّ للأنثروبولوجي البرازيلي إدواردو فيشيرروس دي كاسترو. أخيراً، لا بد من الملاحظة أنّ هذا التقليد النقدي يستلهم سلالات فلسفية تقود إلى جبل دُلوز. ينطلق هذا التقليد بنقد، مضمراً حيناً وسافراً أحياناً، للتقليد «السوسيولوجي» المحدد أعلاه. فيحاجج أنّ التقليد النقدي السوسيولوجي، لفِرط التركيز على الأضاليل والهجس بها وهنّك الحُجُب عن العلاقات المستورة للسيطرة والاستغلال،

ونظراً إلى التقليد الأول مناسب أكثر —————
لسياسة «ضد»، فيما التقليد الثاني —————
يوقر ذخيرة لسياسات «بديلة»

ينتهي إلى إعطاء الأولوية الوجودية لهذه العلاقات والمقاومات التي تستدعيها. بل إنّ الأمر قد يقود إلى اعتبار تلك العلاقات على أنها الواقع الاجتماعي الوحيد وكل ما عداها ثانوي، ينتمي إلى البنية الفوقية وإلى الإيديولوجيا أو هو نافل لا أكثر. ومع أنّ هذا التقليد النقدي الثاني لا يضع موضع التساؤل أهمية علاقات السيطرة، إلا أنه يشدد على أهمية الكشف عن مساحات أخرى متفلّنة منها: مساحات تقع خارج طائفة السلطة، خارج الحكومية، خارج المقاومة، بل حتى خارج الحداثة. فالى جانب مضمار السلطة المأسسة، الحكومة بالبحث السوسيولوجي عن السببية، وبالتالي عمّا هو مكرّر ومتوقّع وموجود وراهن، يهدف هذا التقليد الثاني إلى الكشف أيضاً عن وقائع أخرى موسومة بما هو هلامي وطارئ ومفاجئ وغير محسوب، والكشف أيضاً عن الممكن والكامن. فيرى هذا التقليد النقدي أنّ تلك الظواهر تؤشّر إلى وقائع موجودة، وهي مع ذلك

الجيدة ليست تصدر بالضرورة عن علم اجتماع جيّد. والمفارقة المؤكدة هنا أنّ علماء الاجتماع يستطيعون الوصول إلى أوج الأثر السياسي في كتاباتهم بالسعي إلى الاستقلال في الحقل السياسي.

الاستقلالية الذاتية

وتتضمن الاستقلالية الذاتية فوق أي شيء آخر إعطاء الأولوية لمصلحة علم الاجتماع بالتمييز عن المصالح السياسية والإعلامية أو الاقتصادية. ونظراً إلى اتكال العلوم الاجتماعية على التمويل من مصادر حكومية أو من القطاع الخاص، فهذا يستلزم النضال لتأمين احترام مصادر التمويل هذه الاستقلالية الذاتية للعلوم الاجتماعية. ومن خصائص المؤسسات الديمقراطية قدرتها على تمويل أعمال نقدية موجهة ضدها هي نفسها، ولعلماء الاجتماع مصلحة في النضال من أجل الحفاظ على هذه القيمة الديمقراطية ضد القوى السياسية والاقتصادية التي ترى في التمويل وسيلة لإلزام عالم الاجتماع بإيلاء الأولوية لنمط من البحث على آخر، وتأكيده ضد أولئك الذين يستخدمون التمويل للتأثير على نتائج البحث العلمي.

إلا أنّ الاستقلالية الذاتية ليست مجرد استقلالية ذاتية بنوية. إنها استقلالية ذاتية ثقافية أيضاً تتضمن النضال من أجل حماية العقل العلمي الاجتماعي من العقل السياسي والإعلامي. فمن أجل تفادي أنماط المحاججة السياسية في البرلمان، مثلاً، ألف جيريمي بنثام كتابه الصغير والمعمور «دليل المغالطات السياسية» (١٨٢٤). ويسمّي أولى المغالطات «مغالطة السلطة» (بما فيها مغالطات الشخصيات المدوحة) ومادتها السلطة في أشكالها المختلفة - والغرض المباشر لها هو قمع كل ممارسة للملكة العقل تحت ضغط هذه السلطة. وثانية المغالطات هي «مغالطات الخطر» (بما فيها مغالطات الشخصيات المذمومة) وموضوعها الإيحاء بوجود خطر ما بطرق مختلفة، والغرض هنا القمع الحاسم لاقتراح الخوض في أي نقاش مباشر، بحجة وجود مثل هذا الخطر. إن إدخال طرق النقاش هذه إلى علم الاجتماع هو في نظر بروديو إضعاف لاستقلالية العقل العلمي الاجتماعي ولخصوصيته.

والاستقلالية الذاتية تعني أيضاً الاستقلالية الذاتية للأسلوب. وقد لاحظتُ أحياناً كثيرة بين علماء الاجتماع العرب أسلوباً ذكورياً مميزاً في فرض السلطة الفكرية،

محجوبة بفضل سيطرة وقائع موسومة بعلاقات القوة. أي إنه يرى، إلى جانب رؤيته مسارات السيطرة في واقع مخصوص، يرى أيضاً مسارات سيطرة حيث واقع يسيطر على واقع آخر.

إذا كان الفكر السياسي الراديكالي منبثاً في «لحظة ضد» ولحظة «بديل»، أي في رغبة مجابهة القمع والسيطرة والاستغلال القائمة ورغبة موازية لخلق عالم أفضل، يمكن القول إنَّ التقليد السوسيولوجي الأول مناسب أكثر لسياسة «ضد»، فيما التقليد الثاني يوقر ذخيرة لسياسات «بديلة». بهذا المعنى، أشعرُ بأنَّ التقليدين مهمان لمخاطبة علماء الاجتماع العرب، وهم يواجهون أنماطاً من السيطرة الكولونيالية القديمة في فلسطين وأنظمة الاستغلال الرأسمالية الجديدة على امتداد المنطقة العربية ومساحات الإمكان الجديدة التي بشرت بها الانتفاضات والتحولت في السنوات القليلة الماضية. يقدم التقليدان دعوة لعلماء الاجتماع العرب، حيث النضال من أجل الاستقلالية حجر أساس للمعرفة النقدية، وحيث مخاطبة السياسي لا تتطلب مجرد الانتباه إلى مساحات السيطرة والمقاومة، بل إلى إيلاء الأهمية ذاتها للبحث عن مساحات تقع خارج دورات القوة، وحيث يمكن توطين إمكانات أنظمة اجتماعية بديلة. دعوني أعطي مثلاً سريعاً عن الكيفية التي يمكن بها أن يلتقي علم اجتماع ملتزم كشف علاقات القوة وعلم اجتماع ملتزم كشف وقائع أخرى، وعن التوترات التحليلية التي يمكن أن تنشأ عن هذا اللقاء، والإمكانات التي تتفتح أيضاً عند العمل مع التقليدين معاً. ثم أنتقل إلى مثال آخر أكثر قرباً إلى السياسة للتمثيل على طريقة مخاطبة التقليدين لمخيلتي الضد/البديل من مخيلات السياسة الراديكالية.

الأخوة الملتبسة

لننتقل إلى شمال لبنان ونستكشف تفاعلاً اجتماعياً روتينياً لا يزال يقابله المرء في بعض القرى. يرتسم الانقسام الطبقي في تلك القرى بواسطة الانتماءات العائلية. أي إنه توجد عائلات ثرية وعائلات فقيرة كل على حاله منذ العهد العثماني. ومنذ مطلع العهد العثماني، يعمل أبناء العائلات الفقيرة عند العائلات الثرية بما هم خدم وعمال زراعيون ورعاة وسواقون. وعلى الرغم من هذا الانقسام الذي يمتد عبر الأجيال، فإن زرت القرية فلا تزال تشاهد أبناء العائلات الثرية

جالسين يتناولون القهوة مع أبناء العائلات الفقيرة العاملين في خدمتهم. وقد شاهدت ذلك في واحدة من القرى حيث كنت أجرى أبحاثي الميدانية. أذكر جيداً أنني خلال تجوالي في القرية، شاهدت رجلاً يدعى ميشال من العائلة الحاكمة، وقد تعرّفت إليه مطلع ذلك الأسبوع، جالساً على المصطبة أمام بيته يتناول القهوة مع رجل آخر كنت قد عاينته بما هو سائقه، مع أنني لم أتعرف إليه من قبل. عندما ألقيت التحية على ميشال، انتصب واقفاً وعزّفتني إلى سائقه: «هذا جريس، إنه يعمل هنا. وهو من هنا أيضاً (من القرية) وبيته في أسفل الطريق». ثم أضاف: «أنا وجريس ربينا معاً، ونحن مثل إخوة، وعائلتي وعائلته حال واحد منذ ما أستطيع أن أتذكر». قد يبدو هذا غريباً، أو مصطنعاً، أو حتى منافقاً، لشخص ليس معتاداً ثقافة القرية، وخصوصاً عندما تكتشف أن جريس هو أكثر من مجرد سائق. إنه في الواقع خادم لميشال، ينفذ أي شيء وكل شيء يريده منه في البيت والحقل أو في أي مكان آخر.

إنه وضع مثير جداً يرمي الاضطراب بين الاستعدادات السوسيولوجية النقدية والاستعدادات الأنثروبولوجية النقدية لعالم الاجتماع التي تحدث عنها أعلاه. والسبب أن ما يحدث، من وجهة نظر سوسيولوجية نقدية، قد يبدو بديهياً: إن هذا الرجل يستخدم مصطلحات القرابة لإخفاء علاقات السيطرة. إنَّ رغبة السوسيولوجي في كشف التضليل الذي تنطوي عليه علاقات القوة يطفو إلى السطح فوراً، فيقول أو تقول: «أكيد. مثل الإخوة» بالتأكيد. ها ها ها. من يظن أنه يخدع؟ إنني أستطيع أن أنفذ من خلال لغة الأخوة هذه وأتعرف إلى ما تبطنه من علاقة سيطرة. ما من أحد يستطيع أن يضحك عليّ بهذا التخليط عن الأخوة». وقد يقول الماركسي: «لدينا هنا وضع تشتغل فيه مصطلحات القرابة بما هي أيديولوجيا للتغطية على علاقات الاستغلال القائمة بين سيّد وخادمه». ثم إنني علمت إضافة إلى ذلك أن جدّ جريس كان أيضاً خادماً عند جدّ ميشال. فيمكن المرء أن يقول باستهتار: يكفيننا قصة «عائلتي وعائلته حال واحد» إنَّ هذا إلا تمويه لعلاقات قوة.

إلا أنَّ الجانب الأنثروبولوجي مني، إذ يوافق النقد السوسيولوجي في مستوى ما، يريد أن يفهم أيضاً معنى هذا الوصف «نحن مثل الإخوة» من وجهة نظر جريس، وهنا يظهر أمر آخر. فأول شيء لاحظته بعد وقت من التعرّف إلى جريس أنه ليس مضللاً على الإطلاق بلغة

مساهمة عالم

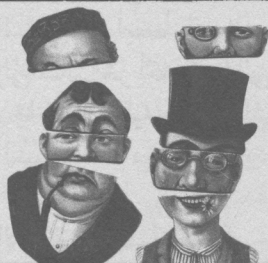
سياسات الضد

الجزري
(ميزة سياسية)



بيير بورديو

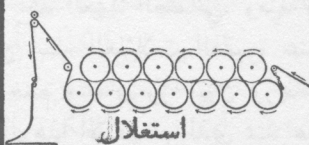
السيطرة



ميتز جير

مساحة تكريم

استغلال



العنف الرمزي

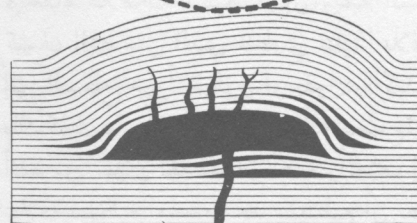


السيطرة

"الحس العام"

حقل القوة

مصلحة الجميع



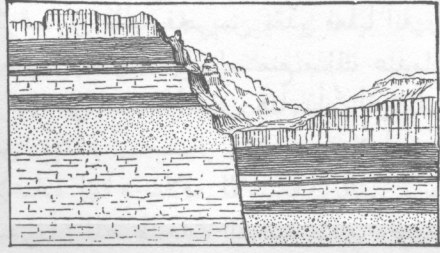
التحرر من الطبيعية



اجتماع

سياسات البديل

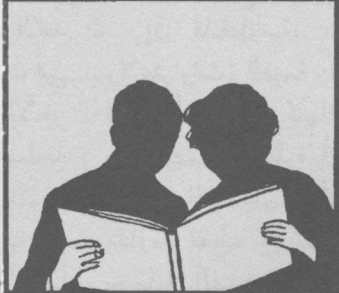
النقدي
(ميزة فكرية)



مساحات أخرى



برونو لاتور



صمود



مقاومة

يكتب تاريخ العلاقات الطبقية، وخصوصاً علاقات المحسوبة، في القرى اللبنانية، ولا يرى إلا علاقات السيطرة والأشكال الأدواتية للاستغلال، يتغافل عن تاريخ مهم آخر، هو تاريخ تدهور مساحة متحررة من تلك العلاقات الوظيفية حيث البشر يرتبط واحد منهم بالآخر بما هم إخوان وأخوات. إن النظرة السوسيولوجية النقدية التي تلتقط علاقات استغلال نظرة قيّمة، لكن النظرة الأنثروبولوجية النقدية التي تلتقط وجود مساحات أو وقائع أخرى لا تقل عنها قيمة.

وهذا مثال آخر يشدد على الكيفية التي تمكّن ثنائية «المساحات المتشربة بالقوة/المساحات الأخرى» من أن تعقد علاقة مميزة بثنائية «سياسات الضد/سياسات البديل» المذكورة أعلاه. بالنسبة إلى علماء الاجتماع المهتمين بالحياة الاجتماعية الفلسطينية وباستمرارها في وجه توسع الاستعمار الصهيوني، ووحشيتها، تبدو قضية المقاومة، ومكونات ثقافة المقاومة، عظيمة الأهمية. ولقد فصل العديد من علماء الاجتماع القديرين في تلك العلاقة. ولكن إلى أي مدى يسمح لنا محور «الاستعمار الاستيطاني/مقاومة الاستعمار الاستيطاني» بفهم السياسة الفلسطينية وتوفير الذخيرة النقدية لها. هنا أيضاً، بناءً على مثال القرية الوارد أعلاه، يوجد غالباً انزياح من الأولوية الوجودية إلى الواقعية الوجودية الأحادية: أي الانزياح من اعتبار علاقات السيطرة الاستعمارية ومقاومة تلك السيطرة على أنها أهم واقع سياسي فلسطيني إلى اعتبارها الواقع الفلسطيني الوحيد.

إن المقاومة، على أهميتها لأسباب سياسية ولاعبارات القيمة الذاتية الفردية، تسعى متطلب نفسانياً يمكن أن يُنهك البشر حتى عندما ينجحون في مقاومتهم. إن نظرة أنثروبولوجية لن تكتفي بتفحص مختلف الأشكال والأبعاد لوجود علاقات قوة وعلاقات مقاومة فقط، بل تتطلب تفحص كيفية اهتمام الناس بحماية أنفسهم من السيطرة ومن مقاومة السيطرة في آن واحد. هنا يمكن اعتبار مفهوم الصمود والواقع، والممارسات والثقافة التي تحددها الممارسات، مفهوماً على القدر ذاته من الأهمية. إن الصمود في علم الفيزياء، كما عندما نتحدث عن صمود مادة ما، له تعريف مثير: إنه يتحدث عن طاقة تلك المادة على أن تتعرض لقوة تشويهية دون أن تتشوّه بها. يبدو لي هذا بعداً حاسماً من أبعاد «ممارسات الصمود». ذلك أنه مهما فكرنا في أهمية المقاومة وقديستها، لا يمكننا أن ننكر أنها تستدعي

الأخوة. إنه يعرف جيداً جداً أنه خادم لرجل ثري وأنّ عائلته كانت ولا تزال تحت سيطرة عائلة ميشال. وعلى الرغم من ذلك، فجريس يقدر فعلياً أنه وسيّده الثري «مثل الإخوة». وقد استمتع بذلك عندما قاله ميشال وكرره في مناسبة أخرى. هنا بدأت أدرك أنه على الرغم من حقيقة أنّ ميشال يستخدم فعلاً استعارات القرابة لإعادة إنتاج علاقة الاستغلال التي تربطه بجريس، يبقى أنّ المصطلحات القرابية تؤدي وظيفة تتعدى تلك الوظيفة: إنها تحفر مساحة يستمتع بها كل من ميشال

❖ إن المصطلحات القرابية تؤدي وظيفة تتعدى تلك الوظيفة: إنها تحفر مساحة يستمتع بها كل من ميشال وجريس حيث يرتبط واحدتهما بالآخر خارج علاقة السيطرة

وجريس حيث يرتبط واحدتهما بالآخر خارج علاقة السيطرة. عندما تبالغ النظرة السوسيولوجية النقدية في توظيف جهد كبير في كشف علاقات القوة، فإنها غالباً ما تعجز عن أن ترى أشكالاً أخرى من العلائقية، أو أن تعجز عن التفكير بإمكان وجود مثل تلك الأشكال الأخرى، أو أن تفكر في أنّ علاقة قوة قد لا تكون أكثر من مجرد علاقة قوة. بيد أنّ العلاقة بين شخصين أعقد ومتعددة الأبعاد لكي يمكن القبض عليها في نسق تعريفي واحد، مهما تكن قيمته. قد تكون علاقة القوة هي البعد الأهم في العلاقة بين ميشال وجريس على أنها ليست هي البعد الأبعد. تشير لغة القرابة إلى هذا الشكل الآخر للعلائقية. وفي لغة القرية اللبنانية، غالباً ما تكون المساحة التي تحفرها لغة القرابة المجازية هي مساحة تكريم.

وهكذا فإن النظرة السوسيولوجية لن تشاهد هذه المساحة إلا وفق مصطلحات الكيفية التي تشتغل بها لإعادة إنتاج علاقات القوة. بالتأكيد، قد تخدم تلك المساحة لإعادة إنتاج علاقات القوة، بل إنها تفعل ذلك فعلاً. ولكن إذا كان هذا كل ما يشاهده عالم الاجتماع، فإنه يتغافل عن مورد مهم يملكه الناس، وخصوصاً الناس المخضعين، لكي يبنوا شخصياتهم بما هم بشر يستحقون الحياة. القول إن هذه المساحة تساعد على إعادة إنتاج علاقات السيطرة قد يكون صحيحاً، لكنه ليس يعني أنّ ذلك هو السبب الوحيد لوجودها. إن من

مضارّ مستدامة على البشر وعلى النسيج الاجتماعي، للذين يخوضونهما. بل يمكن القول بالتأكيد إن هذا هو البعد المأسوي للمقاومة. إنها بطولية ولا غنى عنها. وإن حياة تستحق أن نعيشها يستحيل التفكير بها دون مقاومة، ومع ذلك فالمقاومة تضرّ بجذوى الحياة. ليس على المرء أن يفكر بالمقاومة وبالصمود على أن واحدهما نقيض للآخر. يمكن النظر المفيد إليهما على أنهما بعدّ من أبعاد المقاومة من قبل شخص يصنّف المقاومة من الخارج. ومهما يكن من أمر، فبالنسبة إلى الذين يمارسون الصمود، يجب تمييزه بعناية عن المقاومة بما هي واقع.

رغم خشيتي التبسيط المفرط للمسألة، دعوني أقدم مثلاً توضيحياً على ما أقول. في منزل شهيد فلسطيني استشهد حديثاً، كان على أرملته أن تتخذ خيارات تتعلق بمدى ما تتذكره عنه وما تريد أن يتذكره أطفاله، وهي ذكريات تتغير مع الوقت، طبعاً. إن تعليق صورته على الحائط فعل تذكّر، لكنه أيضاً احتفال بمقاومته وفعل مقاومة بذاته. وقد تقيم الأرملة مزاراً لزوجها الشهيد في البيت لضمان أن يتذكر الأولاد بطولة أبيهم على الدوام، ويرثوها، ويشاركوا في ثقافة المقاومة التي كان أبوهم جزءاً منها. ولكن لنفترض أن المرأة قررت أنها ستقرأ كل ليلة لأطفالها قصص أطفال غير ميسّسة ثم تمنى لهم ليلة سعيدة وهي تطبع قبلة دافئة على خدودهم تسمح لهم باختبار شعور بالوجود ليس محكوماً ذاتياً بموت أبيهم، شعوراً بالوجود لا يحكمه الاستعمار ولا مقاومة الاستعمار. بعبارة أخرى، ها هي أم تجعل أطفالها يختبرون بنوع من العادية التي يختبرها أيضاً أطفال ليسوا معرّضين لسيطرة الاستعمار وليسوا أيتام شهيد. هذا ما أسميه فعل صمود. ويديهي أنه يستبطن عنصر مقاومة. ولكن إذا ما انخرطت الأم في ممارسات تهدف إلى تحاشي واقع الاستعمار - على افتراض أنّ ذلك التحاشي ممكن - فسوف ينظر من يريد الاستمرار في الاحتفال بشهادة الأب إلى ذلك على أنه ضرب من الخيانة. ومع ذلك، فإن استغراق العائلة الكلي في الاحتفال بأفعال المقاومة وحرمان النفس مساحات العادية تلك، إنما هي ظاهرة مَرَضِيَّة ليس إلا.

وكما قلت أعلاه، إذا كان المرء يريد تسمية الصمود بُعداً آخر من أبعاد المقاومة أو فعلاً آخر مختلفاً عن أفعال المقاومة، فليس بذاك القدر من الأهمية من منظور تحليلي قدر ما هو من المنظور السياسي للذين يخوضون المقاومة والذين قد يصيبهم الاضطراب من طاقة الاستيعاب

التي تنطوي عليها أفعال الصمود. الحاسم هنا بالنسبة إلى عالم الاجتماع النقدي هو أن الصمود مساحة أخرى غير مساحة السيطرة الاستعمارية وللمقاومة النشطة للسيطرة. ليست مساحة تحكمها الأولوية المعطاة للسلطة الاستعمارية التي يحتاج المرء إلى أن يقاومها. يمكن المرء أن يسمي الصمود مساحة للعادية البطولية. وبسبب ذلك، فهو مساحة أكثر ملاءمة لتوطين «السياسات البديلة»: سياسات معنية بمأسسة نوع من العادية لمرحلة ما بعد المقاومة. المقاومة، من ناحية أخرى، مهجوسة تعريفاً بما تسعى إلى مقاومته، فهي بالتالي أرض لـ «سياسات الضد». والحاسم دوماً أن لا نفكر أبداً بال ضد والبدل، وبالمقاومة والصمود، بمنطق «إما هذا أو ذاك» ولكن بالكيفية التي يمكن أن نفكر بال اثنين معاً. وحرّى بعالم الاجتماع النقدي، الذي تحدوه قيم السوسيولوجيا النقدية والأنثروبولوجيا النقدية، أن يقدم مساهمة ما لمهمة التفكير هذه.

أودّ أن أختتم بإثارة بُعد هام آخر من أبعاد النقد «الأنثروبولوجي» أو «الثقافي» للعلوم الاجتماعية. إنه يتعلق بمسائل نخط الكتابة في مقابل مضمون الكتابة. إنّ هذا النقد مستلهم فلسفياً من أعمال ديريدا، لكنه يتغذى أيضاً من تقليد عريق في العلوم الاجتماعية النسوية. والمسألة هنا هي مسألة طرائق علم الاجتماع في تفصيل الواقع وتصنيفه، وتشديدها على ما تشير إليه لغتها على أنه «قبض على واقع». إنّ مثل هذه اللغة تجعل العلوم الاجتماعية متواطئة مع أشكال السيطرة البطيركية السائدة والمرتبطة بترويض الآخر، أو الأخرية، والتحكم بها والسيطرة عليها واستغلالها. إن البحث عن وقائع أخرى لا تسودها مثل هذا العلاقة يدعونا أيضاً إلى التفكير في أسلوب كتابة لا يتعلق بإلقاء القبض، أسلوب كتابة «مع الناس» أكثر مما هو أسلوب «كتابة عن الناس». فمن الصعب أن نتصوّر نمطاً من المعرفة العلمية لا يترافق مع منطق التدجين. ومع ذلك يمكن التخفيف منه أقله بواسطة رغبة في عدم الكشف وعدم هتك الأسرار، التي غالباً ما تعرّض الشيء للإلقاء القبض السلطوي عليه حتى عندما لا يكون قد أُلقي القبض عليه أصلاً. إنّ «الكتابة مع» هي كتابة «مع» الناس بالطريقة ذاتها التي نتمنى فيها لأحدهم «الله معك». إنها معيّة تخدم كقوة دفع في حياة الناس، وهذا ما يعجز عنه أفضل علم اجتماعي نقدي، أكان يستلهم السوسيولوجيا أم الأنثروبولوجيا.

العراق مثلاً وحنا بطاطو دليلاً [٢] من أهل الدولة إلى دولة الأهل

وضاح شرارة

كاتب من لبنان.

ننشر في ما يأتي الجزء الثاني من قراءة وضاح شرارة لكتاب حنا بطاطو «العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية». فبعد تحليل أليات تسلّم السلطة، يتناول الكاتب في هذا الجزء أليات تثبيت السلطات في مصر الناصرية وفي العراق وسورية البعثيين، في ظل الأنظمة «الوطنية الديمقراطية»، الذي أطلق على الأنظمة الصادرة عن حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث. ويناقش شرارة معارضاً انطباق هذا التوصيف على الأنظمة العربية المعنية

وعلى رغم فظاظة الاستيلاء وفجافته، ولباس حزب البعث العربي الاشتراكي في «القطر» العراقي في منافسته الأحزاب والكتل الأخرى التي تشبهه ويشبهها حلة العصاة المؤامر بعضها بعضاً، انخرط الاستيلاء في سياقة تاريخية عريضة وموصوفة هي سياقة بناء الدولة الوطنية، وخروج المجتمعات المستعمرة من سيطرة الإدارات الاستعمارية إلى الاستقلال والتدبير السياسي والذاتي والتصرف في عوائد الإنتاج والتوزيع، على وجوها. فلم يخل الاستيلاء، وهذه حاله، من مسوغات ظاهرة وقوية. وبداء، في أعين كثيرة ليست كلها مغرضة، تمثيلاً قاسياً ولا شك على «مراحل» استواء الجماعات المستعمرة والتابعة المتخلفة دولاً (-أئماً)، وطنية ناجزة، وعلى ضرورات الانتقال من حال التصدع الأولى والتعويل على الأجنبي إلى حال التماسك الذاتي المرجوة والآتية.

عسكر الاستيلاء وحزب الحكم
فوسع البعث العراقي - على نحو ما وسع «الناصرية» المصرية في الأعوام الخمس عشرة المنقضية بين ١٩٥٥ - ١٩٧٠، والجبهة الوطنية التقدمية في سورية في ١٩٥٤ - ١٩٦١، ثم البعث السوري في ١٩٦٣ - ١٩٧٠ وما بعدها، والحركات «الوطنية» أو الاستقلالية في الأردن ولبنان وبلدان شبه جزيرة العرب وفلسطين

١ الاستيلاء والتثبيت والتوحيد

تعقبت حلقة أولى من سمات الدولة الوطنية العربية الناشئة في رعاية أو «قبضة» جهاز استيلاء عصبي ريعي وبيروقراطي في مرآة المثال العراقي، وصِفَةً حنا بطاطو إياه في عمله الجامع الذي انقضت عليه، في ٢٠١٣، ٣٥ سنة تامة (عطفاً على مقال الكاتب في «بدايات» العدد ٥، ربيع ٢٠١٣، ص ١٨٦-٢٠٧). والحق أنّ جهاز الاستيلاء هذا، وهو غالباً ما اختصر في اسم صاحبه ونسب إلى رأسه وجامع مقاليد، صدام حسين، بلور نظاماً بالغ الاضطراب والاختلال، استمد (من) عوامل اضطرابه واختلاله، وهي عصبية وريعيته وبيروقراطيته، واستيلاؤه المتجدد، نازعه إلى التأزم و«الرايديكالية»، على ما مرّ القول، وإلى الاستقرار على حال الحرب والإقامة عليها داخلاً وخارجاً. وتناولت الحلقة الأولى الانقلاب أو الانتقال من المنافسة على الدولة العراقية، إلى التحكم المنفرد فيها، ومن شلل عسكرية ضيقة، لحمتها عصبية محلية متحلقة حول فرد بارز المرتبة وتربص بعصبية أخرى على مثالها وشاكلتها، إلى احتكار حزب منظم واحد وعريض القاعدة المنتفعة السيطرة المسلحة، ثم الإدارية والأهلية والسياسية والاقتصادية على الدولة والمجتمع وأبنيتها.

بقيادات مفترضة هياكل وشبكات منظمة ومتصلة، أرادت قيادة حزب البعث ردف الانقلاب العسكري التقني والمباشر بعمل «شعبي» جماهيري وقاعدي. وأوكلت إلى «حرس قومي»، حزبي، الاضطلاع بدور في الاستيلاء على «الشارع» وتخويف الأعداء والسيطرة على أجهزة الحكم، ثم في الإدارة السياسية والأمنية اليومية. وأذن إشراك «الحرس القومي» في الأمرين بتفشي العنف، في صورته الوبائية والأهلية، في النزاعات السياسية، وفي إجرائها اليومي والإداري.

وإذا أفضى هذا التجديد في العاجل، إلى خسارة قيادة البعث السلطة وتآليب التيار القومي والجماعات العراقية وبعض الجماعات «القديمة» عليه، رسخ التجديد «الشعبي» والحرسى أجلاً قدم الحزب، في ١٩٦٨، في الحكم. وخلص الحزب، أي قيادته الضيقة، من الاستيلاء الأول، الفوقي والعلوي، إلى ضعف مثل هذا الاستيلاء وهشاشته، وإلى حاجته، إذا شاء حكماً مديداً ورأسخاً في دولة ومجتمع عريين ومعاصرين، إلى غشيان حزب جماهيري عريض ومنضبط ومتعصب، جسم الدولة وأجهزتها، من وجه، وإلى السيطرة على أبنية المجتمع واستتباعها أو إلحاقها بجهاز السيطرة ودمجها في إوالياته. فمن طريق الحزب العصبي فالجماهيري المنضبط، وعلى خلاف اقتصار الشلل العسكرية على تكتيل اصحاب المواقع العملائية النافذة، ولكن على الضد من التعويل الايديولوجي على ترجيح عوامل اجتماعية وسياسية ضرورية غلبة قوى «تاريخية» موصوفة على قوى أخرى (على ما نسب الشيوعيون إلى أنفسهم) - تغلبت قيادة حزب البعث على القوى المنافسة الكثيرة الأخرى، وتجاوزت الاستيلاء الانقلابي الظرفي إلى إنشاء «نظامها» وتثبيتته. وفي حالي أو فصلي الاستيلاء والتثبيت، مهدت الأداة الأمنية الطريق إلى بناء «النظام» على أركانه الإدارية والاجتماعية المتينة والمديدة.

فقدّم الانقلاب الخاطف والمليّس، والخادع أو المراوغ، لإجراءات قلبت رأساً على عقب موازين علاقة الدولة، أو جهاز السيطرة والتوحيد والإدارة، بالجماعات الوطنية وبـ«الشعب» و«المجتمع» أي بما خلّص من الجماعات وانقطع عنها، وائتلف في الكيانين الناشئين. فاستعجلت القيادة الحزبية قصر القوات المسلحة على أنصارها، أي على نفسها، وإقصاء «المخالفين» من غير تمييز. وسلطت عليها، وعلى أطرها الجديدة، معايير ولاء

- السعي في اختصار المنازعات السياسية والأهلية الكثيرة والمتشعبة السابقة في التيارات العامة وحدها. واقتضى الأمر أو النجاح فيه إقصاء الجماعات المترتبة في سدة النسب والمكانة، وما يتفرع عليهما من أحلاف وعوائد وريوع، ومصادرتها على مواردها ومكانتها ومعايير اجتماعها، قبل إطفاء جذوتها السياسية والاجتماعية. وجمعت المكنات والأحلاف هذه، في باب واحد هو النظام القديم أو البائد. وترتب على هذا شق المجتمعات (إلى) معسكرين اجتماعيين وأهلين متنازعين، أو متحاربين من غير وسيط أو وساطة، يقضي احتراهما بانتصار معسكر على آخر انتصاراً ناجزاً، ولا تقوم بعده قائمة للمعسكر «الطبقي» الأهلي المهزوم والمغلوب، وذلك على دعوى نشرها مثال سوفياتي شيوعي جمع، في صورة مركبة وواحدة، «منطق التاريخ» التطوري والغائي وطوبى الثورة المظفرة والحاسمة.

ومراحل الاستيلاء البعثي الصدامي على دولة العراق، وعلى شطر من أبنية مجتمع العراق وجماعاته، تعاقبت على رسم واضح تعقبه حنا بطاطو، وتقصى دقائقه من غير إغفال وقائعه المؤثرة. وتابع الجزء الأول من المقالة بطاطو على الرسم الذي اختطه. فالمرحلة الأولى ورثتها قيادة حزب البعث من الأعوام العشرة التي انقضت بين الانقلاب الأول، في ١٤ تموز ١٩٥٨، والانقلاب الثاني في ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨، وملأتها النزاعات العسكرية المتفاقمة على الحكم وقممه. وأدلت فيها القيادة البعثية بدلوها العاثر، ومن غير قعر، في ١٩٦٣.

وجددت بعض التجديد نهج الحكم الذي استقر، غداة ١٤ تموز ١٩٥٨، مع انفراد عبد الكريم قاسم بالزعامة أو الرئاسة، ثم مع عودة عبد السلام عارف والناصرين إلى الصدارة. فالانعطافات والانقلابات هذه غلبت عليها مبادرة الجيش والقوات المسلحة، ولم تلبسها المشاركة «الشعبية» أو الأهلية والجماهيرية إلا ملابساً عرضية، على رغم شراكة الحزب الشيوعي العراقي، الجماهيري قياساً على الأحزاب العراقية الأخرى، في بعض فصول المرحلة، وشراكة التيار «القومي»، البعثي والناصرى، في الفصول نفسها وإنما على منقلبها الآخر. وعلى خلاف الحزب الشيوعي، وهو أوكل إلى عبد الكريم قاسم التصرف والتدبير الحكوميين ونزل عنهما حين ندب قاسم نفسه وحده إليهما، (وعلى خلاف) الشلل العسكرية الناصرية المتفرقة، وهي تصدرت تيارات جماهيرية مستقلة بنفسها ولا تربطها

يلاحظ القارئ...
أن صاحب المصنف...
لم يفرّد المصنف...
المذهبية أو الطائفية...
التي صبغت الشطر...
الأعظم من البعثين...
في المرحلة الثالثة...
من تاريخ حزبهم...
معالجة خاصة

التوجه الاجتماعي...
على «الدولة» وإليها...
على الاستيلاء عليها...
وقبلة ثم غشيتها...
بالبطون ثم غشيتها...
وملابسها من العمل...
قطب الرحى من البعث...
السياسي الأمران...
السلطان الأمران...
تضاليم الجمهور...
على إنزال الجمهور...
السني وكتلتها...
سياسية واجتماعية...
(سوسيولوجية) متصدة

حزبي وشخصي صارمة وقاطعة. وعضدت هذه المعايير ببنية «طبقة منتخبة» ومتنفذة، وأخرى أوسع من الأولى، ولكنها تشاركها معايير الانتساب والمنبت والمصلحة المفترضة. فمالت كتلة الحزب بكلّيتها نحو الجسم السني والعربي، الوسطي والغربي والشمالي جغرافياً وبلدانياً، و«البدوي» الريفي عمراناً واجتماعاً وسياسة. والسمات العصبية والأهلية هذه نجمت عن انقلاب حزب البعث من منظمة ناشطين دعاء، ومحرضين «فكرين»، ومعترضين على سيطرة مصالح تقليدية ضيقة، إلى حركة سياسية مبادرة جعلت نصب جهدها وسعيها الدولة والسلطة، والاستحواذ عليهما، وإلحاقهما بقيادتها وخطتها. وهي انتهجت نهجها الجديد، على نحو إعدادها لانقلابها في صيف ١٩٦٨، على ما تقدم، في ضوء منافستها «الحركة» أو التيارات الناصرية القومية العربية، من وجه، والحزب الشيوعي العراقي، من وجه آخر، والحلف الحاكم العسكري المضطرب أخيراً. وميدان المنافسة هو «مجتمع» الجماعات العراقية الأهلية وعصبياتها و«الدولة» التي أنشأتها الحقبة الاستعمارية البريطانية في أثناء العقود الأربعة المنصرمة (١٩١٨ - ١٩٥٨). وانتهت القيادة في هذا الأمر إلى مبدأين أو أصليين: الكتلة العسكرية والأمنية ضرورة للاستيلاء على السلطة، والجسم الحزبي الجماهيري والأهلي المرصوص وحده يضمن البقاء فيها.

برنامج «المرحلة الوطنية الديمقراطية»

و«المنطق» المتناسك والظاهر على هذه المقالات لم يكن وليداً منطقياً لأفكار أولى موجبة، بل هو تبلور في معرض حوادث ووقائع تعقبها «دلينا» الدؤوب. ودلالته لا تقتصر على روايته. وبعضها يصدر عن إغضائه أو عن ترتيبه العوامل التي يُعملها في الرواية. فيلاحظ القارئ، على سبيل المثال، أن صاحبنا لم يفرّد للصفة المذهبية أو الطائفية التي صبغت الشطر الأعظم من البعثيين في المرحلة الثالثة من تاريخ حزبهم (بعد الإعداد للانقلاب، ثم الاستيلاء الأول) معالجة خاصة. وذلك أن الكاتب اقتصر مراحل غلبة هذه الصفة من طرق أخرى هي أزمة المواصلات النهرية وصناعة مراكبها، في أحواض الأنهر جراء تسلط المواصلات البخارية، وأنهار الأرياف في عهدة ملاكين رؤساء عشائر وأعيان وموظفين ووكلاء «سراكيل» غائبين أو مُقَوِّين تحت أعباء روابط قرابة وولاء ثقيلة ومقيدة، وخسارة التجارة الداخلية بعض دوائرها المحلية والإقليمية، ووفرة اليد العاملة «الحرة»

ومنافستها بعضها بعضاً وتردي أجورها، إلخ. وهذه السياقات البنيوية، وهي أصابت الكتل الأهلية السنية وأولها كتلة سكان البلاد الشمالية الغربية، ما كان لها ربما أن ترجح كفة الشطر السني من الجمهور البعثي لولا «هزيمة» علي صالح السعدي، الشيوعي، وانفراط عقد الحزب وجمهوره وقيادته وخطه، تحت وطأة مراجعة حادة تناولت إلى أركانه ومبانيه كلها. فالتوجه الاجتماعي على «الدولة» وإليها، وقيام الاستيلاء عليها بالقوة ثم غشيانها وملابستها مقام قطب الرحى من العمل السياسي البعثي، تضافر الأمران على إنزال الجمهور السني وكتلته منزلة سياسية واجتماعية (سوسيولوجية) متصدة.

ولكن هذه الصدارة «الموضوعية» الإحصائية إذا جازت العبارة، لم تحمّل على صيغة إيديولوجية أو جهازية (علمانية، على قول إيراني وخميني رائج)، ولم تصب إلى مثل هذه الصيغة. فلم يترتب عليها تفريق مذهبي فجع ومنهجي يفوق قوة وأثراً الحواجز التلقائية الناجمة عن الإقامة والقرابة والأعراف المتفرقة عنهما وعليهما. وربما غلب الانقسام القومي والتاريخي، العربي و«الإيراني» الإقليمي والداخلي الوطني، وبعض إرثه الحربي والدامي، على الانقسام المذهبي، وغلفه بغلافه. وهذا الانقسام القومي والتاريخي، في حال العرب والكرد، لم تكسر الوحدة المذهبية حديثة. ولم يؤد، من وجه آخر، إلى جبهة قوميات: «عربية» على الكرد، ولا كردية و«إيرانية» على العرب.

ويقود ترتيب الرواية العوامل الاجتماعية المؤثرة في بناء السياقات البنيوية، على النحو الذي مثلت عليه الفقرة السابقة، وهي تناولت «الطائفية» وعصبيتها وتقدم وظائفها العملية والظرافية على تحجرها العصبي والمعلن، أو هو قاد فعلاً إلى الفحص عن ملابس نهج أثمر إنجازات «الثورة الوطنية الديمقراطية»، على ما سمي ماركسيون وشيوعيون جهازيون كثر رزمة إجراءات عرفت جملتها الدولة الوطنية في العالم الثالث وهي، بعد الاستقلال: التأميم وانتزاع مرافق إنتاج المواد الخام من الشركات الغربية، والإصلاحات الزراعية، وتولي إدارات الدولة مرافق المواصلات والبنى التحتية والاتصالات والتجارة الخارجية والصحة والتعليم إلى السلطة النقدية، وجهر إرادة توحيد وطني أو «قومي» صارمة وسوس الجماعات الأهلية والسياسية بموجبها، والانحياز إلى السياسات السوفياتية والحركات الاستقلالية الوطنية معاً في

السياسة الخارجية والتتديد بسياسات «الغرب» ونظمه الاجتماعية و«الرأسمالية» عموماً، وضبط العلاقات السياسية الداخلية على مثال قريب من الحزب (الواحد) - الدولة ويتخطاه فعلاً إلى «المجتمع». وحملت هذه السياسة في الشرق الأوسط العربي على «الناصرية»، ونسبت إلى مصر في قيادة جمال عبد الناصر، في أثناء هيمنة سياساته الإقليمية على السياسات الوطنية (وأُنكر سياسيون بارزون مثل السوري خالد العظم سبق عبد الناصر وريادته، إلى إنكارهم الحاد صدق انتهاجه هذه السياسة ونشدها فعلاً غاياتها).

حلقات السلطة المتناسكة

وفي مرآة رواية بطاطو المعللة تترتب إجراءات بعث صدام حسين (أو أحمد حسن البكر - صدام حسين)، الإجراءات بعد الآخر، على منطق عملي متضاييف فيستدعي الإجراءات على سبيل التلازم، ولا يستقيم الإجراءات الأول ولا يدوم إذا لم يتبع بالإجراء الآخر أو الثاني. وعلى هذا، فالاستيلاء على الحكم من طريق الجيش، ورعاية الحزب وحمايته ووصايته، وقطعاً لدابر الاضطراب والمنازعة في صفوف القوات المسلحة، ما دامت هذه ميدان المنافسة الوحيد على السلطة ومقاليده الأمر، «اقتضى» أو «أوجب» بعض الإجراءات المتناسكة: تكوين الجيش ومراتبه تكويناً جديداً في عهدة الجهاز الحزبي وأمنه و«بوليسه» واستخباراته؛ والتكوين الجديد هذا «اقتضى» بدوره إغراق القوات المسلحة بالحزبيين، ومضاعفة عديدها أضعافاً، وقصر التجنيد على دوائر أهلية وسكنية وولاءات معروفة ومختبرة تضويها مراتب لا يتطرق شك إلى انخراط أصحابها في الولاء الاضطرابي والمقيد بقيود المصلحة الحيوية للقيادة.

وكان قد سبق هذا الفصل من السياسة توسيع أو تعظيم الجسم الحزبي، واحتراف المحازبين، وترتيبه على مرتبتي الأمر والانقياد، ورغد لحمته بعوامل مُسكة قوية مثل تمجيد الفصل «الثوري» والعنيف من مسير الحزب وتاريخه، وهو فصل خلف ضغائن قوية وتربصاً ثارياً في صفوف الأحزاب والجماعات المنافسة والخصم، وانتخاب الحزبيين الجدد وترقيتهم على هذا المعيار. واستمدت القيادة بعض اللحمة (من) عصبيات منابت الحزبيين، العشائرية والمحلية والمذهبية والعمرية. وما أعمل أو أجري في الجيش والحزب أعمل في إدارة الدولة التي ألحقت بالحزب وقيادته. فانتفخ معاً في

بعض الأحيان، وتباعاً في أوقات أخرى، عديد المعتالين على «الدولة» وأجهزتها ومرافقها. وتقول العديد المتعاطف حاجة حيوية لا يستقيم بغير تلبيتها «الكرمة» دوام الحزب الحاكم في «قيادة الدولة والمجتمع»، على ما نصت مادة في الدستور البعثي السوري السابق هي نسخة مخففة ومهذبة من أصل أو مبدأ «ديكتاتورية البروليتاريا» في العقيدة اللينينية - الستالينية. وسبيل التمويل المفترض مضموناً ومألوفاً، إذا عز أو امتنع سبيل تنمية موارد الإنتاج الذي تتولاه القوى الاجتماعية نفسها (في إطار ليبرالي أو شبه ليبرالي)، هو سيطرة «الدولة» على الموارد والفوائض والاقتطاع والتوزيع والاستهلاك. والتأميم هو صورة السيطرة الإدارية المباشرة. ولا ريب في أن تأميم المواد الأولية التي سبقت الإدارات الاستعمارية إلى استغلالها، وإلحاقها بدورة إنتاجها واستهلاكها، هو رأس النهج الوطني والاستقلالي الاقتصادي والاجتماعي، ويجمع قيمة رمزية عظيمة إلى تلبيتها حاجة قومية ملحة. والإنفاق السريع من عوائد مرفق تسيطر عليه القيادة الجديدة سيطرة تامة وتجعل من السيطرة التامة محور نضال سياسي طويل، إذا ضمنته القيادة وانتزعت من الشركات الأجنبية وحراستها السياسية والأمنية، إنجاز في وسع القيادة الإدلال به، وإحكام قبضتها بواسطته على مرافق القوة والسلطة والإدارة والمجتمع جميعاً.

فالمرق النفطي، في حال العراق وغيره من الدول المنتجة، ليس رافعة تصنيع، ولا لبنة أولى في أسس الرسملة ودورتها. ولا هو قاطرة عربات أو حلقات تصنيعية أخرى. فبقي، إلى اليوم، عقداً كاملاً من السنين بعد سقوط صدام حسين، شأنه في بلدان أخرى مثل العراق، مصدر ربوع نقدية تسدد ثمن مشتريات البلد، ومرتبات موظفي إدارته المتورمة، ونفقات الإنشاءات التحتية الضرورية، إلى النفقات الفاخرة التي «تجزي» المترعين في قمة الهرم السياسي الإداري والأهلي على سبيل الجرايات العباسية والمملوكية. والقرينة على الأمر أن تعاطف العوائد، بعد كسر احتكار الشركة «العراقية»، الأنغلو-أميركية، ثم بعد تأميم الحقول والعمليات كلها، قاد إلى تعاطف احتكار الحياة السياسية الوطنية، وفاقم نزاعاتها الحزبية، وأطلق يد الحزب الحاكم فيها، وضمن لها موقعاً حصيناً لا ينازع، ولا ينافس، ولا قيد عليه. وكانت الحملات العسكرية على الكرد، والإرهابية على الشيوعيين والأنصار، والإقصائية على المنافسين

البعثيين والمتحفظين عن القيادة «التكريتية» الضيقة، من تظاهرات سياسة وصفت بالوطنية التحررية، وبالتقدمية الاشتراكية، وبالقوموية الوحودية. والحروب الخارجية، على إيران وعلى الكويت، و(تهديد) بلدان الخليج العربية، توجهت الحملات الكثيرة الوجوه هذه، وترتبت على المنطق الإمبراطوري أو السلطاني نفسه، القاضي بتعظيم الربوع وتلبية احتياجات الإنفاق. وتذرع صدام حسين إما بـ «استعادة» الأحواز وحقول عبادان، أو بردع سعي الكويت في «تركيع» العراق من طريق خفض سعر برميل النفط وإغراق سوقه، أو بتلكؤ بلدان شبه جزيرة العرب عن تعويض العراق المحارب خسائره الباهظة، وهو يقاتل «الشعوبية» الفارسية وتوسعها المذهبي- تُصدر وجوه التذرع المتفرقة والمتضافرة كلها عن اضطراب الحزب - «الدولة» - «المجتمع» إلى الوفاء بأعباء الاستيلاء والولاء. وهي أعباء إنشاء الدولة الوطنية (العربية) على المثال العصبي الريعي والبيروقراطي الذي أنشأتها عليه أجهزة عسكرية وحزبية في الربع الثالث من القرن العشرين. ولم تنفك هذه الذرائع، في أحوالها كلها، عن ربطها ربطاً وثيقاً بالمسألة الفلسطينية، وبإسرائيل: فمرت «الطريق إلى القدس» بعبادان، وتهديد الكويت كان الوجه الآخر للتهديد بحرق إسرائيل أو قصفها بـ «الكيماوي المثلث»... وقد ينبغي استشراف صورة الدولة القومية والكبيرة، دولة الأمة الواحدة و«المملكة» المترامية الأطراف والمركزية معاً، وراء سياسات صدام حسين، وفي ثناياها. وهذه الصورة ليست من النوافل التي لا يليق بـ «الباحث العلمي» الالتفات إليها والوقوف عندها وتفحصها، أو رميها في سلة «الأيديولوجيا» على أحد المعاني السائرة. و«الفولكلور» الملّكي الصدامي اللاحق، في أثناء سنوات الحصار، لا يغط الصورة قوتها، فهي رسم تاريخي ألهم حركات سياسية و«شعبية» فاعلة، ولا جدوى من «التخفف» منها وإدارة الظهر لها.

الحمل على تقنية سوفياتية متوطنة

وعلى غرار الناصرية ومنوالها، وسورية البعثية في أطوارها وعهودها المتعاقبة من الفريق أمين الحافظ فاللواء صلاح جديد فالفريق حافظ الأسد، برزت في صدد البعث العراقي ونظامه مسألة عريضة تناولت، حقيقةً، تعريف الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تخلفت عن تصفية السيطرة الاستعمارية المباشرة على أجزاء واسعة

من آسيا وأفريقيا كلها وبعض أميركا الجنوبية الهندية واللاتينية. وقاد التعريف شطراً من السياسات الدولية في العقود الأربعة التي أعقبت الحرب الثانية، ولايس ملابسة مؤثرة العلاقات السوفياتية - الأطلسية، ومنافسة «الكتلتين» على «حكومة العالم»، وعلى مسالكة وممالكة، أو بشره وموارده. وغلبة اللغة السوفياتية ومصطلحاتها على مناقشة تعريف الأنظمة السياسية والاجتماعية وترتيبها على مراتب التقدم والتخلف والتحديث وأنحاء الثورة الوطنية والديمقراطية والنمو وتوزيع الثروة وعدالته، هي أثر من آثار ميزان العلاقات الدولية في العالم الجديد، «العالم الثالث». واستجابت هذه اللغة أحوالاً وعلاقات داخلية افتقرت، فيما افتقرت إليه، إلى لغتها ومفهوماتها التاريخية المتعارفة. ولكن دوام المسألة بعد انصرام الحرب الباردة وانحسار اللغة السوفياتية، مع تجدد حظوة الديمقراطية (على قول أحدهم) في أنحاء متفرقة من العالم وأوقات متباعدة ومتباعدة، قرينة على اضطراب الفعل السياسي والتاريخي الذي صنع هذا الضرب من الأنظمة من غير أن يدري ما صنع. وهذه الأنظمة، أو ذريتها البعيدة والقريبة التي حفظت منها في حلل مختلفة بعض الأبنية الفقيرة، تتخبط اليوم، وربما إلى عقود من الزمن، في معضلات التصدع تحت وطأة غلبة السلطان «الكيونونية» (روح الله خميني) على طبائع الاجتماع والعمران، واستتباعه أهلها من غير بقية.

فغداة تآكل السيطرة الاستعمارية على «الشرق»، وهو شرق على سبيل الاستعارة والمجاز، ثم انهيارها، برزت مسألة قيادة المجتمعات القديمة والجديدة معاً، وعلى معنيين متباينين. وفي معية مسألة القيادة أو السيطرة، برزت مسألة «مهمات» القيادة وبرنامجهما. ولا غرو إذا تصدرت اللغة السوفياتية المناقشة، وهي تسلطت على المفهومات الاجتماعية والتاريخية العامة التي تدرك من طريقها، بذريعة «الماركسية»، بعض أبرز العوامل في أطوار الرأسمالية وثوراتها الإنتاجية والتقنية والاجتماعية والعسكرية.

وحمل حوادث التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث على مراحل ومهمات (برنامج) وقيادات (طبقات وأجهزة)، على ما صنعت الماركسية السوفياتية أو «المتسفيته»، على تعريب أحد اصحابنا، بدا مرشداً أميناً ولا غنى عنه فعلاً في دوامة العاصفة التاريخية التي هبّت على مسرح مجتمعات مشتبهة الرسوم والعلاقات، وأسلمت إلى أهلها ومباني اجتماعهم الولاية على أنفسهم وعمرانهم. وفي مرآة هذا

وغلبت اللغة السوفياتية
ومصطلحاتها
على مناقشة تعريف
الأنظمة السياسية
والاجتماعية وترتيبها
على مراتب التقدم
والتخلف والتحديث
وأنحاء الثورة الوطنية
والديمقراطية والنمو وتوزيع
الثروة وعدالته

ممال معظم قوى
«الطبقات» المسيطرة،
في القطب الأطلسي
يبركي - الأوروبي
ممال معظم قوى
بسات العنصرية
في القطب السوفييتي
و «الشعوب»
وتولى الجبهة
مكري المستولي
تتحكيم «القيصري»
أو «البونابرتي»
في الخلافة

لها ما يتعدى قرساً شكلياً بالحكم والسياسة عموماً. وقد تكون المسألة الحاسمة التي أفضت إلى الانعطاف الحاد اللاحق هي اضطراب البلدان المستقلة - والخارجة من تدبير استعماري براني ومتخفف من التحكيم السياسي في الخلافات والموازنات والموارد ووجوه الانخراط في أجسام وكيانات قومية أو دينية متنازعة ومحتملة - اضطرابها فجأة، وهي خالية الوفاض من أبنية إدارية وعسكرية واقتصادية متماسكة، إلى الاضطلاع باختيارات مصيرية في المسائل والمجالات كلها.

فنزلت المسألة الاجتماعية - الاقتصادية على وجه الخصوص، وعلى ما أعرض لاحقاً في تفصيل، على الحركات العامة المحلية، وحال ظهور عجز «الطبقات» القديمة عن معالجة المسألة، نزول الصدمة، واتفق استيلاء الأجهزة العسكرية على السلطة مع أمرين: اشتداد النزاع الدولي على السيطرة العالمية في إطار الحرب الباردة، وتعاطم النزاعات الداخلية السياسية (المركية) والاجتماعية على الدولة الوطنية وعلى ملكية الموارد وتوزيعها، واستمال القطبان الدوليان قوى النزاعات الداخلية. فمال معظم قوى كتلة «الطبقات» المسيطرة، إلى القطب الأطلسي، الأميركي - الأوروبي، ومال معظم قوى الحركات العامة إذا استثنيت قوى الإسلام الاجتماعي والسياسي الناشئ، إلى القطب السوفييتي أو «الشرقي». وتولى الجهاز العسكري المستولي التحكيم «القيصري» أو «البونابرتي» في الخلافين، واستولى على الحكم أو سيطر على الحياة السياسية من وراء الستارة (وهي حال سورية منذ ١٩٥٤ إلى حين تولي عبد الحميد السراج نيابة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، ثم ١٩٦١). وقضت ملاسبات النزاعات الإقليمية والدولية، العسكرية في المرتبة الأولى، في دائرة عربية تتوسطها جغرافياً واستراتيجياً المسألة الفلسطينية؛ وقضت كذلك ملاسبات المنازعات السياسية والاجتماعية في دول وبلدان تستقوي جماعاتها الأهلية على دولها؛ قضى الأمران بغلبة نازع «سوفييتي» قوي، جهازية متحزب واحتكاري، على سيرورة بناء الدولة وشد قوامها في هذه البلدان.

٢

..... «البرنامج» من غير السيرورات

وأراد الجهاز العسكري المستولي استمالة الحركات العامة المحلية، ومعظم عديد الجهاز تحدر من أهل هذه الحركات و«طبقاتها»، وهو نشأ في موازاة نشأتها

الحمل، اتفق النظر والعمل، أي توحد فهم الوقائع والحوادث والمبادرة إلى إجرائها على مجرى بعينه دون غيره. وما استخلصته الحركات الاجتماعية العمالية والنقابية والديمقراطية البرلمانية (الأوروبية) من تاريخ المنازعات السياسية والاقتصادية، فصاغته منهاجاً تاريخياً متجاذباً ومتناقضاً، قدمت الجهاز الحزبي والايديولوجي السوفييتي إلى قيادات الحركات الاستقلالية والوطنية في المستعمرات أو المحميات أو القطاعات السابقة في صورة تقنية استيلاء على أجهزة سيطرة خالصة تتربع في سدة جماعات منقادة من غير شرط. وهجمت قيادات الحركات الاستقلالية والوطنية الأهلية على هذه التقنية، وعلى بعض مفهوماتها المضمرة، فأعملتها على وجهها التقني والذرائعي في بناء حركات أو منظمات، الباعث الأول والدائب على بنائها على المثال العام الهرمي والإنفاذي الذي بنيت عليه هو الاستيلاء على السلطة غير المقيدة، والإقامة بها، وجني ريعها وقطفها من طريق بيروقراطية متداعية.

ولعل بدايات الأمر كانت، في الشرق (الأدنى) الأوسط العربي، حين سبقت الأجهزة العسكرية الوطنية الحركات السياسية العامة بأشواط، وخلفت كتلة متشابكة من الأعيان وشيوخ العشائر والأصناف والطرق وقمم القضاء والفتوى وموظفي الإدارة العثمانية وتمولي فروع المصارف وشركات النقل الأجنبية وتجار المحاصيل والزراعات الصناعية، على السلطة أو الحكم. فألفت الحركات السياسية العامة المحلية نفسها، وهي كانت جزءاً من الحركات الاستقلالية وبمنزلة جناحها الحزبي والميداني، في موقع حرج ومرتبك، فهي أهل لوراثة كتلة «الطبقات» المسيطرة أو الحاكمة، القديمة، و«دورها» يلي مباشرة اضطلاع الكتلة بالحكم وظهور تقصيرها. ولكن هذه الأهلية تنقصها شروط حيوية: فالحركات العامة المحلية منقسمة على نفسها انقسامات اجتماعية وايديولوجية وثقافية عميقة وجارحة، وتتناول انقساماتها إلى تشخيصها أحوال المجتمعات التي تتقلب بين أظهرها، وإلى هوية هذه المجتمعات الوطنية أو القومية والدينية، وعوامل التغيير فيها، وغايات التغيير، وعلاقات الأجزاء أو الجماعات بعضها ببعض أو بالكل السياسي والحقوق. والخلافات أو الفروق والانقسامات هذه لا ترتدي معاني واحدة أو مشتركة، ولا تترتب على معانيها مناهج سياسية واحدة. والوقت الذي قضته هذه الحركات معارضة السلطات الحاكمة والمسيطرة، في أثناء الاحتلال الأجنبي أو الانتداب والوصاية القريبة والبعيدة المباشرة، لم يتح

المركز على الأطراف الإقليمية والوطنية ساحق. والحق أن حل الجماعات اليسارية والتقدمية «الليبرالية»، أي ذوبانها في تيار وطني جُمع أو «إجماعي» واجتماعي شعبي وعامي، كان مسألة أجهزة فوق ما كان مسألة عمومية، وطنية وشعبية، فعلاً. ومكاسب الطاقم العسكري والغالب، وهو تدريجاً في الأثناء انقلب عصبية دولة ريعية وبيروقراطية ولم ينفك مستولياً على المكاسب، من ذوبان الجماعات اليسارية والتقدمية «الليبرالية» لم تكن عظيمة. فهذه الجماعات لم تستو قوة فاعلة أو راجحة، لا سياسياً، في إطار مجتمعات تخطى فيها السلطة و«طبقاتها» بأرجحية ساحقة، ولا اجتماعياً، حيث تتقدم اللحمة الأهلية ومراتبها وجهاز الحكم، حتى في الجماعات المدنية المختلطة المصادر، قيام الأفراد بأنفسهم وروابطهم الطوعية والتلقائية. وعلى هذا، فما جنته الطواقم العسكرية الغالبة من اندماج بعض جماعات اليسار التقدمي في الإدارات والمنظمات «الجماهيرية» ومنابر الإعلام أو أجهزته تفوق قيمته المعنوية ثقله السياسي العملي بما لا يقاس (تناول أنور عبد الملك هذا الفصل من علاقة جمال عبد الناصر باليسار المصري في كتابه: مصر مجتمعاً عسكرياً، ١٩٦٢، باريس، ص ٧٨-١٣٢، وعاد إليه إريك رولو بعد ٥٠ سنة في مذكراته «العربية والفلسطينية»: في كواليس الشرق الأدنى - مذكرات صحافي ديبلوماسي» ١٩٥٢-٢٠١٢، باريس، ص ٢٩-٨٠، ونقلت «بدايات» في عددها الثاني بعض صفحات من مذكرات رولو هذه).

فالاندماج أقر للطواقم العسكرية الغالبة، ومن تحلق حولها من إداريين ومهنيين ووسطاء بأمر حاسم وجوهري، هو مشروعيتها التاريخية الكاملة - ومصدر الإقرار جماعات «المثقفين» من المتعلمين والمهنيين والتقنيين والمنظمين العموميين، على هذا القدر أو ذلك. وهم متولو التفكير في السيرورات والسياقات واللحمت والفروق التاريخية والاجتماعية والثقافية الحضارية، وفي الأدوار التي تضطلع بها هذه، أي رواياتها، وتسويقها وتصديقها وإبطالها وجزحها والنظر فيها ومراجعتها في ميزان معايير مقترحة تسعى الجماعات المتفرقة في عموميتها والإجماع عليها. وهو (الاندماج) أقر لبرنامج الطواقم العسكرية بحقيقته وصدوره عن موجبات وإلزامات موضوعية تتخطى الطبقات الاجتماعية ورسومها الصلبة أو المائعة،

وفي سياقة هذه النشأة. فهي سند الاجتماع، ربما المفترض المثالي فوق ما هي سند الناشط والعملي. وهي خصم خصمه، أي كتلة «الطبقات» القديمة وبعض الطبقات الجديدة. وعلى رغم غلبة هاجس وطني جامع، أو توحيدي داخلي استقلالي، على الحركات العسكرية الانقلابية في مصر وسورية والعراق واليمن (وفي الجزائر، ١٩٦٢ - ١٩٦٥، وليبيا، ١٩٦٩، استطراداً من طرق مختلفة)، وهي حركات اتصلت على وجه أو آخر، لم تلبث أن حملت حملاً على التصدي لما عرف بمسألة التنمية، أو الخروج من «التخلف»، أو «الإقلاع» الاقتصادي والاجتماعي. وقصد بالتنمية سياسات بناء أبنية تحتية تقود التصنيع والإصلاح الزراعي، وتعميم التعليم والعناية الصحية والسكن، وإنشاء سوق داخلية متوازنة وعملة مستقرة... وهو «برنامج» وطني ديمقراطي أو ديمقراطي بورجوازي، نزولاً على رسم «المراحل» الشائع والمتعارف، والمشارك بين أجنحة الحركات العامة على ما تصورت في مصر عشية ١٩٥٢: الجناح الليبرالي وإلى يساره أو «يمينه» الجناح الشعبي، والجناح الإسلامي وإلى «يساره» الجناح السلفي (على تبويب أو ترتيب أنور عبد الملك).

وتضافرت على هذا الحمل عوامل داخلية ودولية، على ما مرّ، وجمعت مصالح الطاقم العسكري إلى مصالح الحركات العامة و«طبقاتها». وتعهد الطاقم العسكري المتحدر فكراً ومصالح وأفقاً من الحركات العامة، والجامع في خليط مبهم منازع توحيدية جمعية وإدارية أمرية ورسالية اصطفاية، رعاية المصالح «الواحدة» هذه والمتناغمة، على ما افترض الطاقم، لقاء التسليم له بالقيادة والريادة. ولم يكن التسليم المرتجى عسيراً إلا على التيار الإسلامي المنظم أو الدعوي. وبايع التيار أو الجناح التقدمي واليساري الاجتماعي، أو معظمه، الطاقم العسكري الوطني علي برنامج «ديمقراطي بورجوازي» بدا ديمقراطياً وطنياً وشعبياً اجتماعياً، قياساً على حال بورجوازية وطنية أسالت من الخبر والمناقشة فوق ما أقامت قرائن على حقيقتها أو وجودها السياسي أو حتى الاجتماعي.

وتوسطت القيادة الشيوعية السوفياتية في حل مسألة التسليم أو المبايع والولاء. والحل لم يكن معضلاً، لا في ضوء موازين القوى السياسية الداخلية، وهي لم تكن واحدة ولا متجانسة العوامل، ولا في ضوء علاقة مراتب الحركة «الأمية» بعضها ببعض، ورجحان

ما جنته الطواقم
العسكرية الغالبة
من اندماج بعض جماعات
اليسار التقدمي
في الإدارات
والمنظمات «الجماهيرية»
ومنابر الإعلام
أو أجهزته تفوق
قيمتها المعنوية
ثقله السياسي العملي
بما لا يقاس

والنظم السياسية والوطنية. وتتخطى، قبل ذلك أو فوقه، السيرورات والسياقات المتنازعة، السياسية أولاً التي تقود إليها الموجبات واللازمات وتفضي. وفي القسم الأول من هذه المقالة، نبهت الصفحات الأخيرة إلى انقطاع الإجراءات البارزة، من تأميم نفطي وإصلاح زراعي وتعليم عام ومشاركة نسوية عريضة في سوق العمل وتقييد قانوني لأعراف الأحوال الشخصية، إلى الإقرار بالمسألة الكردية وبالتعدد السياسي (في إطار «جبهة وطنية»)، من نتائجها ومرتباتها.

فالحزب الحاكم يؤم النفط الوطني، ويدخل في ملك ثروة وطنية عظيمة في وسعه إعمالها واستثمارها في تصنيع محلي، وإنشاء أبنية تحتية حيوية، وإعالة انتقال الزراعة من البعثة العشوائية والبداية إلى نظام سوقي وتعاوني متوازن... ولكن ما يترتب على حلقات هذا النهج المتناسكة والمتلازمة أمور اجتماعية جوهرية مثل نشوء طبقة عاملة كثيفة ومرصوصة وعالية التأهيل في المواضيع المركزية من النسيج المتنامي. ويترتب عليه، وعلى مثاله، توسع هذه النواة في دائرة أعرض بكثير، تخلط مراتب الكثافة والرص والتأهيل على مقادير متفاوتة. وهذه الطبقة، والحال هذه، كيان أو فاعل اجتماعي تدعوه أحواله ومصالحه واختباراته، وعلاقاته بكيانات اجتماعية أخرى، إلى بلورة آراء أو أحكام و«وجهات نظر» في هذه المسائل كلها: مصالحه وعلاقاته بكيانات اجتماعية أخرى وعلى الخصوص بالدولة وبالإدارات العمومية الموكلة إليها. ويفترض هذا، من طرف غير خفي، قيام الكيان الاجتماعي بإزاء الدولة، وسياساتها العامة، رقيباً وحسيباً، وفي الأحوال كلها انفصاله عن الدولة. واكتمال سيرورة التأميم، وتوحيدها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، رهن تبلور هذا الكيان، واستقلاله بنفسه، وانخراطه في حياة سياسية عامة ومشتركة. ولا تصدق فيها الصفتان، العموم والاشترار، ما لم تستو كثرة الأقطاب ومتنازعة.

بوتكين...

والاستيلاء الريعي والبيروقراطي المركزي على النفط المؤم وعوائده، والتصرف به في خدمة الجماعة أو القيادة المستولية وعلى خلاف بعض مصالح الجماعات القومية والمذهبية والدينية والبلدانية والسياسية الأخرى أو المنافسة، واستعمال العوائد في وجوه عسكرية وإدارية من غير مناقشة، هذا النهج حال عمداً بين بند التأميم،

من البرنامج «الديمقراطي البورجوازي» المفترض، وبين مرتباته التاريخية العامة على المجتمع العراقي والدولة العراقية. فالتصنيع المرتجى، وهو أجازته نظرياً عوائد النفط في سوق غلب عليها الطلب - في ١٩٧٣، إبان حرب تشرين (أكتوبر/رمضان)، ثم في ١٩٧٨ - لم يثمر «طبقة عاملة» مضمرة في ثنايا «تشكيلة اجتماعية» مختلفة، أو رازخة تحت مخلفات علاقات انتاج استعمارية، ثم استعمارية جديدة وأخيراً «نيوليبرالية». وكذلك حال «طبقة المزارعين» والفلاحين المستقلين، وطبقة العمال الزراعيين في معيبتهم، اللتين كان يفترض في الإصلاح الزراعي، وإعمال أصل «الأرض لمن يفلحها» أن يتفقت عنهما.

وارتد عمل النساء المتعلمات والعاملات في مرافق المهن الحرة، أو في العمل المأجور عموماً، عليهن، وعلى «صيتهن» و«شرفهن» و«عفافهن» حين انفجرت «قادسية صدام» في أيلول ١٩٨٠، وطالت ثمانية أعوام، وقتلت مئات الآلاف من الرجال. واستثمر المرشد الإيراني أعوامها المتطاولة في «وعي (الشعب) أكثر» وفي اعتياد الموت، على قوله. وشردت مئات آلاف أخرى من الناس على جهتي الحدود (طبعاً). فالمرأة العاملة والراشدة ومعيلة الأولاد في غيبة الرجل الطويلة، وبعد مصرعه بالأحرى، «خراجه ولاجه»، على قول أهل بغداد، وربما غيرها في القرن الثالث (هجري). وهي محل تهمة سهلة، وذريعة تحريض نذل ووضع، حين ينتصر «الفارس» المهزوم لفحولة لم يكلفها، على زعمه، سوء التدبير والارتجال العسكريان، إلى التمييز المذهبي والحزبي وشق العراقيين طبقتين، بل انتهكتها «خيانة» النساء، وتحررهن الاجتماعي والشخصي النسبي. فلم يتردد الحزب الحاكم وذرى أدراج الرياح حصاد تعلم الفتيات، وعمل النساء، ودعا إلى قتلهن على التهمة، وبدد الحصاد الثمين الذي كان هو بادر إلى بذاره.

وهذه المسائل، منفردة ومجمعة، قرينة على أن البرنامج العملي الذي تولت الأنظمة العصبية والريعية البيروقراطية العربية، المتفرقة، إنفاذه منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين لم يكن «وطنياً ديمقراطياً»، ولا «ديمقراطياً بورجوازياً» على رغم مطابقة بنوده، شكلاً، بنود البرنامج في حلته السوفياتية والجهازية. فما أغفلته هذه الحلة، وأبرمت الحركات أو التيارات اليسارية والتقدمية إغفاله من دون تردد أو لحاف، هو دور المنازعة والانقسامات الراجح في صياغات بنود البرنامج العملية.

إن البرنامج العملي الذي تولت الأنظمة العصبية والريعية البيروقراطية العربية، المتفرقة، إنفاذه منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين لم يكن «وطنياً ديمقراطياً»، ولا «ديمقراطياً بورجوازياً» على رغم مطابقة بنوده، شكلاً، بنود البرنامج السوفياتية والجهازية.

تمثال برونزي للرئيس العراقي السابق صدام حسين في القصر الرئاسي في بغداد.





في حوادث الموصلي
١٩٥٩ «نضال» الوجها
أول البلبان، الوجها
العصبي الاجتماعي
والسياسي (السلطوي)
على صوغ الإخراج
والنزاعات أو إخراج
على النحو الذي خرج
عليه ونصنوع

فهذه البنود هي «رؤوس» سيرورات وسياقات. فيما تلد
السيرورات والسياقات كيانات اجتماعية وسياسية
تاريخية وفاعلة، في مخاضات وضع أليمة ويتربص بها
الإجهاض، وإما تلد طروحاً مكتملة الخلقات والقسمات
للوهلة الأولى ولكنها آلية الحركة، ولا روح فيها إلا
ما تنفخه فيها قيادات عظامية وطيفية. وهذه، بدورها،
دمى تحركها خيوط النزاعات الدولية ومحاكاة المراحل
التاريخية المدرسية وقواها المستعارة. وعليه، سبحت هذه
الأنظمة وبلدانها ومجتمعاتها في عوالم ودنى مسحورة.
فأنجزت بناء الدولة الوطنية المستقلة، وجسدت إرادة
الشعب الواحد والمتماسك، وأمتت مرافق الإنتاج،
ووزعت الأرض على الفلاحين، وقطعت دابر الطفيليات
والطفيليين، وأرست أركان قوة عسكرية وطنية حصينة،
ولقنت الشعب ثقافة وطنية أو قومية ناصعة، وبعثت
تراث الإسلام في حلله البهية وأسمائه المدوية، ولم
تفوت دورة انتخابية واحدة إلى مجلس الشعب أو الهيئة
التشريعية، وإلى البلديات ومجالس المحافظات، ودبجت
دستوراً نص على فصل السلطات وتعاونها...

وبعض هذه الأنظمة انقلب على التأميمات، وجدد
خصخصة الأرض فاشتراها رجال المال والأعمال
والوسطاء، وقلص دعم السلع الضرورية والخدمات
العامة، من غير أن يشعر الناس بانقلاب الأحوال، على
ما ينبغي. وذلك لأن بنية النظام النواتية، أو قلبه المسحور،
هي في الحالين واحدة: عصبية ريعية وبيروقراطية تطرح
السيرورات والسياقات ومخاضاتها المتنازعة، وتزهق
الكيانات الفاعلة والكثيرة المولودة منها. ولا مناص من أن
يرسو عمل النظام، أو تجدد سيطرته، على قسمة الداخل
والخارج المتنازعين والمتناحرين على مثال أهلي وعصبي
ضمني أو معلن. وغلبة «البنوية» على هذه الحال، وعلى
سياساتها هي ثمرة إخراج التاريخ و«تربيته».

فإذا استفاق «الجمهور»، جمهور المحكومين، من
السحر ألقى عالمه أو دنياه صوراً ورسوماً مزوقة، وديكور
أنقاض من الكرتون والخشب، على شاكلة قرى بومكين
الروسي محظي كاترين الثانية. وهي (الصور) شبهت على
القيصرة الزائرة والمسرعة وجود قرى عامرة ومزدهرة،
وفلاحين سعداء، فإذا انتقلت الزائرة الجلييلة إلى قرية
قريبة، سبقها بومكين و«رفع» هياكل عمارتها المصورة
والمشبهة، وأمر فلاحها بالسعادة، وألبسهم الثياب
النظيفة بضع ساعات... وكان بوغاتشيف، «الموجيك»
الثائر والدموي، وانتفاضات الفلاحين المدمرة، «المرحلة»

التالية والمتربصة في «السفر» الروسي. والفلاحون
المزارعون، اليوم، و«طبقتهم» بالأحرى، أمسوا قلة قليلة
حيث لم يذووا ويتبددوا، وانقلبوا شركات صناعية
ضخمة تجني معظم أرباحها من توسيع شطرها الممكن،
ومن بيع محاصيلها بأسعار محمية استحال الاتفاق
على توحيد معايير احتسابها. وعمال القطاع الصناعي
الغذائي أرسوقراطية عمالية لا تذكر لا ببوغاتشيف
بوشكين ولا بمارينا سولجنستين. والأرياف، أو ما بقي منها،
في بلدان «العالم الثالث»، بعد انقسام هذا منذ السبعينيات
المنصرمة عوالم، هي إما مخزن احتياطات هجرة إلى مدن
الداخل أو إلى المهاجر الغربية البعيدة وإما قطاع تصدير
سلع غذائية نصف مصنعة، أو هي غالباً الاثنان معاً.

ولم تشغل هذه المصائر صاحبنا ودليلنا، حنا
بطاطو. فهي لم تتصور في هذه الصور، وعلى هذه
الأنحاء المضطربة والمتقلبة، إلا غداة استواء «سيادة
نائب الرئيس»، صدام حسين، «قائداً» لا راد لكلمته،
و«زعيماً أوحداً» يستحق لقب القاسمي (نسبة إلى عبد
الكريم قاسم) فوق استحقاقات سلفه البعيد والشاحب
هذا اللقب بما لا يقاس. وصرف الخلف اللقب، والمكانة
أو الصلاحيات نظير اللقب، إلى حروب مقيمة مع
الجوار، الإيراني والخليجي والعربي الأوسطي، دارت
كلها من غير استثناء على غاية واحدة هي الاستيلاء
على عوائد النفط الريعية، وضم بلاد الربوع وأهلها
إلى عرش «القائد» الأوحداً وتاجه. فاتصل عنف
الداخل العراقي، أو الدواخل العراقية، بحروب الخارج
الباهظة. وأفضت كثرة العراق المتنافرة، غداة ضبطها
ظاهراً في أبنية «أمر» مختصرة وراجحة الثقل والكلفة
على نحو قاطع، إلى سلسلة حروب طاحنة، لم تطوها
حرب «التحالف» الغربي في ٢٠٠٣. فأسلمتها، أو
أسلمت فصلها الأخير، الغربي، إلى فصول أو ذيول
حرب إرهاب هي ترددات الزلزال «الأميركي» لا إلى
غاية ولا إلى نهاية. ولكنها كذلك، على نحو جلي،
ترددات السلطان الذي أرساه صدام حسين، وقيادته،
على «الدولة» والمجتمع العراقيين. فالمسرح البلداني
(الجغرافي) والسكاني الاجتماعي والسياسي الذي
ذرعته، جيئة وذهاباً، جماعات «القاعدة» الإرهابية
وجماعات مقاومة الاحتلال و«عملائه» المسلحة -
والصنفان متميزان ومتصلان على وجوه من العسير
إحصاؤها - هو المسرح العروبي «البدوي» والشني. ولم
يفتأ بطاطو يصف هذا المسرح وإنزواءه إلى الهوامش

العراقية المستجدة، الصحراوية والريفية والتجارية، وانقطاعه من دوائره الأهلية القومية والمذهبية، وانقلابه من التربع في مكانة سلطانية مهيمنة إلى المنازعة على مرتبة ثانية مضطربة ولا ضامن لها. والمسرح والقوى والدواعي هي «حواضن» حركات المعارضة السياسية والمقاومة الإرهابية، العراقيتين، اليوم. وهي من مخلفات العهد البعثي الصدامي الطويل، ومن ذبول الأبنية السياسية والاجتماعية الأهلية التي جرى عليها «الزعيم الأوحده» وحزبه الواحد... وتتداعى أسباب الارتدادات وعنفها من ملابسات استيلاء البعث على العراق في ١٩٦٨، إلى ملابسات استيلاء ١٩٥٨ والمنازعات الأهلية الحزبية الدامية التي أعقبته، فإلى عنف الحكم الهاشمي ووزيره الأول نوري السعيد على الخصوص، فإلى حروب العشائر في ما بينها وحروبها الداخلية «والتناقض البنيوي» بين المدن النهرية الكبيرة وبين بلدات البوادي والأرياف والوديان، على ما لا يمل الكاتب من الإحصاء والعود على بدء.

٣

«الدولة» رغم المجتمع

وشاغل الدليل إلى العراق الحديث والمعاصر، هو شاغل قارئه، وينبغي أن يكون شاغله على زعمي. ويخامر هذا القارئ بعض الشك في أن صاحب الكتاب حسب في آخر فصول كتابه العراقي الكبير، أن جمع أحمد حسن البكر (الجيش) - صدام حسين (الأمن والحزب) مقاليد السلطة و«الدولة» في أيديهما، وإذعان القوى السياسية الأخرى والجماعات الأهلية لهما، طوى (أو طويا) الجمع والإذعان) الفصل المضطرب والمتنازع من تاريخ العراق الحديث. وكلامه على «تراكم أولي» متاح، بعد التحكم في ملك النفط واستخراجه وتسويقه، يشي بذلك أو ينم به. فيرى أن النظام بهذه الحال «لا يحتاج إلى مصادرة الفائض الاقتصادي الذي تستدعيه التنمية» (ص ٤٤٨ من الكتاب أو الجزء الأخير، الثالث، الفصل ٢٤).

ولكن حنا بطاطو بعيد من قصر النزاعات، وعلى الأخص عواملها ومقوماتها، على مصادرة الفوائض واستثمارها، على رغم مكانة مسألة الريوع وبنود البرنامج «الديموقراطي الوطني» تالياً، ومحلها من مسائل الاختلاف والاشتباك. فهو يلاحظ أن البعث أبقى على قوة الروابط المحلية، وأن «جماهير العراق (بقيت) خارج الدائرة

«الواقع» من طريق الدمار

ولكن التوحيد الوطني العراقي، شأن بنود البرنامج «الوطني الديمقراطي» أو «الديمقراطي البورجوازي» المفترض «أنجزه» النظام العصبي والريعي البيروقراطي على نحو إنجاز البند الأخرى: جرد بند التوحيد من فعل أصحابه وجماعاته وجرّد أصحابه وجماعاته منه ومن مباشرته وصنعه، وافترضه من اختصاصه وحده بمنأى من متناول الجماعات واختلافاتها وخلافاتها ونزاعاتها. وحسب أنه فوق هذه حين هو ثمرتها الفجة والمرة. وأوكل إلى تخييل طاغ وهزيل معارف البند الوطني، أو «القومي» في مصطلحه ولغته، على الراحات والجباه، وخلطه بالدم والأنفس. وأوجب على العراقيين المتفرقين والمشرذمين والمتنازعين حمل أنفسهم ووجداناتهم علناً على هوية واحدة، وطنية وربما شخصية وقردية كاذبة ومتوهمة، أو يغلب وجهها المتوهم والمفترض وجهها الفعلي. فإذا أرادوا الخروج منها، أو اضطروا إلى هذا الخروج، لم يسعهم ذلك إلا من طريق أعمال تدمير ذاتي وعام، معنوي أدبي ومادي، والخبط على غير هدى أو بصيرة، على نحو ما صنع العراقيون في العهد الصدامي الطويل.

فمن طريق التدمير والخبث هذين، وعلى هذه الشاكلة، وسعهم بلوغ «الواقع» المنكر والمستبعد والمنفي والتماسه وراء أقنعة البرنامج «الديمقراطي البورجوازي» وبنوده «الثورية» و«الإصلاحية» و«الإيمانية» و«الوحدوية». وكلها تؤدي إلى تقوية الجهاز الحزبي البيروقراطي وتضعف القوى الاجتماعية. وهذا قريب مما فعله السوريون ويفعلونه اليوم في «ظل» سلطان عصبي وريعي بيروقراطي أممي وعسكري أعماهم عن واقعهم، ليس وراء «شعارات» زائفة على ما جرى القول، بل تحت ركام ثقيل وصفيق من الأبنية الاجتماعية والعلاقات السياسية ومن نظم المعاملات، ومسالك القول والتصوير والتعبير. فإذا أرادوا تكسير القشرة السميكة من الأبنية والعلاقات والنظم والمسالك ليلغوا، تحتها، حقيقة ما هم (عليه) في أعقاب قرابة نصف قرن من سلاطة «العصابة» ونظامها، وحقيقة من يكونون فعلاً وراء الكرتون الوحدوي والتحرري والفلسطيني والمقاوم والاجتماعي المزوق والأسدي - لم يجدوا بداً من تحطيم بلدهم (مجتمع جماعاتهم و«دولتهم») وقد استحال كله قرية بوتيكن عميقة، إذا جاز القول، وراسخة.

ولو عمد قارئ العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية إلى إحصاء محاولات صاحب الكتاب المتواترة في جمع «التناقضات» العراقية، واستنتاجاتها في سياقة «مترابطة» يتوسطها أو يتوجها تناقض رئيس (ي) أو «بنوي» - على قوله في نزاعات أهل المدن النهرية، وهم نواة العراق الجديد في ١٩٢٠، وأهل شريط البداوة على ضفتي دجلة بين سامراء والكوت (ص ٤٣، من ج ١، فصل ١) وأهل عشائر الأراضي السهلية على ضفاف النهرين (ص ٤٢ من الجزء أو الكتاب نفسه) - لوقع على سجلات كثيرة تعصى على التنبؤ المتصل والمتناسك. وإحجام حنا بطاطو عن افتعال دمج النزاعات، أو استيلاد بعضها من بعض قسراً، وتركه العنان لنزاع الخلافات في أوقات التآزم والانفجار إلى كثرة مركبة ومرسلة، هو (الإحجام) من دواعي قراءته اليوم والعود على ابتداء معالجته. ولكن معالجته وقفت عند منعطف بدا له يومها، على ما بدا لمعظم المراقبين والمعنيين، إيذاناً بمرحلة استقرار طويلة تتوج الإنجازات «الوطنية» و«الديمقراطية» منذ ١٩٥٨، وتسليمها إلى حكم ثابت أخرج العراق، قبل عقد، من الانقلابات والانتفاضات والانشقاقات، وبلور عقيدة سياسية واضحة و«مقبولة»، وبنى جهاز دولة

مركزية متينة، خلو من التجاذبات التي أودت بالأبنية السابقة. وهذه المعايير هي وليدة وقت سبق أزمة الاتحاد السوفياتي و«مثاله»، عند منعطف السبعينيات إلى الثمانينيات، وظهور أمارات الإعياء والقصور الفادحين على الأنموذج «التاريخي» المفترض. وامتحتت أعقاب ١٩٧٨، وأولها الحرب العراقية - الإيرانية المتخلقة عن الثورة الإيرانية الخمينية ثم احتلال الجيش العراقي الكويت طمعاً في الاستيلاء على الربع الذي ضيعه الإخفاق في إيران...، البناء العراقي البعثي، الصدامي حقيقة. وأخرجت إلى العلن والملا المنطق المضر في المثال «الوطني الديمقراطي»، ودعواه إنجاز برنامج المرحلة بقوة الحزب المستولي والقائد وحده، هو وجيشه وأمنه وبيروقراطيته وريوعه وقاعدته الأهلية والعصبية، بعد إقصائه القوى الاجتماعية الأخرى، وخصيها، وإدارة الاستيلاء على اطراحها ونبذها وقهرها.

فتحقق ما لم يكن ظاهراً، وربما ما لم يكن موجوداً أو قائماً، وهو أن التأميمات والإصلاح الزراعي وإنشاء الأبنية التحتية وتوحيد السوق ونشر التعليم والعناية الصحية... لم تكن خطوات على طريق إنشاء جسم وطني مستقل متماسك ومتنازع، يحكم نفسه بنفسه ويقيّد تفرق مصالحه وجماعاته المشروع منزع حكومته إلى التسلط عليه ومنزع جماعاته إلى الشرذمة. فبنود البرنامج «الوطني الديمقراطي» المعلنة كانت السُّلم إلى استيلاء عصبي ريعي وبيروقراطي، سائقه حال الاستيلاء هذه والتوسع فيها على صورة دائرة مفرغة: يقود الاستيلاء إلى تعظيم السلطان وعوائده، وإلى رص صفوف عصبيته وتعميق الفجوة بينه وبين رعيته، وبين رعيته وبين الجماعات الأخرى المحرومة والمعادية، فيحتاج السلطان إلى تعظيم ريعه وتوسيع مصادرها، لا إلى غاية. ولا ريب في أن كثرة الجماعات «الأساسية»، وتفرق مبانيها القومية، والنسبية الأهلية، والاعتقادية المذهبية، والمعاشية، والبلدانية البيئية، وجوارها ومراجعها التاريخية - ويستفيض بطاطو في إحصائها كلما سنحت الفرصة، أو دعا الحال إلى المقال، في ما يشبه الانتشاء الذهني والقصصي - (هذه الكثرة) عثرة في طريق بلورة سلطة لا تحكم بالقهر والتغلب وحدهما، بل تشرك الرضوخ والقبول في إرساء دالتها. وهي قياساً على عمل دولة وطنية، حديثة ومركزية وإدارية، حكماً، معوق قوي بوجه صوغ إجماعات لا غنى للدولة الوطنية عنها.

سِكْسِي جبران سيجارة وشاعرة أميركية

جبران خليل جبران

(١٨٨٣-١٩٣١)

شاعر ورسام
من لبنان. من
مؤلفاته «الني»،
«المجنون»، «يسوع»
«ابن الانسان»،
«العواصف»،
«الارواح المتمردة»،
«دمعة وابتسامة».

عثر الشاعر المهجري شفيق معلوف، رئيس «رابطة العصبة الاندلسية»، بين أوراق أخيه الشاعر فوزي معلوف على نسخ لرسائل ثلاث كان قد بعث بها جبران خليل جبران إلى صديقه جميل معلوف. فنشرها في مجلة «العصبة» صوت «رابطة العصبة الاندلسية» التي كانت تضم ادباء المهجر الجنوب اميركي. وهذا نصّ واحدة منها.

أخي جميل

عندما أقرأ رسائلك أشعر بوجود روح سحرية تدبّ في جوانب هذه الغرفة، روح جميلة ومحرّنة تفصل بتموجاتها ذاتي فأراك ذا أقنومين متباينين. أقنوم يرفّ فوق البشر والبشرّيات بأجنحة عظيمة تشابه أجنحة الساروفيم التي رآها يوحنا واقفة أمام العرش بجانب المنائر السبع. وأقنومٌ مقبّد بسلاسل قويّة بين الصخور الهائلة مثل «بروميس» الذي أنزل شعلة النار الأولى للبشر من السماء فغضبت عليه الآلهة وأوثقوا جثمانه بصخرة على شاطئ البحر. أقنوم يفرح قلبي ويضبط نفسي لأنه يتموج مع أشعة الشمس ونسيمات الفجر. وأقنوم يوجع عواطفني ويضغط على قلبي وأضلعي لأنه أسير صروف الليالي.. كنت ولن تزال قادراً على استحضار شعلات النار من السماء وتسليمها إلى البشر لتنيرهم ولكن أية شريعة بل أية قوة وضعتك في سان باولو وقيدت جثمانك بين الذين ماتوا منذ ولادتهم ولم يدفنوا بعد؟ هل لآلهة اليونان قوة في هذه الأجيال؟

سمعت بأن في نيتك الرجوع إلى باريس لتسكن فيها وأنا أيضاً أريد أن أذهب إليها فهل نلتقي في مدينة الفنّون؟ هل نلتقي في قلب العالم ونسكن معاً ونذهب ليلاً إلى الأوبرا وإلى الملعب الفرنسي ثم نعود لنلتحدّ عن روايات راسين وكورنيل وموليير وهوغو وساردو؟ أنلتقي هناك ونسير ببطء إلى حيث كان الباستيل ثم نعود إلى البيت شاعرين بملابس روح روسو وفولتير ونكتب. ونكتب عن الحرية والاستبداد لنكون من المساعدين على هدم الباستيل القائم في كل بلدة

في الشرق. أونذهب إلى اللوفر ونقف أمام رسوم رفائيل ودافنسي وكارو ثم نعود إلى البيت ونكتب ونكتب ونكتب عن الحب والجمال وتأثيرهما في خلايا القلب البشري؟ آه يا أخي، إنني أشعر بمجاعة عميقة إلى الاقتراب من الأعمال العظيمة الهائلة وبشوق يميت إلى الأقوال الكبيرة الخالدة وأشعر بأن هذه المجاعة وهذا الشوق هما نتيجة قوة كائنة في أعماقي. قوّة تريد إعلان ذاتها بسرعة فلا تقدر لأن الوقت لم يجرى بعد - لأن الناس الذين ماتوا عند ولادتهم يقفون حجر عثرة في سبيل الأحياء.

صحتي كما تعهدا فهي مثل قيثارة في يد من لا يحسن الضرب عليها فتُسمِعُه أنغاماً لا ترضيه. عواطفني كالبحر ذات مدّ وجزر - نفسي كالشحرور المكسور الجناح المختبئ بين الأغصان يتألم إذ يرى أسراب الطيور مرفرفة لأنه لا يقدر أن يجاريها ولكنه كالطيور يفرح بسكينة الليل ومجيء الفجر وشعاع الشمس وجمال الوادي. أصوّر آونة وأكتب أخرى فأنا بين التصوير والكتابة مثل سفينة صغيرة بين بحر لا نهاية لأعماقه وسماء لا نهاية لأزرقاقها - أحلام غريبة وأمانني سامية وآمال كبيرة وأفكار متصلة متقطّعة وبين هذه الأحلام وهذه الإمانني وهذه الآمال وهذه الأفكار شيء يدعونه قنوطاً وأنا أسميه جحيماً.

بالأمس بعثت إليك بنسخة من كتيب يُدعى «عرائس المروج» مؤلف من ثلاث حكايات صغيرة. الحكاية الأولى «رماد الأجيال والنار الخالدة» هي من نتيجة أحاديثنا عن النصف الحقيقي وقد كتبتها عندما كانت نفسك الجميلة تلامس عواطفني بأطراف وشاحها، وصدى صوتك يتموج

دحرت الظلمة أبناء آدم
والثلج أبناء نوح
على الأوكار
وامتلكت السكينة
مفاتيح المخلوقات
غير
ولم أعد أسسم
هدهات الأرباب الطويلة
المخزنة، ما أجمل الليل
هو يهب النفوس أجنحة
مغنوية لتطير وتحلق
فوق الغيوم
وما وراء الغيوم

السكاثر التركية وكيفية إحراقك لها قد ولد في نفسي شهية عميقة» فقمْتُ من مكاني إذ ذاك وفتحت علبة السكاير ووضعتها أمامها على المائدة وقلت مرمزاً بطريقة معنوية إلى أشياء كثيرة «خلقنا لنفرح ونمتنع بكل شيء في هذه الحياة على قدر ما ترسم الحكمة الكائنة في أعماقنا فإذا ما امتنع الإنسان عن استخلاص اللذة من الكائنات كان هو الجاني على نفسه، تعالي ندخُن معاً ونتشبه بالأيام التي نتخذ لها من أعمارنا سكاير وتدخنها في السكينة».

فأخذت شاعرتي سيكارة ووضعتها بين أصابعها اللطيفة البيضاء وأشعلت رأسها وأخذت تمصّها بلهفة وتتأمل دخانها المتصاعد كالخيوط الفضية ولكنها ما بلغت آخرها حتى اصفرَّ وجهها قليلاً فأسندت رأسها بمعصمها وبقيت شفتها مبتسمتين فقلت: ماذا أصابك؟ فأجابت بهدوء سحري: «إن رأسي ثقيل قليلاً ولكن نفسي مملوءة بالخيالات الشرقية الجميلة».

تركنا المائدة وذهبنا إلى المكتبة وهناك جلست على مقعد بين المساند الناعمة وأنا أحدثها وبعد ساعة مدّت يدها الحريرية ولمست زراً كهربائياً بجانبها فجاءت إحدى الخادومات فقالت لها: «اعلمي لنا إبريقاً من القهوة القوية يا جوزفين».

فذهبت الخادمة وبعد هنيهة عادت بالقهوة، وإذ همّت بالرجوع أوقفته شاعرتنا وقالت لها: «إن جاء أحد ليزورني قولي له إنني متغيّبة». ثم صبت من القهوة فنجانين وقالت مبتسمة: «أعطني سيكارة يا جبران»، فقلت: «قد يضرك الإكثار بادئ بدء» فأجابت بهذه الكلمات البديعة: «إن اللذة الحقيقية في هذه الحياة لا تصل إلينا إلا عن سبيل الألم».

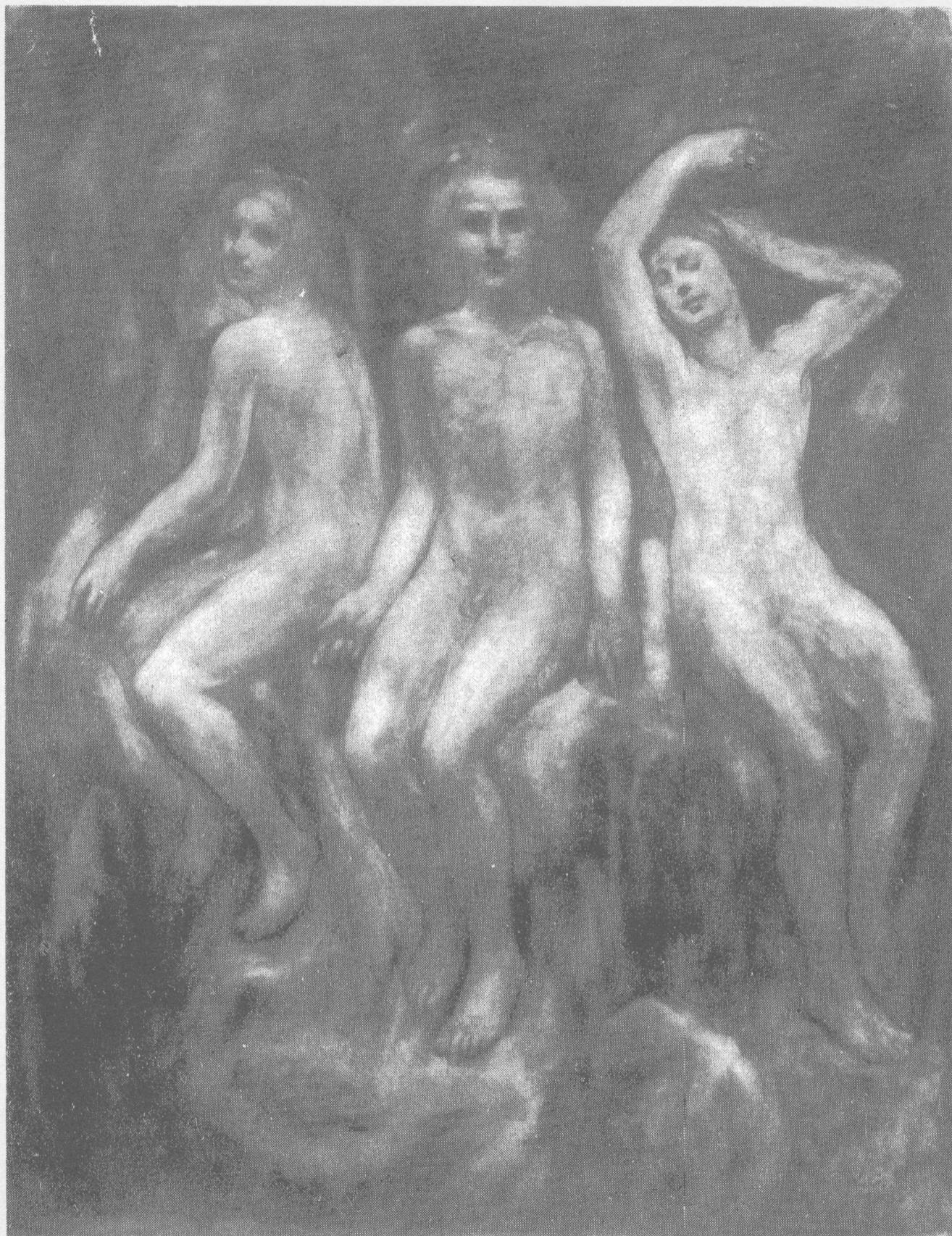
وهكذا يا عزيزي صرفنا تلك الليلة بين السكاير والقهوة والشعر وما جانسه، وفي اليوم التالي كتبت إلي تقول «إبعث إلي بهدية من سكايرك» ففعلتُ مسرعاً وقد أهدت إلي لقاء ذلك قصيدة جميلة نظمتها في السكاير التركية.

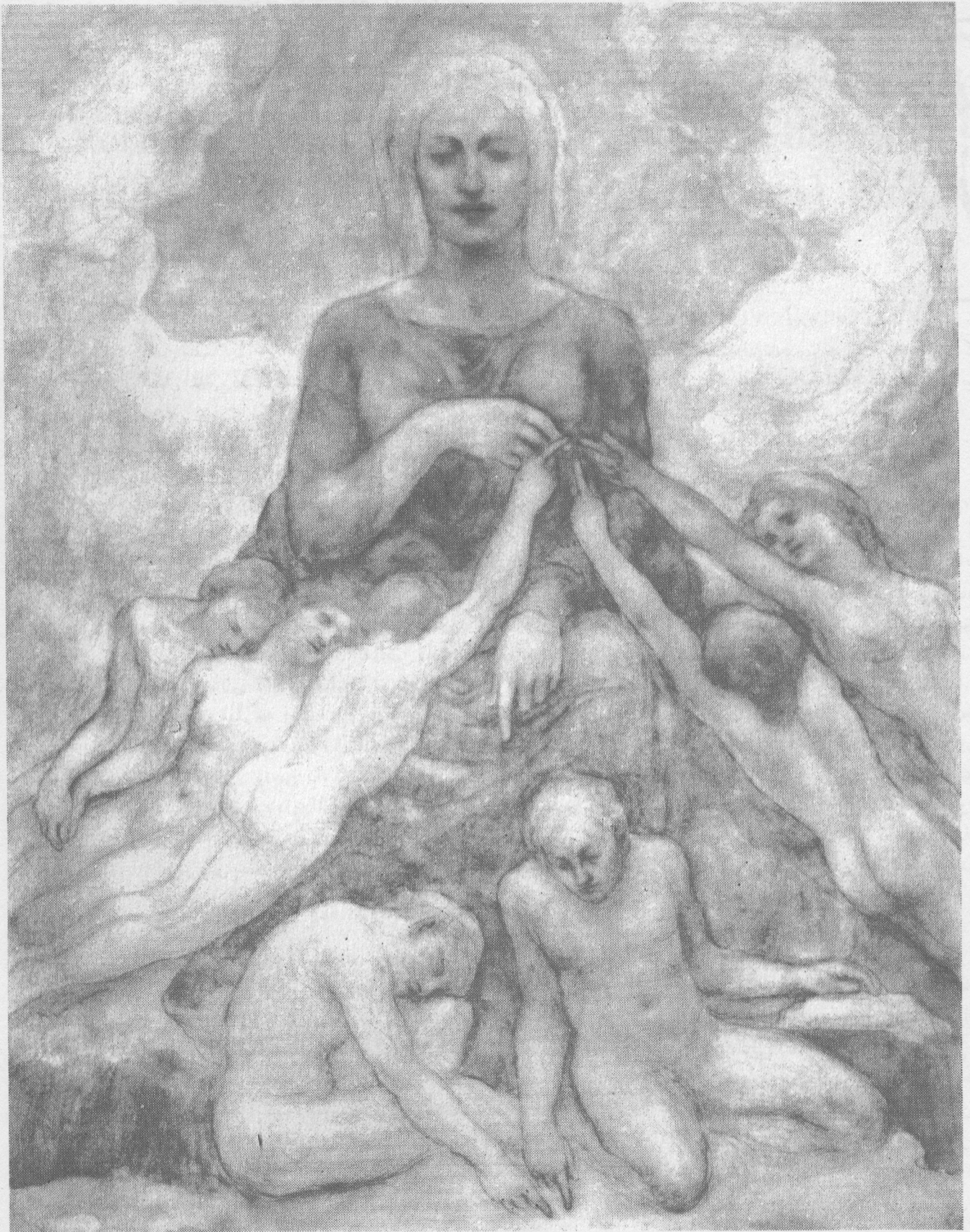
...

اصبح الساعة تومئ إلى الثانية بعد نصف الليل. والنوم العميق يتلاعب بأرواح البشر والثلج يتساقط بهدوء وقد ألبس المدينة حلة بيضاء، وجبران ما برح ساهراً يناجيك. وقد دحرت الظلمة والثلج أبناء آدم إلى الأوكار وامتلكت السكينة أنفاس المخلوقات ولم أعد أسمع غير تنهدات الأرباب الطويلة المخزنة، ما أجمل الليل! فهو يهب النفوس أجنحة معنوية لتطير وتحلق فوق الغيوم وما وراء الغيوم...

في مسامي. والحكاية الثانية «مرتا البانية» هي دمة محروقة أثارتها أوجاع الامراة الساقطة التي تتبع الرجل قبل أن تسمع نداء قلبه وقبل أن تشعر نفسها باهتزازات الحب الإلهي التي تحدّثها ملاقة النصف الحقيقي. أما الحكاية الثالثة «يوحنا المحنون» فهي كلمة من رواية محزنة مستتبّة على مسرح الليالي، رواية حية بحياة الخضوع الأعمى والاستبداد المميت، وقد نظرت فرأيت أن السبل التي اتخذها الكتاب فيما مضى لمقاتلة استبداد الإكليروس وإماتة الخضوع هي ذاتها مضرة بمبادئ أولئك الكتاب ونافعة لمبادئ أعداء الهيئة. الكتاب كانوا يتخذون احتقار التقاليد الدينية سبيلاً لإسقاط الكهان القائمين بتلك التقاليد وهذا هو الخطأ لأن العاطفة الدينية هي شيء طبيعي في الإنسان أما الاستبداد بواسطة التعاليم الدينية فليس من الأمور الطبيعية بل هو بعكسها. من أجل ذلك جعلت يوحنا محباً ليسوع مؤمناً بإنجيله أميناً على تعاليمه. ... التجاوزك إلى التدخين والقهوة يزيد محبتي لهما وقد كنت أتوهم أن الزيادة على تلك المحبة هي من الأمور المستحيلة لأنني كما تعهدني أعيش على القهوة والسكاير. ها قد تذكرت حكاية صغيرة لا بد من سردها لأنها تتعلق بالقهوة والسكاير فاسمعاها:

دعنتي بالأمس سيدة أميركية إلى العشاء وهي شاعرة متفنتة وجميلة قلباً وقالبا ولها ميل طبيعي إلى استدرار محاسن الحياة. وفي نفسها مجاعة إلى كل ما هو جميل ولذيذ. جلسنا إلى المائدة ولم يكن بيننا ثالث وكنا نأكل ونتحدث كيلا تحرم الآذان ما تتمتع به النواظر والأجواف، حتى إذا ما انتهينا إلى اللحوم وتوابعها وبلغنا الحلويات والقهوة أشعلت سيكارة وصرتُ أرشف فنجانين رشفة وأمص ثغر السيكارة مصّة وصديقتي تتألمني بلذّة فائقة وعلى ملامحها ابتسامة تشابه ابتسامة الحقول لمجيء الربيع، ثم ألحقت السيكارة بسيكارة أخرى وملأت فنجانين ثانية لأن المحيط والحديث جعلاً للتبغ وللقهوة نكهة سحرية. وبعد سكينة فيها من الأقوال الخفية ما فيها حولت شاعرتنا عينيها نحو شيء غير منظور في فضاء الغرفة وقالت بهدوء «أتعلم يا جبران بأن هذه أول مرة تمنيت فيها أن أكون رجلاً» قلت: ولماذا؟ قالت «لأن الرجال يتمتعون بالحياة بلا خوف ولا وجل، ويصعدون إلى قمم اللذات ويهبطون إلى أعماقها غير ناظرين إلى ما يقال عنهم، أما نحن النساء فنراقب بعضنا بعضاً وننتقد بقساوة جارحة ما نفعله حسناً كان أو قبيحاً». فنظرتُ إليها مستفهماً مستزيداً فقالت: «لو كنت رجلاً الآن لتمتعت معك يا جبران بلذّة التدخين لأن رائحة هذه





في رثاء صنعاء القديمة

جمال جبران

كاتب وصحافي
من اليمن.

من يُصدّق؟

كان لنا في صنعاء مساءات حلوة وبراميج مقترحة للسهرة، على غرار: أين تذهب هذا المساء؟ كانت صنعاء ساعة ونحن نقوم بضبط جداول مواعيدنا الصغيرة تبعاً لها ولحركة مؤثرها الكبير، ولم تكن نخدعنا أبداً أو تتأخر عن مواعدها ولو مرة واحدة. ننتهي من واجباتنا المدرسية لنقرر بعدها أين نقضي ما بقي من وقت. السينما عادة كانت خيارنا الأول. كان لدينا دور سينما كمثل خلق الله في أرجاء المعمورة، وكانت صنعاء القديمة (لا أقصد هنا صنعاء القديمة المعروفة المحاطة بسورها)، مثلها كممثل عواصم الدنيا، فيها ما يجعل وقتنا الفائض قادراً على ذهابه نحو متعة وحلاوة لا يمكن قياسها أو تميمها بشيء. أربع دور للسينما مفتوحة أمامنا على الدوام، ولنا فقط أن نختار واحدة منها؛ فهذه اليوم، وتلك غداً، فيما الثالثة والرابعة لأيام أخرى. ونحن نختار بهدوء وفي راحة بالنّا التامة، فليس هناك من داع للعجلة. ولماذا العجلة أساساً ونحن نمسك بالأربعة من أطرافها، كما وهي مقبمة على طول ولن تغادر ولن يصيبها إغلاق أو سوء أو أذية. هكذا كنا نظن!

من يُصدّق؟

كان لنا في صنعاء المدينة، ما تقدمه أي مدينة لعشاقها من دلال وحب وتهتك خفيف محبّب ومرغوب، بل وواجب فعلها له كما تفعل أي عاشقة لمن يجلس بصبر ووله طوال ليلة باردة تحت شُبّاكها، علّه ينال طلة منها أو تلويحة من بعيد. وكانت صنعاء تفعل دائماً ولا تبخل. لا تردّ عاشقاً ولا توبّخ مراهقاً أوقعته حماسه في زلة أو هتّة، بل تقيم عاتراً وتعيد ضالاً إلى عقله ورشده. لم تكن تعرف الأذية. نعم، لم تكن صنعاء تعرف الأذية، ولم تفعلها يوماً، بحسب علمنا. لم يصلنا أنها فعلت قسوة أو صفاقة. لم تنهر أحداً ولم

من يُصدّق؟

نضبطها ذات مصادفة تتحدث بصوت مرتفع. كان كلامها همساً، أو ما يشبه لمس أصابع تسير على صفحة بيضاء، فلا تحدث فيها خدشاً أو حتى أثراً خفيفاً.

من يُصدّق؟

«لو لم تخرج هذي الليلة، سألقم هذا السور بقلبي، وأبيح مدينة صنعاء لقبائل حبي». قالها الشاعر اليمني الباذخ عبد الكريم الرازحي ذات قصيدة بديعة كقلبه، وكنا صغاراً لا نعرف بعد ما قصده. حفظناها فقط عن ظهر قلب، وكأن هاتفاً ما يقول لنا: لكم أن تفعلوا حفظها فهي تستحق. لكم أن تضعوها بداخلكم كنزاً ووقاية وكقلب.

وكبرنا خطوة خطوة مع القصيدة ومع المدينة، وكان أن أدركنا السرّ وكشفنا الغطاء. فسرنا خلفها كمجاذيب لا يريدون ترفاً ولا متاعاً من متاع الدنيا سوى البقاء على سيرنا ولا يمسنّا بتديل. أن تبقى الصورة على ما هي عليه. لم تكن نريد زيادة أو كماليات، لم تكن نعطي لها بالاً، أو بالأصح لم تكن نعلم أنها موجودة أصلاً، فقد كان لنا في صنعاء ومنها كفايتنا، فلم ننظر لأبعد منها، أو طلبنا أكثر مما كانت تعطينا لنا.

من يُصدّق؟

في مثل هذه الأيام من العام الفائت، إن لم تخدعني ذاكرتي، طلبت من صديقي إيقاف سيارته والتريث قليلاً في المكان. كنا في مفترق الطريق المؤدي إلى شارع القصر (وسط صنعاء)، ووقفنا نرى من بعيد هدم مبنى ثانوية جمال عبد الناصر في صنعاء. من أين يأتي الكلام المناسب كي يقال عن لحظة أنت فيها تنظر بعينين مفتوحتين للمدرسة التي عشت فيها أجمل سني حياتك وهي تروح في هدمها وإلى زوال. المدرسة التي كانت

قدرة الإدراك والتمييز ولم يعد قادراً على فصل المعقول من غير المعقول في كلامه. وربما كان لهم عذرهم، فكيف يمكن إقناعهم بأن صنعاء كانت مساحة مفتوحة ومدينة بدور عرض سينمائية كثيرة؛ في مجمع حدة السينمائي الذي صار أثراً بعد عين وأطلالاً، تقول إن شيئاً جميلاً وحلوا كان هناك وتحول إلي خراب ومسوخ؛ فلا هو بقي على حاله، ولا هو صار شيئاً له منطق وعقل. دار السينما الأهلية، دار سينما بلقيس. وإلى كل هذا صالات صالحة للعرض وممكنة في قاعة جمال عبد الناصر بجامعة صنعاء والمركز الثقافي اليمني ومسرح وزارة الإعلام. ماذا يُخيف في السينما!

وأقول:

هل كنا محظوظين، نحن الذين شهدنا مجد المدينة وزهوها الأول، هل نحن هكذا وقد تمرغنا في ترابها الأبيض وقمنا بلمس مساءاتها الباهية اللذيذة، وهذا قبل أن يتحول التراب الأبيض إلى أسفلت متحرك لزج يعوق السائرين عن الحركة بطريقة سليمة وسهلة، وقبل أن تتحول تلك المساءات الباهية إلى ليل معتم طويل بلا بداية ولا نهاية، على الرغم من الأضواء الكثيرة التي صارت تزين كل شيء من طرف المدينة إلى طرفها! أم نعلن استيئاننا رافعين رايات الرثاء فاتحين العين لذرف دموع كثيرة!

أن نقول إن كل هذا انتهى وصار أرشيفاً، وفي الماضي، وما علينا إلا أن نكف عن تمضية ما بقي من أيامنا ونحن ننظر إلى الوراء.

قد يقول أحدهم: لماذا كل هذا البكاء الطويل والكتابة السوداء؛ فقد صارت المدينة أجمل وأكثر حداثة، ولم تتوقف المسألة عند مجرد وجود سينما من عدمه؟! نعم. قد يكون هذا القول صائباً كما وعلى حق ويلامس المنطق تماماً. لكن ولا بد من لكن. نعم. صارت المدينة أنظف وبشوارع واسعة ومضاءة وتشوي بحدائقها. مقاهٍ ومطاعم كما و«مولات» و«بيتزا هت» ودجاج أميركي. محلات على درجة رفيعة من الأنافة والرفاهية وتلمع من بعيد حين رؤيتها شامخة في وسط التجمعات التجارية كأنها عروس المكان. نعم. هذا صحيح. لكن كل هذا مزيف وغير حقيقي. مجرد قشرة مقلدة ولا معة، تبرق فقط ولا روح فيها ولا حياة. نسخة مأخوذة من الخارج وجرى تطبيقها هنا مع إضافة تشويهاات من عندنا. أمكنة اصطناعية تماماً كالورود البلاستيكية المصنوعة كي تكون مجرد ديكور للمكان الذي ستوضع فيه ولا يكون

تتجاوز تسميتها لتصير كلية وجامعة وإلى هذا تفاصيل الوقت الحلو الذي كان بينك وبين أصدقاء تلك المرحلة! نكتشف فجأة أن لا صور لدينا فيها ومعها. ولا صورة واحدة تدل على أننا كنا هناك يوماً ما ومررنا فيه. إنه يخلصنا ولنا منه نصيب كبير. لم ننتبه وقتها إلى أن زمناً كهذا سيأتي، فلم نتخذ الاحتياطات اللازمة وتفرغنا لأخذ الكثير من الصور، في الساحة وفي الفصول وفي الملعب الفسيح حيث كنا نمارس رياضتنا المفضلة. أهملنا المسألة، ولم نترك لها مساحة شاغرة في بالنا. ونتمنى الآن لو كنا نحمل بعضاً من حنكة شباب هذه الأيام، من لا يتحركون خطوة في الأرض إلا وكاميراتهم الرقمية الشخصية في جيوبهم، لعل لقطة ما تستحق أن تكون مخزونة في ذاكرة أجهزتهم فيستعيدوها وقتما شاؤوا، أو ليتنافسوا في ما بينهم بشأن من هو الأكثر حظاً منهم واستطاع في يومه جمع حصيلة وافرة من الصور ويستطيع إدخالها في صفحته الخاصة على موقع الفيس بوك، حاصداً أكبر عدد من التعليقات وإشارات الإعجاب.

من يُصدّق؟

أو من سيُقنع القارئ الآن بأن ما أقوله من شهادة عن سينمات صنعاء ودور العرض التي كانت فيها، حقيقة ولا اخترع شيئاً من رأسي؟! من داخل قلبي؟! حدث ذلك في مناسبتين. مرة مع طلبة السنة الرابعة في كلية الإعلام، ومرة أخرى في قاعة مؤسسة العفيف الثقافية في صنعاء أيضاً، والسبب في المرتين كان السينما. لا تستغرب وأنت ترى علامات استفهام كبيرة تظهر خفيفة وببطء من بين مسامات القاعة، كما ومن بين همسات الطلبة والشباب الحاضرين. أنت تحكي لفئة من الناس لم ترَ سينما في حياتها، وبالتالي لم تدخلها. فئة خرجت للحياة أو بدأت ترى المكان هنا بشكل واضح، وقد صار خالياً من أية سينما. فئة تقل أعمارها عن خمسة وعشرين عاماً. عليك إذاً أن لا ترهق نفسك في كيفية إيجاد طريقة تقنعهم من خلالها بأن ما تتحدث عنه كان واقعاً ولم تجلبه من بيتكم مخترعاً إياه، أن ما تتحدث عنه كان حقيقة تامة وكنا نلمسها كل مساء عندما يأتي وقت الترفيه.

ليس لك غير أن تتحدث فقط وتكمل محاضرتك بأسرع ما يمكن، وهذا على الأقل كي تنقذ نفسك من هطل علامات استفهاماتهم الكثيرة على رأسك أو حتى قبل اتهامهم لك بأنك صرت عجوزاً مصاباً بخرف أفقده

كيف يمكن إقناعهم بأن صنعاء كانت مساحة مفتوحة ومدينة بدور عرض سينمائية كثيرة

مطلوباً منها أن تمنح الناظر إليها رائحة. أنت تصنع المكان فقط، وتقدر أن تمنحه تميزه وفرادته بين الأماكن، لكنك لن تستطيع منحه الروح التي لا يمكن اختراعها أو وهبها له. هي أشياء لا تُخترع ولا توهب بصك، هي تأتي من الوقت نفسه وتواكب حلاوة زمنها الطيب وتوافقه. كلما كانت أصيلة وغير مزورة ولا تسرق هوية غيرها، بدت حقيقية وملموسة. لا يمكن أن تستبدل بطريقة سحرية مثل حاو ماهر، أن تستبدل الخبز الصناعي المحلي محولاً إياه إلى فطيرة أو برغرا لا يمكن قطعة الخبز تلك أن تتحول إلى بيتزا في غمضة عين. لا يمكن أن يتحول كأس الحليب الساخن الرائع إلى كوب كابتشينو بضغط زر واحدة.

وبناءً عليه، تدخل إلى تلك الأماكن فلا تجد نفسك. تحاول أن تتأقلم مع المناخ الموجود هناك، فلا تستطيع حتى ولو ضغطت على قلبك وجعلته يبدو أقل رغبة وإصراراً على البقاء في زمنه الماضي، ولو بأثر رجعي. تحاول أن تبدو شخصاً جديداً يعيش في العصر ومعه، ولا يبدو غريباً أو نشازاً عنه، يدخل «الكافي» ويلقي التحية على الحاضرات والحاضرين بلغة أجنبية (هذا من متطلبات المكان)، يرفع بعد ذلك لائحة الطعام الـ«مينيو» وينظر إليها ملياً قبل أن يختار ما يرغب في شربه أو أكله فيجده مكتوباً بالإنكليزية مع قليل من الفرنسية أو العكس، ولا مكان للكتابة بالعربية. (يحدث هذا في عاصمة قالت إحصاءات تعليمية رسمية إن ثمانين بالمئة من عدد الأساتذة في جامعة صنعاء لا يجيدون لغة ثانية غير العربية!). تسأل نفسك مباشرة: لكن ماذا يفعل أولئك الذين لم تمنحهم الحياة فرصة تعلم لغة ثانية غير العربية؟ كيف يمكنهم إن قرروا مرة الحضور هنا برفقة عائلاتهم لقضاء وقت لطيف؟ لا مكان لهم هنا. لا إجابة غير هذه. أي أن هذه أماكن عنصرية تميز بين الناس ولو من غير أن تقصد.

لا نظرة انتقاصية هنا من حالة الحداثة التي تبدو عليها تلك الأماكن أو هو نيل من نقلة تحاول أن تفعلها لصالح المدينة. لا هذا ولا ذاك.

تبدو الأشياء طبيعية وسليمة عندما تكون ضمن سياقها العام ولا تكون متنافرة معه. أن تكون متطابقة مع السياق العام. أن لا يكون هذا الجزء منقولا من الخارج بحذاقيره وتم زرعه في بيئة لا تلائمها بتاتا. سيبدو بلا شك هزليا وشعرا ونافرا. سيبدو كم يحضر حفلة عرس مرتديا بدلة عسكرية. لكن من زاوية أخرى، قد لا يبدو هذا التنافر غريباً، وهو يسير مع ما حوله. وجود خدمة إنترنت وحواسيب محمولة وهواتف حديثة، في ظل انقطاع مستمر

للكهرباء. المطالبة بوجود مهرجان للسينما في عاصمة ليس فيها سينما أصلاً. الدعوة لإنشاء دار للأوبرا في عاصمة ليس فيها فرقة موسيقية واحدة متكاملة وحسب الأصول. ذلك ليس غريباً، فنحن لا نبحث في الأساس محاولين إيجاده وتأكيده ضرورة وجوده. على العكس من ذلك، لا ندخر فرصة لضرب أي بادرة لها أن تقوم بهذا الشيء. وسأذكر هنا حادثة في هذا الإطار.

من يتذكر منكم ما حدث لفيلم «يوم جديد في صنعاء القديمة»، للمخرج اليمني البريطاني بدر بن حرسى؟ هذا الفيلم الذي كان بالإمكان جعله أساساً لقيام صناعة سينمائية ممكنة في العاصمة، ولو في شكلها الأول والبدائي، كان بالإمكان وضعه كلبنة أولى في بناء ضخيم يحتاج وقتاً وجهداً وصبراً كي يؤتي أكله. لكن ماذا حصل؟ لحظات صعبة مرّ بها الفيلم وأصحابه وهم يرون فيلمهم معروضاً للنيل والتنكيل والتكفير والقتل والقال، وأنه يرغب ويريد وينوي وسوف يعمل وسوف يشوّه وسوف يسيء وسوف... إلخ. لحظات صعبة وغريبة عشناها ونحن نرى حالة فريدة لا تحدث إلا عندنا، والفيلم يتعرض لنهش وتنكيل ليس من السلطة (يا للغرابة)، بل من فئة بعينها من المعارضة. نحن فقط من يمتلك مثيلاً لها وأمامها بدت وزارة الثقافة يتيمّة وتستحق الرثاء، وهي لا تستطيع تسيير أمور فيلم دعمته مادياً ولو بنحو جزئي. تركته بين يدي أناس جهلة بعضهم يصّر على أن يبدو مزهواً بجهله وهو يشدد على إدخال تعديلات جوهرية على الفيلم كي يستقيم أمره ويصبح صالحاً للعرض والمشاهدة. (أتذكر الجرائد الرسمية التي كنا نعمل فيها كيف فتحت لنا صفحاتها كي ندافع عن الفيلم وضد صحيفة معارضة يفترض بها أن تكون مكاننا ونأخذ نحن مكانها بحسب ديمقراطيات العالم الثالث، لكن هذا لم يحصل لتُسجل حالة فريدة نادراً ما تتكرر أو لا تتكرر أبداً.

لكن الفيلم، رغماً عن كل هذا، مضى وتقدم إلى آخره. خرج الفيلم مقدماً صنعاء القديمة في أبهى صورها وكأجمل ما تكون، ناجحاً في حصوله على تكريم وتقدير عالميين. كل هذا وكان معروضاً ومشاركاً باسم اليمن. (الفيلم أخذ الجائزة الرسمية الأولى من مهرجان القاهرة السينمائي الدولي).

يبدو أنني ذهبت بعيداً عن العنوان الكبير والمدوّن أعلاه. أردتها كتابة في مديح الزمن الفائت والمدينة الحلوة التي كانت وانتهيت إلى أبعد من ذلك. يبدو أنني فتحت صندوقاً مليئاً بالألم. هل قلت شيئاً؟ اعذروني. أنا حزين.

أنت تصنع المكان فقط وتقدر أن تمنحه تميزه وفرادته بين الأماكن لكنك لن تستطيع منحها الروح التي لا يمكن اختراعها أو وهبها له

موسيقى «المهرجانات» في مصر «انشقاق في إمبراطورية الصوت»

أدهم حافظ

فنان ومنظر للفن،
مصر. أسس عام ٢٠٠٣
«فرقة أدهم حافظ»
التي تقدم العروض
الفنية وتجمع
بين الرقص المعاصر
والموسيقى.
يدير منذ ٢٠٠٦
مشروع «ح ر ك»
المركز للأبحاث
والتنمية عن الرقص.

وإيقاعات حديثة. تستعمل أغنية المهرجانات النموذجية كلمات ذات محتوى مفاجئ، تنطلق إلى المشاكل الاجتماعية، الحياة الجنسية والمواضيع السياسية، من دون أن تخضع لرقابة ذاتية من ناحية المنتج والفنان. كذلك، هي تعتمد بشدة على برامج «الضبط التلقائي للحن»، تشير إلى الخصائص الصوتية التي طبعت نهاية تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثانية من موسيقى البوب الدولية، وهي تجسّد فعلياً وبشكل غير مبرر وجود التكنولوجيا ودورها في الإبداعات الموسيقية المعاصرة في مصر، وبخاصة في ما يتعلق بالصوت البشري.

موسيقى من خارج المدينة

«لا نعاني المشاكل التي تعانيها. ليست لدينا أي مشكلة في الاستماع إلى أغنية عن الجنس، أو عن لقاء مع مومس، أو عن المخدرات. نحن لسنا من المدينة، بل من خارج المدينة. ما يحدث خارج المدينة أشبه بما يحدث في هذه الأغاني. هذه الأغاني حقيقية. هذا ليس الراديو أو التلفاز. لدي أغنية أخرى لك على ذاكرة الـ«يو. أس. بي»، أكثر فحشاً بكثير، وأكثر متعة، موضوعها الجماع... هذه أغاني ألفها ناس في شوارعنا. لا تشتريها أينما كان. تذهب وتحصل على نسخة منها على قرص ذاكرة فلاش أو من خلال البلوتوث. شقيق زوجتي يعمل منسق أغاني (دي جي) في حفلات الزفاف، وقد أعطاني نسخة عن مجموعته. هو صديق لـ«أورتيغا»، قال سائق التاكسي وهو يستمع إلى موسيقى المهرجانات الصاخبة، مشيراً باحترام فائق إلى دي. جي. أورتيغا؛ منسق أغاني مشهور في عالم موسيقى المهرجانات. في هذا السياق، تمثل دراسة التطورات المدنية التي طاولت العشوائيات غير الرسمية في القاهرة في ما يتعلق بإنتاج (أو بروز) موسيقى المهرجانات مجالاً غنياً بالمعلومات ما

فيما كنت أستقل سيارة أجرة في القاهرة، محاولاً الوصول إلى استوديو للإشراف على تجربة أداء من أجل إنتاج فني جديد يتطرق إلى الأساليب المعقدة في قراءة تاريخ الموسيقى، وبخاصة تاريخ الأوبرا الكلاسيكية الغربية، كان سائق التاكسي يستمع بلا توقف إلى موسيقى المهرجانات. بالنسبة إلى أولئك الذين لا يعرفون هذا النوع، موسيقى المهرجانات هي شكل، ممارسة أو نوع جديد من الموسيقى التي أبصرت النور في مصر الآن، ومنذ خمس سنوات ربما. من الصعب تحديد الوقت الحقيقي لنشوتها بالنظر إلى الإطار الاجتماعي الذي تطورت فيه. تُستعمل كلمة «مهرجان» وجمعها «مهرجانات» لوصف هذا الشكل الصوتي والموسيقي المكثف. تطرح موسيقى المهرجانات، وهي بحد ذاتها ممارسة غير مؤسسية، تساؤلات مصيرية في مصر اليوم بشأن العلاقة بين الفن والمؤسسات، والفن والأسواق، والفن والتمثيل. عندما ينجح نوع فني في دولة ناشئة في طرح هذه التساؤلات كلها من دون أن يطبق ذلك من خلال استراتيجيات توجيهية، وأساليب دعائية، من دون أن يكون ذلك جزءاً من صياغة الخطاب، ومن دون استعمال مجموعة من الرموز للمشاركة مع جماهير تقوم بممارسات فنية معاصرة، ثم يعلن هذا النوع عن نفسه باعتباره موقفاً للمشاركة الخطائية، وهو ذو أهمية سياسية بالنسبة إلى المشهد الفني، مشهد الممارسات الفنية المصرية المعاصرة.

إذا استعمل المرء كلمة «نوع» لتعريف موسيقى المهرجانات عوضاً عن كلمة «ممارسة» أو «شكل»، فذلك لأنه نوع موسيقي يجمع بين الموسيقى الإلكترونية، موسيقى الضجيج، الموسيقى المصرية الشعبية في فترة ما بعد سبعينيات القرن الماضي، موسيقى الإلكترونيكا،

إنتاج الروايات، وبالتالي توليد خطابات تتناول الممارسات الفنية المعاصرة في مصر. ندرة الموارد البالغة الأهمية التي توظّر أو تؤرّخ ممارسات صوتية وموسيقية أخرى في مصر (أو التي تؤثّق الفنون المسرحية عموماً)، سواء كانت أوبرا مصرية، مثال أعمال غارانا ومحيي الدين، أو مؤلفات الموسيقى الإلكترونية التي طبعت تسعينيات القرن الماضي، أو الإنتاج الحالي الذي ينضوي تحت لواء ما يسمى «مشهد الفنون في وسط المدينة» في القاهرة، ليست إلا حالة شائعة ترسم تجربة الباحثين والعلماء الذين يتعاملون مع عمليات تحليل أو توثيق مماثلة. غير أنّ ما يحصل يذكرنا أيضاً بما كانت عليه الظروف عندما برز المغني أحمد عدوية في عالم الكاباريهات في مصر في سبعينيات القرن الماضي، وأحدث ثورة صوتية في الموسيقى، وكان نذير تحول نحو مساحة أخرى في تاريخ الموسيقى وصناعة الأغاني في مصر والمنطقة الناطقة باللغة العربية. وفيما كان عدوية «المغني غير المحترف» ومعبود الجماهير في عدد من الأفلام، لم يكن يوماً النجم في هذا المجال. بيد أنّ نجوميته وموقفه السياسي كانا واضحين بالنسبة إليه، تماماً كما كانا واضحين بالنسبة إلى محبي الموسيقى التي أنشأها. وفيما جاهدت المؤسسة في سبيل المتاجرة به، لاستيعابه عن عمد أو عن غير قصد، والمقصود هنا بالمؤسسة مؤسسة الإنتاج السينمائي في مصر، ألهمت مساهمة عدوية في تاريخ الموسيقى المصرية المعاصرة وموقفه حيال المؤسسة شخصيات أدبية مثال نجيب محفوظ.

ضد جمالية الصوت

فيما تتجاوب المؤسسة السينمائية حالياً مع هذا النوع من الموسيقى الناشئة الحيوّي والحماسي، من خلال السعي فوراً إلى إعادة تمثيل الأغاني التي أداها نجوم الأفلام باستعمال كلمات وأساليب إنتاج صوتي «أنقى»، أو من خلال اللجوء مباشرة إلى استضافة مشاهير من موسيقى المهرجانات بدأ بنجمهم يسطع بصفتهم ممثلين في مشهد أو مشهدين، يتصدى هذا النوع من الموسيقى لعملية التطويع هذه. وفي إطار شبّه بقصة أحمد عدوية، بالكاد تلجأ المؤسسة هنا إلى مغني فرقة «مهرجان»، وذلك غالباً لتأكيد موقف مهيمن حيال موقع كل ما هو هامشي في الإنتاج الثقافي في مصر. وفنانو موسيقى المهرجانات في أفلام مماثلة لا يجسدون إلا فشل الدولة الذريع على الصعيد المؤسّساتي، والبنية التحتية الثقافية المشلولة في مصر التي تعجز عن تفسير موسيقى المهرجانات، وغير القادرة

زال علينا استكشافه. لكن، أي مؤسسة موسيقية قد ترغب في أن تدبر أذنّها وتصغي بتعمق إلى ما تقترحه موسيقى المهرجانات؟ أي مؤسسة حكومية مستعدة أو مهتمة أو قادرة الآن على أن تستمع بتعمق إلى ما يود «من يعيشون خارج المدينة» قوله عن الحقائق المدنية؟

تمثّل اللامبالاة (أو العجز) المؤسّساتي عقبة في الطريق المؤدي إلى دراسة لحظة ولادة هذا النوع، والطريقة التي استطاع من خلالها باحث التعبير عنه وتحديد موقعه ضمن شبكة من الإشارات والقوى الموجهة. هذا، إضافة

تطرح موسيقى المهرجانات، وهي يحد ذاتها ممارسة غير مؤسّساتية، تساؤلات مصيريّة في مصر اليوم بشأن العلاقة بين الفن والمؤسّسات، والفن والأسواق، والفن والتمثيل

إلى الافتقار التام إلى الإطار النظري حول هذا النوع (أو الممارسة إذا ما نظرنا إليه من منظور آخر، عبر تتبع منسقي أغان ومؤلفين موسيقيين بارزين ودراسة الأعمال المنشورة دراسة تقنية، بالنظر من حيث المحتوى إلى المواد الأخرى التي أنتجها أبناء عصرهم، أو بالنظر إلى الإنتاجات الفنية المعاصرة في مصر)، يجعل عملية تحديد موقع موسيقى المهرجانات أو تاريخها أشبه بعملية تنقيب أثرية، تساهم فيها بشكل كامل روايات شفوية، مقابلات ومقاربة المحتوى مع السياق الحالي، وإعادة النظر في لحظات معينة لمعرفة كيف يمكن فهم الصوت والموسيقى من خلال قصص سياسية وثقافية واقتصادية في مصر.

تواجه الدولة التي تتباهى بقطاع صناعة موسيقية ضخم كجزء من موقعها «الرمزي» في المنطقة الناطقة باللغة العربية منتجاً ثقافياً متغيراً: موسيقى المهرجانات. انشقاق في «الإمبراطورية الصوتية» المتجانسة التي تفتخر بامتلاك منتجات موسيقى البوب المريحة، أو الأعمال الشرقية الكلاسيكية التي تتسم بالحنين وتشير إلى أيام ولّت، أو حتى إلى الموسيقى السرية الصارمة والرائجة جداً. هذا النوع مستقل نوعاً ما، ليس جزءاً مما هو رائج وعصري، وليس جزءاً من تجربة قاعة الحفلات جلوساً، وليس جزءاً من الاحتفالات الصيفية في المنتجعات البحرية التي يشارك فيها مشاهير عرب في مجال موسيقى البوب. والجدير بالذكر أيضاً، هو «فقدان الذاكرة» العام الذي يحكم

فيديو تكافح فرق
البوب وفرق الروك البديل
الموسيقى الشرقية
وحتى المؤلفة الشابات
المعاصرة جاهدة
العمل إخفاء
في أي «شبابية»
في الصوت البشري
الذي يغني المهرجانات
موسيقى النقيض تماماً
إلى إنتاج النقيض تماماً

على أن تجسّد ما تقدمه. من خلال تمثيل وتوصيف منتجي موسيقى مماثلة، تساهم المؤسسة عن غير قصد في تمكين موسيقى المهرجانات عوضاً عن استيعابها. تشدد المؤسسة على الحيوية والأهمية الحاسمة لهذا النوع، فيما تحاول تزييف عملية تسليع «فاشلة حتى الآن» لبدعة جديدة.

أثناء أول استكشاف «تقني» لهذا النوع، وفي ما يتعلق بالمؤسسات من منظور الإنتاج الصوتي، يمثل اعتماد موسيقى المهرجانات بشدة على «الضبط التلقائي للحن» تحولاً مصيرياً في تاريخ الموسيقى المصرية. في هذا الإطار، يُحتفى باتحاد الصوت والآلة (اتحاد استمر على امتداد التجربة الموسيقية، من أجهزة عصر النهضة وإعدادات الهندسة الصوتية الغربية، أو المايكروفون بعد قرون، أو المعجزات التكنولوجية التي قد تحدث في استوديو تسجيل وضبط يعالج صوت مغن، فضلاً عن بروز التلاعب التقني والتحويل الرقمي، إلخ). فيما تكافح فرق البوب وفرق الروك البديل، الموسيقى الشرقية وحتى المؤلفات المعاصرة جاهدة في سبيل إخفاء أي «شبابية» في الصوت البشري الذي يغني، وإخفاء العمل التقني الهائل اللازم لإنتاج صوت بشري أصلي مسجل في إطار إنجاز خفي لامع مشترك بين الإنسان والآلة، تسعى موسيقى المهرجانات إلى إنتاج النقيض تماماً. في إطار هذا الاختيار التقني المتطرف، يتم الإعلان عن موقف سياسي من المؤسسة. لا يملك عازفو ومغنو موسيقى المهرجانات مجموعة القوانين الجمالية نفسها في ما يتعلق بـ«الصوت الغنائي الجميل» في مصر اليوم. ويُحتمل أنه - بالنظر إلى الخيارات المتكررة التي يتخذها جميع المؤلفين الموسيقيين والمغنين/ منسقي أغاني المهرجانات، سواء كانت ناتجة من لامبالاة تامة بـ«الأصوات الجميلة»، أو ببساطة لأنهم يقدمون لنا لائحة جديدة من القوانين الجمالية، التي كانت تعتمد في مكان ما بدائي جداً، في شوارع القاهرة خلال السنوات القليلة الماضية.

كذلك، يوضح هذا القرار التقني موقف هذا النوع من المؤسسات الموسيقية، بشكل حرفي، مثال نقابة الموسيقيين. لا يريد المؤلفون الموسيقيون/ منسقي أغاني هذا النوع حضور اجتماع لتقديم طلب عضوية في النقابة، لا يريدون أن ينتجوا «الجمال» و«الملاءمة»، لا من خلال الصوت ولا من خلال الكلمات، بغية الاندماج في النظام النقابي. لا يحتاجون إلى إخفاء اعتمادهم الأساليب الرقمية والتقنية أثناء عملية إنتاج الصوت. هم يعلنون عن وجود «الآلة» واتحادها مع الصوت البشري في المنتج النهائي. مع اختيار

كلمات لا يتوانى أبداً عن استعمال لغة «غير لائقة» اجتماعياً، هم يؤكدون مجدداً على هذه الفرضية في ما يتعلق بعلاقتهم مع العالم المؤسساتي للموسيقى والصوت في مصر الآن. من الممكن سماع الشتائم في أغنية، تماماً كما يحتمل سماع الشتائم يوماً في حافلة للنقل العام في القاهرة. من خلال هذا الاختيار الفني، تورد موسيقى المهرجانات تعليقات على المؤسسات الموسيقية في مصر في ما يتعلق بالواقع الثقافي المدني اليومي.

ضمن هذا السبيل من الحقائق، يتم اختيار موسيقى المهرجانات عن حرية التعبير بمعنى التحدث بلغة الناس بحرية تامة، اللغة اليومية، اللغة الغاضبة والبيدئة التي تستعمل أثناء شجار في حافلة، الجيل الشاب المحبط وهو يتحدث عن الثمالة، الأدوات الاصطناعية وحلقاتها التي تتألف من تراكيب قائمة على الضجيج، بالتالي عن أنها تقف في صف الشعب (أو شريحة منه على الأقل) لا في صف المؤسسة. مهما بدت مناهضة للمؤسسات، هي مجرد انعكاس لتطور مصر بعد فشل الكثير من العمليات الأيديولوجية واستراتيجيات التنمية الهيكلية. من دون رومنسية، تمثل موسيقى المهرجانات تحدياً بنيوياً «للمؤسسة» تماماً كالعشوائيات غير الرسمية حول الطرق السريعة في القاهرة. تمتد أصوات هذا النوع على مشارف النظام وهيمنته؛ أصوات لا يفهمها «النظام»، ولا يبذل جهداً في سبيل فهمها.

يعمل منسقي أغان وعازفو موسيقى المهرجانات ضمن إطار اقتصادي مختلف. سواء تعلق الأمر بحفلة في الشارع، الترويج لافتتاح متجر جديد أو سوق مفتوحة، أو حفل زفاف؛ يستمتع الفنانون في هذا الإطار بالحرية بعيداً عن الكيانات/ الأنظمة الاستبدادية من خلال وجودهم وحسب ضمن اقتصاد بديل لا تحكمه أو تشرف عليه الدولة ومؤسساتها. كذلك، لا تحكمه أو تحتكره ماكينات إنتاج البوب أو السينما. يسمح هذا الموقف السياسي الممكن لهذا النوع بالوفاء بما يعده؛ كل ما تتوانى المؤسسة عن تقديمه. لا داعي إلى أن يطبق الفنانون قانون البرجوازية الصغيرة في ما يتعلق باللياقة الاجتماعية، ولا داعي لرقابة ذاتية ولا داعي لـ«رسالة» فنية قديمة. كذلك، لا داعي إلى التعامل مع الأجندات المحلية والإقليمية والدولية التي تعتمد عليها شبكات تمويل الممارسات الفنية المعاصرة، وتنفيذ (بمعنى إنجاز، وبمعنى المشاركة في صياغة قانون تأسيس) رسالة هيئات التمويل هذه. كان الحي الذي يعيش فيه الفنانون السوق التي سهّلت بروز هذا النوع، مع مجموعة



قبل الدولة، وذلك من خلال عملية إضفاء الطابع المؤسساتي التي تضطلع بها الاشتراكية القومية العربية، أو أن السوق وتوجهاته يحتكرانها، أو حتى المبادرات والمنظمات الفنية «المستقلة» ذات الطابع المؤسساتي التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من شبكات التعاملات الدولية ذات التمثيل الجغرافي السياسي. سيتطلب الأمر وقتاً طويلاً قبل أن يتمكن تدفق المعلومات من اختراق الممارسات الفنية في العالم العربي الموجودة ضمن النطاق المؤسساتي. وسيستغرق الشكل وقتاً طويلاً قبل أن يتمكن من تلقف المعلومات التي من شأنها أن تبدل، ومن تغيير موقعه بالنسبة إلى التمثيل.

الشكل هو الذي يقاوم التغيير لدى تصادم التدفق، أو على الأقل يقاوم التغيير الذي قد يُنتج في النهاية تحولاً إلى أشكال وطبائع ومواد ومجليات أخرى للوظيفة السابقة والجودة التشغيلية لذلك الشكل. كانت موسيقى المهرجانات منذ البداية غير واضحة المعالم ويسهل النفاذ إليها في الوقت عينه. تستند التركيبة الموسيقية إلى التكرار، وقد تشكلت من خلال مراجعة الأصوات وأخذ عينات عنها. كلمات الأغاني فريدة، وتندرج فيها نكات سياسية، جمل كلاسيكية من أغان وأفلام. التركيبة التي تنتج من ذلك معقدة ومتكررة، غير أنها مجزأة إلى طبقات لا تتخالط ضمن نظام «السلام الموسيقية»، سواء في لوائح الموسيقى الغربية الكلاسيكية أو الموسيقى الشرقية. الموسيقى والأغاني تشكل بالمؤسسة، وتشكك باللوائح الجمالية في دولة لها تاريخ موسيقي ضخم. لا تجسد هذه الأغاني الموسيقى الشعبية التي يؤديها أمثال عدوية، حتى وإن تمكن المرء من تتبع التأثيرات الصوتية والرواية التاريخية المحتملة التي لا تزال تنكشف حتى اللحظة الحالية بالذات. إنه شكل موسيقي تحرر من عقاله، غير أنه متحد مع ما شكله في الأصل - هذا إن استطاع المرء صياغة نظريات حول أصله، أي المقاومة والحريّة. إلى من يتوجه؟ أي شريحة من الناس يمثل؟ ماذا يشكل؟ أسئلة رهن الجمهور ليحجب عنها، وللمؤسسات لمراجعة مواقفها في زمن تغيير ورفض شعبي عام للتمثيل السيئ.

التمثيل ضمن موسيقى المهرجانات لا يحدث من خلال إعادة تشريع مجموعة معينة من القوانين والاستراتيجيات، أو من خلال أداء يشبع الرغبات المؤسسية في ما يتعلق بعامة الشعب. تتعامل الموسيقى مع التمثيل من خلال التحديد، عدم الاهتمام بإمكانية الترجمة، المرونة السياسية، وتجسيد التحولات والتغيرات في الشكل والمضمون والسياق.

من الحاجات إلى الترفيه والمشاركة، والتنفيس العاطفي في بعض الحالات. غير أن السؤال الذي يخيم على هذا النون الفني المرن على ما يبدو هو ما سيقدره فنانوه في ما يتعلق بالمساعي المؤسسية المستمرة في سبيل المتاجرة به وتطويعه. يبقى التساؤل عما إذا كانت موسيقى المهرجانات «ستُحدث بما يتماشى مع تطلعات الطبقة الوسطى» أو لا سؤالاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقف المؤسسات من الشوارع والأحياء التي تصدح بموسيقى المهرجانات.

صوت للمقاومة والحريّة

علاقة منتج فني معين بمفهوم التمثيل عبارة عن مناوشة حرجية تحتل لحظة التفكير الحالية في عالم الفن المعاصر. فيصبح التمثيل غالباً أمراً لا بد من تفاديه لكي يعتبر منتج فني معين «معاصراً». ويتحول التمثيل إلى موضوع على الفنانين التعاطي معه بطريقة حاسمة، في سبيل التعامل مع إرث طويل من البعد، الخداع، والهيمنة غير المعلنة للمفاهيم التي تتمثل في تقاليد الأداء الغربية قبل بدء الحرب على التمثيل. إنه أيضاً مفهوم يعتبر فنانو وناقذو عصرنا أنه يطرح إشكالية.

سيتطلب الأمر وقتاً طويلاً قبل أن يتمكن تدفق المعلومات من اختراق الممارسات الفنية في العالم العربي الموجودة ضمن النطاق المؤسساتي. وسيستغرق الشكل وقتاً طويلاً قبل أن يتمكن من تلقف المعلومات التي من شأنها أن تبدل، ومن تغيير موقعه بالنسبة إلى التمثيل

عندما اشتعل فتيل الانتفاضات السياسية المستمرة في المنطقة الناطقة باللغة العربية، مع الثورات في تونس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ والصدمة الناتجة من ذلك في خريطة المنطقة العربية، ومع أخذ مسافة مؤقتة من الأحداث الآن، يرى المرء الناس يتعاملون مع هيئات تمثيلية مثيرة للجدل وخطابات قصيرة النظر. يتعامل الناس مع روايات تاريخية ناقصة تغفل بشكل انتقائي بعض التفاصيل. خلال لحظة عنيفة كهذه من الجيوش السياسي، يتعامل الفنانون أيضاً مع التمثيل من خلال التشكيك في الشكل والسياق تماماً كما يشككون في المضمون. بيد أن الممارسات الفنية في المنطقة كانت حتى الآن محكومة من